جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني
1864 - 1911م

دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية و الخدمية

أطروحـــة لنيـل درجـة الدكتـوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

من إعداد الطالب:
مخلـــــوف امحمد ســــلامة الغزوي

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور حباسي شاوش

السنة الجامعية : 2006 / 2007

المقدمة:

كـان للهجمة الاسـبانية على سـواحل الشـمال الإفـريقي عقب انهيار حكم دولة الإسلام في الأندلس سنة 1492م الدور الرئيسي في تحـول البحر الأبيض المتوسط منذ بداية القـرن السادس عشر إلى مسرح للصـراع المسـيحي الإسـلامي، بين الأسبان والدولة العثمانية التي كانت تمثل العالم الإسلامي في تلك الفترة لما كانت عليه من قوة عسـكرية أهلتها لتبـوء هـذه المكانة.

كـان من نتـائج تلك الهجمة سـقوط طـرابلس في أيـدي الأسـبان في 25 يونيه 1510م، حيث كـانت الخطة الاسـبانية ترمي إلى الاستيلاء على المناطق الساحلية الهامة في شـمال إفريقيا، لتكـون منطلق للسـيطرة على المنـاطق الداخلية من ناحيـة، واتخاذها قواعد لصد أي هجـوم عثمـاني محتمل على أوروبا من ناحية أخرى.

شجع الأسبان الهجرة إلى طرابلس وذلك بمنح المهاجرين البيوت السـكنية والأراضي الزراعيـة، والإعفـاء من الضـرائب، وإسـقاط التهم عن المجـرمين إلا أنهم لم يسـتقر لهم المقـام في طـــرابلس حيث كـــانت حركة المقاومة تلاحقهم في كل مكان حـتى انحصر وجـودهم داخل أسـوار المدينـة، لقد حـاول الأسبان تجاوز محنتهم هذه باستمالة زعماء القبائل عن طريق إغرائهم بالمال تارة وبالتهديد والعنف تـارة أخـرى، واسـتمرت والحـال هـذه حـتى سـنة 1530م ونتيجة لانشـغال شـارل الخـامس ملك اسـبانيا وإمـبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة بحروبه مع ملك فرنسا قـرر التنـازل عن طـرابلس وجزيرتي مالطا وقوزو لفرسـان القـديس يوحنا لكسب الـرأي العـام المسـيحي، والجـدير بالـذكر أن فرسـان القـديس يوحنا كانوا يمثلون جماعة دينية تأسست زمن الحروب الصـليبية في بيت المقدس واستقر بهم المقام في جزيرة رودس واتخـذوها قاعدة لمهاجمة السفن الإسلامية في شـرق البحر المتوسـط، الأمر الـذي دفع العثمـانين إلى إرسـال عـدة حملات للقضـاء عليهم كـان آخرها الحملة الـتي أرسـلها السـلطان سـليمان القانوني والـتي اسـتطاعت أن تجـبرهم على تسـليم الجزيـرة سنة 1523م، فخرجوا وهم يكنون العداء للمسلمين بسـبب ما

لحق بهم على يد العثمـــانيين إلى أن جــاءت الفرصة بمنحهم جزيرتي مالطا وقوزو ومدينة طرابلس وقد عبروا عن حقــدهم هـذا في الرسـالة الـتي وجهوها لشـارل الخـامس إمـبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة والــتي جــاء فيها " أن هــذه المنظمة التي وجـدت أن الخط يعاكسـها في جميع ما أقـدمت عليه فإنها تقبل الجزيـــرتين – مالطا وقــــوزو – إذ أنها لم تجد مكانا ملائما تتخذه مركزا لها لتعلن الحـرب الـتي لاهـوادة فيها على المسلمين"[1].

لم يكن فرســـان القـــديس يوحنا أو فرســـان مالطا وهو الاسم الذي أطلق عليهم بعد ذلك أوفر حظا من الاســبان، فقد اشتدت الغارات عليهم بمجـرد وصـولهم المدينة وخصوصا بعد أن تولى خيرالدين كرمان وهو مغامر تـركي يلقب بــ " مطـارد الشــيطان " حركة المقاومة في طــرابلس حيث اســتطاع أن يشـيد قلعة محصـنة عـرفت باسم " بـرج القائد " بـالقرب من مدينة طرابلس، حيث كان بإمكان المتواجـدين بها مشـاهدة ما يجري بالميناء الذي يقع تحت أسوار المدينة.

كـــان لقيـــادة خـــير الـــدين كرمـــان لحركة المقاومة في طرابلس أصداء واسـعة في منطقة الشـمال الإفـريقي، وربما رأى البعض في ذلك خطر يتهدد وجودهم، وعلى الأخص حــاكم تـونس مـولاي الحسن الـذي تواطأ مع فرسـان القـديس يوحنا فسير حملة بمساعدتهم للقضاء على خير الـدين كرمـان إلا أنه اضطر إلى الانسحاب أمام بسالة المقاومة.

بقيت الحالة هكـــذا حـــتى ســـنة 1551م تـــاريخ مجيء العثمـــــانيين وســــيطرتهم على طـــــرابلس وقد أرجع بعض المـؤرخين ذلك بـأن وفـدا من أهـالي تـاجوراء ذهب إلى دار الخلافة طالبا من السـلطان العثمـاني نجـدتهم بتخليصـهم من فرسان القديس يوحنا فأنجدهم.

إلا أن المتتبع لتطـــــورات الصـــــراع في البحر الأبيض المتوسط يـــرى أن الســيطرة العثمانية على طـــرابلس تعد تحصـــيل حاصل بعد أن تم لهم الســـيطرة على مصر من يد المماليك عام 1517م والسيطرة رسميا على الجزائر 1518م وطرد فرسان القديس يوحنا من جزيـرة رودس 1523م، فكل

---

[1]

تلك الانتصـارات الـتي حققها العثمـانيون في المنطقة جعلتهم يفكـــــــرون في احتلال طـــــــرابلس وخصوصا أنها تعد موقع اســتراتيجي هــام، يــؤمن إلى حد كبــير وجــود العثمــانيين وسيطرتهم على المنطقـة، ولا ربما جـاء طلب أهـالي تـاجوراء في الوقت المناسب فكانت سرعة الاستجابة.

خضـعت ليبيا للحكم العثمـاني سـنة 1551م وحـتى سـنة 1911م، وقد قسم المؤرخــون هــذه الفــترة إلى ثلاث مراحل من الحكم، فسـميت الفـترة 1551 -1711 بالعهد العثمـاني الأول، والفــترة الواقعة بين ســنتي 1711 – 1835م بالعهد القرمانلي، والفترة الواقعة بين سنتي 1835 – 1911 بالعهد العثماني الثاني، وإن كانت الفترة من سنة 1551 وحـتى سـنة 1911م تمثل السيطرة العثمانية على ولاية طرابلس الغــرب، إلا أن لهذه التقسيمات ما يبررها في نظر أصحابها.

فالعهد العثمـاني الأول مثل السـيطرة العثمانية المباشـرة على ولاية طـــرابلس فكــانت الولاية تخضع في جميع شــؤونها لســلطة البــاب العــالي، وما تــأمر به من إجــراءات حيــال أي موضـــوع من الموضـــوعات، دون مراعــــاة لظـــروف الولاية وخصوصـيتها وعـدم الرجـوع إلى أي دسـتور، أو سـند قـانوني يحكم هذه الإجراءات عدا أوامر السلاطين والولاة.

أما العهد القرمـــانلي فكـــان يختلف كثــيرا عن ســـابقه، فتمتعت ولاية طـــــرابلس الغـــــرب في ظل حكم الأســــــرة القرمانلية بقــدر كبــير من الاسـتقلالية في الحكم وصـلت إلى درجة إبـــرام المعاهـــدات مع الـــدول الأوروبية باسم الولايـــة، وأصبحت ولاية طرابلس الغرب (دولة داخل دولة) واحتفظت الدولة العثمانية بسلطتها الأسمية وأصـبح السـلطان العثمـاني رمزا إسلاميا على منابر المساجد.

أما العهد العثمـاني الثـاني الـذي يقع بين سـنتي 1835 – 1911م، فقد مثل عــودة السـيطرة العثمانية المباشـرة مـرة أخـرى لولاية طـرابلس الغـرب، ولكن في ظـروف تختلف عن سابقاتها، وبطريقة جديدة تميزت بتسيير شـؤون الولايـة، وفق تنظيم قانوني جديد يحـدد المهـام والواجبـات والحقـوق، وذلك على أثر صـــدور ثلاثة مراســيم هامـــة، هي: كلخانة 1839م،

وهـاميون 1856م، ودسـتور 1876م، وسلسـلة من القـوانين المنفذة لهذه المراسيم مثل: قانون الولايات، وقانون الأراضي وغيرهما.

ويعد صدور هذه المراسيم نقطة تحول هامة، وخطيرة في تاريخ الدولة العثمانية، وذلك لاعتبارات عدة منها:

1- أنها أصدرت على إثر ضغوط من الدول الأوروبية وعلى الأخص فرنسا وبريطانيا وروسيا، وذلك لإجراء الاصلاحات في الدولـة، وتزايد تـدخل هـذه الـدول في شـؤون الدولة بحجة حماية الرعايا.

2- المزايا الـتي منحت لهـذه الـدول تحت اسم ما يعـرف باسم الامتيازات، والتي أتاحت لها التدخل في شؤون الدولة.

3- حالة الضعف التي بدأت تدب في كيـان الدولـة، والـتي دفعت الـدول الأوروبية للطمع في السـيطرة على ممتلكـات الدولة العثمانيـة، وجـاء التغـير في السياسة العثمانية لـدرء الخطر الأوروبي، وحالة التردي في ولاياتها في آن واحد.

ودرج العديد من المـؤرخين على أن الـدافع الرئيسي وراء تغير السياسة العثمانية من حالة الأوامر السلطانية وتصـرفات الولاة الشخصية وتسلط المتنفذين على مجرى الحيـاة اليومية إلى السند القانوني الذي يحكم التصـرفات ويسـير المعـاملات هو رغبة أوروبية محضة لتحقيق مصالح في الدولة متناسين أن الدولة ضاقت ذرعا من هذه الأعمال ورأت أنه لاسـبيل لتحقيق التقـدم والارتقـاء إلى مصـاف الـدول المتقدمـة، إلا بمحو تلك القواعد الظالمـة، وخلق بـدائل تضـمن سـيطرة الدولة على مؤسسـاتها، وتحكم تصـرفات موظفيهـا، وتجعلها في موقف أكـثر قـوة من ذي قبل وخصوصا بعد أن وضـحت نوايا الغـرب الأوروبي تجـاه ممتلكـات الدولة العثمانية بعد سـقوط ولاية الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي.

ومن هنا رأى البـاحث دراسة الأوضـاع السياسـية والاقتصادية و الخدمية في ولاية طرابلس الغـرب، إبـان العهد العثمـاني 1864 – 1911م كنمـوذج تطـبيقي لتلك السياسة وذلك لسببين رئيسييـن:

1- إن ولاية طـرابلس الغـرب لم تأخذ حظها أو نصـيبها من الدراسة الكافية في تـاريخ هـذه الفـترة، مقارنة ببـاقي

ولايـات الدولة العثمانيـة، ويأمل البـاحث أن تكـون هـذه الدراسة مسـاهمة متواضـعة في تـاريخ هـذا الجـزء من الوطن العربي الكبير.

2- وجود كم هائل من الوثـائق المتعلقة بتـاريخ هـذه الفـترة في دار المحفوظـــات التاريخية بطـــرابلس، والـــتي تعد المـــــادة الأولية للبحث، ويأمل البـــــاحث أن يســـــتغلها الاستغلال الأمثل.

حدود الدراسة:

تتعلق حدود الدراسة بما يلي:

1- بالفترة الزمنية الممتدة من سنة 1864 – 1911م.
2- بالأوضـــــاع السياســـــية والاقتصـــــادية و الخدمية بولاية طرابلس الغرب.
3- بالتغيرات السياسية والاقتصادية خلال الفترة المذكورة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هــذه الدراسة إلى كونها تتعــرض لآخر مرحلة الجهــــود الاصــــلاحية المبذولة في الدولة العثمانية من ناحية ، وآخر مراحل الوجو العثماني في ولاية طرابلس الغرب خاصة، وفي منطقة شـمال إفريقيا عموما من ناحية أخـرى، في فـترة تزايد فيها التنـافس الاسـتعماري على المنطقة وكـان سـقوط الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي سـنة 1830م بداية الانــذار بمصير المنطقة بكاملها.

ولا يخفى على أحد أن أســباب التــدخل الاســتعماري في شؤون الدولة العثمانية وإحتلال بعض ولاياتها، هو حالة الضعف العـام الـذي تعانيـه، والـذي كـان سـببا في انبثـاق فكـرة تغـير السياسة العثمانية أساسا لتـدارك الانهيـار الـذي أخذ يـدب في كيانها.

ولمعرفة تغـــير مجـــرى السياسة العثمانية وأثر ذلك على ولاية طرابلس الغرب، وجب معرفة أحوالها خلال هذه المرحلة لتكون نموذجا تطبيقيا لهذه السياسة العثمانية يختلف عن بقية الولايات الأخرى لاختلاف ظروفها وبعـدها عن مركز الحكم في فترة عاشت فيها هذ الولاية كجزء من الوطن العــربي وتـأثرت

بصــراع ثلاث قــوى هي قــوة الدولة العثمانيــة، وقــوة اليقظة العربية، والاستعمار الأوروبي.

إشكالية الدراسة:

قـام بعض المـؤرخين العـرب والأجـانب بدراسة الأوضـاع السياسية والاقتصـادية في ليبيا خلال هـذه الفـترة سـواء كـان ذلك بطريقة جزئية أو كلية في مؤلفـاتهم، إلا أن هـذه الدراسة تطمح لتنــاول هــذه الفــترة بطريقة تختلف ما عما جــاءت به الدراسات السابقة.

كانت الكتابات الأوروبية التي أمكن للباحث الاطلاع عليهـا، وعلى الأخص الايطالية تعكس وجهة النظر الإيطاليـــة، الـــتي تـرمي إلى السـيطرة على هـذه الولاية أما العربية منهـا، فقد تنـاولت موضـوعات الدراسة بطريقة سـردية معتمـدة على ما كتبه الأوروبيون ضعيفة السـند إلى الوثـائق الـتي تعد المصـدر الرئيس للمعلومات عن تاريخ هذه الفترة، أو تنـاولت الأحـداث بمعــزل عن محيطها الــداخلي والإقليمي والــدولي، مما جعل العديد من المطلعين على تلك المؤلفـات يصـدرون أحكاما في غير موضعها.

وذهب بعض المــؤرخين إلى أبعد من ذلك خلال دراســتهم للثورات التي وقعت في الولاية، وذلك بوصفها أنها ثــورات ضد الحكم العثمــاني مثــل: ثــورة غومه المحمــودي، وعبد الجليل سيف النصر، وانتفاضات المناطق المختلفة، وحركـات التمــرد على جبـاة الضــرائب، وغريها من الثــورات، دون الرجــوع إلى حقيقة الذين وراء هذه الثـورات،وما يهـدفون إليه من ثـوراتهم هذه التي كانت لا تتعدى التعبير عن سخطهم عن التغـير الـذي طرأ على السياسة العثمانية، والـذي أفقـدهم مصـالحهم الـتي تمتعوا بها في النظام القديم، والدليل على ذلك عديد الشكاوى الـتي تقـدم بها هـؤلاء للسـلطان العثمـاني ضد حكـام الولايـة، وبـذلك لم تكن هـذه الثـورات ضد الوجـود العثمـاني، باعتبـاره يمثل سيطرة القومية الطورانية على القومية العربية، بل أنهم ينظرون إلى السلطان العثماني باعتبـاره أمـير المؤمـنين، وأن الدولة العثمانية حامية الإسلام، وامتـداد للخلافة العباسـية هـذا من ناحية، وكذلك وقوع العديد من النـاس تحت طائلة القـانون بعد أن كانوا بعيدين عنه في الفترة الســابقة، وعلى الأخص أن التغــير في السياسة تــزامن مع مرحلة الضــعف الــتي دخلتها

الدولة الأمر الذي شجع هؤلاء على مناهضة السلطة من ناحية أخرى.
أما الجانب الثاني ينظر في هذه السياسة بعد أن أصبحت حقيقة واقعة في ولاية طرابلس الغرب من حيث سلبياتها وإيجابيتها، والآثار المترتبة عنها، وهنا نحتاج إلى تقييم موضوعي لا ينفع فيه التعميم بحسب ما ذهب إليه بعض المؤرخين.
فمثلا في مجال الصحة اهتمت الدولة بإقامة بعض المستشفيات في مركز الولاية وبعض المدن الأخرى، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هل كانت هذه المشافي كافية للقضاء على الأمراض والأوبئة بالولاية، وتصل خدماتها لمختلف مناطق الولاية المترامية الأطراف؟ والتي تبعد عن بعضها مسيرة أيام، ونستطيع معرفة ذلك من خلال دراسة الوضع الصحي في الولاية، وتقييم مستوى الخدمات الصحية بها.
كما أن التعليم لم يحظ باهتمام الولاية، مما أثار طائفة من التساؤلات تمثلت في: هل إنشاء مدارس ابتدائية في مراكز المتصرفيات كاف لنشر التعليم بين سكان الولاية؟ وهل يستطيع كل من له الرغبة في التعلم الوصول إلى هذه المدارس؟ هل يمكن القول أن التعليم الموجود بالولاية أحدث أثرا في المجتمع؟ وما هي نظم التعليم أصلا؟ هل تخدم السكان، أو الهدف منها خلق جيل منتمي للعثمانيين؟.
هذا إلى جانب أن النظام الضريبي وما آلت إليها الأحوال الاقتصادية كان هو الآخر مثار مجموعة من التساؤلات تمثلت في الآتي:
لماذا انتشر موظفوا الضرائب في كل قرية وواد بحثا عن الدافعين؟ وشددت العقوبة على المخالفين، ولماذا تعدد الضرائب لتشمل الإنسان والأرض والحيوان وكثرة أجهزة الدولة في هذا المجال؟ إن كان ذلك حرصا على مجتمع الولاية فلماذا الواردات أكثر من المصروفات؟ وأين تذهب هذه الأموال؟ وغيرها من التساؤلات في مختلف أوجه السياسة العثمانية في الولاية التي ينوي الباحث الإجابة عليها من خلال

هذه الدراسة غير متناسيا الأوضاع الاجتماعية التي عليها سكان الولاية والأوضاع التي آلوا إليها جراء هذه السياسة.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفرضيات الآتية:

1- نتوقع أنه بإصدار مراسيم السياسة الجديدة من خط كلخانة 1839م وخط همــــــايون 1856م والقـــــــانون الأساسي " المشــروطية " 1876م وسلســلة القــوانين المنفــذة لها مثل قــانون الولايــات 1864م والأراضي 1858م وغيرها أن تكــون الدولة العثمانية قد اســـتطاعت أن تحقق ســـيادة القــــانون، وقضت على مرحلة الظلم والتخلـف، وضـمنت حقـوق الأفـراد والجماعــات ووصــلت بالمجتمعــات الــتي تحت ســيطرتها إلى مراحل متقدمة على مختلف الأصعدة.

والســـؤال المطـــروح هنا إلى أي حد اســـتطاعت الدولة العثمانية أن تحق سياستها في ولاية طرابلس الغرب؟

فــإن كــانت إيجابا فما المعطيــات؟ وأن كــانت ســلبا فما المعوقات؟

2- نتوقع أن تنفيذ السياسة الجديدة في ولاية طرابلس الغرب اقتضى إلغـــاء أنظمة قائمة يعـــزي غليها كل تـــدهور وتخلف واستحداث أخرى أستهدف من وراءها كل تطور وتقدم.

وهذا أفقد العديد من أصحاب الكلمة والجــاه ((المتنفــذين)) في النظام السابق سلطتهم وحلت بذلهم الإدارة والوظائف التي تستند إلى سيادة القانون.

وهنا يمكن أن نطــرح الســؤال التــالي ما موقف أصــحاب المصلحة في النظـام القـديم من الإدارة الوليـدة وكيف نفـذت الدولة سياســتها الجديـدة بقوانينها الوضـعية في مجتمع يحتكم في تسيير شؤونه غلى أعرافه القبلية، كل ذلك يحاول البــاحث التحقق منه والإجابة على التســاؤلات الســابقة ليصل إلى بحث متكامل يعطي الصــورة الحقيقة لهــذه الحقبة من تــاريخ ولاية طرابلس الغرب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية و الخدمية في ولاية طرابلس الغرب بصفة عامة.
2- دراسة التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت خلال الفترة موضوع الدراسة.
3- معرفة الآثار على تغير مجرى السياسة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب.

منهج الدراسة:

يرتكز منهج الدراسة على عرض الأحداث التارخية، وتحليلها وفق منهج علمي يستند على النقد، والتحقق من صحة المعلومات والاستخدام الأمثل لأدوات المنهج المتمثلة في المصادر والمراجع ومقارنتها، وذلك لضمان تسلسل الأحداث للوصول إلى تكامل الرؤيا التارخية، وبناء على ذلك فإننا سنعتمد المنهجين الوصفي و التحليلي في هذه الدراسة.

مصادر الأطروحة:

اعتمدت هذه الأطروحة على مصادر متعددة كان لها بالغ الأثر في إعدادها، ويتمنى الباحث أن يكون قد أفاد منها الإفادة المثلى وهي على النحو التالي:

1- الوثائق:

يمكن تقسيم الوثائق المتعلقة بهذا البحث والتي تحوي دار المحفوظات التاريخية بطرابلس أغلبها إلى الآتي:

وثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس:

لقد اعتمد الباحث بشكل كبير على دار المحفوظات التاريخية بطرابلس للحصول على الوثائق المتعلقة ببحثه، وهي دار تحوي الوثائق العثمانية، إلا أن ما يعاب على هذه الوثائق هو عدم تصنيف أغلبها فتجد عديد الملفات تحوي موضوعات مختلفة في فترات زمنية متباعدة، وحتى تلك التي

تعتـبر مصـنفه فهي تحمل أكـثر من تصـنيف الأمر الـذي يجعل التعامل مع تلك الوثائق في غاية الصعوبة.

وكان حصولنا على وثـائق هـذا البحث بمثابة القيـام بعملية جـرد لوثـائق تلك الـدار، إلا أنه يمكننا أن نضع إطـارا عاما لتلك الوثائق حسب استخدامنا لها:

1- وثائق متعلقة بالضرائب:

وهي عبـارة عن كشـوفات وسـجلات الحسـابات الضـريبية لواردات الخزينة لنـوع من أنـواع الضـرائب، مصـحوبة بأسـماء مؤديها وجباتها وأسماء منـاطقهم، والمتـأخر منها والمتخلفين عن أدائها والقيمة المفروضة على كل نوع من أنواع الضرائب، كسجلات الأعشار والقيودات والرسوم الجمركية وغيرها.

2- الوثائق المتعلقة بالزراعة والتجارة والصناعة:

هو عبارة عن التعميمات الصـادرة عن الـوالي والإجـراءات المتخذة لتنظيم هذه الحرف وشروط مزاولتها والمشاكل التي تواجهها وإجـراءات الـولاة لتطويرها والأضـرار الـتي لحقت بها مثل الجفـاف واجتيـاح الجـراد وانتشـار الأوبئة وتحـول مسـار التجارة.

3- الوثائق المتعلقة بالنواحي الخدمية:

وهي وثائق تعرض نشاطات وأعمال الحكومة في خــدمات التعليم والصــحة والقضــاء وغيرها من المجــالات، الخدميــة، ومــدى مســاهمة الأهــالي في تلك الخــدمات، والعراقيل والصعوبات الـتي تواجه تقـديم هـذه الخـدمات وطـرق تمويلها وعلاقة السكان بتلك المؤسسات المقدمة لهذه الخدمات.

4- الشكاوي أو العرائض:

وهي تلك التي يرفعها الأهالي فرادا أو جماعات إلى الوالي أو السلطان العثماني، للتعبير عن تـذمرهم من إجـراء معين أو تصرف القـائمين على الجباية أو الإدارة أو اسـتغلال المناصب الإداريــة، أو المطالبة بــإجراء إصــلاح معين في مجــال من

المجــالات، وتعد تلك الوثــائق ذات أهمية كبــيرة فهي المقيم لعمل الحكومة في الولاية والكاشف لفشلها أو نجاحها.

- وثائق منشورة:

1- نصوص القوانين والتنظيمات:

وهي عبــــــارة عن مجموعة من القــــــوانين والنظم والأوامر الســلطانية وأوامر وإلى طــرابلس الصــادرة بنــاء على أوامر البـاب العـالي والمعاهـدات الـتي أبـرمت مع الـدول الأجنبيـة، والتي أبرمتها ولاية طرابلس مع تلك الدول.

ويعد كتــاب " الدســتور " والــذي يقع في مجلــدين من أهم المصادر في هـذه الناحية فهو يحـوي مجموعة النظم العثمانية والمعاهدات الدولية الـتي أبـرمت بين الدولة العثمانية والـدول الأجنبية، وكـذلك الوثـائق الـتي ألحقت ببعض الدراسـات الـتي تناولت تاريخ ليبيا في تلك الفترة.

2-سالنامة ولاية طرابلس الغرب:

وهي الجريدة الرسـمية للولايـة، وكـانت تصـدر سـنويا وتحـوي معلومــات هامة عن الولاية وعلى الأخص المعلومــات الإدارية من أسماء الولاة وأعمالهم والمتصرفين والمدراء وبيان عزلهم بالإضافة إلى معلومـات أخـرى تتعلق بالزراعة والتجـارة وغـير ذلك من المعلومات القيمة التي أفادت البحث.

- الصحف:

تعد الصحف التي كانت تصدر بالولاية رغم قلتها وعـدم انتظـام صــدورها من المصــادر الهامة الــتي اعتمد عليها البــاحث، فالصحف عالجت الكثير من المواضـيع السياسـية والاقتصـادية وأوضحت الحالة التي عليها المجتمع، وتصدت بالنقد لكثـير من الإجــراءات الحكومية فهي مــرآة المجتمع في وجه الحكومة ومن تلك الصحف صحيفة الـترقي وصـحيفة طـرابلس الغـرب وصحيفة المرصـاد، وبعض الصـحف الأخـرى الـتي تصـدر على فترات متقطعة.

- المصادر الأخرى:

تعددت المصـادر الأخـرى الـتي اعتمد عليها البـاحث فهي تضم مجموعة هامة من المراجع والمصادر المهمة، والتي قد يــرقى بعضـها في أهميته إلى درجة المصـادر الأولية أو الوثـائق ومن هذه الكتب "المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب" لمؤلفه أحمد النائب الأنصاري، فقد عاصر صاحب هذا الكتاب كثـير من أحداث تلك الفترة، بالإضافة إلى كونه جزء من النظـام القـائم فهو كان يشغل رئيس بلدية طرابلس وعلى صـلة بـالإدارة في الولاية، وكذلك كتاب "تاريخ طرابلس الغـرب" لمؤلفه محمـود نـاجي الـذي شـغل نـائب عن طـرابلس في مجلس المبعوثـان العثمـــاني، فيعد هو الآخر من المصـــادر الهامة لكتابة تـــاريخ الولاية فهو يحـــوي معلومـــات هامة عن الأوضـــاع السياســـية والاقتصادية والاجتماعية والتي لا غنى لأي باحث في تـاريخ تلك الفترة من الإطلاع عليها.

هذا بالإضـافة إلى مجموعة أخـرى من الكتب العربية والمعربة عن اللغــــات الفرنســـــية والإيطالية والألمانية والروســـــية والانجليزية، والتي كان لها بالغ الأثر في اكتمال بناء هذا العمل.

فصول الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة يتحــدث الفصل الأول منها عن الجهـود الإصـلاحية العثمانيـة، وأوضــاع ولاية طـرابلس الغـرب خلال تلك الفـترة، فقد تطرقنا في هـذا الفصل إلى بــــدايات حركة الإصــــلاح في الدولة العثمانيـــــة، والصعوبات التي واجهتهـا، وكيف حـاول السـلاطين العثمـانيين الأخذ بأسباب الرقي والتقدم، وأهم القوانين الـتي صـدرت في هذا المجـال، وكـذلك انعكـاس هـذه الإجـراءات على الولايـات العربية حــتى أواخر عهد الســلطان عبد الحميد الثــاني، وفي المقابل حاولنا رسم صورة للأوضاع في إيالة طرابلس الغرب خلال تلك الفــترة، وذلك أواخر عهد الأســرة القرمانلية الــتي حكمت البلاد منذ سنة 1711م وحـتى سـنة 1835م وبالتحديد في فـــترة حكم يوسف باشا القرمـــانلي 1795-1832م، وما مــرت به الإيالة من أحـداث وتطـورات على الصـعيد الـداخلي والخــارجي والــتي كـان لها بــالغ الأثر فيما آلت إليه الإيالة بعد ذلك.

وتضـــمن الفصل الثـــاني دراسة النظـــام السياسي في ولاية طـــرابلس الغـــرب وفق النظم العثمانية الجديـــدة والـــتي يعد قانون الولايـات العثمانية من أهمهـا، فتطرقنا إلى التقسـيمات الإدارية الجديــدة بالولايـــة، ومؤسسة الحكم وإداراتها ومهامها وصلاحياتها، ونظام الجيش وتشكيلاته ومصادر تمويلـه، وأخـيرا تناولنا ظاهرة الحماية القنصـلية باعتبارها تمثل ظـاهرة تعكس حقيقة الوضع السياسي الذي عليه الولاية.

وتحـدث الفصل الثـالث عن الخـدمات العامة بولاية طـرابلس الغرب والتي تمثل العلاقة المباشرة الـتي تربط حكومة الولاية بالســكان تلك الخـــدمات الــتي تمثلت في خـــدمات القضـــاء والتعليم والصـحة والخـدمات البلدية وغيرهـا، فمن خلال هـذه الخدمات تقيم جهود الولاة للنهوض بالولايـــة، فتطرقنا إلى أهم الجهود التي بذلها هـؤلاء الـولاة للارتقـاء بالولاية في المجـالات المختلفــة، من حيث السياســات الــتي أعــدت لهــذا الغــرض والنظم والقـوانين الـتي صـدرت بالخصـوص وتـأثير ذلك على المواطنين سلبا وإيجابا.

أما الفصل الرابع فتطـــرق هو الآخر إلى جـــانب مهم من جوانب الحياة في طرابلس العثمانية، وهو الجـانب الاقتصـادي فعــرج على أوجه الأنشـطة الاقتصـادية المختلفة الـتي يزاولها الســكان في الفـــترة موضـــوع الدراسة من زراعة وصـــناعة وتجـــارة والنظـــام المـــالي للولاية من ضـــرائب وإيـــرادات ومصــروفات، وكيف كــانت العلاقة بين الأنشــطة الاقتصــادية المختلفة ومؤسســـــات الدولة المالية ذات العلاقة لنصل في النهاية إلى التــأثيرات الــتي أحــدثها القــوانين الــتي تنظم تلك الأنشطة الاقتصادية.

وأخـيرا وليس أخـرا أتقـدم بالشـكر الجزيل إلى أسـتاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حباسي شاوش الـذي تـولى الإشـراف على هذه الرسالة لما قام به من نصح وتوجيه وإرشـــاد فله كل تقدير واحترام. و إلي الأسـاتذة الكـرام أعضـاء لجنة المناقشة على تفضـــلهم بقبـــول تقـــييم هـــذا العمل فلهم كل الجميل و العرفان والاحترام.

وآمل أن أكـــون قد وضـــعت لبنة في كتـــاب تـــاريخ ليبيا الحديث والمعاصر والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

الإصلاح في الدولة العثمانية
والأوضاع
في إيالة طرابلس الغرب

1- بواكير حركة الإصلاح حتى سنة 1839م

إن محاولة الأخذ بأســباب التقـــدم والـــرقى في الدولة العثمانية لم يكن وليد فـترة التنظيمـات فحسـب، بل ترجع إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، زمن السلطان مصـطفى الثـالث (1757-1774م) الـذي أسس مستشـفيات للحجر الصـــحى، وفـــرض الرقابة الصـــحية على الـــواردات الخارجيــة، خصوصا تلك الآتية من المنــاطق الموبــوءة، وأنشأ مكتبة عمومية على نفقته الخاصـــة، وفكر في ربط نهر دجلة ببوغاز الأستانة لولا وفاته[1].

وجاء جل تركيز مصطفى الثالث على إصلاح الجيش [2]؛ وهذا أمر طبيعي لدولة أسست كيانها، وعززت وجودها عن طريق الحروب، ثم إن الهزائم التي ألحقت بالجيوش العثمانية على أيدي الجيوش الأوروبية التي كانت أكثر تسليحا وتدريبا، تعد سببا قويا للاهتمام بإصلاح الجيش، لرفع قدراته وكفاءته القتالية؛ لاستعادة قوة الدولة وهيبتها؛ وذلك عن طريق اقتباس أنماط التدريب والتسليح عن الغرب الذي أصبح نموذجا لا مفر من الأخذ به.

وأراد العثمانيون الوقوف على ذلك السر الذي جعل أمم الغرب تنهض هذا النهوض العجيب، وهي التي كانت بالأمس القريب تستجدى رضى دولتهم وصداقتها.

ولعل مرد هذا الفارق بين الجانبين، سياسة الانغلاق التي اتبعتها الدولة العثمانية؛ بحجة الدفاع عن النفس أمام التوسع الغربي من ناحية، ورفض الاقتباس من الغرب باعتبارهم " كفارا " من ناحية أخرى، في وقت أخذ فيه الغرب الأوروبي يقضي على مجاهل العصور الوسطى، ويتحرر من سيطرة الكنيسة ويدخل عصر النهضة والكشوف الجغرافية، والإصلاح الديني[3]، ويوسع أسس السلطة، ويرسى قواعد الإدارة، ومن هذه الجهود ما كان له أثره السيئ والمباشر في الدولة

---

[1] محمد فريك بك المحامى، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت : دار الجيل، 1977م، ص 152.

[2] السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970م، ص 16.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق، 1982م، ص 170.

العثمانية؛ فنجم عن حركة الكشوف الجغرافية اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي أصبح بديلا عن طريق البحر المتوسط إلى شرق آسيا، مما أفقد الدولة العثمانية عائدا مهما من عوائدها التجارية وذلك بتقلص الحركة التجارية في البحر المتوسط وتحولها إلى المحيط الأطلسي.

لم يكن السلطان مصطفى الثالث وحده من سار في طريق الإصلاح، فقد أخذ السلاطين الذين جاءوا بعده يسيرون على هذا الطريق، واعتبر بعض المؤرخين الفترة الممتدة ما بين سنتي (1757-1839م) فترة حضانة للإصلاحات العثمانية [1]، والتي شملت فترة حكم أربعة سلاطين هم : مصطفى الثالث (1757-1774م) وعبد الحميد الأول (1774-1789م) وسليم الثالث (1789-1807م) ومحمود الثاني (1808-1839م).

فقد أدرك هؤلاء السلاطين أن الدولة أخذت في الضعف والإنحلال بعد عهد السلطان سليمان القانوني (1530-1573م) الذي بلغت الدولة في عهده أوج قوتها وإتساعها، لتبدأ مسيرتها العكسية؛ بفقدها لولاياتها الواحدة بعد الأخرى ومجيء سلاطين ضعاف [2] وما أن أشرف عهد السلطان محمود الثاني على الإنتهاء حتى فقدت الدولة معظم ولاياتها في أوربا وآسيا وإفريقيا، لذلك كان أمر الجيش وإصلاحه ضرورة ملحة قبل غيره من إدارات الدولة الأخرى.

ولمعرفة أهمية إصلاح الجيش، وجب علينا إلقاء نظرة على تركيبته ومهامه :

كان قوام الجيش العثماني ما يعرف " بالإنكشارية " " يكنجرى " وهي كلمة تركية تعني الجيش الجديد أو الجند الجديد، وأول من أنشأ هذا الجيش هو السلطان أورخان (1326-1359م) عن طريق نظام " الدفشرمة " أي المصادرة أو ضريبة الدم، إذ كان الأطفال المسيحيون يؤخذون من أسرهم ويعدون إعدادا خاصا؛ يكون فيه الولاء للسلطان، والطاعة المطلقة والامتثال للأوامر من أولى السلوكيات التي يتعلمونها ويتم إضفاء الصبغة الدينية عليهم عن طريق مباركتهم على يد " الحاج بكتاش "، ومن هنا جاء اقتران الإنكشارية

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م، القاهرة، دار المعارف، 1969م، ص 12.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 104.

بالطريقة " البكتاشية " [3] وقد شمل نظام " الدفشرمه " أكثر ما شمل مناطق البوسنه، والبلغار، والأرمن.

ظل الجيش العثماني مقتصرا في تكوينه على الإنكشارية إلى عهد السلطان محمد الثالث (1595-1603م) والذي سمح بالانخراط فيه للفلاحين والحرفيين، وسمح كذلك لجنود الإنكشارية بمزاولة بعض الأعمال والحرف، وقد أدى هذا إلى ازدياد عدد جيش الإنكشارية وتضاءل ارتباطهم بثكناتهم، وأصبح الانضمام إلى الإنكشارية وسيلة للارتزاق، صحبه الإهمال في الواجبات، والإخلال بالأمن؛ فكانوا كثيرا ما يعتدون على السكان، وينهبون الممتلكات، وتحولوا من أداة نصر وظفر إلى أداة هزيمة وتخريب.[1]

لذلك أصبح أمر إصلاح الجيش ضرورة ملحة في نظر السلاطين العثمانيين في القرن الثامن عشر، ونظرا لما كان عليه الإنكشارية من قوة لم تتجه يد الإصلاح إليهم مباشرة في بادئ الأمر؛ فقد اتجه السلطان مصطفى الثالث إلى إصلاح البحرية والمدفعية؛ مستعينا في ذلك بالضباط، والخبراء الأوروبيين وفي مقدمتهم البارون الفرنسي DETOTT إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن ذات نفع كبير، لأنها لم تشمل المشاة وهم القوة الرئيسة في الجيش ممثلة في الإنكشارية[2].

عندما ارتقى السلطان سليم الثالث عرش السلطة سنة 1789م، أدرك أهمية سن قوانين وأنظمة جديدة من شأنها أن تخرج الدولة من الحالة التي هي عليها، خاصة أنها تواجه حربا مع النمسا وروسيا [3] إضافة إلى ذلك فقدانها لمصر على أثر حملة نابليون والتمرد الذي حصل في الجزيرة العربية باستيلاء الوهابيين على الحرمين الشريفين فأنشأ نظاما جديدا أسس على أثره فرقا من المشاة إلى جانب الإنكشارية جعل لها

---

[3] محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، دار الثقافة، 1976م، ص 16.
أنظر : علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية د.ت، ص 30.

[1] عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية، بيروت دار النهضة العربية، 1973م، ص 155-156.

[2] السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص 16.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 173.

الزي العسكري الأوروبي، وسعى إلى تعميمها على الولايات، وأنشأ لها الثكنات والاستحكامات والمدارس العسكرية، كما أصدر الأنظمة المتعلقة بالتعليم العسكري الجديد؛ وكان من شأن هذه الإجراءات أن تقلل من أهمية الإنكشارية وتحد من سلطتهم، وتنقص من امتيازاتهم؛ ولذا كان الإنكشارية في مقدمة من تصدى لإجراءات سليم الإصلاحية، ورفض النظام الجديد فحصل اضطراب في صفوف الإنكشارية في 27 مارس 1807م أدى إلى إسقاط سليم الثالث من سدة الحكم، وعزله بفتوى استصدرها زعماء الإنكشارية [1] من شيخ الإسلام [2] ثم قتل بعد ذلك.

وتولى من بعد سليم الثالث عرش السلطة السلطان مصطفى الرابع
(1807-1808م) الذي أظهر نيته في السير على وفق منهج سليم الإصلاحي، والذي كان سببا في خلعه في فترة لم تتجاوز السنة من حكمه. [3]

وجاء من بعده السلطان محمود الثاني (1808-1839م) بعد ثورة دموية قتل فيها سلفه. ويعتبر عهد السلطان محمود الثاني من أهم العهود على طريق الإصلاح في الدولة العثمانية؛ فلقد أدرك أن قيام الإصلاحات ونجاحها، يستوجب القضاء على أكبر المعارضين لها، وهم الإنكشارية؛ فلقد تمكن في يوليو 1826م من القضاء على الإنكشارية، في واقعة مروعة شبيهة بمدبحة القلعة التي أقامها محمد على لزعماء المماليك في مصر سماها الأتراك " بالواقعة الخيرية " لأنهم تفاءلوا بها خيرا. [4]

وبعد القضاء على الإنكشارية، سارت خطى الإصلاح بسرعة أكبر من ذي قبل؛ فقرر السلطان محمود الثاني تطبيق الأنظمة والقوانين الغربية على أجهزة الدولة؛ فأنشأ تشكيلات

---

[1] خالد زيادة، إكتشاف التقدم الأروبي، دراسة في المؤثرات الأروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، بيروت، دار الطليعة، 1981م، ص 52، علي سلطان، المرجع السابق، ص30. عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 176.

[2] الشخص المسؤول عن الأمور الدينية في الدولة العثمانية.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 186-187.

[4] نفسه، ص 190.

عسكرية جديدة كبديل لفرق الإنكشارية سماها " العساكر المنصورة
المحمدية " وأصدر قانونا ينظم الدخول إلى هذه القوات، ويكفل الإمتثال إلى الأوامر ويجعل الارتباط بالضباط وثيقا.[5]

وإذا كان أمر الحصول على الأفراد في هذا الجيش من الأمور الميسرة-حيث بلغ عدد أفراده في مرحلته الأولى خمسة آلاف نفر- فإن إعداد الضباط الأكفاء ليس بالأمر السهل؛ فعمل في سنة 1827م على إرسال الطلاب العسكريين إلى أوربا. لتخريج الضباط الأكفاء، ولم يكتف السلطان محمود الثاني بذلك بل عمد إلى إستدعاء الضباط الأوروبيين لتنظيم الجيش العثماني وتدريبه وفق الأساليب الأوروبية الحديثة، ومن أشهر هؤلاء الضباط المارشال البروسى " مولتكه "[1].

لم يقتصر السلاطين العثمانيون على محاولات إصلاح الجيش فحسب بل عملوا على إصلاح مجالات أخرى كالإدارة، وتنظيم أمور الدولة المالية، والتعليم والصحة... إلا أن تعارض مصالح الإنكشارية، وذوي المصالح في الأنظمة القائمة كالإقطاعيين، والملتزمين، حال دون تطبيقها على أرض الواقع، ولم يكتب لها النجاح إلا بعد القضاء على معارضي الإصلاح والحد من صلاحياتهم.

ولذا كان عهد السلطان محمود الثاني من العهود المتميزة في الدولة العثمانية، فهو الذي دفع بعجلة الإصلاح إلى الأمام بعد القضاء على قوى الإنكشارية في يونيه 1826م فعمل على فرض سلطة الدولة المركزية على كافة ولاياتها بعد أن أدرك ما آلت إليه الدولة من ضعف وهوان وعدم سيطرتها على ولاياتها من ناحية، والخطر الذي يلوح في الأفق والذي يهدد باقتطاع أجزاء من دولته من ناحية أخرى، فعمل على أن تكون سلطته فعلية على جميع الولايات كما هو الحال في العاصمة، فأعلن الحرب على أصحاب العصبيات، وأصحاب

---

[5] علي سلطان، المرجع السابق، ص 285.

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 192.

الحقوق المكتسبة من المتنفذين، وإخضاع المتمردين من الولاة وأرباب الإقطاعات.[2]

وعلى الرغم من الهزائم التي ألحقت بالدولة في عهده سواء في حربه مع اليونان أم في حروبه الخاسرة مع محمد على الذي احتل الشام. إلا أنه استطاع القضاء على المغامرين وإنشاء الحكومات القوية في الولايات التي تسيطر عليها العاصمة وعلى الأخص في البلاد العربية، كولايات بلاد الشام بعد جلاء القوات المصرية عنها 1840م[3] ، وبغداد بعد عزل آخر الباشوات المماليك داود باشا سنة 1831م وطرابلس الغرب بعد عزل الأسرة القرمانلية 1835م.

وما كاد عهد السلطان محمود الثاني يشارف على الانتهاء حتى أحكم قبضه الدولة على ولاياتها، ليكون المجال لحركة الإصلاح أفسح وأرحب مما كانت عليه قبل توليه السلطة.

إن عملية القضاء على جيش مثل الإنكشارية لم تكن بالأمر الهين لما كان عليه هذا الجيش من قوة ونفوذ داخل الدولة العثمانية ، بالحكم وغوله في القدم ، وارتباط مصالحه بضرورة الحفاظ على الوضع القائم ، إلا أن الطريقة التي اتبعها السلاطين العثمانيين للقضاء على هذه القوة كانت كفيلة للقضاء عليه حيث كانت تهدف إلي إضعاف الانكشارية والإقلال من أهمية الاعتماد عليهم، واستحداث جيش جديد الي جانبهم وهو ماعرف باسم (الجند الجديد) ، وإدخال أنماط جديدة من التدريب والسلاح، وإرسال البعثات العسكرية إلي أوروبا وغيرها من الإجراءات التي لم تكن معروفة لدي الإنكشارية من قبل ، مما جعل هولاء الجند يدركون حقيقة وضعهم ، وأن التغيير آت لا محالة مهما حاولوا منعه ، وان إصرار السلاطين العثمانيين على ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح أمر واقع رغم ماتعرضوا له على أيديهم ، وكانت الضربة التي وجهها لهم السلطان محمود الثاني في سنة

---

[2] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 17-18.

[3] تمكن السلطان محمود الثاني بالاتفاق مع القوة الأوربية التي بدأت أطماعها تتجه نحو المنطقة العربية من الاتفاق في معاهدة لندن 1840م على الحد من توسع محمد علي وحصر حكمه في مصر فقط.

1826 م بمثابة الإعلان الرسمي لنهايتهم لتبدأ الدولة مرحلة جديدة على طريق إصلاح شئونها و تنظيم امورها وفق تنظيمات لم تكن معهودة من قبل.

2- حركة الإصلاح (التنظيمات) حتى صدور القانون الأساسي (المشروطية) 1876م

جاء في لسان العرب وتحت مادة نظم ما نصه : " نظم : النظْمُ : التأْليف، نَظَمَه يَنظْمِهُ نَظْمًا ونِظامًا، ونَظَّمه فانتَظمَ تَنظِيمًا. ونظَمْتُ الؤْلؤَ أي جمعته في السلك. والتنظيمُ مثله "[1] ويعرف التنظيم بأنه عبارة عن " تحديد الوظائف وتوزيعها في علاقات إنتاجية معينة. وهو يهدف إلى توفير نوع من المهارات والمسؤوليات عن طريق التوزيع المناسب للأشخاص والواجبات، وتحديد الاختصاصات بحيث يمكن بواسطة الإشراف والتوجيه تحقيق التنسيق ووحدة الهدف. ومن ثم يمكن النظر إلى التنظيم على أنه : البناء أو الهيكل العام الذي يحدد العلاقات الرسمية المختلفة في المنظمات الإدارية ".[2]

ويعرف التنظيم في المفهوم الإداري بأنه " الشكل الخاص بطرق إرتباط أعداد كبيرة من الأفراد مشتركة في أعمال معقدة. وأكثر من أن تكون بينها علاقة مباشرة بعضهم ببعض وظهورهم في وضع مرتب محسوس لتحقيق أهداف مشتركة متفق عليها ".[3]

كان ذلك تعريف التنظيم في اللغة والإدارة، وهي لا تخرج عن هذا المعنى في استخدامنا لها، إلا بزيادة بسيطة، وهي تحديد الفترة الزمنية -التاريخية- التي اقترنت بها هذه التسمية إذ يقصد بالتنظيمات : الإصلاحات التي أدخلت على الإدارة وأداة الحكم من بداية عهد السلطان عبد المجيد 1839م إلى سنة 1876م؛ وهي السنة التي تم فيها إعلان القانون الأساسي أو الدستور.

صدر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1839-1876م ثلاثة قوانين هامة هي : خط كلخانة الذي صدر في نوفمبر

---

[1] إبن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، دار بيروت، 1956م، مج 12، ص 578.

[2] عبد الله درويش، وليلى تكلا، الإدارة العامة، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1976، ص 54.

[3] علي عبد المجيد، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم، القاهرة، دار النهضة العربية، ط 6، 1971م، ص 22.

1839م وخط همايون الذي صدر في 1856م وخط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة الصادرة في سنة 1874م.

لقد تفاوت تطبيق التنظيمات والأحكام المنفذة لها من ولاية إلى أخرى، كما تفاوتت درجات تطبيقها، فنفذت في المشرق العربي بدرجة أكبر من مغربه؛ وذلك لعدة أسباب منها :

2-1- قرب ولايات الشرق العربي من مركز الحكم، والدولة حريصة على عدم وجود القلاقل بالقرب من العاصمة.

2-2- تركيبة المجتمع العربي في المشرق تختلف كثيرا عن مغربه حيث توجد بالمشرق العربي كثير من الطوائف المسيحية والجاليات غير المسلمة، وإن الإصلاحات تضمنت كثيرا من الإجراءات الإصلاحية التي تخص هذه الطوائف والجاليات.

لقد تعددت التفسيرات حول إصدار هذه القوانين فقد رأى بعض الباحثين [1] أن إصدار هذه القوانين كان بإيعاز من الدول الأوروبية حفاظا على مصالحها في الدولة العثمانية، مستغلة ضعف الدولة، ويلاحظ الباحث أن سنوات صدور هذه القوانين تزامنت وظهور أخطار تهدد الدولة وتؤول بها إلى الانهيار، فصدر خط كلخانة 1839م عقب انهيار قوى الدولة العثمانية بعد موقعة نزيت 1839م. وأوشك محمد على والي مصر على الإطاحة بالإمبراطورية العثمانية، وكانت بريطانيا هي الضمان الوحيد لبقائها؛ حيث قامت القوة البحرية الحربية البريطانية، تحت شعار الدفاع عن وحدة الإمبراطورية العثمانية، فأعادت سوريا ولبنان إلى حظيرة السلطان سنة 1840م. والواقع إن بريطانيا كانت هي الأخرى تخشى توسع محمد علي. وتأثيره على مصالحها في المنطقة خاصة وأنها بدأت في عام 1839م باحتلال ميناء عدن الإستراتيجي والمهم الذي يعتبر محطة لمواصلاتها إلى الهند.

وصدر خط همايون عند نهاية حرب القرم التي تعتبر العقبة الثانية التي عرضت الدولة للانهيار؛ حيث نشب الخلاف

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 200، السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص 2 وما بعدها، عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916م، دمشق مكتبة أطلس، 1974، ص 380.

بين الدولة العثمانية وروسيا بسبب مطالب الأخيرة بفرض حمايتها على كل المسيحيين الأرثوذكس من رعايا الدولة العثمانية، وعددهم آنذاك يزيد على عشرة ملايين نسمة، وبعد فشل المباحثات بين الدولتين زحفت روسيا بجيوشها، واحتلت ولايتي الدانوب لتجبر الدولة العثمانية على قبول مطالبها فانضمت كل من فرنسا وإنجلترا إلى جانب الدولة العثمانية ودخلت الحرب في مارس 1854م، وبدأت حرب القرم، وتدخلت النمسا وأجبرت روسيا على التخلي عن الولايتين واحتلتهما إلى حين انتهاء الحرب، وبدأ الحلفاء هجوما على شبه جزيرة القرم، وحدثت معركة " سبا ستبول " التي انتصر فيها الحلفاء على القوات الروسية. [1]

وصدر هذا القانون ترضية للدول الأوروبية، ومكافأة لها على موقفها من حرب القرم وتحقيقا لمصالحها في الدولة وتمت الإشادة بهذا القانون في معاهد باريس 1856م التي أنهت الحرب، فورد في المادة التاسعة " سلطان الدولة العثمانية لعنايته بخير رعاياه جميعا قد تفضل بإصدار منشور غايته إصلاح ذات بينهم، وتحسين أحوالهم بقطع النظر عن اختلافهم في الأديان والجنس، وأخذ في ذمته مقصده الخيري نحو النصارى القاطنين في بلاده ". [2]

ومهما يكن من أمر فإن التنظيمات العثمانية فيها بعض التنازلات، التي قدمت للدول الأوروبية-فرنسا، بريطانيا، روسيا- التي كانت سيدة الموقف في تلك الفترة، عوضا عن تنامي الشعور بالرغبة في الانفصال عن الدولة، لدى شعوب البلقان، والعرب، فالدولة تضم خليطا من القوميات، أخذت تطالب باستقلالها عن جسم الدولة العثمانية، وتطمح إلى تحقيق ذاتها، وجاءت التنظيمات لاحتواء مثل هذه الأزمات بالأخذ بأسباب التقدم والرقى.

ويرى الباحث أن هذه التنظيمات ما هي إلا محاولة لإطالة عمر الدولة قليلا من الوقت ليكون السقوط بعدها حتميا، لأن

---

[1] محمد فريد بك المحامى، المرجع السابق، ص 267-274، أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق،
ص 210.

[2] نفسه ، ص 278.

أي دولة تقوم على أساس إصلاح جزئي لجانب واحد وإغفال الجوانب الأخرى سيكون مصيرها الانهيار.

2-1- خط كلخانة 3 نوفمبر 1839م [1] :

صدر هذا الخط في بداية عهد السلطان عبد المجيد (1839-1861م)؛ الذي دعا الوزراء والعلماء وكبار رجال الدولة والسفراء الأجانب إلى قصر كلخانة وقرأ الوزير مصطفى رشيد باشا خط كلخانة، بحضور السلطان والمدعوين وأهم ما جاء فيه
ما يأتي :

2-1-1- منح السلطان الرعية أمنية الروح والعرض والناموس والمال " ... لذلك نرى من اللازم لأجل حسن إدارة ممالكنا المحروسة وضع بعض قوانين جديدة تتعلق موادها الأساسية بأمنية النفوس والمحافظة على الأموال والعرض والناموس... وألا يحصل تسلط من طرف أحد على عرض وناموس شخص آخر بل كل واحد يكون مالكا أمواله وأملاكه متصرفا بها بكمال حريته وليس لأحد أن يتداخل معه بذلك وإذا بالفرض وقع أحد بتهمة أو قباحة، وكان ورثاؤه أبرياء الذمة من تلك التهمة أو القباحه، لا يحرمون من حقوق إرثهم بواسطة ضبط أموالهم"[2].

2-1-2- أخذ السلطان على عاتقه إصلاح الإدارة والقضاء وانتزع من الولاة الجرأة على القتل والمصادرة " ...كذلك يلزم أن تنظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية وقبل أن يصدر الحكم لا يجوز إعدام أحد أصلا لا خفيا ولا جليا ولا بطريق التسميم "[3].

2-1-3- أمر السلطان بتنظيم الأمور المتعلقة بالخدمة العسكرية " وهكذا مادة العساكر أيضا لأنها الأمور المهمة كما تحرر ومع إن إعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الأهالي لم يزل على ما هو جار لحد الآن غير

---

[1] أنظر مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باللغة العربية باسم الدستور ترجمة : نوفل نعمة الله نوفل، بيروت، المطبعة الأدبية 1301هـ-1833م، مجلدان، وقد إعتمدت على هذه الترجمة في فصول هذه الرسالة وسأشير إليها باسم الدستور.

[2] الدستور ، مجلد 1، ص 3-4.

[3] نفسه ، ص 3.

منظور فيه إلى عدد النفوس الموجودة في كل بلدة بل يطلب من بعضها ما هو زائد عن درجة احتماله ومن البعض الآخر ما هو أنقص وكما إن هذا الأمر يوجب عدم الترتيب والخلل في منافع مواد الزراعة والتجارة كذلك استخدام الذين يحضرون إلى العسكرية إلى نهاية عمرهم يوجب الملل وقطع النسل فيجب وضع بعض أصول حسنة لأجل ما يطلب عند اللزوم من كل بلدة من الأنفار للعسكرية وتأسيسه بطريق المناوبة أيضا فتكون مدة الاستخدام أربع أو خمس سنين ". [1]

2-1-4- أمر السلطان بإلغاء نظام الالتزام وجباية الأموال وتوزيعها وفق المقرر لها " ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة التي كانت تظن فيما سلف إيرادا لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات جارية حتى اليوم وكأنما هي عبارة عن تسليم مصالح إحدى البلاد السياسية وأمورها المالية لإدارة أحد الناس وربما إلى مخالب جبره وتغلبه فإنه إذا لم يكن في حد ذاته صالحا ينظر لحين ما هو فيه لمنفعته الخصوصية وتكون جميع حركاته وسكناته مبنية على الغدر والظلم، ولذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد " ويركو "[2] مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زائد عن مقدرته ". [3]

2-1-5- القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة بسبب قلة الرواتب أو إنعدامها ويشير الدستور إلى " أن جميع المأمورين لهم والحالة هذه معاشات وافية وستترتب معاشات أيضا لمن وجد بينهم بلا معاش يجب أن ينظر بقانون قوى يتأكد به بعد الآن عدم وقوع مادة الرشوة الكريهة المنفور منها شرعا التي هي السبب الأعظم في خراب الملك ".[4]

---

[1] الدستور،مصدر سابق ، ص 3.
[2] الويركو : ضريبة سنوية على الشخص وممتلكاته وتسمى الميري أيضا.
[3] الدستور ،مصدر سابق ، ص 3.
[4] نفسه ، ص 4.

2-1-6- وعد السلطان باستمرار الإصلاحات في الدولة عن طريق إصدار القوانين والتنظيمات المتعلقة بأمنية الأنفس وتعيين الويركو والتنظيمات العسكرية كما وعد أيضا باحترام هذه القوانين وأعطى العهد والميثاق بعدم مخالفتها " ...وبما إن هذه القوانين الشرعية سيصير وضعها لإحياء الدين والدولة والملك والملة يعطى العهد والميثاق من جانبنا الهمايوني بعدم حركة تخالفها والقسم بالله أيضا بحضور جميع العلماء والوكلاء في حجرة الخرقة الشريفة وتحلف العلماء والوكلاء وينتظم قانون جزاء بخصوص لإجراء التأديبات اللائقة للذين يفعلون حركة تخالف القوانين الشرعية من العلماء والوزراء وغيرهم أيا كان بحسب القباحات التي تثبت عليهم غير ملتفت في ذلك إلى رتبة ولا خاطر ". [1]

2-1-7- عمم خط كلخانة على جميع الولايات وبلغ سفراء الدول الأجنبية رسميا، وهذا يدل على إهتمام هذه الدول بشؤون الدولة العثمانية " ... ينبغي أن تعلن إرادتنا هذه السلطانية مشاعة إلى أهالي دار السعادة وجميع ممالكنا المحروسة وأن يعلم بها رسميا جميع السفراء المقيمين في دار سعادتنا لتكون الدول المتحابة أيضا شهودا على إبقاء هذه الأصول إلى الأبد إن شاء الله تعالى ". [2]

وقد أدى صدور خط كلخانة ردود فعل في مختلف أنحاء الأمبراطورية بين مؤيد ومعارض وحسب كل فئة وفهمها له، إلا أنه كان خطوة متقدمة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية في محاولة لمنع الدول الأوروبية الكبرى من التدخل في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية الجماعات غير المسلمة.

---

[1] الدستور ، مصدر سابق ، ص 4.

[2] نفسه ، ص 4.

2-2- خط همايون 18 فبراير 1856م :

صدر هذا الخط في عهد السلطان عبد المجيد في 18 فبراير 1856م وأكثر ما جاء فيه يتعلق بحقوق الطوائف غير الإسلامية ومصالحها، وأكد على مبدأ المساواة القانونية، والمدنية لجميع رعايا الدولة وخدمتها، وأكد على ما جاء في خط كلخانة بالأمنية على النفوس والأموال وحفظ الناموس. ويمكن إجمال أهم النقاط التي وردت في خط همايون فيما يأتي :

2-2-1- إقرار امتيازات الطوائف غير المسلمة التي منحت لهم في السابق بعد إعادة النظر في تنظيمها من قبل مجالسهم على أن تتقدم كل طائفة إلى الباب العالي بمقترحات الإصلاح التي يجب أن تتفق وما طرأ على الدولة من رقى وتقدم " ...أما الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعها التي أعطيت من طرف أجدادي العظام أو أحسن بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة الموجودين في ممالكي المحروسة الشاهانية فقد صار تقريرها وأبقاؤها الآن أيضا، إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة غير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم بظرف مهلة معينة، وتحصل المذاكرة في إصلاحاتها ". [1]

2-2-2- السماح للطوائف غير المسلمة بالحرية الدينية في ممارسة شعائرها، وبناء معابدها، ومستشفياتها ومقابرها " وإذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن إجراء الخصوصيات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع ظاهرا وعلنا أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ". [2]

2-2-3- إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلم وتأمين الحرية الدينية " تمحى وتزال مؤبدا من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التي تتضمن تدني صنف آخر من صنوف تبعه سلطنتي السنية بسبب المذهب أو اللسان

---

[1] الدستور ، مصدر سابق ، ص 5-6.

[2] نفسه ، ص 6.

أو الجنسية... وجب أن لا يمنع أحد أصلا من تبعتى الشاهانية عن إجراء فرائض ديانته ولا يعاني من جراء ذلك جوازا ولا أذى ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه"[3].

2-2-4- فسح المجال أمام الرعاية كافة للمساهمة في خدمة الدولة وتعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة التعليمية " وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون في المأموريات امتثالا إلى التنظيمات المرعية الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم، والذين هم من تبعة سلطنتي السنية يقبلون جميعا عندما يفون الشرائط المقرره سواء كان من جهة السن أو الامتحانات في التنظيمات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تميز ". [1]

2-2-5- السماح للطوائف غير المسلمة بإنشاء مدارسها الخاصة " تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلمين تحت نظارة وتفتيش مجلس المعارف ". [2]

2-2-6- إنشاء المحاكم المختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية، وإحالة الدعاوى الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين، ووعد السلطان بإصدار قانون الجزاء [3] في وقت قريب " ...جميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة والمجالس التي تعقد من طرف هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعي والمدعى عليه والشهود الذين يقيمانهم ينبغي أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائما واحدا فواحد بيمين حسب اعتقادهم ومذاهبهم

---

[3] نفسه ، ص 7.

[1] الدستور ، مصدر سابق ، ص 7.

[2] نفسه ، ص 7.

[3] صدر قانون الجزاء الهمايونى في 20 أغسطس 1857م، وتضمن 264 مادة، أنظر الدستور العثماني، مجلد 1، ص 323-373.

أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعا ونظاما بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الايالات والألوية المختلطة أيضا

وتجرى المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس علنا وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس "[1].

2-2-7- المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات " كما أن مساواة الويركو توجب مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم المساواة في الوظائف... ". [2]

2-2-8- وعد السلطان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولة " بعد أن تعمل الصورة التنظيمية فيما بين سلطتي السنية والدول الأجنبية تعطى المساعدة للأجانب أن يتصرفوا في الأملاك..." [3].

2-2-9- منع السلطان موظفي الدولة من إلتزام الضرائب بعد أن كان خط كلخانة 1839 قد أبطل العمل به " ينبغي أن يمتنع مأمورو دولتي العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الالتزامات التي تجرى مزايدتها علنا أو أخذ حصة منها ويشدد في المجازاة على ذلك ". [4]

2-2-10- تسجيل إيرادات الدولة ومصروفاتها في سجلات خاصة وبكل دقة وعناية " ولما كان قد عمل أخيرا نظام مخصوص بحق تنظيم وأداء دفتر إيرادات ومصروفات سلطتي السنية في كل سنة ينبغي أن يحصل الاعتناء بإجراء أحكامه بتمامها ". [5]

---

[1] الدستور ،مصدر سابق ، ص 7-8.

[2] نفسه ، ص 8.

[3] نفسه ، ص 8.

[4] نفسه ، ص 9.

[5] نفسه، ص 9.

2-2-11- إشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي " وتجلب مخصوصا من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفي الأشرف الشاهاني لكي يوجدوا في المجلس العالي عند التذاكر في المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتي "[1].

2-2-12- إجراء إصلاحات شاملة في مجال الزراعة والمواصلات والمعارف والتجارة والمالية؛ مثل شق الطرق وفتح البنوك والاهتمام بالتعليم والاستفادة من الدول الأجنبية في هذا المجال[2] وطلب من الصدر الأعظم إعلان هذا الفرمان وتعميمه على الولايات والعمل بماء جاء فيه.

2-3- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م[3] :

صدر هذا الخط في أواخر عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876م) وتضمن التأكيد على ما جاء في خط كلخانة وهمايون بتأمين حقوق الأهالي وأصول العدالة بينهم والمساواة في المعاملة وتنظيم الإدارة على وفق الآتي :

2-3-1- الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وصيانة الأحكام القانونية من سوء الاستعمال لأن في ذلك صيانة لحقوق الرعايا.

2-3-2- يجب أن يكون أعضاء المحاكم من ذوي العفة والاستقامة وأن تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل.

2-3-3- بما أن الغاية من تشكيل ديوان الأحكام العدلية أن يكون مرجعا عادلا وموافقا لوصفه وتعريفه فلذلك يجب تنظيم هيئة محاكمة وتنسيق وظائف مأمورياتها وإجراء الإصلاحات

---

[1] الدستور، مصدر سابق ، ص 9.

[2] نفسه، ص 9.

[3] أنظر عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 30

الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف درجاتها. ولما للتجرد والنزاهة في هذه المحاكم من أهمية كذلك يجب ألا يعزل ولا يبدل أعضاء هذه المحاكم بلا موجب، وكذلك يشترط أن يكون تعيينهم بالانتخابات النزيهة، وأصدر السلطان أمره بتنحية ناظر العدلية عن وظيفة رئاسة محكمة التمييز التي هي أعظم المحاكم النظامية في الدولة، وأمر بتقسيمها إلى دائرتين، وربط ديوان الاستئناف التجاري ومحاكمه بنظارة العدلية، وأن تختص نظارة التجارة بالعمل على ترقى أساليب التجارة والصناعة والزراعة.

2-3-4- منح السلطان عموم الرعايا حق انتخاب مميزين وأعضاء المحاكم النظامية ومميزين وأعضاء مجلس الإدارة، وتعيينهم سواء كانوا من المسلمين أو من غير المسلمين، كي تكون أصول تشكيلات وانتخاب هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا واعتمادهم وكي لا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة.

2-3-5- التحـــري عن أســـباب زيـــادة الإيـــرادات، لأنه كلما استفادت البلاد من منابع ثروتها ازدادت مدنية وعمرانا.

2-3-6- اعـترف السـلطان بسـوء توزيع وتحصـيل التكـاليف المالية من الرعايا وطلب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص الأهـالي من الإزعاجـات الناجمة عن سـوء التحصـيل فـورا كي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب.

2-3-7- ألغى الســلطان ربع العشر الــذي كــان قد ضم على الإيرادات العشرية وطلب إجراء التدابير الحازمة لاستئصال ما يقع من التعـديات حين اسـتيفاء الإيـرادات العشـرية بواسـطة الملتزمين ومنع الخسائر التي تحصل للمـزارعين والخزينة عن طريق تعيين محصلين موثوق بهم ومعتمد عليهم، منتخـبين من قبل الأهالي.

2-3-8- اعتبر السلطان نظارة الدفتر الخاقاني مرجعا مستقلا لإعطاء السندات العمومية المتعلقة بالأملاك غير

المنقولة لأن وجود أكثر الأملاك بدون سندات تسجيل من شأنه أن يحدث المنازعات دائما والتي تفضي إلى إرباك المحاكم وإزعاج الأهالي، وتوجب انخفاض قيمة الأملاك.[1]

2-3-9- كرر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال وأنفس جميع رعايا الدولة وعلى أمنيتهم وناموسهم وأعراضهم واعتبر ذلك من أقدم مقاصده السنية، ولما كانت العساكر الضابطية إحدى وسائل الحصول على هذا المطلب المهم لذلك أمر السلطان بسن القانون المتعلق بالضابطية.

2-3-10- أكد السلطان على إلغاء السخرة والمضايقات والإزعاجات وإساءة إستعمال السلطة وأكد على أن لا يكون تنظيم الطرق والمعابر، وغيرها من الخدمات التي تكلف الدولة الأهالي القيام بها أداة خسارة وضرر للرعايا.

2-3-11- الاجتهاد بإصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في البلاد.

2-3-12- أكد السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للطوائف غير الإسلامية.

2-3-13- السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة.

2-3-14- تنظيم استيفاء البدلات -الإعانات- العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون، واعترف السلطان بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة بأعمار المكلفين وبعدم تحقيق العدالة في توزيع وتحصيل البدل -الإعانة- من الطوائف غير المسلمة على أن يستثنى منهم من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين، والعاجز عن العمل، وأن يجرى استيفاء البدل وفقا للأعمار وللقاعدة المشروعة بشرطين الأول منهما : عدم الخلل في مقدار البدل الموضوع

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 32.

حسب عـــدد النفـــوس. أما الثـــاني فهو تـــأمين واردات خزينة الدولة.

2-3-15- اعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الإجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات ووعد المستقيمين والمطيعين منهم بالمكافأة والمخالفين بالعقوبة، وطلب أن ترتب وتحدد اختصاصات الولاة والمتصرفين والقائمين وجميع المأمورين وفقا لمقتضيات الأمور الإدارية، ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم المبادرة بإعلان هذه التنظيمات. [1]

[1] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 34.

3- مظـاهر الإصـلاحات وانعكاسـاتها على الولايـات العثمانية حتى نهاية عهد عبد الحميد الثاني 1909م

إن الفترة الممتدة بين سنتي (1876-1909م) تمثل مرحلة لاحقة لاستكمال ما تبقى من إصلاحات في المرحلة التي سبقتها في منشوري كلخانة وهمايون، بل تعد الإصلاحات اللاحقة لهما هي من نتاج الجهود السابقة في مرحلة التنظيمات، فلقد جاء على لسان السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م) قوله : " فما عشناه إلى الآن ضمن دائرة الأمن وما وفقنا به اليوم بوضع إعلان هذا القانون الأساسي الذي هو ثمرة الآراء والأفكار المتداولة بالحرية المستندة على تلك الأمنية ما هو إلا من جملة آثار تلك التنظيمات الخيرية ". [1]

ولا يفوتنا أن نذكر أن هذه المرحلة تمثل فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني والتي استمرت ما يقرب من ثلاث وثلاثين سنة. وصف فيها بالاستبداد والحكم المطلق، إلا أن الذي يهمنا من عهده ما يتعلق بالإصلاحات دون سواها من الأمور السياسية الأخرى البعيدة عنها؛ فقد شهدت الدولة أثناء فترة حكمه الطويلة إجراءات تنظيمية كثيرة كان الهدف منها إكمال النقص في إصلاحات خطى كلخانة وهمايون بالإضافة إلى تنفيذ بعض ما جاءت به القوانين السابقة المنفذة لمرسومي كلخانة وهمايون، فقد اهتم السلطان عبد الحميد بالجيش فزوده بخبراء ومدربين ألمان وأوفد الضباط إلى ألمانيا للتعلم في الكليات الحربية، كما اهتم بالمدارس العسكرية في العاصمة والولايات وترجم الكتب العسكرية إلى اللغة العثمانية، وبازدياد حجم رؤوس الأموال الأجنبية التي استغلت في استثمار موارد الدولة الاقتصادية، وفي مجال التعليم افتتحت أول مدرسة رشيدية في العاصمة سنة 1847م بينما نجد في عهده قد تم افتتاح عدد من المدارس في مراكز الولايات حيث بلغ عددها ست مدارس بالمتصرفيات المستقلة، كما افتتح عدد كبير من المدارس الإعدادية، وفرضت ضريبة لصالح المعارف سنة 1884م لكي

---

[1] محمد فريد بك المحاي، المرجع السابق، ص 329.

تساعد على افتتاح المدارس في مراكز الولايات والألوية في جميع أنحاء الإمبراطورية. [1]

3-1-دستــــور 1876م :

يعتبر دستور 1876م ذروة الإصلاح وسنامه ومرحلة قصوى على طريق الإصلاح في الدولة العثمانية. وكان قريبا إن لم يكن مقتبسا من الأنظمة الأوروبية عامة والقانون الفرنسي خاصة. وقد أكد وشدد على تركيز سلطة السلطان ونفوذه على رعاياه محددا سلطاته التي كانت أقرب إلى المركزية فقد ورد في الدستور أن شخص السلطان مصان وأنه غير مسؤول أمام أحد عن أعماله فهو الذي يعين الوزراء ويعزلهم وهو الذي يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويصدر القوانين وهو القائد العام للقوات المسلحة ويشرف على تطبيق الشريعة، ونفي أي شخص يرى فيه خطرا على الدولة[1].

تضمن الدستور مواد تتعلق باستحداث ما يعرف بالمجلس العمومي " البرلمان " وقسم إلى هيئتين؛ هيئة الأعيان وهم المعينين من قبل السلطان وهيئة المبعوثان وهم المنتخبون من قبل الأهالي ويمثلون ولاياتهم[2].

ونص القانون الأساسي " الدستور " على أن يتمتع أعضا المجلس العمومي بحرية إبداء الرأي، وبحصانة ضد التهم الموجهة إليهم بسبب إبداء أرائهم أو بيان أفكارهم، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأعيان والمبعوثان، ونظمت عملية تشريع القوانين؛ والتي اختص بها مجلس الوكلاء " الوزراء " ويجري ترتيبها في مجلس شورى الدولة ثم تعرض على هيئة المبعوثان أولا وعلى هيئة الأعيان ثانيا، فإذا تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل الهيئتين في اجتماع مشترك صدر الأمر السلطاني بإجازتها وإن رفضت قطعيا من إحدى الهيئتين لا يجوز طرحها في نفس السنة[3].

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 242-243.
[1] محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 330-331.
[2] نفسه، ص 330-331.
[3] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 42.

وقد جرى إنتخاب مجلس مبعوثان الدولة العثمانية بموجب التعليمات المؤقتة التي صدرت في 28 نوفمبر 1876م، وبموجب هذه التعليمات جرى انتخاب النواب العثمانيين لمجلس المبعوثان وفق نظام مؤقت نص على منح مجالس الإدارة في مراكز الولايات والألوية والأقضيه حق انتخاب النواب لأن هذه المجالس الإدارية ذاتها منتخبة من قبل الشعب، لذلك فإن انتخابهم للنواب بمثابة انتخاب الشعب لهم.

وتتم عملية الانتخاب باستلام الولاية لعدد النواب الذين سيجرى انتخابهم من دائرة الولاية موضحا عدد النواب المسلمين، وعدد النواب من غير المسلمين، وبدور مجلس الولاية ذكر أسماء المرشحين للمجلس ويجرى الاقتراع عليهم في الأقضيه والنواحي وانتخاب العدد المطلوب للمجلس عن الولاية. [1]

وقد بلغ عدد النواب العرب في مجلس المبعوثان ستة عشر نائبا، منهم خمسة نواب عن ولاية سوريا، ونائبان عن الحجاز، وأربعة نواب عن ولاية حلب، وثلاثة نواب عن ولاية بغداد، واثنان عن ولاية طرابلس الغرب من جملة مائة وخمسة عشر عضوا بالإضافة إلى الرئيس ووكيلي الرئيس. [2]

إلا أن هذا الدستور لم يعمر طويلا إذ ما لبث السلطان عبد الحميد أن حل مجلس المبعوثان وعلق العمل بالدستور قبل تجاوزه السنة من إصداره، وعادت الدولة إلى نظام الحكم المطلق وإن كانت لم تتخلص منه بعد.

من خلال النظر إلى الدستور نجد سيطرة السلطان وقوته واضحة في كثير من أركانه فقد احتفظ لنفسه بحق تعيين هيئة الأعيان ومنحها صلاحية رفض القوانين، وبالتالي ارتبط وجود أصحابها في مناصبهم برضى السلطان، وبالتالي يستطيع أن يحقق ما يهدف إليه عن طريق هذه الهيئة، عوضا عن ما نص عليه القانون بحريته التامة بعزل وتعيين من شاء، وعدم مسؤوليته أمام أحد عن أعماله.

كان لإلغاء الدستور ردة فعل قوية لدى أوساط المثقفين الذين عمدوا إلى تشكيل جمعيات سرية وعلنية، تمركز

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 43.
[2] نفسه، ص 44.

نشاطها في باريس ولندن وجنيف والقاهرة والتي وحدت جهودها، لمكافحة استبداد عبد الحميد ومحاولة العودة بالعمل بالدستور.

ومن هذه الجمعيات جمعية (الإتحاد والترقي) التي استطاعت أن توسع نشاطها داخل الإمبراطورية العثمانية وخارجها وتمكنت أخيرا من إعلان الدستور مرة أخرى في يوليو 1908م ومن خلع السلطان عبد الحميد في أبريل 1909م. [1]

في ضوء صدور الدستور وما رافقه من قوانين إصلاحية للدولة يتبين لنا أن مظاهر هذه الإصلاحات في تلك المرحلة هي تحسن الناحية المالية في الدولة وذلك عن طريق تعيين موظفين لهم الخبرة في هذا المجال، وأصبحت إيرادات الدولة ومصروفاتها تسجل في سجلات خاصة، وأصبح الأهالي يشعرون بالآمان على أنفسهم وأموالهم مما انعكست أثاره على إبطال العمل بقانون مصادرة الأموال، وشملت هذه الإجراءات الرعايا من المسيحيين وأصبحوا يظهرون ما يملكون بعد أن كانوا يضطرون إلى إخفاء ثرواتهم والتظاهر بالفقر. [2]

إن دستور عام 1876م الذي تضمن مجموعة القوانين والتنظيمات التي صدرت مند عام 1839م مبتدأ بخط شريف كلخان والذي إن وجد تقصير في تطبيقه فإن ذلك يرجع إلى أجهزة الحكم والإدارة في الدولة التي لم تتكيف وتعليمات هذا القانون، وهذا أمر طبيعي لجهاز كان جامدا مئات من السنين والواقع إن صدور مثل هذا القانون الذي يتعلق بمنع السلب والنهب وأعمال السخرة يعد عملا إصلاحيا مهما، لأنه أعطى الرعاية دعما من قبل السلطان نفسه.

ولتدعيم ما جاء في خط كلخانة صدر خط همايون الذي يعد خطوة أخرى على طريق الإصلاح وقفزة نوعية في هذا المجال فقد أكد خط همايون على مبدأ المساواة المدنية والاجتماعية لجميع الرعايا وبمساواتهم في خدمة الدولة،

---

[1] جورج أنطونيوس، يقظة العرب، بيروت، دار العلم للملايين، 1980م، ص 175.

[2] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 22.

والاهتمام بالنواحي التي تخص التسامح الديني والحرية الدينية.

إلا أن مبدأ المساواة لم يطبق تماما فقد ظلت الخدمة العسكرية محصورة بالمسلمين في حين دفع المسيحيون وبقية التبعة غير المسلمة البدل العسكري، وظلت الوظائف الإدارية والقضائية شبه محصورة بالمسلمين، كما ظلت الدول الأوروبية تدعى حماية الطوائف المسيحية.[1]

كما أن الدستور الذي شمل مجموعة تنظيمات خط همايون قد أدى إلى ترابط الطوائف المسيحية، بفعل القوانين التي أصدرتها الدولة من أجل تنظيم شؤونهم، وبالرغم من أن الدولة كفلت لنفسها ولاء البطاركة وذلك بإسقاط أسماء المرشحين الذين يشك في ولائهم للدولة من قائمة الانتخابات، إلا أنها تركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى رؤسائهم الروحانيين ومجالسهم الملية. [2]

وجاءت تنظيمات خط همايون بشكل صريح وواضح والتي أعلنت على الملأ وشهد عليها السفراء في الأستانة وأخذ عليها اليمين من السلطان والوكلاء " الوزراء " مما جعلها التزاما دوليا وأشادت بها معاهدة باريس 1856 م في أحد بنودهــا.

وبالرغم من عدم تعرض خط كلخانة 1839م لذكر التعليم فإن السنوات اللاحقة له ولخط همايون شهدت توسعا في التعليم وإنشاء المدارس، التي كان الهدف منها تخريج ضباط عسكريين، وموظفين بغية المساهمة في تطوير الجهازين العسكري والإداري.

لقد تفاوت انتشار عدد المدارس العسكرية والمدنية من ولاية إلى أخرى؛ حيث نالت ولايات الشرق العربي نصيب الأسد منها وعلى الأخص منطقة العراق. [3]

---

[1] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، 1516-1922م، بيروت، دار النهضة العربية، 1984م،
ص 278.

[2] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، 1965م، ص 94.

[3] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991م، ص 417.

وبالنظر إلى مظاهر الإصلاحات في الدولة العثمانية نجد أن قوانين التنظيمات جرت على غير العادة المتبعة في القوانين التي قبلها؛ والتي كانت عبارة عن فرمانات سلطانية اقتصرت على معالجة جانب معين دون الآخر، وتباعدت فترات صدورها، وتغير الذين على رأس السلطة مما أدى إلى تغير مجرى الإصلاح أو إلغائه إضافة إلى الأزمات التي تهدد الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فإلغاء امتيازات الأعيان والباشوات، أوقع الدولة في مشاكل معهم، بالإضافة إلى التهديد الخارجي من روسيا وإنجلترا وفرنسا في وقت كان فيه مناصرو الإصلاح لا يملكون القوة الكافية التي تمكنهم من الدفاع عنــه.

وفي الوقت الذي كانت فيه محاولات الإصلاح قبل مرحلة التنظيمات نتيجة صراعات داخلية بين مراكز القوة في الدولة، فإن محاولات الإصلاح في مرحلة التنظيمات نتيجة الضغوط الخارجية بالإضافة إلى الداخلية، كمحاولات التدخل في شؤون الدولة من قبل الدول الأوروبية بحجة حماية الرعايا المسيحيين، في وقت كانت الدولة العثمانية عاجزة عن الوقوف في وجه هذه الدول. مما جعل سلاطين الدولة العثمانية يدركون ضرورة تنظيم الدولة والأخذ بأسباب التقدم والرقي بطريقة تختلف عن المحاولات السابقة التي لم يكلل معظمها بالنجاح، وأيقنوا أن نجاح الإصلاحات يستوجب شمولها لكل النظم والمجتمع العثماني لا أن تقتصر على معالجة جوانب معينة كالجانب العسكري مثلا ووجوب تجاوز النظم القديمة حتى لا تعترض طريق الإصلاح، وتوخى العناية في التخطيط مما يكفل النجاح. إلا أن كثيرا من الصعوبات اعترضت تنفيذ هذه الإصلاحات. فهي تقوم على أساس النظم الأوروبية عامة والفرنسية خاصة، وقد جلب هذا للدولة بعض المشاكل بحجة الاقتباس عن الغرب (الكفار) : فالامتيازات لم تكن معروفة في النظام القديم بهذه الدرجة من الخطورة [1] فلقد أدت هذه الإصلاحات التي تجريد رجال الدين من حقهم

---

[1] وجيه الكوثراني، " التنظيمات العثمانية بين القديم والجديد "، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية زغوان، تونس عدد 65، 1992م.

في التشريع والإدارة، وقامت مشاكل حول تجنيد غير المسلم، وشهادة المسيحي على المسلم.

لقد أصبح للأجانب رغم قلة عددهم السلطان الغالب بفضل الحريات، والمزايا التي منحتهم إياها الامتيازات التي أعطيت لهم من خلال معاهدتي الامتيازات بين فرنسا والدولة العثمانية لسنة 1536م ومعاهدة كوجوك كينارجي لسنة 1774م بين الدولة العثمانية وروسيا [2] والتي أتاحت لهم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة حماية الرعايا المسيحيين، ومصالحهم، والمحافظة عليها وقد ظهر على إثر صدور هذه التنظيمات فريق ينادي بخطرها على الدولة العثمانية، إلا أن هذه التنظيمات أخذت مسارها ضمن حركة الإصلاح للدولــة.

---

[2] رودريك دافيدسون، " الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية "، 1856م-1879م، المجلة التاريخية المصرية، مج 15، القاهرة، 1969م، ص 272.

4- إيالة طرابلس الغرب أواخر العهد القرمانلـي

كانت تلك مرحلة هامة من تاريخ الدولة العثمانيـة، أخـذت فيها الدولة تطور من نفسـها لمواجهة الأحـداث المتلاحقة على السـاحة الدوليـة، في فـترة ازدادت فيها الضـغوط عليها بحجج مختلفـــة، إلا أن تلك الإجـــراءات الـــتي طـــالت عاصـــمة الإمبراطورية كـــانت بطيئة الانتشـــار في بعض ولاياتها وعلى الأخص تلك البعيدة عن مركز الحكم في استانبول.

ولمعرفة تأثيرات تلك التطورات على ولاية طرابلس الغرب وجب معرفة أحوالها قبيل تلك الحقبة، والتي تتمثل في فترة أواخر سنوات حكم الأسرة القرمانلية التي حكمت ولاية طرابلس الغرب ابتدأ من سنة 1711م وحتى سنة 1835م، والتي شهدت أوج قوتها وكذا بداية مرحلة ضعفها في عهد الوالي يوسف باشا القرمانلي الذي حكم البلاد ما بين سنة 1796م وسنة 1832م مرت خلالها بعديد الأحداث التي كان لها بالغ الأثر في تغير مسار السياسة العثمانية تجاه الولاية بعد ذلـك.

أن الطريقة التي وصل بها يوسف باشا لسدة الحكم تنم عن حب شديد للسلطة وتطلع إليها، فهو لم يقتنع بولاية العهد التي أسندت إليه، فأخذ يرسم الخطط لتحقيق وصول سريع للسلطة، فأكثر الاتصال بالأهالي في مدينة طرابلس وضواحيها، متقربا منهم، ومساعدتهم في حل مشاكلهم مع الحكومة، حتى كسب ودهم، ولما تأكد من قوة مكانته بينهم جمع أعيان البلاد والعلماء وأظهر لهم عدم رضاه على سياسة أخيه الإستبدادية، وتكفل بدفع نفقات الجيش التونسي الذي أعاد الأسرة القرمانلية للحكم بعد الإطاحة بحكمها على يد علي برغل، تلك النفقات التي تعتبر حملا ثقيلا على الأهالي ولا قدرة لهم على دفعها في وقت أصر فيه أخيه أحمد علي أخذها بالقوة. [1]

أخذ يوسف باشا يتحين الفرصة المناسبة للاستيلاء على السلطة؛ حيث كان من عادة القرمانليين الذهاب في منتصف شهر شعبان إلى ضاحية تاجوراء لزيادة الأولياء هناك، مخرج

---

[1] عمر علي بن إسماعيل، إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835م، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966م، ص 78.

يوسف وأخيه أحمد وبقية أفراد العائلة، وفي غفلة من أخيه قفل راجعا للقلعة بطرابلس وأمر أنصاره بإغلاق الأبواب، وإطلاق مدفعين معلنا إستلائه على الحكم. [1]

ولكسب الشرعية لحكمه سار يوسف باشا على نهج أسلافه القرمانليين بالسعي للحصول على رضا الباب العالي، والحصول على فرمان التولية؛ حيث كان ينظر للسلطان العثماني على أنه خليفة المسلمين، وأن الولاة يحكمون باسمه، ولا شرعية لهم بالحكم إلا بموافقته ولتحقيق ذلك جمع يوسف باشا وجهاء وأعيان البلاد وطلب إليهم كتابة محضرا يبدون فيه ترحيبهم وموافقتهم على توليته حكم طرابلس، ويلتمسون أقرارة واليا على البلاد، بعث يوسف باشا بهذا المحضر إلى السلطان العثماني وأرفقه برسالة يوضح فيها ما آلت إليه البلاد في ظل حكم أخيه أحمد من فوضى، وتسلط الجند على الرعية والتعدي على الأموال والأعـراض. [2]

لم يكتف يوسف باشا بالمحضر والرسالة لاستمالة عطف السلطان لإصدار فرمان توليته بل قدم له الهدايا وسعى إلى التوسط لديه، فأوعز إلى القنصل الفرنسي بطرابلس بأن يطلب من سفير بلاده لدى الباب العالي بذل مساعيه لهذا الغرض. [3]

وكان له ما أراد فأصدر السلطان العثماني فرمانا بتوليته واليا على طرابلس، كما أرسل إليه سفينة بثمانية وعشرين مدفعا، وبعض العتاد البحري، وطلب منه الاهتمام بأحوال الرعية، وتقوية القلاع والإكثار من الغزوات البحرية، وأن يراعي احترام المعاهدة المبرمة بين الدولة العثمانية وروسيا بعدم الاعتداء على سفنها. [4]

وما أن تمت له السيطرة على الولاية حتى أخذ يتصرف بكل استقلالية متجاهلا رغبات الباب العالي وطلباته، حيث

---

[1] أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة الفرجاني، طرابلس، بدون تاريخ ص 228.

[2] عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، دار لبنان، بيروت، 1969، ص 234-235.

[3] أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 228.

[4] دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، فرمان السلطان بتعيين يوسف باشا واليا على البلاد، ترجمة محمد الأسطر، وثيقة غير مصنفة.

كانت الظروف الاقتصادية السيئة للبلاد تدعوه لذلك فهو بحاجة ماسة للمال، وهذا ما جعله يتجاهل الفرمان السلطاني الذي أرسل إليه سنة 1797م والذي طالب فيه الباشا بألا يكون مثل ايالة الجزائر التي تتصرف في إعلان الحرب والصلح مع الدول الأوروبية دون علمه، وأخبره أنه من دواعي سروره أن يعمل على تجديد المعاهدة التي كانت بين طرابلس والدانمارك، حيث أن القائم بالأعمال الدانماركي قدم له طلبا يرجوه تحقيق ذلك.[1]

رفض يوسف باشا طلب القائم بالأعمال الدانماركي بتجديد المعاهدة واشترط بتجديدها زيادة الأتاوة المقررة في المعاهدة السابقة فاحتجت الدانمارك على ذلك، وأنزلت علمها من على قنصليتها معلنة قطع المفاوضات بين البلدين، وتوترت العلاقات بين الطرفين بشكل أكبر إلى درجة الصدام المسلح حيث جرى قتال بين السفن الطرابلسية والسفن الدانماركية قبالة شاطئ طرابلس، وأدى تدخل أحد قادة السفن الفرنسية التي تصادف وجودها بالمكان إلى فك الاشتباك بين الطرفين، وتوصل البلدين إلى اتفاق تدفع بموجبه الدانمارك مبلغا قدره 70 ألف قرش في الحال قبل تصديق الباشا على هذا الاتفاق و3 ألاف أخرى إلى الوزراء، وكذلك ترسل طرابلس وفدا كل أربع سنوات إلى الدانمارك لاستلام هدية قيمة للباشا، بالإضافة تحرير رئيسين موجودين تحت الرق بمالطا.[2]

ساءت العلاقة بين ايالة طرابلس الغرب والدانمارك بعد أن شعر يوسف باشا بمماطلة الدانمارك في تنفيذ بنود الإتفاق، فأصدر أوامره لرجال أسطوله بالإغارة على السفن الدانماركية في البحر المتوسط فاستطاع أسطوله خلال فترة وجيزة أسر ثلاث سفن، فالتجأت الدانمارك إلى السلطان العثماني للتدخل لدى الباشا وإعادة السفن، فأصدر السلطان أمره للباشا بإطلاق سراح السفن فقال حينها الباشا " إنكم تعتقدون أن الفرمان شيء كبير، ولكن يجب أن تعرفوا أنه من

---

[1] عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 85.

[2] رود لفوميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1961، ص 137.

الممكن الحصول على فرمان مقابل أربعين قرشا شرقيا، وأن الفرمانات هنا سوى قصاصات من الورق " [3] ولم تحل المشكلة بين الطرفين إلا بعد أن أوفت الدانمارك بإلتزاماتها الأولى.

إن سياسة يوسف باشا مع الدانمارك تعد نموذجا يكاد ينسحب على بقية الدول الأوروبية الأخرى مثل السويد وهولندا والدويلات الإيطالية، وباستثناء فرنسا وبريطانيا لما كانت تتمتع به هاتين الدولتين من قوة وسيطرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، واللتين كانتا في الغالب على خلاف فيما بينهما نتيجة تضارب مصالحهما في المنطقة، وهذا ما جعل يد باشا طرابلس طليقة فترة من الزمن تمارس نشاطها في البحر المتوسط لغرض جلب مزيدا من الأموال، حتى اعتقد الباشا أنه سيد هذا البحر، فأخذ يغزو هنا وهناك حتى أوقعه غروره في خلاف ومشاكل مع كل من فرنسا وبريطانيا واللتين أصبحتا مناهضة لسياسة يوسف باشا في البحر المتوسط.

لقد كانت الإتاوات وأعمال القرصنة في البحر المتوسط من أهم موارد طرابلس المالية، ففي سنة 1815م، وبعد قرارات مؤتمر فينا، تمكن أحد مغامري الباشا من أسر سفينة إنجليزية وجئ بها إلى ميناء طرابلس، وأطلقت مدافع القلعة تعبيرا عن هذا النصر، وخوفا من تدخل الحكومة الإنجليزية أطلق الباشا سراح السفينة، ولم تمضي فترة طويلة حتى أقدم مغامر آخر على أسر سفينة إنجليزية أخرى، وما أن علم الباشا بذلك حتى سارع بتقديم الإعتذار لقنصل إنجلترا "واربختون"، إلا أن القنصل طالب بشنق ذلك المغامر على نفس السفينة التي أسرها، فوافق الباشا على أن يقوم بشنقه مسلمون فرفض القنصل، وطلب أن يقوم بشنقه بحارة السفينة ذاتها، ولم يجد الباشا بدأ من إجابته لطلبه، وتم شنق ذلك المغامر وفق ما أراده قنصل إنجلترا بطرابلس. [1]

إن إجابة يوسف باشا لطلب قنصل بريطانيا في طرابلس لتلك الطريقة المشينة، تنم عن حالة الضعف التي آلت إليها

---

[3] نفسه، ص 147.

[1] كوستا نزيو برنيا، طرابلس من 1510 إلى 1850م، ترجمة خليفة محمد التليس، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1969، ص 260.

سدة الحكم في طرابلس، وبداية مرحلة من السيطرة الأجنبية على الولاية عن طريق قناصلها واللذين يبدون من خلال تصرفاتهم هذه أنهم الحكام الفعليين للبلاد، وصار الباشا صغيرا في نظر رعاياه، ولم يعد ذلك البطل الشجاع الذي كان فخرا وعزة لهم ومن هنا بدأت حالة من الكره تجاه الأسرة القرمانلية.

لقد أدت الظروف المحيطة بيوسف باشا إلى دخوله في أزمة مالية تدريجيا اعتبارا من سنة 1805م عندما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بفعل القوة الحصول على الاعفاء من الاتاوة السنوية تم جاء مؤتمر فينا سنة 1815م، وما تلاه من مؤتمرات أوروبية أخرى والتي كان من نتاجها تحريم استرقاق المسيحيين، وإلغاء حركة القرصنة البحرية، وكذلك الهدايا المقررة على بعض الدول الأوروبية عند تعيين قناصل لها بإيالة طرابلس الغرب.

إن هذا التغير في السياسة الأوروبية تجاه طرابلس كان له أثره السيء على الحالة المالية للباشا والذي أخذ يفكر في خلق بديل آخر لموارده المفقودة، لعله يستطيع الخروج من ضائقته المالية، فالتجأ إلى إحتكار تجارة الحبوب وبعض الصناعات المحلية والمستوردة.

ونتيجة لقلة الأموال لدى يوسف باشا ابتدع طريقة جديدة للتعامل مع التجار الأجانب، حيث كان يشتري منهم البضائع مقابل تحرير بطاقات بالمبالغ المستحقة والمدينة المكلفة بسداد ذلك المبلغ، فيذهب صاحب البطاقة إلى حاكم تلك المدينة الذي كان بدوره يقوم بدفع قيمة البطاقة لصاحبها. [1]

لم تكن الظروف المالية لحكام المدن في كثيرا من الأحيان تفي بالغرض المطلوب فيماطلون في دفع تلك الأموال بسبب سوء الأحوال الإقتصادية، فأخذ الباشا يعد بالسداد في آجال أخرى محددة ولم يستطع الإيفاء بوعوده مما دفع أصحاب تلك البطاقات للإلتجاء إلى قناصلهم لحمايتهم وتحصيل أموالهم، وكان كثيرا ما يتدخل هؤلاء القناصل لدى

---

[1] دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، بطاقة أو تذكرة كان يمنحها يوسف باشا لدائنيه على بعض المدن بتاريخ 16 رمضان سنة 1245هـ (1830م) وثيقة غير مصنفة.

الباشا لتحصيل تلك الأموال ويتم ذلك عن طريق عقد اتفاقيات تنظيم سداد الديون المتأخرة.

عقدت عدة إتفاقيات[2] لتحصيل الديون المتأخرة لدى الباشا فعقدت إتفاقيتين مع رعايا توسكانيا سنة 1830م وسنة 1831م ومعاهدة مع فرنسا سنة 1830م، والتي ألزمت الباشا بدفع الديون بنسب مقررة، وعلى فترات محددة، وفي حالة التأخير تدفع غرامة متفق عليها.

إن شروط هذه الإتفاقيات تشعرنا بما تحمله من معاني الإجبار والإكراه، بمدى استفحال الأزمة المالية التي يعانيها يوسف باشا، وأن محاصيل البلاد لم تعد كافية لسداد ما عليه من ديون في مواعيد استحقاقها مما جعله يطلب تأجيل الدفع إلى أوقات أخرى راضيا بما يفرض عليه من زيادة في نسبة الأرباح، وبالتالي تحميل البلاد بديون لا قدرة لها على سدادها.

لقد أدت سياسة يوسف باشا المالية بالبلاد إلى حالة من الإفلاس، وأثقلت الأهالي بفرض الضرائب وجرت البلاد إلى مرحلة من الفوضى السياسية داخل الأسرة الحاكمة أثبتت عجز يوسف باشا عن مواصلة حكم البلاد.

إلتجأ يوسف باشا وللخروج من ضائقته المالية إلى فرض المزيد من الضرائب على الأهالي، حيث استدعى مجلسه للتشاور كما جمع الأعيان والوجهاء والعلماء للنظر في مسألة الديون المتراكمة عليه وإيجاد مخرج من هذا الوضع الصعب، وأخيرا قرر فرض ضريبة إستثنائية لجمع قيمة الديون من الأهالي ففرض " عشرة آلاف على سكنة الثغر من المسلمين ومثلها على اليهود، ووزع الباقي على أهل الساحل والمنشية ومن بجوارهم من النواحي القريبة، وكانوا يومئذ في حالة من الفاقة من جور العمال والضرائب، وسوء السيرة، ونقصان الفلاحة "[1].

قام اليهود بدفع ما فرض علهم من أموال ربما خوفا من بطش الباشا في حالة عدم الدفع، وما قد تتعرض له مصالحهم وخصوصا أن أغلبهم يمتهنون حرفة التجارة من ناحية،

---

(2) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، إتفاقية يوسف باشا مع رعايا توسكانيا، بتاريخ 14 رمضان 1245هـ (1830) وثيقة غير مصنفة.

(1) أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 348.

ولمقدرتهم المالية على ذلك من ناحية أخرى، أما أهل الساحل والمنشية والذين كانوا في السابق لا يدفعون الضرائب مقابل قيامهم بتقديم الجند للباشا في حال احتياجه لذلك وينضمون تحت طائفة الكرغلية، فجاءت عملية فرض الضرائب عليهم بمثابة الانتقاص من شأنهم وشعروا أن الدائرة ستدور عليهم بعد أن كانت على غيرهم، وإن الضرر سيلحقهم أكثر فأكثر باعتبارهم الأقرب إلى مركز الحكم، فقرروا الثورة والخروج على الباشا.

لقد قامت الثورة على الباشا في الساحل والمنشية وتقدم الثوار إلى حفيد يوسف باشا ويدعى محمد بن محمد بن يوسف القرمانلي ونادوا به حاكما على البلاد.

حاول يوسف باشا القرمانلي استدراك الموقف فقام بإلغاء الضرائب المفروضة على أهالي الساحل والمنشية، وكذلك الضرائب المفروضة على الأسواق، إلا أن الثوار مضوا قدما في ثورتهم، وحينما قرر يوسف باشا إخماد الثورة بالقوة فأرسل قوة بقيادة حسن البلعزي فألحق بها الثوار الهزيمة، وحينما أدرك خطورة الوضع استنجد بباي تونس إلا أن باي تونس لم يجب طلبه[1]، ومما زاد الأمر سوءا إشتعال الثورة في الدواخل بقيادة عبد الجليل سيف النصر، الذي استطاع السيطرة على مناطق فزان، ولم يستطع الباشا إخماد هذه الثورة. [2]

أدرك الباشا أن الأمور بدأ تخرج من يده وأنه لا قدرة له على مواصلة الحكم تحت هذه الظروف، ففي 12 أغسطس 1832 جمع الباشا رجال دولته بالإضافة إلى الوجهاء والأعيان وأبلغهم نظرا لشدة تعبه وكبر سنه وعدم مقدرته على مواصلة حكم البلاد أنه قد تنازل عن الحكم لإبنه على بيك، وأسند ولاية العهد لابنه إبراهيم.

بعث يوسف باشا برسالة إلى السلطان العثماني محمود الثاني، سنة 1832 يشرح فيها قيام الثورة ضد، والتي عزى

---

[1] أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 352.

[2] لمزيد من المعلومات عن ثورة عبد الجليل سيف النصر، راجع محمد امحمد الطوير، ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب (1831-1842م)، منشورات فايد، الزاوية ليبيا، 2003م.

أسبابها إلى رغبة الثوار في إبطال الضرائب بصفة عامة، ورفض النظام العسكري الجديد الذي أراد أن يطبقه السلطان، وأن الثوار يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية ويريدون حكومة على غرار حكومة مراكش، ولتلك الأسباب حاربهم لأكثر من شهرين إلا أنه لم يستطع الانتصار عليهم، هذا وقد برر سبب تنازله عن الحكم لابنه علي هو كبر سنه ومرضه الذي جعله غير قادر بأعباء الحكم، وأن هذا التنازل بموافقة عظماء البلاد، وتوسل إليه بأن يوافق على تعيين إبنه علي واليا على البلاد[3].

أصدر علي بك القرمانلي منشورا بتاريخ 12 أغسطس 1832م أكد فيه على رغبته في السلام والعفو العام على من كانوا سببا في الثورة ضد والده، وأنه سوف يعمل على إقرار الأمن والعدل في البلاد[4].

لم يهتم الثوار بالمنشور الذي أصدره علي القرمانلي ومضوا قدما في ثورتهم، حيث وجد محمد القرمانلي في ذلك فرصة مواتية لعله يستطيع عن طريقها الوصول للحكم، فبادر بالاتصال بالزعماء المحليين طالبا مساندتهم فاتصل بالشيخ غومه المحمودي زعيم قبيلة المحاميد وأحمد المريض زعيم ترهونة، لعله يستطيع توسيع قاعدة الثورة ويكسب مزيدا من الأنصار.

لقد جاء رد الدولة العثمانية على عكس ما يشتهي الثوار لقد اعترفت الدولة بولاية علي القرمانلي وأرسلت له فرمان التعيين في أواخر شهر ربيع الأول 1250هـ الموافق لـ 1834م، وتم إرسال نسخة منه لمحمد القرمانلي زعيم الثوار وإلى الشيخ غومه المحمودي وأحمد المريض زعيم ترهونة[1] وكان الهدف من إرسال هذه النسخ لمحمد القرمانلي هو بعث رسالة مفادها أن استمراره في الثورة يعد خروجا عن إرادة السلطان والتأثير في اتباعه مما يحمله على إنهاء ثورته والقبول بالأمر الواقع، أما غومه المحمودي وأحمد المريض فجاء بعث نسخ من الفرمان لهما بمثابة قطع الطريق على

---

(3) عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 266.
(4) نفسه، ص 273.
(1) رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 252.

محمد القرمانلي الذي اتصل بهما محاولا ضمهما إلى صفه في الثورة.

لم يغير صدور فرمان تعيين الوالي الجديد من أمر الثوار شيئا، وقد ساهم الدعم الذي يتلقونه من القنصل الإنجليزي وارنجنتون باستمرار الثورة، رغم إعترافه الرسمي بحكم علي باشا فقد اتخد له سكنا بين الثوار وأخذ يشجعهم على الثورة ويعدهم بتقديم المساعدات، وقد شكا علي باشا وارنجتون هذا إلى السلطان العثماني في الرسالة المؤرخة في 26 شوال 1250هـ 1834م، فجاء في هذه الرسالة أن الثوار يحاصرون مدينة طرابلس بمساعدة القنصل الإنجليزي وارنجتون وعلى السلطان أن يجد حلا لهذه المسألة[2].

لقد حاول السلطان معرفة حقيقة ما يجري في ايالة طرابلس الغرب فأوفد مبعوثا خاصا يدعى محمد شاكر أفندي والذي وصل طرابلس بتاريخ 28 أغسطس 1833م، فقابل الباشا وابنه علي، وقد اطلعاه على ما يجري في البلاد، وقد اتصل محمد شاكر بالثوار بقيادة محمد القرمانلي وحاول إقناعه بالعدول عن ثورته والتصالح مع الباشا، إلا أنه لم يستطع التوفيق بين الطرفين فقفل راجعا إلى الإستانة في 5 ديسمبر 1833م.

إلا أن غياب محمد شاكر أفندي لم يدم طويلا فعاد في السنة التالية يحمل معه فرمان تولية على القرمانلي، وحاول مرة أخرى مع الثوار لإخماد ثورتهم والقبول بولاية على القرمانلي وقد اتفق مع الباشا الجديد بإمهالهم ستة أيام لإنهاء تمردهم وإلا اعتبروا خارجين عن طاعة السلطان، وانتهت المهلة، ولم يؤد هذا الإنذار إلى أي فائدة، وحينها حاصر محمد شاكر الشاطئ الشرقي لمدينة طرابلس والذي يمتد من أسوار القلعة حتى منطقة تاجوراء وأعلم قناصل الدول الأوروبية بضرورة عدم الاتصال بالثوار أو إمدادهم بما

---

[2] دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، صورة لرسالة علي باشا القرمانلي إلى السلطان العثماني بخصوص ثورة محمد القرمانلي، بتاريخ 26 شوال 1250هـ (1834)، ترجمة محمد الأسطى. وثيقة غير مصنفة.

يحتاجونه من إمدادات فأجاب الجميع طلبه عدا قنصل إنجلترا[1].

رجع شاكر أفندي إلى الإستانة في 30 ديسمبر 1834م دون أن يحقق أي نتائج إيجابية بخصوص الأوضاع في إيالة طرابلس الغرب، وكتب تقريرا إلى السلطان يشرح فيه الحالة السياسية في إيالة طرابلس الغرب، وأمام تطورات الأحداث تلك شعرت الدولة العثمانية بأن الأمور في إيالة طرابلس تسير إلى الإنفلات وقد تؤدي تلك الأحداث إلى فقدان السيطرة عن الولاية أو تقع فريسة الإستعمار الأروبي الذي بداء يجتاح المنطقة، وبذلك رأت أنه من الضروري القيام بعمل حاسم يعيد إيالة طرابلس الغرب إلى حضيرة الدولة العثمانية.

لقد اطلع السلطان على تقرير محمد شاكر أفندي عن كتب وأوعز إلى الصدر الأعظم، وأمره بضرورة دراسة الوضع في إيالة طرابلس الغرب وإتخاذ إجراء مناسب حيال ذلك، فعقد الصدر الأعظم إجتماعا مع كبار رجال الدولة للتشاور ودراسة الأوضاع في إيالة طرابلس الغرب، وخلصوا في النهاية إلى حل مناسب للأزمة قدم في تقرير إلى السلطان الذي أبدى موافقته عليه، ويتضح من هذا التقرير أن ذلك الاجتماع خلص إلى تقرير إنهاء حكم الأسرة القرمانلية في طرابلس، حيث أفاد أن علي باشا لا يمكن أن يكون حاكما على كل ايالة طرابلس الغرب لعدم رغبة الأهالي في حكمه، وأن الدولة العثمانية لا ترغب في تولية محمد القرمانلي لأنه يرتبط بعلاقات مشبوهة مع الحكومة الإنجليزية وأن تمكينه من حكم طرابلس هو بمثابة تسليم البلاد بيد الإنجليز، ولذلك فالحل الوحيد هو إنها حكم الأسرة القرمانلية بالايالة وإعادتها للسيطرة العثمانية المباشرة[2].

لقد أعدت خطة محكمة للإستيلاء على الايالة دون إراقة أي دماء، لقد أوعزت الدولة العثمانية لباشا طرابلس أن

---

[1] دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، تقرير محمد شاكر أفندي للسلطان العثماني حول الأوضاع الداخلية في إيالة طرابلس الغرب 1250 هـ (1834م)، ترجمة محمد الأسطى، وثيقة غير مصنفة.

[2] دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، صورة التقرير الذي أرسله الصدر الأعظم إلى السلطان بخصوص الإستيلاء على طرابلس الغرب، ترجمة محمد الأسطى. وثيقة غير مصنفة

السلطان العثماني سيبعث بقوة عسكرية لمساعدته للقضاء على الثوار وتثبيت أركان حكمه بالأيالة، وبعث حياة الإستقرار بالأيالة الذي فقدته لفترة طويلة وسيكون على رأس هذه القوة نجيب باشا[1].

وصل نجيب باشا إلى طرابلس، واحتفل الباشا بوصوله وأطلقت مدافع القلعة ترحيبا به وقدم الباشا لاستقباله على ظهر سفينة القيادة، وطلب نجيب باشا من الوالي العمل على توفير أماكن سكنى للجند داخل القلعة وأن يسلم جنوده السلاح لأن الجند الذين معه هم الذين سيقومون بحفظ الأمن في البلاد، وقد تم له ما أراد وحينها أبلغ علي باشا برغبته للنزول للمدينة فحضر لمرافقته وبمجرد صعوده ظهر السفينة قبض عليه ومن معه ونزل نجيب باشا محفوفا بالجند ودخل القلعة، واجتمع مع أعيان البلاد والقضاة والعلماء وأطلعهم على فرمان توليته حكم طرابلس وإنهاء حكم الأسرة القرمانلية بها وذلك في آواخر شهر مايو سنة 1835م[2].

إن ذلك الصراع الطاحن على السلطة بين أفراد الأسرة القرمانلية من بداية حكمها والذي بلغ أشده في آواخر أيام حكم يوسف باشا كان وبالا على البلاد والعباد فأخذ كل طرف يستميل الناس والزعامات المحلية ويجندهم لصالحه ضد الطرف الآخر، وصار القيام بالثورات وإخمادها شغل أهل الحكم الشاغل، فأهملت مصالح البلاد الإقتصادية والإجتماعية فلم ينظر في أسباب رقي البلاد وتطورها فأهملت الزراعة والتجارة وفقد الأمن الذي أهم أسباب الإزدهار والتقدم، والتجأ الحكام إلى فرض مزيدا من الضرائب لمواجهة أزماتهم المالية، تلك الضرائب التي أصبحت كابوسا يلاحق الأهالي فازدادوا فقرا وكرها لتلك السياسة الظالمة وباتوا يترقبون ذلك اليوم الذي يتخلصون فيه من حكم تلك الأسرة الفاسدة.

إن لغة النزاع والصراع التي ميزت فترة حكم الأسرة القرمانلية كان لها تأثيرها على السياسة الإقتصادية بالولاية فبدلا من أن تتوجه أيدي الحكام إلى تحسين التجارة والزراعة وأوجه الحياة الإقتصادية والإجتماعية الأخرى، إتجهت إلى

---

[1] المصدر السابق.

[2] رودلفوميكاكي، المرجع السابق، ص 259.

أعمال السلب والنهب في البحر المتوسط أو مايعرف بإسم القرصنة، والتي غدت شغل الحكام الشاغل وخصوصا يوسف باشا القرمانلي الذي جعل من الأتاوات المفروضة على السفن في البحر المتوسط مصدر رئيس لدخل الإيالة الخارجي كما كانت الضرائب أهم مصادرها الداخلية وبذلك كسب العداء داخليا وخارجيا وعجل في إنهيار حكم أسرته.

إن تكاثف الدول الأوروبية ضد سياسة يوسف باشا القرمانلي أفقده مصدر دخله الخارجي، ولتعويض ذلك النقص والإيفاء بإلتزاماته الأخرى، إلتجأ إلى فرض المزيد من الضرائب على الأهالي وبذلك أخذ يفقد تأييده داخليا، فضاق الناس درعا من تلك السياسة، واستغل أطراف النزاع تلك الظروف وأدخلوا البلاد في حالة من الفوضى السياسية لم تجد معها الدولة العثمانية بدا من عودة إيالة طرابلس الغرب إلى سيطرتها المباشرة بعد ما يقرب من قرن وربع من حكم الأسرة القرمانلية لتدخل البلاد في مرحلة جديدة وهامة من الحكم العثماني المباشر.

إن فترة حكم الأسرة القرمانلية، وما مرت به البلاد من أحداث خلال فترة حكمها أدت إلى حالة من عدم الإستقرار جعلت البلاد بعيدة عن التطورات التي تحدث داخل الدولة العثمانية فترة من الزمن وبدل من أن تتجه يد الإصلاح إلى الدولة العثمانية لمعالجة مواطن الضعف والخلل في الولاية لتطوير مصادر إنتاجها، وتطبيق قوانين الدولة في هذا المجال أسوة بولايات الدولة الأخرى، وقفت موقف المتفرج واكتفت بتحصيل الأموال وولاء الحكام، فأطلقت يدهم في البلاد بدون حسيب ولا رقيب يسلبون وينهبون لتجد الدولة نفسها أمام أوضاع تحتاج إلى كثيرا من الوقت لإصلاحها، فهي بحاجة لإخماد الثورات الداخلية مثل ثورة غومة المحمودي في منطقة الجبل الغربي وثورة عبد الجليل سيف النصر في فزان، وإلى خلق نوع من الاستقرار والأمن في البلاد والذي ظل مفقودا لوقت طويل بإيالة طرابلس الغرب وهذا ما يفسر تأخر تطبيق النظم العثمانية الجديدة في ولاية طرابلس الغرب.

لقد أدت تلك الأحداث إلى هجرة العديد من سكان مدينة طرابلس طلبا للأمان فمنهم من هاجر إلى مناطق الدواخل وهاجر التجار وأصحاب الأموال إلى خارج الولاية، إلى مصر وغيرها من الدول الأخرى، فقد قدر عدد سكان مدينة طرابلس في تلك الفترة بحوالي 24 ألف نسمة لم يبق منهم سوى النصف تقريبا، ونتيجة لذلك أغلقت الكثير من المحال التجارية وقلت الحركة في شوارع وأزقة المدينة بشكل ملفت للنظــر. [1]

[1] رحلة المبشر إيفالد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835، ترجمة منير الفندري، بيت الحكمة، تونس، 1991م، ص 109.

الفصل الثاني

النظام السياسي ومؤسساته في ولاية طرابلس الغرب 1864-1911 م.

نتيجة لتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية في أواخر أيام حكم الأسرة القرمانلية وتدخل الأجانب في شؤون الولاية الداخلية ، وشعوراً بالخطر الذي بات يتهددها لما أصابها من الضعف والانهيار ، قررت الحكومة العثمانية إنهاء حكم الأسرة القرمانلية فيها ، وعودتها إلي حكمها المباشر. [1]

---

[1] دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **سجلات المحاكم الشرعية** ، سجل محكمة طرابلس الشرعية لسنة 1252- 1253 هـ . فرمان سلطاني بتوليه محمد رأفت باشا ولاية طرابلس الغرب ، ص

لقد تطلب إعادة السيطرة المباشرة على ولاية طرابلس الغرب جهوداً كبيرة ، فكان على الولاة الجدد مواجهة الثورات الداخلية التي كانت مشتعلة ، كثورة عبد الجليل سيف النصر " 1835- 1842 م" وثورة غومة المحمودى ،" 1835- 1858 م" وغيرهما لذا لم يتسن للعثمانيين بسط نفوذهم على كافة أرجاء الولاية إلا بعد مضى أربعة وعشرين عاماً تقريباً . [1]

طرأ على ولاية طرابلس الغرب في هذه الفترة العديد من التغيرات سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية فعلى إثر صدور مرسوم سلطاني في جمادى الآخرة سنة 1282هـ - 1865م تغير إسم إيالة طرابلس الغرب إلي ولاية الغرب إسوة بالممالك العثمانية الأخرى [2] وأصبحت تخضع للنظم والقوانين العثمانية ، مع مراعاة بعض الظروف الخاصة بالولاية كتركيبة السكان ومذهبهم الديني .

1- التقسيمات الإدارية .

لقد بدأ تطبيق النظم الإدارية الجديدة في ولاية طرابلس الغرب سنة 1843م، ويرجع سبب هذا التأخير إلي الفتن والثورات التي قامت في الولاية . وأصبح على رأس الولاية وال وقسمت البلاد إلى خمسة أقسام إدارية تعرف باسم السناجق أو الألوية كان على رأس كل منها متصرف . وهي

.168-167

[1]) نقولا زيادة ، **محاضرات في تاريخ ليبيا** ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة، 1958 م ص 52 .

[2]) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **ملف عهد الولاة الأتراك والفرمانات السلطانية** ، فرمان سلطاني ، مؤرخ في جمادى الآخر ، 1282 – 1865م ، بخصوص تغيير اسم إيالة طرابلس الغرب.

لواء طرابلس ، ولواء الخمس ، ولواء الجبل الغربي ، ولواء فزان ، أما لواء بنغازي ، فكان تارة يتبع ولاية طرابلس الغرب أخرى يتبع الأستانة مباشرة ، فمنذ إعادة السيطرة المباشرة على الولاية سنة 1835 م كانت متصرفية بنغازي تتبع ولاية طرابلس الغرب حتى سنة 1863 م حينها فصلت لتصبح متصرفية مستقلة تتبع الأستانة مباشرة ، وعادت سنة 1871م لتكون جزءاً لا يتجزأ من الولاية حتى سنة 1882 م حيث أصبحت متصرفية مستقلة تتبع الأستانة مباشرة مرة أخرى . [1]

من خلال الإطلاع على سالنامة ولاية طرابلس الغرب نجد أن متصرفية بنغازي لم ترد ضمن الألوية التابعة لولاية طرابلس الغرب خلال السنوات 1289هـ- 1882م 1302هـ- 1884م، 1305 هـ -1887م، 1312 هـ - 1894م، حيث كانت متصرفية مستقلة منذ سنة 1294 هـ - 1877م، إن ما جاء فى السالنامة يعد هو الأصح على الأرجح باعتبارها الجريدة الرسمية للولاية .

كانت متصرفية بنغازي في فترة استقلالها عن ولاية طرابلس الغرب ترتبط بالولاية ببعض الأمور ، كارتباط متصرفها بالقيادة العسكرية في طرابلس باعتباره قائداً للقوات العسكرية بالمتصرفية ، وبعض الأمور المتعلقة بالقضاء والمحاكم ؛ نظرا لأن الكثير من الأحكام الصادرة عن محاكم المتصرفية يستأنف ضد أحكامها أمام محاكم طرابلس . [2]

لقد جاء في سالنامة الولاية بخصوص جعل متصرفية بنغازي. مستقلة عن بقية أجزاء الولاية ((.... أنها لمالكة

---

1)) إتوري روسي ، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911** م ، ترجمة : خليفة محمد التليسى ، طرابلس ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، ط2، 1991 م ، ص456- 457 .

2)) فرانشيسكو كورو ، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني** ، ترجمة : خليفة محمد التليسى ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1984م ، ص33 .

أهمية فوق العادة لسبب كون سواحلها الشمالية مقابلة للسواحل الجنوبية من أوربا وجزيرة سبسيليا ، وما حوى أقليمها من اللطافة التي ليست بقليلة ، ولقابلية أراضيها للإصلاح و الإعمار ، وقوتها الإنباتية ، واستعداد أهاليها للتمدن والترقى ، ولكونها ممراً ومركزاً للتجارة السودانية حيث إنها أقرب الطرق إلى بلادها).[1]

إن ما جاء في هذا التفسير لا يعد سبباً مقنعاً فى جعل متصرفية بنغازي مستقلة عن طرابلس وإننا لم نجد في المصادر التي أمكننا الإطلاع عليها ، غير ما ورد في السالنامه ما يفسر استقلالها وجعلها تتبع الأستانة مباشرة .

إلا أنه يمكن القول إن متصرفية بنغازي تتمتع بمكانة هامة منذ القدم ؛ لوقوعها على ساحل البحر المتوسط ، وخضرة أراضيها وخصوبتها ، وكانت خلال العهد القرمانلى تحظى بأهمية خاصة ، حيث يوجد بها ممثل للباشا من الأسرة القرمانلية .

وهى تضم العديد من المناطق الآهلة بالسكان ذات الرباط القبلي القوى ، ومن بينهم من يدين بالولاء للأسرة القرمانلية بالإضافة إلى بعدها عن مركز الحكم في طرابلس هذا كله يجعل السيطرة عليها من قبل والى طرابلس أمراً صعباً وتحتاج إلي مجهود كبير .
وقد كانت متصرفية بنغازي تشكل اللواء الخامس أو السنجق الخامس لولاية طرابلس الغرب في فترات تبعيتها لها وهي كالأتي :-

1-1-لـواء طرابلس .

ومركزة مدينة طرابلس وكان في سنة 1286 هـ - 1869 م يضم الأقضية والنواحي التالية :-

1-1-1-قضاء طرابلس المركز ، وتتبعه نواحي تاجوراء وجنزور و العزيزية .

---

1)) **سالمانة ولاية طرابلس الغرب**، 1302هـ-1884م، ص79-80.

2-1-1-قضاء الزاوية وتتبعه ناحية العجيلات وناحية زواره .

3-1-1-قضاء غريان. [1]

وخلال سنة 1302 هـ - 1884 م كان لواء طرابلس يضم الأقضية والنواحي السابقة هذا بالإضافة إلي ناحية العجيلات التي أصبحت قضاء كمـا أستحدثت ناحيـة زوى الجواري وتم نقل تبعية قضاء ترهونة وورفلة من لواء الخمس إلى لواء طرابلس [2]؛ وفي سنة 1327 هـ - 1909 م تم استحداث قضاء نجاد بجهة الصيعان والنوايل بالقرب من الحدود التونسية. [3]

2-1-لـواء الخمس:

كان لواء الخمس يضم قضاء مصراتة وتتبعه ناحية تورغاء ، وقضاء مسلاته وقضاء سرت وناحية الجفارة وقضاء زليتن. [4]

3-1- لـواء الجبل الغربي:

ويضم قضاء غدامس وقضاء فساطو وقضاء نالوت وناحية ككله وناحية مزده .[5] وفي 29 رمضان 1290 هـ - 1873 م تم تشكيل قضاء الحوض واعتبار القبائل الواقعة في إطاره نواحي تتبعه وهي قبائل النوايل ، والصيعان ، والسبعة ، وأولاد شبل ، والغنائم ، والمحاميد ، والقديرات والشعاليل. [6]

4-1- لـواء فزان:

ومركزه قصبة مرزق ويتكون من سبعة أقضية هي الحفرة الشرقية ، وسبها ، وسوكنه والشاطئ وغات ، وازقر ، وتبو

---

[1])) **سالمانة ولاية طرابلس الغرب**، 1286هـ-1869م، ص45

[2])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1302 هـ - 1884 م ،ص 163-169 .

[3])) **صحيفة الترقي** ، طرابلس ، السنة الثالثة ، ع 98 ، 15 صفر ، 1327 هـ - 1909 م .

[4])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** 1302 هـ - 1884 م ، ص 69 .

[5])) **سالنامة ولاية طرابلس** 1286هـ - 1869م ، ص 65.

[6])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس **، فرمان ولائي** بتشكيل قضاء الحوض. وثيقة غير مصنفة

رشادة ، و ست نواحي هي الوادي الغربي والوادي الشرقي ، ووادى عتبه ، والقطرون ، وهون وزله.[1]

1-5- لـواء بنغازي :

ويضم قضاء العواقير وقضاء جالو واوجله وقضاء المرج وقضاء درنة وقضاء البراعصـه وتتبعه ناحية الدرسة وناحية الحاسة ، وناحية القبة ، وقضاء طبرق وقضاء بومبا.[2]

ومن الجدير بالملاحظة أنه بين الحين والأخر كان يجرى تغيير في تبعية الأقضية وأستحداث بعض النواحي ، ونقل تبعيتها من سنجق إلى آخر، ورفع درجتها من ناحية إلى قضاء وإلغاؤها في أحيان أخرى مثلماً حدث للواء الخمس سنة 1288هـ- 1871 م حيث تم إلغاؤها وإلحاق الأقضية والنواحي التابعة له بلواء طرابلس لمدة ثلاثة أشهر ثم أعيد تشكيله في نفس السنة .[3]

كانت الأقضية التابعة لألوية أو سناجق الولاية في سنة 1328 هـ- 1910 م مقسمة إلى ثلاث درجات حسب أهميتها وهي كالأتي :

1-1-1- لـواء طرابلس :

أقضية الدرجة الأولي :- وتشمل طرابلس المركز ، ترهونة ، غريان ، الزاوية .

أقضية الدرجة الثانية : النواحي الأربعة ، ورفلة ، العجيلات ، زوارة ، العزيزية .

أقضية الدرجة الثالثة : قضاء نجاد .

1-1-2- لـواء الخمس :

أقضية الدرجة الأولي :تشمل قضاء مصراتة .

---

[1])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** 1305 هـ- 1887 م ، ص 175 .

[2])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** 1286 هـ- 1869 م ، ص 51- 55 .

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **إعادة تشكيل لواء الخمس** ، ترجمة : عبد السلام أدهم . وثيقة غير مصنفة

أقضية الدرجة الثانية : وتضم زليتن ، مسلاته ، سرت .

3-1-1- لـواء الجبل الغربي :

أقضية الدرجة الثانية : وتضم نالوت فساطو ، غدامس .

4-1-1- لـواء فزان :

أقضية الدرجة الأولي : قضاء تبستى المعروف باسم تبورشاده .

أقضية الدرجة الثانية : غات .

أقضية الدرجة الثالثة : سوكنه والشاطئ . [1]

إن تقسيم الأقضية التابعة للأولوية إلى درجات متفاوتة لا بد له ما يبرره في نظر أصحاب هذا التقسيم ، ولا بد له من أسس استند عليها ، ولا اعتقد أنه كان تقسيما عشوائيا ورغم أننا لم نجد في المصادر التي أمكننا الإطلاع عليها تفسيرا لذلك، إلا أنه بالنظر إلى التقسيمات الألوية والأقضية التابعة لها هو درجات هذه الأقضية يمكن ملاحظة أن توزيع الألوية والأقضية في الولاية يستند إلى أساسيين رئيسيين هما الرقعة الجغرافية وعدد السكان، فنجد أن هناك ثلاثة ألوية تقع على الشريط الساحلي من أصل خمسة ألوية وهم لواء طرابلس ولواء الخمس ولواء بنغازي، وهذه الألوية الثلاثة تضم معظم سكان الولاية، والمساحة التي يضمها لوائي طرابلس والخمس تشكل ما يقرب من نصف ساحل الولاية من سرت شرقا إلى الحدود التونسية غربا، بينما يشكل لواء بنغازي وحده نصف الساحل الباقي حتى الحدود المصرية.

إن عدد سكان لوائي طرابلس والخمس حسب إحصاء سنة 1911 بلغ 388047نسمة، بينما بلغ عدد سكان لواء بنغازي 230000نسمة، ومن خلال ذلك نلاحظ أن هذه التقسيمة تستند إلى عامل عدد السكان، بينما نجد أن الأمر يختلف مع اللوائين الآخرين، لواء الجبل الغربي ولواء فزان فهنا التقسيم يستند إلى عامل الجغرافيا، حيث يقع لواء فزان جنوب الولاية ويضم كل الواحات الجنوبية على مساحة واسعة من الأرض تفوق مساحة ألوية الساحل مجتمعة، ورغم أن عدد سكانه لا يزيد عن 54200نسمة، وكذا لواء الجبل الغربي الذي

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **درجات الأقضية التابعة لمتصرفيات الولاية سنة 1910م** ، ترجمة : عبدالسلام أدهم .

يقع وسط الولاية وموازيا للواء طرابلس في الشمال والذي يلغ عدد سكانه 99500نسمة.[1]
أن هذا السياق المتبع في توزيع الألوية قد ينطبق هو الآخر على تقسيم درجات الأقضية التابعة لها، ويوضح الجدول التالي عدد سكان بعض الألوية والأقضية التابعة لها، والذي يظهر بوضوح مدى تأثير عدد السكان على تحديد درجات الأقضية.

جدول يبين عدد السكان في بعض الألوية والأقضية التابعة لها[2]

لواء طرابلس	عدد السكان	لواء الخمس	عدد السكان	لواء الجبل الغربي	عدد السكان	لواء فزان	عدد السكان
طرابلس المركز	29869	الخمس المركز	10813	يفرن "مركز اللواء"	18086	مرزق "مركز اللواء"	31600
قضاء الزاوية	27512	قضاء مصراته	38738	قضاء فساطو	6811	قضاء الشاطي	13700
لواء طرابلس	عدد السكان	لواء الخمس	عدد السكان	لواء الجبل الغربي	عدد السكان	لواء فزان	عدد السكان
قضاء العجيلات	14841	قضاء زليتن	37966	قضاء الحوض	17745	قضاء سوكنه	8900
قضاء ترهونة	50484	قضاء سرت	13920	قضاء نالوت	6250	/	/

[1])) بخصوص عدد السكان أنظر فرانشيسكو كورو، مصدر سابق، ص 28.

[2])) نفسه ، ص28.

قضاء زوارة	18333			قضاء غدامس	6250	/	/

2- مؤسسة الحكم وإداراته :

على إثر صدور مرسومي كلخانة 1839 م وهمايون 1856 م صدر عدد من القوانين المنفذة لهما ، وقد تناولت هذه القوانين مجالات عدة كان من بينها الجانب الإداري ، والذي خص بقانون صدر سنة 1864 م عرف بقانون الولايات[1] والذي كان له بالغ الأثر في رسم التركيبة السياسية والإدارية لولاية طرابلس الغرب ؛ فقد حدد المهام وكيفية تسير الأعمال وكان الجهاز الإداري يتكون من:

2-1- الــوالي :

يعتبر منصب الوالي من أعلى المناصب الإدارية وأهمها في التركيبة السياسية لولاية طرابلس الغرب ، إذ يتربع على قمة الهرم السياسي ويتمتع بصلاحيات واسعة وليس لأحد سلطان عليه داخل الولاية ، ويتم تعيينه من قبل السلطان العثماني ويقلب رسمياً بالباشا وهو مسئول عن أعمال الولاية كافة أمام نظارة الخارجية العثمانية .

يعد الوالي مكلفاً "بتنفيذ جميع أوامر الدولة وهو أيضاً مأمور الدولة بإجراء ما هو داخل في حدود المأذونية له من أحكام ولايته الداخلية ومن مهامه إجراءات الأمور الملكية والمالية والمصارف والنافعة والضابطية مع الأمور الجزائية والحقوقية ومسئول عن تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة إليه من مركز الدولة ، ويفتش على درجة حركات ومعاملات الذين هم في الدرجة الأولي كالمتصرفين والمأمورين المركزيين وبواسطتهم على جميع الذين هم في الدرجة الثانية من مأموري شعبات الإدارة ، ومخول بإتخاذ العقوبات اللازمة

[1])) **الدستور** ، مصدر سابق ، قانون الولايات لسنة 1864م ، ص 397.

للمخالفين ، من عزل ومعاقبة جنائية على حسب نوع المخالفة".[1]

من مهام الوالي أيضاً تحديد زمن إجتماع مجالس الأقضية والنواحي وإعطاء الإذن بإجراء الأنظمة العمومية ، وما يتعلق بقوة الولاية الإجرائية من المواد التي يستأذن المتصرفون بإجرائها والذي بدوره يستأذن عن الإجراءات والتدابير الخارجة عن نطاق مهامه من الباب العالي ، وخصوصاً تلك الإجراءات المتعلقة بالأمور الملكية أي التي تمس الدولة ويحتاج البـث فيها من قبل الباب العالي [2] . وهو مكلف بالتفتيش على دوائر الولاية مرة أو مرتين في السنة بحيث لا تتجاوز مدة التفتيش في كل مرة أكثر من ثلاثة أشهر وإذا اقتضى الأمر زيادة مدة التفتيش فيجب الأستئذان من الباب العالي مع بيان لزوم زيادة المدة وأهميتها .

وكان الوالي في الولايات العربية يتسلم مرتباً سنوياً يقتطعه من الأموال التي يجمعها من الولاية ، ومن مهامه ما يتعلق بالأمور المالية فهو مكلف بمتابعة تحصيل إيرادات وتكاليف الولاية ، وإدارة الأموال العامة ، والفض في المنازعات والاختلافات التي تنشأ في هذا المجال ، ومراقبة حركات ومعاملات المأمورين الماليين ، وإدارة الأمور المالية وترتيب الهيئة التحصلية واستخدامها ؛ بحيث تكون وفق النظام المعمول به وإعادة توزيع التكاليف بحيث لا تخرج عن النسبة المحددة للولاية ويجب الاستئذان من الباب العالي في ذلك مع بيان الأسباب.[3]

أما فيما يخص الناحية الأمنية فهو مكلف باستتباب الأمن في الولاية وإذا اقتضت الضرورة صرف أموال لتحقيق ذلك

---

[1])) **الدستور** مصدر سابق ، ص 382-398 .

[2])) **نفسه** ، ص 398 .

[3])) **نفسه**، ص 399 .

فهذا يعد حالة طارئة لا ينطبق عليها شرط الأستئذان وهو مخول بتجنيد أفراد عسكريين من أجل استتباب الأمن في حالة عدم مقدرة العساكر الموجودة لديه من بعد أن يعطى بذلك سنداً رسمياً من أكبر العساكر النظامية.[1]

يلاحظ الباحث أن قانون الولايات قد حدد مهام وصلاحيات الولاة ، وحد من درجة سلطانهم ، وربط إجراءاتهم ، وتصرفاتهم وفقاً لقوانين محددة ، غير مسموح بتجاوزها ، بعد أن كانوا قبل هذه الفترة مطلقي اليدين في اتخاذ القرارات وفقاً لأهوائهم الشخصية لعدم وجود قوانين تحكم تصرفاتهم .

ولذا يعد قانون الولايات من القوانين الهامة على طريق الإصلاح في الدولة العثمانية وأحد الإجراءات المنفذة لمرسومى كلخانة ،وهمايون اللذين يعتبران فاتحة التجديد والتحديث في الدولة .

تعاقب على حكم ولاية طرابلس الغرب خلال الفترة بين 1864- 1911 م ،عشرون والياً تفاوتت فيها فترات حكمهم فمنهم من حكم خمسة أشهر ومنهم من حكم ست سنوات وتباينت فيها درجة خدماتهم للولاية بحسب مقدرة وسياسة وإمكانية كل واحد منهم بالإضافة إلي الظروف المحيطة بالدولة بصفة عامة وولاية طرابلس الغرب بصفة خاصة .

2-2- معاون الوالي : أو نائب الوالي (الكثخدا).

تعد وظيفة معاون الوالي من الوظائف الهامة في الولاية فهو مخول باتخاذ الإجراءات والتدابير التي يقوم بها الوالي في حالة تكليفه من قبل الوالي عندما يكون مشغولا أو في مهمة خارج الولاية وهو مكلف بمطالعة المكاتبات التي ترد إلى الوالي وتقديم ملخص لما يرد فيها بتكليف من الوالي مع اتخاذ الإجراءات فيها وإحالتها إلى دوائر الولاية كل فيما يخصه لتنفيذها.

ولمعاون الوالي صلاحية إبداء الرأي في القرارات المتخذة من قبل الوالي وهو بذلك يكون بمثابة المستشار

---

[1])) **الدستور مصدر سايق** ، ص 400 .

ويمكن أن تسند إلي معاون الوالي مأمورية أخرى مركزية يكون فيها مسئولاً عن أعماله أمام الوالي نفسه كوظيفة المتصرف مثلاً بالإضافة إلى وظيفته هذه. [1]

2-3- مجلس الولاية :

يعمل إلي جانب الوالي عدد من الموظفين يسمون مجلس الولاية يساعدون الوالي في إدارة أمور الولاية ويتكون المجلس من مفتش الأحكام العدلية و المكتوبجى و الدفتر دار والرؤساء الروحانيين للملل غير المسلمة وهم بدورهم ينتخبون ذواتا من الأهالي لمجلس الولاية إلي جانبهم بحيث يكونون من الذين يعرفون القراءة والكتابة ومن بين الذين يدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن خمسمائه قرش وتعرض أسماؤهم لدي الباب العالي لأخذ الموافقة على عضويتهم بالمجلس. [2]

يجتمع مجلس الولاية في مقر الولاية وتكون رئاسة للوالي أو للذات التي يختارها من بين الموجودين ، ومن مهامه مناقشة الأشغال المتعلقة بالولاية من تسوية الطرق والمعابر و تسيير التجارة والصناعة ونشر المعارف والآداب ، وتقسيم الويركو وتعديله بحيث لا يخل بمقداره الأصلي ووضع التكاليف الجديدة وإصلاح بذار كل أنواع الحبوب وأجناس الحيوانات والبيع والشراء والمبادلة وما يتعلق بالمنافع العمومية ، مثل الساحات ، والمراعي ، وتعمير المقاولات والتعهدات المختصة بالمنافع العمومية ، والإعانات والتأسيسات الجديدة والمذاكرة بدفاتر توزيع التكاليف السنوية ومراجعة المضابط المتعلقة بهذا الشأن. [3]

ويجوز إنعقاد هيئة خصوصية تفرز من المجلس حسب إقتضاء المصلحة ؛ مثل المذاكرة في شؤون ملة من الملل ولا يمكن لأحد من خارج المجلس أن يتدخل في

---

[1])) **الدستور مصدر سايق** ، ص410 .

[2])) **نفسه ، ص 395 .**

[3])) **نفسه ، ص 395.**

مذاكرته سواء خصوصية أم عمومية ، ولا يجوز للمجلس التدخل في المحاكم الشرعية والقانونية المتعلقة بالحقوق الشخصية ، ولا يتم إنعقاده ما لم يحضره ثلثا أعضائه ، ومهمته إبداء الرأي أما مسألة التنفيذ فهي عائدة إلي الوالي والحكومة السنية. [1]

2-4- الدفتردار.

يعد الدفتردار المسؤول الأول عن الأمور المالية للولاية ، وممثلا للسلطة المركزية في كل ماله علاقة بمالية الولاية ، ورغم وجوده بمعية الوالي وتحت إمراته فهو يرتبط مباشرة بوزارة المالية في استنبول ومسؤول أمامها عن الأمور الحسابية التي تقع في نطاق دائرة الولاية التي هو فيها[2]. ومن مهامه إجراء وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالأمور المالية الصادرة عن مالية الولاية ، ومراقبة مأموري الولاية الماليين وإبلاغ الوالي عن تجاوزاتهم مع اقتراح الأساليب العقابية في حقهم وإبداء الرأي في تعيين المحاسبين الجدد. [3]

وهو عضو في مجلس الولاية ، ويتم تعيينه من قبل الباب العالي بعد تقديم كفالة مالية من كفيل معتبر ، ويقع ضمن دائرته عدد من الموظفين الماليين والكتبة ، ويمثله المحاسب في مجل إدارة اللواء ومدير المال في مجلس إدارة القضاء وهم أيضا تؤخذ عليهم كفالة عند تعيينهم ، ويجرى التحري عن الكفيل والتأكد من مقدرته واستمراره في الكفالة ويسمى هذا التحري ((بالبوقلمه)) ويشكل كمومسيون أي لجنة لهذا الغرض لضمان مقدرة الكفلاء المالية من عدمها وإبلاغ محاسبة الولاية بذلك[4] ولا تقبل الكفالة من المأمورين الذين ليس لهم أموال سوى معاشاتهم لأنه يمنع استقطاع أكثر من ربع المعاش ويجوز قبول كفالة التجار وغيرهم في حالة تجاوز

---

1)) **الدستور مصدر سابق** ، ص 411 .

2)) **نفسه ، ص 382 - 383 .**

3)) **نفسه ، ص 402 .**

4)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، **رسالة من الوالي أحمد راسم باشا إلي قائمقام غريان ، بخصوص الكفالة .**

قيمة أموالهم وممتلكاتهم العشرة الآف قرش إلي المائة ألف قرش . [1] وقد كان المأمورون الماليون مقسمين إلي صنفين الصنف الأول يضم الدفتر ادر والمحاسبين والصنف الثاني يضم مديري المال وكتبه المحاسبين وأمناء الصناديق وكانت تؤخذ المعلومات كاملة عن جميع هؤلاء وترسل إلي الخزينة في إستانبول. [2] وقد حوى النظام الإداري وظائف أخرى تعد مهمة و مكملة للنظام السياسي العثماني بالولاية، ومن هذه الوظائف:

2-5- مدير الزراعة و التجارة:

وهو مسؤول عن الأمور المتعلقة بالزراعة و التجارة داخل الولاية، واقتراح الإجراءات والتدابير التي من شأنها تطوير هذين المجالين، و عرضها على الوالي الذي تعود إليه سلطة إقرار تلك الاقتراحات أو رفضها ، و يقدم للوالي تقريرا سنويا عن أهم أعماله في تلك السنة و الذي بدوره يرفعه إلى الباب العالي. [3]

2-6- مدير المعارف:

يعد مدير المعارف مسؤولا عن الناحية العلمية و الثقافية بالولاية و تتبعه المدارس بجميع مراحلها ومكلفا برقي التعليم و نشر الثقافة العامة و التفتيش على المؤسسات التعليمية و الثقافية، و الصرف عليها و تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من نظارة المعارف[4] ومكلفا هو الآخر بتقديم حصيلة نشاطه خلال العام في تقرير يقدمه للوالي. [5]

2-7- مدير الولاية الخاقانى:

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **رسالة من نظارة المالية إلي الولاية ، بخصوص نظام الكفالة .**

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **رسالة من الوالي إلي قائمقام غريان ، بخصوص درجات المأمورين الماليين.**

3)) **الدستور مصدر سايق** ، ص403.

4)) وزارة المعارف

5)) **الدستور مصدر سايق** ص403.

كان من مهام مدير الولاية الخاقانى التفتيش على الأجهزة الإدارية في الأقضية والنواحي، و رصد المخالفات و التجاوزات التي يقوم بها مأموري الولاية، و العمل على تنفيذ القوانين و التعليمات المتعلقة بإدارة الأراضي و الأملاك و النفوس، و يبلغ الوالي تحريريا بالمخالفات التي تحدث في نطاق دائرته[1]، وهو بذلك يمثل السلطة الرقابية في الولاية و يعد هذا تطورا مهما على صعيد تطبيق القوانين و تتبع المخالفين من خلال إدارة مخصصة لهذا العرض و هذا لم يكن موجودا قبل ذلك.

2-8- مدير الأوقاف:

وهو مسؤول على كل ما له علاقة بالوقف من أراضي وعقارات، و تحصيل أموال الأوقاف من عائدات إيجار المحلات و الأراضي و غيرها، و التي تعود ملكيتها للوقف وإرسالها مباشرة إلى خزينة أوقاف الدولة، كما أنه مكلف بصيانة أبنية الوقف و مراجعة حساباته من إيرادات و مصروفات، و الإشراف على الصناديق الخيرية ذات المنفعة العامة بالولاية.[2]

2-9- مأمورو إدارات الأملاك و النفوس.

يقوم هؤلاء بتسجيل الأملاك العامة والخاصة من أراضي و عقارات و تحديد وظيفة كل منها، بالإضافة إلى تسجيل الولادات و الوفيات فيما يعرف بقيد النفوس. [3]

2-10- مدير الأمور الخارجية:

وهو أشبه بوزير الخارجية اليوم، و يتبع الوالي مباشرة و هو مسؤول على المراسلات و الاتصالات مع قناصل الدول الأجنبية المعتمدين بالولاية، و كافة الاتصالات الخارجية، و

---

1)) **نفسه**، ص404.

2)) **نفسه** ، ص405.

3)) **نفسه** ، ص404.

أصول قواعد القانون الدولي و العلاقات الدولية و الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية.[1]

2-11- المكتوبجي:

و مهمته تحرير المراسلات المتعلقة بالولاية، و تتم عن طريقه جميع مراسلات الولاية، و هو حافظ أوراقها و سجلاتها، و يوقع مسودات المراسلات التي ترد إليه عند طريق قلم التحريرات، و تكون تحت سلطة مطبعة الولاية.[2]

هذا وإن كانت مؤسسات الحكم سالفة الذكر تتسم بطابع إصدار الأوامر ومتابعة تنفيذها كانت هناك إدارات ومؤسسات أخرى يقع عليها عبء تنفيذ هذه السياسة وجعلها واقعا ملموساً.

2-12- وحدات إدارية تنفيذية:

2-12-1-السنجق أو المتصرفية :

يعتبر السنجق أو المتصرفية من أكبر الوحدات الإدارية ، ويأتي المتصرف على قمة إدارته ويعين بموجب فرمان سلطاني كما نصت المادة التاسعة والعشرون من نظام الولايات الصادر سنة 1864م[3] وهو المسؤول أمام الوالي على تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة إليه ومن مهامه الإشراف على الأمور الإدارية المتعلقة بالنواحي المدنية والمالية والأمنية ، وتنفيذ أوامر الدولة التي تبلغ له من قبل الوالي وتنفيذ الأحكام الجزائية والحقوقية التى تصدرها المحاكم الموجودة في إطار متصرفيته ، وترؤس مجلس إدارة المتصرفية وتحديد أوقات انعقاد مجالس الأقضية والنواحي التى يضمنها السنجق ومسؤول عن تنفيذ القرارات التي تنبتق عنها ، و التي هي في حدود صلاحيته ، والأستئذان من الوالي فيما هو خارج عنها ، ويعد مسئولا عن الأمن ورجاله ، ومراقبة تصرفات جميع موظفي الإدارات التي تتبعه ، وإبلاغ الوالي عن أوجه القصور وما يراه من تدابير لازمة.[4]

---

[1])) **الدستور مصدر سايق** ، ص402.

[2])) **نفسه ،** ص383، 405.

[3])) **نفسه** ، ص 386 .

[4])) **الدستور مصدر سايق** ، ص 386 - 406 .

وكان إلى جانب حاكم اللواء جهاز إداري له الدور الكبير في مساعدته على إدارة شؤون اللواء و تطبيق أوامر الدولة و متابعتها و اتخاذ الاجراءات التي تضمن تحقيق ذلك.

2-12-2- مجلس إدارة اللواء:

يتكون مجلس إدارة اللواء من المتصرف وهو رئيس المجلس وعضوية حاكم القضاء[1] والمفتي، والمحاسب ومدير التحريرات، وستة أعضاء آخرين، ثلاثة منهم يمثلون الطوائف غير المسلمة، وثلاثة يمثلون المسلمين، و أمر هيئة ضابط القضاء[2]، ومامور الدفتر الخاقاني[3]

يعقد المجلس اجتماعاته تحت رئاسة المتصرف، و في حالة تعذر حضوره يعين من ينوب عنه، و من مهامه النظر في الأمور المتعلقة بشؤون اللواء و تنفيذ سياسة الدولة و التدقيق في إجراءات ومصاريف اللواء و تفتيش حسابات دوائر اللواء وهو المسؤول على أموال الدولة المنقولة وغير المنقولة وجباية الضرائب ودراسة الأمور المتعلقة بالزراعة و التجارة و الصناعة و المعارف و الصحة العامة وكيفية تطويرها، و الاطلاع على التقارير الواردة إلى المجلس من قائمقامو الأقضية. [4]

2-12-3- مأمور الدفتر الخاقاني:

وهو المسؤول الأول عن تنفيذ الأحكام و القوانين و التعليمات فيما يتعلق بإدارة الأملاك و الأراضي والنفوس وإصدار معاملات التصرف بالعقارات و الأملاك الخاصة، والإشراف على أعمال المأمورين العاملين بالأقضية، و محاسبة المخالفين منهم. [5]

---

1)) يكون مركز اللواء قضاء يديره قائمقام .

2)) آمر القوات العسكرية المتواجد في مقر اللواء.

3)) **الدستور مصدر سايق** ، ص397.

4)) **نفسه** ، ص414.

5)) **الدستور مصدر سايق** ، ص405، 406.

2-12-4- المحاسب:

يرتبط مباشرة بالدفتر دار وهو المسؤول عن تطبيق القوانين والأنظمة و التعليمات المالية الصادرة إليه، بالإضافة إلى متابعة أمور اللواء المالية. [1]

2-12-5- مدير التحريرات:

وهو المكلف بالمكاتبات و المراسلات و القيود والسجلات في اللواء، و يقع تحت إشرافه قلم التحريرات الذي يقوم موظفوه بتحرير جميع المراسلات و عرضها عليه لتوقيعها. [2]

2-12-6- مأمور أملاك اللواء و نفوسه:

وهو المسؤول عن إدارة النفوس و الأملاك العمومية و الإشراف عن إصدار تذاكر المرور وجوازات السفر. [3]

يضم السنجق أو المتصرفية عدة وحدات إدارية تخضع لسلطة المتصرف وهي الأتي:

3- القضـــاء :

وهو أكبر وحدة داخل السنجق من حيث الصلاحية الإدارية ، ويدعي من يأتي على رأس القضاء (بالقائمقام) والذي يعين من قبل السلطة العليا في إستانبول وهو المسؤول عن الأمور المدينة والمالية والأمنية وتنفيذ أوامر الدولة الصادرة إليه عن طريق المتصرف وتنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم القضاء وذلك في حدود صلاحياته الممنوحة له والإستئذان في الخارج عنها من المتصرف . ومن مهامه أيضا ترشيح مدراء النواحي التابعة للقضاء وترؤس مجلس إدارة القضاء ، وتحديد موعد إنعقاد مجالس النواحي بعد أخذ الإذن من المتصرف ، وتنفيذ القرارات التي يصدرها

---

[1])) **نفسه** ، ص406.

[2])) **نفسه** ، ص405، 406.

[3])) **نفسه** ، ص406.

مجلس إدارة القضاء بعد أخذ الموافقة عليها من المتصرف ومن مهامه أيضا التفتيش على دوائر القضاء والنواحي.[1]

ومن الملاحظ أن سلطة القائمقام كانت سلطة إشراف وتنسيق ، إذ إن دوائر القضاء كانت تتلقى تعليماتها ومعظم أوامرها من دوائر المتصرفية.[2]

يضم القضاء عددا من الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والإدارية يأتي على رأسهم مدير المال وهو موظف مسؤول عن الأمور المالية في القضاء وذلك فيما يختص بتسوية الحسابات الرسمية من واردات ومصروفات ، ويكون تابعا لمحاسب السنجق، ومكلفا بتنفيذ أوامره عن طريق القائممقام[3]. ويعينه الوالي بترشيح من دفتر دار الولاية ويعد عضوا مميزا في مجلس إدارة القضاء كما يوجد كاتب التحريرات وهو موظف مسؤول عن المكاتبات الرسميـة للقضاء وحفظ أوراقه وسجلاته وتنفيذ الآوامر المتعلقة بهذا الشأن والصادرة إليه من القائمقام.[4]

4- النـواحي :

وهي وحدات إدارية صغيرة يضمها القضاء مهمتها تخفيف العبء الإداري عن القضاء، وذلك بالمشاركة في ترتيب وإجراء بعض الأمور الإدارية الممنوحة لها ، ويأتي على رأس الجهاز الإداري في الناحية المدير والذي يعين من قبل الوالى ومسؤول أمام القائمقام ومن اشتراطات تعيينه أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ، وأن يكون متمتعا بجميع حقوقه المدينة ، وذا سيرة وسلوك حسن وأن لا يقل عمره عن عشرين سنة وأن لا يكون محكوما بأية جناية . وكان من مهامه العمل على نشر القوانين النافذة وتطبيق الأنظمة في حدود دائرة ناحيته وتزويد القائمقام وهو السلطة الأعلى منه مباشرة بالمعلومات

---

[1])) **الدستور مصدر سايق** ، ص 389- 407 .

[2])) جميل موسي النجار ، **المرجع السابق** ، ص 210 - 211 .

[3])) **الدستور مصدر سايق** ، ص 407 .

[4])) **سالنامه ولاية طرابلس الغرب** ، 1305 هـ- 1887 م ، ص 168.

المتعلقة بالمواليد والوفيات وقضايا الإرث والخصومات على الأرض ، والتي تصله عن طريق مختاري القرى ، ومن مهامه أيضا الإشراف على إنتخاب المختارين والتحقيق في الشكاوى التي تقدم ضدهم وضد مأموري الضرائب وتحقيق الأمن ، وكل ما من شأنه أن يضمن جباية الضرائب ، وأموال الدولة ، وإرسالها إلي القضاء.[1] وكان يساعد مدير الناحية كاتب الناحية وهو موظف ملازم للمدير للقيام بالمكاتبات الرسمية ، وحفظ السجلات والأوراق.[2]

5- القـرى

كان الجهاز الإداري في القرية يتسم بالبساطة وقلة التعقيد إذ كان المختار ، وهو موظف شبه رسمي يقع على عاتقة إنجاز كل المهام الإدارية في القرية ، والتي تتلخص في نشر قوانين الدولة وأنظمتها ، التي تبلغ إليه عن طريق المدير ، ونقل أخبار القرية ، وما يقع فيها من حوادث إلى المدير ومحاولة القبض على المجرمين أو المخالفين ، ونشر الأمـن بصفـة عامـة ، بالإضافة إلى الأحوال الشخصية المتعلقة بالمواليد والوفيات والإرث هذا فضلاً عن الأعمال الأخرى المتعلقة بالمصادقة على الكفالات.[3]

وتضم هذه الوحدات الإدارية مجالس يرأسها رئيس الوحدة الإدارية ، وتتلخص واجبات هذه المجالس بدراسة احتياجات الإدارية ، والعمل على رفع مستواها في جميع النواحي الصحية والمالية ، والإدارية ، والتعليمية .

إن هذه التركيبة الهرمية للنظام الإداري التي حددها نظام الولايات كان الهدف منها تحديد المسؤوليات والمهام لكل

---

[1])) **الدستور مصدر سايق** ، ص 408 .

[2])) **سالنامه ولاية طرابلس الغرب** ، 1305هـ- 1887 م، ص 174 .

[3])) **الدستور مصدر سايق** ، ص 382- 391 ؛ دار المحفوظات التاريخية، طرابلس ، شكوى ضد أحمد الدليو، وثيقة غير مصنفة .

إدارة لضمان عدم حدوث أي خلل أو تقصير أو تضارب وتحديد المسؤول عنه في حالة حدوثه .

وبالنظر إلي هذا النظام نلاحظ أن القاعدة العامة من الناس لم يكن لها نصيب في المناصب الهامة بل كانت من نصيب أناس غرباء عن الولاية ، فكان الوالي يعين من الأستانة وكذلك المتصرفون في الألوية والقائمقامون في المتصرفيات ، الذين يرشحون مدراء النواحي والذين يقع تحت مسئوليتهم مشايخ القبائل الذين يتم إختيارهم عن طريق الترشيح ، واللذين أسندت إليهم بعض المهام الإدارية مثل إصدار العلم والخبر ، ومساعدة أجهزة الشرطة ((الضبطية)) في القبض على المخالفين والمجرمين وأرباب الجنح ، وقد منحوا مزايا لضمان عدم تقاعسهم في مهامهم ، وولائهم للسلطة ،فتم إعفاؤهم من الضرائب الشخصية عنهم وعن أسرهم ، وإعفاء حيواناتهم ، وأشجارهم ، وأرضيهم من الضرائب المختلفة ، مقابل القيام بمهمة التخريص [1]، ومساعدة جباة الضرائب وإرشادهم إلي المتهاونين في الدفع والفارين منه. [2]

بدأ التغيير التدريجي في السياسة العثمانية إتجاه الأهالي إذ بدأوا تدريجيا يشركون عددا من العناصر المؤثرة والأشخاص البارزين والمؤهلين في مختلف مرافق الولاية الإدارية ، من أجل الإستفادة منهم في القيام ببعض المهام واستخدامهم كحلقة وصل في تنفيذ سياسة الحكومة بين عامة الناس ، حيث كان الأهالي يفضلون استخدام العنصر الوطني ، لأنه يفهم لغتهم ويسهل التعامل معه وينفرون من العنصر التركي لأنه يجهل لغتهم ويعاملهم بقسوة وقد وردت إلى الولاية العديد من المطالب والشكاوى التي تطالب بإستخدام العنصر الوطني في العديد من المهام الإدارية. [3]

---

[1])) التخريص : تقدير قيمة ومقدار الأشياء التي تؤخذ عنها الضرائب.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **ملفات الضرائب** ، إعلان بشأن تخريص الأعشار .

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **رسالة من الوالي إلي الصدارة العظمى ، بشأن تعيين الموظفين بتاريخ 1**

إن استحداث مؤسسات إدارية جديدة كمجالس الإدارة ومجالس القرى ، وشؤون الأمن والمحاكم ، والضرائب ، حتم ضرورة الإستعانة بالعناصر المحلية لتسيير أمور هذه المؤسسات في المدن والقرى ، ومراكز الوحدات الإدارية وفروعها ، ومن هنا أتيحت الفرصة لعدد كبير من هذه العناصر من بين أهل البلاد لتقلد العديد من المناصب الإدارية في أجهزة الدولة. [1]

من خلال مشاركة الأعيان وأبناء العائلات التقليدية والعلماء في المدن والوجهاء والمشايخ في القرى والمناطق الداخلية في أوجه النشاط الحكومي فقد ضمنوا وضعا ماديا وسياسيا واجتماعيا قويا ، ففي مقابل الخدمات التي تقوم بها هذه الفئات أصبحت تحصل على مقابل مادى ، كدفع مرتبات أومنح أو هدايا أو الإعفاء من الضرائب ، وإن كثيرا من هؤلاء تدرجوا في المناصب الإدارية ووصلوا إلي مناصب عليا مثل القائمقامين والمتصرفين والقضاة ، والمديرين والكتبة ، وأعضاء المحاكم وأعضاء المجالس وغيرها من الوظائف الأخرى .

ونتيجة لكل هذه تكونت فئة اجتماعية من أهل البلاد استطاعت أن تتكيف مع الوضع القائم وأصبحت جزءا منه ، ومن ثم صارت من المؤيدين للنظام العثماني وكونت قاعدة اجتماعية ساهمت في استقرار البلاد وحالت دون انتفاضات محلية وخصوصا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد

كانون الأول 1324 مالي ، وثيقة غير مصنفة **.**

[1])) بخصوص تقلد العناصر المحلية للوظائف الإدارية في الولاية ، انظر: **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** سنوات 1286هـ 1869 م، 1288 هـ1871 م، 1289 هـ1872م، 1292هـ 1875 م، 1293هـ1876م ، 1294 هـ1877 م ، 1295 هـ 1878م ،1302 هـ1884 م،1305 هـ1887 م، 1312 هـ1894 م.

ساعد ذلك الاستقرار على التطور النسبي الذي حدث في أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

هذا وقد عزا أحد الباحثين هذا التطور إلي سببين هامين :
الأول : حدوث تغير في السياسة العثمانية اتجاه الأهالي وذلك من أجل كسب تعاونهم وبالتالي المحافظة على أمن البلاد وخاصة بعد ظهور موجة الاستعمار الأوروبي ، وتكالب الدول الكبرى على مقاطعات الدولة العثمانية .
الثاني : وجد السكان المحليين ما يناسب أويلائم أوضاعهم في ظل السياسة العثمانية التي تنفذ في الولاية ، ومن ثم جنحوا إلي التعاون مع السلطات الحكومية.[1]

6- الجيــش:
لم يهتم العثمانيون بالناحية العسكرية في ولاية طرابلس الغرب في بداية إعادة سيطرتهم المباشرة عليها ؛ إذ لم يكن هناك في الولاية إلا وحدات صغيرة من البيادة (مشاة) والسوارى (خيالة) والطوبجية (مدفعيه) وكان جل اعتمادهم على القوات الأهلية التي تتشكل وقت الأزمات من الكور غليه وبعض القبائل الأخرى لحماية السلطة واستمرارها وذلك مقابل امتيازات يحصلون عليها كالاعفاء الضريبي مثلا .

6-1 – القوات التركية النظامية :-
لقد أخذ الإهتمام بالناحية العسكرية يتطور شيئاً فشيئاً بعد أن أصبحت ولاية طرابلس الغرب البقعة الوحيدة في منطقة شمال أفريقيا التي بيد العثمانيين وتحت سيطرتهم المباشرة فقد سقطت ولاية الجزائر تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي سنة 1830م وولاية تونس تتمتع باستقلال شبه ذاتي

---

[1])) عبد الله على إبراهيم ، **أثر النظم السياسية فى العلاقات الليبية العثمانية فى القرن التاسع عشر** ، أعمال المؤتمر للعلاقات العربية التركية ، طرابلس منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 1982م ، ص 134 .

تحت سيطرة البايات لذا رأت السلطة العثمانية ضرورة تكريس وجودها في ولاية طرابلس الغرب عن طريق وجودها العسكري فيها ، فقد بلغ عدد القوات النظامية العثمانية في الولاية سنة 1844م حسب ما يفهم من رسالة موجهة من نظارة الحربية إلي ولاية طرابلس الغرب مفادها أن عدد قوات الجيش غير ثابت في الولاية فتارة ترسل إلي الولاية حسب مقتضيات الظروف ، وتارة أخرى تسحب ومما جاء في هذه الرسالة ، أن قوات الجيش التي كانت في طرابلس تتألف من تسعة طوابير مشاة والآي من الخيالة وتقول الرسالة إن الوزارة قررت إبقاء ألاي من الفرسان وآلاي مشاة ، وعليه يوصى بتنظيم القوة الموصى بها وشحن البقية إلى إستانبول ، وذلك لعدم توفر الأموال اللازمة للأحتفاظ بهذه القوات في طرابلس. [1]

وكان يتم سحب القوات العسكرية من طرابلس دون مراعاة حاجة الولاية لهذه القوات ، وانما حسب إمكانية نظارة الحربية في الإنفاق عليها ، وإن تطلب الأمر زيادة عددها فيتوجب توفير الإمكانيات والأموال اللآزمة لها من واردات الولاية ، إذ جاء في رسالة موجهة من نظارة الحربية إلي الولاية بتاريخ 1844م ما نصه : ((وبما أنكم أفدتم لزوم قوة أكثر من ذلك فإذا أمكن توفير مبلغ زيادة عن ارادات الإيالة الحالية لتسديد تكاليف الآيين مشاة وآلاي سوارى ونصف الآي من المدفعية حينذاك سينظر في إرسال طابور مشاة من هنا ، وسوف ينظر في تكاليف الأيين من المشاة والأى فرسان ونصف من المدفعية تكاليفهم من مصاريف ومرتبات وتموين سنوية ونخبركم به لتنظروا فيها إذا كنتم تتملكون من توفير نفقاتهم وتوافونا بردودكم في الصدد)). [2]

وكانت السلطة العثمانية في أستانبول ترسل الجنود إلي ولاية طرابلس الغرب ، كلما أقتضت الحاجة إلي ذلك ، ففي

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، قوة الجيش **بولاية طرابلس الغرب** ، 1844 م، وثيقة غير مصنفة .

[2])) **نفسه** .

رسالة بعث بها ناظر الحربية إلي الوالي مصطفي نوري باشا 1852م - 1855 م يخبره بإرسال العساكر النظامية ، والنقود التي طلبها ، فجاء في الرسالة أنه أرسل له ثلاثة طوابير من الجنود النظاميين وألف جندي من الألبان مع خمسة آلاف كيسة من النقود وعشرين آلف كيلة من الحنطة بالإضافة بطارية من المدافع مع جنودها وسائقي عرباتها وسرية من عساكر الشيشخانه.[1] على أن ترسل شيشخاناتهم فيما بعد.[2] وجاء طلب الوالي لهذه القوات للمواجهة الثورة في الجبل الغربي والتي أصبحت تهدد مركز الحكم في طرابلس حيث وصل الثوار إلي مشارف قرقارش بقيادة غومة المحمودي.[3]

هذا وقد بلغ عدد القوات النظامية العثمانية في الولاية سنة 1271هـ- 1880م طابورين من المشاة في مركز الولاية ، وعدد سبعة عشر بلوك موزعين على مناطق غريان ودرنه والخمس وورفلة وفزان أما السوارى (الخياله) فكان هناك بلوك واحد في طرابلس المركز وخمسة في بنغازي وكان هناك طابورين من المدفعية (الطوبجية) في مركز الولاية وثمانية طواقم موزعة على النحو الأتي:
أربعة في بنغازي وواحد في درنه وأخر في ورفلة وإثنان في فزان.[4] على إثر إتساع النفوذ الفرنسي في الصحراء الكبرى وزيادة الشكوك في إحتمال التدخل الفرنسي في الولاية أخذت الدولة العثمانية في تعزيز قواتها العسكرية فكانت طرابلس تحوى فرقة عسكرية يبعث جنودها من الأستانه ، وهي الفرقة الخامسة عشرة ، وكتيبة من القناصة ولواء مشاة وآلايات فرسان ومدفعية[5]. وقد زادت الدولة العثمانية قواتها فى ولاية طرابلس الغرب نتيجة لسقوط تونس بيد

[1])) الشيشخانه : نوع من المدافع الرشاشة .

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **رسالة من ناظر الحربية إلي الوالي مصطفي نوري باشا ، بخصوص إرسال عساكر ونقود،** وثيقة غير مصنفة **.**

[3])) الطاهر أحمد الزاوي ، **ولاة طرابلس** ، بيروت ، دار الفتح ، 1970م، ص251- 252 .

[4])) **سالنامه ولاية طرابلس الغرب** ، الدفعة الأولي ، 1271هـ - 1880م.

الاستعمار الفرنسي وخوفها من امتداده إلى طرابلس بالإضافة إلى تزايد نشاط إيطاليا بها فأصبحت القوات العثمانية تضم لواء مشاة وأربع الآيات خالية وطابور قناصة كما اصبح عدد العساكر في ولاية طرابلس الغرب سنة 1896م كما جاء فى رسالة المشير عارف باشا قائد العساكر في الولاية إلى استانبول كالآتي:

طابور من المشاة وثلاثون من الفرسان ، وخمسة عشر مدفعياً فى مواقع الزاوية والعجيلات وفروة وسيدي علي ومركزهم زوارة ، ويوجد طابوران من المشاة مركز أحدهما فى يفرن والثاني فى الزنتان ، موزعين على فساطو ومزدة ، والريايبنه ، وغدامس ونالوت ، وعشرون من الفرسان ، خمسة عشر مدفعياً فى زلين ومسلاته ومصراتة وسـرت ومركزهـم الخمس ، ويوجد ثلاث سرايا من المشاة فى ترهونة ، وورفلة ، وغريان ، والجفارة ومركزهم طرابلس . [1]

2-6- الثكنات العسكرية:

لقد تطلب وجود العساكر النظامية في الولاية إنشاء الثكنات العسكرية لإيوائهم، والتي عرفت باسم "كاوش أو قشله" وكانت البلدية تتولى مهمة بناء وصيانة هذه المعسكرات، وكان ذلك يثقل كاهل البلدية ويزيد من نفقاتها ويعيق عملها الأساسي، ولرفع هذا العبء عن البلدية وردت رسالة من نظارة المالية بتاريخ كانون أول 1290 مالية 1874م جعلت، نفقات بناء وترميم المنشآت الحكومية من مهام الخزينة العامة للولاية، [2] ويبدو أن ذلك لم يدم طويلا فتشير سالنامة الولاية إلى إنشاء كاوش عسكري بمركز

---

[5])) عزيز سامح ، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية،** ترجمة : عبد السلام أدهم ، بيروت ، دار لبنان للطباعة والنشر ، 1969م ، ص208.

[1])) أحمد صدقي الدجاني ، **ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي** ، القاهرة ،المطبعة الفنية الحديثة ،1971م،ص93-94.

[2])) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق و المخطوطات،ملف الوثائق العثمانية، تقرير الوالي، أحمد راسم باشا.

الولاية فتقول ((أنشئ كاوش منتظم للعساكر الشاهانية بتنسيب الوالي المشار إليه] أحمد راسم 1882-1898م [من الواردات البلدية داخل باب الخندق فى مدينة طرابلس الغرب وباتصال المركز العسكري في محل منشرح جداً على الجادة ... يكفي لاستيعاب مائتين من العساكر))[1] .كما أنشئ فيما بعد وعلى نفقة البلدية ثكنة عسكرية أخرى تعرف باسم "حريت قشله سى" والتي تم الاحتفال بافتتاحها فى جمادى الأول 1327هـ - 1909م بالإضافة إلى ثكنة برهان الدين وثكنة السليمانية التي كان العمل جارياً في بنائها وقت افتتاح ثكنة حريت قشله سي[2]. كما انه كان هناك ثكنات عسكرية فى كل من الخمس وسوكنه والشاطي.[3]

و في خارج مركز الولاية كان هناك العديد من الثكنات العسكرية ففي 26نوفمبر1897م تم افتتاح ثكنة جنزور[4] وفي سنة 1898م ثم إنشاء ثكنات مصراته، و زليطن ومسلاته وجفارة والعجيلات.[5]

لقد تزايد اهتمام العثمانيين بالنواحي العسكرية في الفترة الأخيرة من حكمهم لولاية طرابلس الغرب، و لعل سبب ذلك يعود إلى ضرورة وجود وحدات من الجيش العثماني لمواجهة أية محاولة للتدخل الفرنسي في الولاية وعلى الأخص بعد السيطرة الفرنسية على تونس 1881م ،إضافة إلى المطالب الشعبية المتكررة بضرورة إتخاذ إجراءات عملية لمواجهة محتملة لأي تدخل أوربي لاحتلال الولاية، فقد أكد الوالي محمد نظيف باشا في رسالة موجهة إلى رئاسة مكتب الديوان السلطاني بتاريخ14يونيو1881م على ضرورة ترتيب نقاط على طول الحدود لتكون مركزا لدوريات الحراسة كما

---

[1])) سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، 1312هـ - 1894م.

[2])) **صحيفة الترقي** ، ع108،3جماد الأول ،1327هـ - 1909م.

[3])) **محمد ناجي ، محمد نوري، طرابلس الغرب ، ترجمة : إكمل الدين إحسان ، طرابلس ، دار مكتبة الفكر ص202.**

[4])) **الترقي، العدد23، السنة الأولى، 2رجب 1315هـ.**

[5])) **الترقي، العدد42، السنة الثانية، غرة محرم1316هـ.**

أنه قام بإنشاء ثكنة عسكرية في الموقع المسمى القصر بين زوارة ونالوت في الجهة الغربية من الولاية[1] ولم يقتصر الاهتمام بالنواحي العسكري على إنشاء الثكنات ونقاط المراقبة بل شمل إقامة التحصينات العسكرية.

6-3- التحصينات العسكرية:

نقصد بالتحصينات العسكرية تلك الحصون والأبراج و القلاع والأسوار و مراكز المراقبة، المقامة في المدن وعلى الشواطئ ومناطق الحدود، وما تحويه من جنود وعتاد عسكري لغرض الدفاع عن الولاية وصد أي هجوم محتمل عليها.

لقد أولت الدولة العثمانية اهتمامها بالتحصينات العسكرية بولاية طرابلس الغرب، وعلى الأخص في الفترة الأخيرة من حكمها، على إثر فقدانها لولايتها في شمال إفريقيا ولم يبقى لها سوى ولاية طرابلس الغرب و التي أصبحت مهددة هي الأخرى بالاحتلال، وذلك في محاولة من الدولة لتحسين دفاعات الولاية للوقوف وصد أي اعتداء يقع عليها، ومن القلاع و الأبراج الموجودة بمدينة طرابلس والتي كان لها دورا في محاولة صد العدوان و الدفاع عنها.

6-3-1- قلعة الحميدية:

قلعة المحمدية وتسمى كذلك طابية الإنجليز قلعة تقع في الطرف الشرقي من مدينة طرابلس بالقرب من ضريح سيدي الشعاب وكانت تسمى قلعة الشعاب على ارتفاع خمسين قدما فوق سطح البحر ويعود تاريخ بنائها إلى العهد الروماني[2]

---

1)) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، **شعبة الوثائق، ملف الوثائق العثمانية ،وثيقة رقم10.**

2)) **تاريخ القوات المسلحة التركية، الدور العثماني، الحرب العثمانية الإيطالية 1911-1912**، ترجمة محمد الأسطى،

جعلت للدفاع عن الجهة الشرقية والشمالية من الميناء، وقد جرى ترميمها في عهد الوالي أحمد راسم باشا، و ذلك في شهر ديسمبر 1881م . [1]

وزودت بعدد من المدافع، و كانت من أهم القلاع التي دافعت عن مدينة طرابلس إبان الغزو الإيطالي للولاية سنة 1911م، وعند سقوط القلعة بيد القوات الإيطالية كان يوجد بها عدد من المدافع من أعيرة مختلفة. [2]

2-3-6- برج المندريك : [3]

ويسمى كذلك القلعة العثمانية وتمسى بالقلعة الإسبانية، و يعود تاريخ بناؤه إلى فترة الاحتلال الإسباني لمدينة طرابلس (1510-1530م) [4]، و يقع إلى الغرب
من ميناء طرابلس على أحد الجزر الصخرية الصغيرة[5]، و تم إعادة تحصين هذا البرج زمن حكم الوالي عثمان باشا الساقزلي (1649-1672) وذلك سنة 1661م، وأعيد ترميم هذا البرج زمن حكم الوالي أحمد باشا القرمانلي، و استمر الاهتمام به حتى أواخر العهد العثماني، و كان موقعا مهما للدفاع عن الميناء فزود بعدد من المدافع مختلفة الأحجام والأعيرة. [6]

مراجعة نجم الدين زين العابدين، منشورات مركز جهاد الليبيين سلسلة الدراسات المترجمة، 1988،ص56.

1 ((**أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق، الطاهر أحمد الزاوي الجزء الثاني، طرابلس مكتبة الفرجاني، 1961، ص8.**

2 ((ج.ف.غريفينش، **تاريخ الحرب الليبية الإيطالية**، ترجمة عماد الدين غانم، مراجعة الأمين الطاهر شقليله، الجزء الأول، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة، رقم 8، 1986، ص22.

3 ((المندريك اصطلاح تركي يعني الرصيف أو الميناء الصناعي.

4 ((كوستانزو برينا، المصدر السابق، ص33.

5 ((الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، ص55.

6 ((فرانسيس ماكولا، حرب إيطاليا من أجل الصحراء، ترجمة عبد المولى صالح الحرير، مراجعة محمود صالح منسي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سلسلة الدراسات

6-3-3- برج التراب:

يرجع تاريخ بناء هذا البرج إلى بدايات السيطرة العثمانية على ولاية طرابلس الغرب، زمن درغوت باشا"1556-1565م" ويقع في الجهة الشمالية الغربية من سور المدينة[1]، وكان له عدة أسماء أخرى مثل طابية درغوت، والطابية الإسبانية وسمي كذلك برج الكرمة وبرج الدالية[2]، و يرتفع على مستوى سطح البحر ما بين خمسين و ستين مترا وبه عدد من مدافع كروب، وقد تم ترميم هذا البرج وإدخال بعض التحسينات عليه زمن الوالي أحمد راسم باشا وذلك سنة 1882م، وقد شارك في أعمال الترميم الجنود النظاميين إلى جانب أهالي طرابلس. [3]

وعند الاحتلال الإيطالي لليبيا تم إزالة هذا المعلم التاريخي وبني مكانة قبر الجندي المجهول و في خمسينيات القرن العشرين أزيل هذا المعلم أيضا و أقيم مكانه خزان القبة للمياه حاليا. [4]

6-3-4- برج أبوليلة:

تم بناء هذا البرج في عهد أحمد باشا القرمانلي"1711-1745م"، على منطقة صخرية داخل البحر نحو 150متر، و ربط بالشاطئ بجسر خشبي فوق النتؤات الصخرية، و يتكون من طابقين و يقع على الجانب الشمالي من مدينة طرابلس القديمة[5]، و يسمى كذلك برج الفرنسيين نسبة إلى حملة "دي

المترجمة، رقم11، 1991م، ص72.

1)) أتورى روس، المصدر السابق.187.

2)) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، **شعبة الوثائق و المخطوطات**، ملف الوثائق العثمانية، وثيقة رقم110.

3)) أحمد النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص6-8.

4)) الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، ص53.

5)) سعيد علي حامد، تحصينات مدينة طرابلس، مجلة تراث الشعب، العدد15، السنة الخامسة، يناير- مارس،1985.ص49.

ستريd'estrees" على مدينة طرابلس سنة1685م، و احتلاله للبرج ونصب مدافعه بالموقع.[1]

5-3-6- برج يوسف باشا:

تم بناء هذا البرج في أواخر حكم الأسرة القرمانلية (1711-1835م) وذلك في زمن حكم الوالي يوسف باشا(1795-1832م)، على السور القديم على شارع الساعة (ميدان الساعة)، بالقرب من مدرسة الكاتب و يطل هذا البرج على البحر و قد تم تخريبه أثناء الاحتلال الإيطالي للولاية.[2]

لقد شهدت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني لولاية طرابلس الغرب و على الأخص في زمن حكم الوالي أحمد راسم باشا نشاطا متزايدا بالناحية العسكرية و على الأخص في مجال ترميم الحصون و إنشائها و كأنه في سباق مع الزمن لتلافي سقوط الولاية في يد الاستعمار الأوربي الذي اجتاح المنطقة فقام ببناء عدد من الأبراج الجديدة. وبالإضافة إلى عدة استحكامات أخرى مثل "أحملى طابية سى" والذي يعرف باسم برج فراره واستحكام المصري الذي تم افتتاحه فى أول محرم سنة 1300هـ - 1882م والذي سمى "مصر لى بابه" وفى شهر شوال بداء العمل بإنشاء استحكام سيدي منصور والذي تم افتتاحه في أواخر شهر محرم 1300هـ - 1882م وسمى "كمندان طابية سي" وفى السنة نفسها تم الانتهاء من أعمال إنشاء استحكام قرقارش والذي سمى "سلطانية طابية سي" ووضعت المدافع فى هذه القلاع استعداداً لآي طارئ وقد ساهم الأهالي في إنشاء هذه الاستحكامات وذلك بالعمل بطريقة التناوب دون مقابل.[3]

3-4- القوات الأهلية غير النظامية :

---

[1])) رودلفو ميكاكي، المصدر السابق.ص45.

[2])) الطاهر أحمد الزاوي، **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**، الطبعة الثالثة،دار الفتح للطباعة و النشر، بيروت، 1973، ص82.

[3])) أحمد النائب الأنصاري ، المصدر السابق ، ص7-10.

عملت الدولة العثمانية منذ إعادة سيطرتها المباشرة على ولاية طرابلس الغرب على بقاء القوة العسكرية المتكونة من الأهالي التي تعمل على مد يد المساعدة للقوات النظامية وقت الأزمات وكان قوام هذه القوات ما يعرف باسم "القولوغليه" والذين يعفون من الضرائب نظير هذه الخدمة ، ولم تكن القوات الأهلية متمركزة فى الثكنات أو تتمتع بنمط معين من التدريب إنما هي عبارة عن صنوف متعددة من الأهالي يزاولون مهناً مختلفة يتجمعون لأداء مهمة الحرب عندما تقتضي الضرورة ، ويأتون على هيئة مجموعات قبلية أو جهوية على رأس كل منها شيخ أو واحد من كبار الأعيان ، وعادة ما تتكون كل مجموعة ما بين راكب ومترجل ((فارس وتراس)) [1] على إثر الاحتلال الفرنسي لتونس والاحتلال البريطاني لمصر أخذ هذا لنوع من القوات فى الثلاشي ليحل محله القوات المدربة من الأهالي وذلك باستحداث نظام التجنيد برغبة ملحة من الأهالي وشعوراً بالخطر الذي بات يتهدد الولاية وخوفاً بأن يكون مصيرها مصير جاراتها فقد وردت إلى الولاية الكثير من العرائض من الأهالي تطالب بالدخول في السلك العسكري على أن تكون الخدمة العسكرية داخل الولاية. [2]

1-4-6- التجنيد:

بعد الاحتلال الفرنسي لتونس وفرض الحماية عليها في مايو1881م والاحتلال الإنجليزي لمصر والسودان 1882م، وقبل ذلك الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، أصبحت ولاية

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **كشف يحتوي على عدد 360 اسماً تم استدعائهم من قبائل ومناطق مختلفة** ، بدون تاريخ، وثيقة غير مصنفة .

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، مضبطة من مشايخ واعيان ناحية زوى الجوراى ، يطلبون فيها إدخالهم فى السلك العسكري ، بدون تاريخ ، مضبطة من وجوه وأعيان قبائل العمروص ، والهجارسه ، والشرفاء والحشان ، والحارات ، والنوفليين ، والهنشير ، والسوالم ، وأولاد دياب ، ورقيعات البلاد يطلبون دخولهم السلك العسكري على أن يكون العمل فى بلادهم، وثيقة غير مصنفة.

طرابلس الغرب محاطة بالمستعمرين وعرضة لأي تدخل أجنبي في أية لحظة، لذا أصبح التدريب على السلاح و استعماله من الأمور الملحة و مطلبا شعبيا عاما اقتضته ظروف المرحلة.

لقد جاء في المنشور رقم(35) المؤرخ في 19شعبان سنة 1302هـ الموافق لـ3يوليو 1885م. و الصادر عن الوالي أحمد راسم باشا حث الأهالي على التدريب على السلاح وأن كميات كبيرة من الأسلحة وصلت الولاية و سيتم توزيعها على جميع المتصرفيات والأقضية و النواحي ويتولى تدريب الأهالي ضابط وجنود من الجيش مخصصون لهذا الغرض حتى يكون الأهالي مستعدون للدفاع عن الوطن و صد أي عدوان خارجي. (1)

طبق الوالي نامق باشا(1896-1899م) برنامج التجنيد في الولاية، فدعى الأهالي إلى التدريب على السلاح، بعد أن أحجم عدد من الأهالي عن التدريب بسبب تردد إشاعة مفادها إن الغرض من التدريب على السلاح هو أخذهم إلى مناطق أخرى بعيدة عن ولايتهم لكن الوالي نامق باشا نفى ذلك وأكد أنه"...لقد سبق من البيان مع القسم، بأن لا أصل لما اختلقه المرجفون من أن المراد من هذا التعليم أخذ العساكر من هنا ورفعه إلى محل آخر بل المقصد العالي تدريب الأهالي حتى إذا لزمت الحاجة إلى انضمامهم إلى العساكر الشاهانية المنصورة المرابطين بهذا الطرف من أولاد الأناظول و الآستانة العلية وبلاد الشام وهاهم هنا من طرف أمير المؤمنين نصره الله حامية لهذه الديار عندما يعتدي عليها أحد فيشتركون معهم في الدفاع عن وطنهم وحريمهم و الحال هم الأولى بالمحافظة و الدفاع عن ديارهم و أعراضهم و أموالهم..." (2)

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، **ملف التدريب العسكري**، وثيقة رقم195.

[2])) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، ملف معارك الجهاد، وثيقة رقم36 نداء الوالي نامق باشا بحث الأهالي للتدريب على السلاح.

وللتأكيد على أهمية التدريب وضرورته ونفى الشائعات فقد قام الوالي نامق باشا بجولة في أنحاء الولاية هدف من ورائها إقناع الأهالي بما ورد في منشورة السابق، وخصوصا بعد أن لفت تلك الشائعات انتشارا بين الأهالي، و أعادت إلى الأذهان.سياسة السلطان عبد الحميد الذي عمد إلى تجنيد رعايا الدولة للقضاء على الفتن التي تظهر بين الحين و الآخر بضرب القوميات بعضها ببعض. [1]

وصدر تعميم عن أركان الفرقة العسكرية بطرابلس مؤرخ في 25رمضان1314هـ الموافق 27فبراير1896م يقضي بأن الغرض من التدريب على السلاح هو حماية الولاية من أي غزو أوربي محتمل و أن هذه القوة الاحتياطية هي ظهير الجيش ومسانده له، و لذلك سيشرع في التدريب على السلاح وإن قيادة الفرقة ستوزع(16000) بندقية على مناطق التدريب، كما ستقوم بإرسال المدربين من ضباط وجنود إلى هذه الأماكن للقيام بالمهمة، مع ملاحظة ضرورة الاحتياط عند توزيع الأسلحة على المناطق القريبة من الحدود التونسية حتى لا تظن حكومة تونس (الفرنسية) إن الغرض من ذلك هو ضرب قبائل ورغمه داخل الحدود التونسية[2] ومن الجدير بالذكر أن قبائل ورغمة كانت تقوم بغارات متبادلة مع قبائل النوائل الليبية وما يصحب ذلك من سلب و نهب للحيوانات والممتلكات الأخرى من الجانبين، وكانتا سببا في توتر العلاقات بين الجانبين في أحيان عدة. [3]

وصدر مرسوم سلطاني في عهد الوالي نامق باشا يقضي بتشكيل كتائب الحميد به والذي أكد أن ولاية طرابلس

---

[1])) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، ص99.

[2])) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، **ملف الشؤون العسكرية**، وثيقة رقم 2352.

[3])) سعاد محمد الجفال، العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الفاتح، قسم التاريخ، 2001 إفرنجي. ص107-110.

الغرب"...جزء غير مفارق من الممالك المحروسة السلطانية وإلى مركز السلطانية في كل حال ووضعها في حال يمكنها به الموافقة لدى الحاجة و محافظتها من التجاوزات الخارجية...". [1]

لم تكن مهمة القوات العسكرية القيام بالحرب فحسب، بل كانت تقوم بغرض هيبة الدولة وسلطانها على رعاياها، عن طريق تطبيق نظمها و قوانينها في الداخل والتي قد تواجهه بعض المشاكل التي تستدعي الاستعانة بالقوة العسكرية لحلها.

ومن الأعمال التي كان كثيرا ما يكلف بها الجنود جباية الضرائب إذ كان هؤلاء الجنود يخرجون مرتين في العام لهذا الغرض وكان يصاحب ذلك أعمال السلب و النهب وخصوصا إذا شعر هؤلاء الجنود بتردد في الدفع أو الرفض فكانوا يسلبون ممتلكات الأهالي ويسقون أنعامهم ويحملونهم تكاليف لا طاقة لهم بها[2]، و سنأتي على ذكر بعض هذه الأعمال عند الحديث عن الضرائب.

ومن الأعمال الأخرى التي كان يكلف بها الجنود حماية القوافل التجارية من أعمال السلب والنهب التي تتعرض لها في أعماق الصحراء وكان الجنود يرافقون القافلة من مكان انطلاقها إلى مكان وصولها، وقد يصل عدد حراس القافلة إلى عشرون نفرا تحت قيادة ملازم[3] ولاشك إن ذلك كان يثقل كاهل منظمي القوافل التجارية حيث المصاريف اللازمة للجند الأمر الذي قد يدفع أصحاب القوافل إلى تحميل تلك المصاريف على السلع التجارية وبالتالي ارتفاع أسعارها في

---

1)) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق، ملف معارك الجهاد، وثيقة رقم102.

2)) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، **ملف التقارير التركية**، تقرير مقدم من مجموعة من الضباط.

3)) الكشاف، العدد14، السنة الأولى، 9ربيع الأول 1327هـ.

الوقت الذي كان فيه على حكومة الولاية العمل على حماية القوافل التجارية بحماية طرقها ومراقبتها وتسيير دورييات لهذا الغرض في المناطق المختلفة وخصوصا في تلك المناطق البعيدة في غدامس وغات.

وقد جاءت في أحد التقارير العسكرية مؤرخ في 7سبتمبر 1886 إلى ضرورة تخصيص قوة عسكرية كافية لحراسة الطرق التي تسلكها القوافل التجارية بين غدامس وغات. [1]

وكان الضباط يستغلون الجنود في شؤونهم الخاصة ونتيجة لتفتيش هذه الظاهرة أصدرت نظارة الحربية أمرا مفاده أنه لا يجوز استخدام الجنود في الخدمات الخصوصية وعلى الأركان و الأمراء و الضباط التقيد بالعدد المحدد لخدمتهم وعدم أحد عدد أكثر مما هو محدد بالقانون الداخلي و تحميل كل مخالف مسؤولية مخالفته[2]، كما أشار تقرير مجموعة من الضباط إلى أنه لكي يتم الاستفادة من الفرق العسكرية الاستفادة المثلى يجب التقليل من عدد الجنود الذين في خدمة الضباط. [3]

وكان الجنود والجيش بصفة عامة يقومون بالأعمال ذات الطابع الاستعجالي مثل المساهمة في إخماد الحرائق. [4]

ويبدو أن الأهالي قد عزفوا عن التدريب العسكري فى السابق بدعوى أن الغاية من التدريب هي أخذهم إلى مناطق أخرى للقيام بمهام عسكرية فيها وقد صدرت عدة مناشير من

---

[1])) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس شعبة الوثائق و المخطوطات، ملف التقارير، تقرير العقيد الركن حسين حسني بن عمر.

[2])) **الترقي**، العدد 91، السنة الثانية، 24ذي الحجة 1326هـ.

[3])) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق و المخطوطات، **ملف التقارير التركية**، تقرير مقدم من مجموعة من الضباط.

[4])) الكشاف، العدد 14، السنة الأولى 09ربيع الأول 1327هـ.

الوالي توضح للأهالي أن الغاية من التدريب هي المحافظة على الولاية وصد آي عدوان يحتمل عليها وأن الخدمة العسكرية لا تتعدى حدود الولاية وقد رغبت هذه المناشير فى التدريب على السلاح واجادة الرمي به والاستعداد لآي طارئ إذا اعتبرته بمثابة الوضوء للصلاة. [1]

لقد عززت الدعوة للتدريب على السلاح بصدور قانون التجنيد فى سنة 1910م والذي حدد الخدمة العسكرية ما بين سنة وثلاث سنوات ، يوزع خلالها المتدربون على أنواع التدريب المختلفة من مشاة "بيادة" وخيالة" سوارى" والعمل فى القلاع العسكرية "استحكام" وقد راعى قانون التجنيد الخاص بولاية طرابلس الغرب بعض الأمور التي من شأنها أن ترغب الأهالي على التدريب ، مثل عدم نقل المتدرب إلى مكان يبعد كثيراً عن سكناه أو خارج الولاية فمن ولد فى طرابلس وتدرب بها لا ينقل أبعد من جنزور – وهى منطقة إلى الغرب من طرابلس ومن تدرب بجنزور لا ينقل إلى مسافة أبعد من الزاوية وهكذا ، وإيقاف التدريب خلال شهر رمضان مراعاة لحرمته. [2]
هذا وقد تم تدريب ثلاثة طوابير فى طرابلس وخمسة فى الساحل وواحد فى جنزور وكان المتدرب يمنح شهادة بذلك ويسرح على أن يعود للتدريب شهراً فى السنة ولمدة ساعتين يومياً. [3]

6-5- مصادر التمويل:

جرت العادة على أن تتولى ولاية طرابلس الغرب توفير ثلثي الاحتياجات المالية للقوات العسكرية الموجودة بها و البالغة ثلاثة

[1])) أحمد صدقي الدجاني ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث 1881-1911، ترجمة : عبد السلام ادهم ، بنغازي منشورات جامعة بنغازي 1974 ، نداء الوالي نامق باشا فى حث الأهالي للتدريب على السلاح ص133-137.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **إيضاح المواد العسكرية الممنوحة لأهالي ولاية طرابلس الغرب**، وثيقة غير مصنفة .

[3])) أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي،ص100.

ملايين ليرة عثمانية سنويا وتتحمل الحكومة المركزية في استانبول الثلث الآخر والذي كان يدفع في شكل تموين و تجهيزات عسكرية. [1]

وتساهم الولاية في نفقات القوات العسكرية الموجودة بها عند طريق تحصيل الأموال لصالح هذه القوات حيث كان هناك ضريبة لهذا الغرض تسمى ضريبة التجهيزات العسكرية و التي تؤخذ من أصل ضريبة الأعشار و الرسوم التي تجبى من الأسواق و العقارات. [2]

بالإضافة إلى ذلك كانت تجمع التبرعات من الأهالي لغرض بناء المؤسسات العسكرية، حيث أشار تقرير الوالي أحمد راسم باشا الموجه إلى الباب العالي إلى أنه تم إنشاء مدرسة عسكرية في شارع ميزران في مدينة طرابلس بتبرعات الأهالي، [3] وفي سنة 1903 تم افتتاح مدرسة رشدية عسكرية بمتصرفية الجبل الغربي بتبرعات الأهالي أيضا.[4]

ولم تقتصر مساهمة الأهالي في دعم المؤسسة العسكرية بالولاية على التبرعات المادية فحسب بل إلى جانب ذلك كان هناك مساهمة بالمجهود العضلي في أعمال ترميم و صيانة القلاع العسكرية، حيث كان أهالي الولاية كثيرا ما يساهمون في مثل هذه الأعمال، والمساهمة بحيواناتهم في نقل المؤن والعتاد من منطقة إلى أخرى، وقد ذكر أحمد النائب أن أهالي طرابلس كانوا يتناوبون في الذهاب لترميم برج التراب إلى جانب العساكر النظامية. [5]

---

[1])) فرانشيسكو كورو، المصدر السابق، ص42.

[2])) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق و المخطوطات، وثيقة رقم 144.

[3])) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، **شعبة الوثائق و المخطوطات**، تقرير الوالي أحمد راسم باشا إلى الباب العالي، بتاريخ 14مايو 1891م.

[4])) أحمد النائب الأنصاري، **مصدر سايق ،** ص6.

[5])) خليفة محمد الدويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طربلس 1999، ص104.

وساهم الأهالي كذلك بالتبرع بالخيول للعساكر النظامية وتم تشكيل لجنة من أركان الفرقة العسكرية وأعيان الولاية تحت رئاسة الوالي لاستلام هذه التبرعات، [1] بل أن مساهمة الأهالي في دعم القوات العسكرية بالولاية ذهبت إلى حد تشكيل لجان من أجل جمع الملابس لأفراد الفرقة العسكرية بالولاية، حيث اتخذت أحد اللجان بيتا من بيوت طرابلس بجادة العزيزية مقرا لها وطلبت من الأهالي تقديم تبرعاتهم من الملابس إليها. [2]

والسؤال ماذا يستطيع جند مثل هؤلاء أن يقدموه لبلد أو ولاية عجزت حكومتها حتى عن توفير الكساء لهم، وما عساه أن يقدم شعب أثقلت كاهلة التكاليف والمطالب لحكومة جعلت التسول جزء من سياستها، وقد جاء في وصف الجنود العثمانيين بالولاية أنهم"...يشكلون منظرا غريبا حقا فهم قذرون لم يغتسلوا منذ زمن، ولم يمشطوا شعورهم، و ملابسهم ممزقة، وأقدامهم في أحذية متشققة ونعال بالية...." [3]، و قد كان الجنود الأتراك "...يعيشون منعزلين عن السكان...فوضويون في لباسهم ومسلكهم..لايتورعون خاصة في الدواخل عن ارتكاب المظالم...". [4]

---

[1])) الترقي، العدد15 السنة الأولى، 6جمادى الأولى سنة 1315هـ.

[2])) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف الجيش، وثيقة رقم 1501، الترقي العدد6، السنة الأولى، 2ربيع الأول سنة 1315، 31يوليوسنة1897. طرابلس الغرب، العدد 1349 السنة الحادية و الأربعون، 16 محرم 1329هـ.

[3])) هـ.س. كاوير، مرتفع الآهات الجمال، استكشاف الهياكل الثلاثة المغليثية في طرابلس، تعريب أنيس زكي حسن، مكتبة الفرجاني،طرابلس. ص39.

[4])) أتيليو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي، ترجمة خليفة محمد التيلسي، مكتبة الفرجاني، طرابلس،1971،ص198.

أن الذي جاء في وصف الجنود العثمانيين بولاية طرابلس الغرب كتبه أوربيون وأن دولهم عدوة للدولة العثمانية، وعلى الأخص إيطاليا التي تطمع لاحتلال الولاية، إلا أن الأحداث التي تلت ذلك برهنت على صحة ما ذهبوا إليه من ضعف الوضع العسكري بالولاية، و الدولة بصفة عامة، وهذا ما يفسر تخلي الدولة العثمانية عن ولاية طرابلس الغرب، و تركها تواجه مصيرها أمام الغزو الإيطالي سنة 1911م.

7- الحماية القنصلية:

عرفت ولاية طرابلس الغرب ظاهرة الحماية القنصلية من فترة العهد القرمانلي "1711-1835" ولم تكن ظاهرة جديدة في المجتمع إلا أن أواخر الحكم العثماني لولاية طرابلس الغرب شهد تزايدا وجود هذه الظاهرة بشكل ملحوظ بحيث أصبحت أمرا مقلقا للدولة يفضح سياستها ويبرهن على ضعفها.

أن السبب الذي أدى إلى وجود ظاهرة الحماية القنصلية بولاية طرابلس الغرب في مراحل الحكم العثماني المختلفة في الولاية يكاد يكون واحد وهو هشاشة وضعف السلطة العثمانية بالولاية من ناحية وفساد الإدارة وما يصحبه من ظلم وجور من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالة من الأرباك السياسي بالولاية أثرت سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وجعل عدد من ذوي المصالح الاقتصادية والمعارضين السياسيين، المطلوبين للسلطة يلجئون لطلب الحماية القنصلية، للحفاظ على أنفسهم وأموالهم.

فعلى أثر نفي غومه المحمودي زعيم التمرد بمنطقة الجبل الغربي إلى طرابزون تركيا، ثارت منطقة الجبل وتمردت على السلطة العثمانية، ورفضت دفع الضرائب، فعمد الوالي العثماني محمد أمين باشا 1842-1847 إلى تجهيز جيش للقضاء على هذا العصيان، أراد أن يدفع أهالي مدينة طرابلس لأن يهبوا معه متطوعين في هذا الجيش فرفضوا وساندهم في ذلك شيخ البلد "محمد بن محسن" وخشية رد

فعل السلطة العثمانية الذي قد يكون عنيفا وانتقاميا إلتجأوا إلى قنصليتي فرنسا وإنجلترا طالبين الحماية، وتدخل القنصلان الفرنسي والأنجليزي لصالح هؤلاء فتخلى الباشا عن خطة تجنيدهم.[1]

وفي شهر سبتمبر 1851 إلتجأ أكثر من ألفين من الأهالي إلى قنصليات فرنسا وإسبانيا وإنجلترا مطالبين تخليصهم من جور السلطات المحلية، فأقنعتهم القناصل بضرورة تقديم شكاواهم إلى السلطان العثماني بالاستانة فتم تحرير عريضة تحمل توضيح حوالي ألف شخص تعهد القناصل بتسليمها للباب العالي عن طريق سفراء بلدانهم بالاستانة.[2]

---

[1])) شارل فيرو، **الحوليات الليبية**، ترجمة محمد عبدالكريم الوافي ، طرابلس ، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، 1983 ، ص 644.

[2])) نفسه، ص667.

لقد تزايد نشاط القنصليات الأجنبية في ولاية طرابلس الغرب في مسألة الحماية وعلى الأخص القنصلية البريطانية وذلك بعد أن افتتحت لها فروعا في مناطق مختلفة في الولاية، فقد لاحظ الرحالة جيمس هاملتون الذي زار بنغاري سنة 1852م تردد الأهالي على فرع القنصلية البريطانية هربا من ملاحقة السلطة العثمانية ووصفها بالملجأ، حيث كان نائب القنصل يقوم بإيواء اللاجئين للقنصلية، ويسعى لدى السلطات العثمانية لحل مشاكلهم. [1]

ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة عمدت السلطة العثمانية بالولاية إلى استجلاء الأسباب التي تقف ورائها فتم تشكيل لجنة برئاسة رئيس البلدية أحمد بك الأنصاري، وأفضت النتائج التي توصلت إليها اللجنة أن السبب الذي يدفع الأهالي للدخول تحت الحماية الأجنبية أو التجنس بجنسيات أجنبية والتي كانت في الغالب بريطانية وفرنسية وإيطالية هو الشعور بالضيق والأذى من بعض المسؤولين والمتنفذين في الولاية وأحيانا لأغراض ذاتية ومصالح شخصية. [2]

لقد شكلت الحماية القنصلية في ظل ضعف السلطة العثمانية نوعا جديدا من الامتيازات لم يكن معروفا من قبل بحيث أصبح المحميين من مواطن الدولة العثمانية لا يخضعون لنظمها وقوانينها وهم فوق أرضها ، والحالة هذه وجدت القنصليات الأجنبية البريطانية والفرنسية في ذلك فرصة للضغط على حكومة الولاية في سبيل تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية.

---

1)) جيمس هاملتون، **جولات في شمال أفريقيا**، تعريب المبروك محمد الصويعي، دار الفرجاني، طرابلس، بدون تاريخ ، ص177-178.

2)) دار المحفوظات التاريخية ملفات القناصل ملف رقم 2 وثيقة رقم 85 تقدير موجه من مقام الولاية إلى وزارة الخارجية بأستانبول بدون تاريخ.

لم تكن ظاهرة الحماية القنصلية مقتصرة على أولئك الأفراد والمجموعات ورعايا الدولة العثمانية بل كان هناك جماعات بكاملها تتمتع بالحماية القنصلية مثل الجالية المالطية التي تعد رعايا إنجليزية وغالبية اليهود كذلك رغم وجودهم لفترة طويلة بالولاية فهم يملكون بيوتهم الخاصة، ويمارسون مهن مختلفة وقد استشعر هؤلاء ضعف حكومة الولاية وقلة حيلتها وفي المقابل قوة القنصليات الأجنبية وتنفذها فكانوا في بعض الأحيان يرفضون الامتثال للنظم والقوانين العثمانية بحجة أنهم رعايا دولة أجنبية وأن مصدر الأمر والنهي بالنسبة لهم يعود لقنصلياتهم.

فعلى سبيل المثال أن مالطيا من سكان قضاء مصراته تورط بالسرقة وهو من أصحاب السوابق حيث سبق للشرطة أن أخرجت من بيته عدة مرات حيوانات مسروقة وأن بيته اشتهر بكونه ملجأ للسراق وقطاع الطرق وعندما تم القبض عليه ونقله إلى مقر الحكومة بمصراته لاستجوابه تجرأت أم الموقوف على تحقير وإهانة مأمور الشرطة ونادت بأعلى صوتها في قصر الحكومة بمصراته بأنه لا يحق لهم التحقيق مع ابنها لكونه من رعايا دولة بريطانيا. [1]

وعلى المنوال ذاته امتنع عدد من أصحاب الحانات المالطيين في مدينة طرابلس عن إغلاق حاناتهم بعد آذان المغرب للمساعدة على المحافظة على هدوء المدينة أثناء الليل بحجة أن لم يتلقوا أوامر مباشرة من القنصلية البريطانية. [2]

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، ملفات القناصل ملف رقم 4 وثيقة رقم 126 واردة من قائمقامية مصراته إلى الولاية بتاريخ 28 تشرين الثاني 1319 مالية (الموفق 10 ديسمبر 1903).

[2])) دار المحفوظات التاريخية، ملفات القناصل ملف رقم 15 وثيقة رقم 160 **من دائرة مجلس البلدية إلى الولاية بتاريخ (11نسيان 1299) مالية.**

الفصل الثالث

الخدمات العامة .

الخدمات العامة .

الخدمات العامة هي تلك الخدمات التي أخذت الدولة على عاتقها القيام بها ، وتقديمها إلى رعاياها ، وذلك لصعوبة قيام الأفراد بها من ناحية ولتحقيق أهداف الدولة وسياستها من ناحية أخرى ، وتضم الخدمات العامة فى تلك الفترة خدمات القضاء ، والتعليم ، وخدمات البلدية ، والصحة .

1- القضاء .

بعد السيطرة العثمانية المباشرة على أيالة طرابلس 1835م ، حاولت الدولة العثمانية تطبيق العمل بالنظام القضائي المعمول به فى الدولة مع مراعاة لبعض الظروف التي تميز ولاية طرابلس الغرب عن بقية ولاياتها الأخرى وعلى الأخص غير الإسلامية منها . وقد صدر مرسوم سلطاني بتشكيل المحاكم فى ولاية طرابلس الغرب عملاً بالتنظيمات الخيرية وذلك فى أواسط شهر ربيع الأول سنة 1271هـ 1854م فى زمن ولاية مصطفى نوري باشا. [1]

وبحلول عام 1896م عٌزز العمل بهذا النظام على إثر اكتمال الهيكلية الإدارية لمؤسساته المختلفة ، ولا يعنى هذا تطبيق النظام التركي فى ولاية طرابلس الغرب بالصورة التي

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس "**ملفات العدل**، ملف رقم 13 وثيقة رقم488".

أريد لها أن تكون ، وعلى الأخص فى المناطق الداخلية ، والتي لم تكن فيها السيطرة قوية إذ كان من الصعب أن يتخلى أهل الدواخل على قوانينهم التقليدية وأعرافهم القبلية.[1] أضف إلى ذلك أن القوانين التي تصدر المحاكم النظامية أحكامها استناداً إليها مكتوبة باللغة التركية واغلب القضاة يجعلونها ، وفى ذلك ضياع حقوق الناس فمن يجب عقابة حسب القانون بالحبس شهرين يحبس عشرة اشهر أو اكثر.[2]

ولمعرفة النظام القضائي فى ولاية طرابلس الغرب خلال هذه الفترة وجب التعرف على مؤسساته وهيئاته .

1-1- المؤسسات القضائية.

أكد قانون الولايات الصادر سنة 1864 على ضرورة إقامة مؤسسات قضائية مدنية في مختلف مدن الولايات العثمانية إلى جانب المحاكم الشرعية القائمة آنداك .[3]

وهي كالآتي :-

1-1-1- ديوان تمييز الولاية :

---

[1])) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، **الوثائق العثمانية** ، المجموعة الأولى ، ترجمة : محمد الاسطى ، طرابلس 1990 ، ص 154.

[2])) أنتونى ج كاكيا ، **ليبيا خلال الاحتلال العثماني ،1835م _ 1911م** ، طرابلس ، دار الفرجاني ، 1975م،ص80.

[3])) **الدستور مصدر سابق** ، ص382 -431 .

ويوجد مقر هذا الديوان بمركز الولاية ، ويكون تحت رئاسة مفتش الأحكام العدلية ، وعضوية ستة مميزين نصفهم من المسلمين ، وكاتب أول عربي وكاتب أول تركي وكاتب عربي ومقيد ومترجم ومستنطق[1] ، ويختص بالنظر في القضايا المتعلقة بالأملاك والأحوال والدعاوي الجنائية التي تنظر فيها مجالس تمييز الألوية [2] ، ويفصل في القضايا المرفوعة إليه عدا التي تتعلق بالأمور الشرعية بالنسبة للمسلمين والتي تنظرها المحاكم الشرعية والطوائف الأخرى التي تنظرها المجالس الروحانية ، وينظر في القضايا المتعلقة بالإخلال بالأمن والنظام ، وتتبعه دائرة تسمى دائرة قلم الديوان يأتي على رأسها رئيس الكتاب ومقيد ومستنطق ومترجم [3] ، تعرض جميع القضايا التي يبت فيها ديوان التميز على الوالي مختومة بختم الحكام والمفتشين والمميزين [4] ، وينظم جدول يظم جميع القضايا المنظور فيها ويرسل إلى ديوان نظارة الأحكام العدلية في أستا نبول.[5]

1-1-2- مجلس التجارة:

[1])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** سنة 1288 مالية – 1872م . ص37 .

[2])) **الدستور مصدر سابق** ، ص 384 – 460 .

[3])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** سنة 1292 مالية ، 1876م ص 55 .

[4])) **الدستور مصدر سابق** ، ص 284 – 285

[5])) **نفسه** ص 285 .

مقره مركز الولاية تحت رئاسة قاضي مدني إضافة إلى عدد من الأعضاء بحسب الحاجة استنادا إلى قانون التجارة وهو مخصص للاستئناف أمامه في القضايا التي تبث فيها مجالس تجارة الألوية أو السناجق . [1]

3-1-1- مجلس تمييز اللواء أو السنجق :

ومقرة مركز اللواء ويتالف من ستة أعضاء مميزين نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غيرهم ويرأسه قاضي شرعي وبه كاتب أول وكاتب ومقيد [2] وينظر في الدعاوي الحقوقية والجنائية التي أصدرتها مجالس دعاوي ألاقضية والتي ترد إلية للاستئناف باستثناء القضايا التي تخص المحاكم الشرعية والمجالس الروحانية والمحاكم التجارية ويتم عرض أحكام هذا المجلس على المتصرف مختومة بختم رئيس المجلس وأعضائه المميزين. [3]

4-1-1- مجالس تجارة اللواء أو السنجق :

ومقره مركز اللواء ويرأسة قاضي مدني ويكون عدد أعضاؤه بحسب الحاجة التي يحددها قانون التجارة ، وينظر

---

1)) **نفسه،** المواد 16-17 ص 175 -176 .

2)) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** سنة 1292 مالية 1876م ص 62 .

3)) **الدستور مصدر سابق** ،المواد 10-14 ص 175 .

في القضايا التي في حدود دائرته ويستأنف على أحكامه أمام مجلس تجارة الولاية. [1]

5-1-1- مجلس دعاوي القضاء :

ومقره مركز القضاء وتكون رئاسته للقاضي الشرعي في القضايا الشرعية وحاكم القضاء في القضايا الأخرى المتعلقة بجرائم الجنح والقبائح وعضوية ثلاث من المسلمين أو غيرهم يحملون اسم مميز [2]وينظر في القضايا التي قد تصل فيها قيمة العقوبة المادية إلى 5000 قرش فما دون أما الأكثر من ذلك فينظر فيها مجلس تمييز اللواء أو ديوان تتميز الولاية. [3]

لقد حدد نظام المحاكم النظامية الصادر سنة 1288 مالية 1872م المحاكم في الدولة العثمانية ، نوعين من المحاكم ، محاكم الدرجة الأولى وتنظر بداية الدعاوي ، ومحاكم الدرجة الثانية وتنظر في استئناف الدعاوي ، وأصبحت مجالس دعاوي القضاء مسؤولة عن محاكم البداية وأصبحت مجالس التمييز التي تنظر في دعاوي البداية والاستئناف في مركز اللواء من مهام محاكم الدرجة الثانية أما دواوين تمييز الولاية فتكون مهامها مقتصرة على دعاوي الاستئناف فقط . [4]

---

[1])) **الدستور مصدر سابق** ، المادة 42 ص388-389.

[2])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** سنة 1292 مالية 1876م ص 63 – 65 -66 .

[3])) **الدستور مصدر سابق** ،المواد 4 – 8 ص 174-175 .

[4])) نفسه ، ص 173 -176 .

لقد أوجد نظام المحاكم النظامية مجالس اختيارية فى النواحي والقرى مهمتها النظر في القضايا التي تحل صلحاً بين الأفراد والجماعات ولا يحق لهذه المحاكم الفض في القضايا المتعلقة بجرائم القباحة والجنح والجنايات .

لقد أنشاء نظام المحاكم النظامية مجالس دعاوي الاقضية وحدد واجباتها وصلاحياتها .

1-2- الجرائم والعقوبات :

تخضع الجرائم والمخالفات التي ترتكب للعقوبات وفق قانون الجزاء الهمايوني التي صنفها إلى ثلاثة أنواع من المخالفات وهي كالآتي :-

1-2-1- القباحة :

وهي مخالفات تتراوح عقوبتها الحبس بين أربعة وعشرين ساعة وأسبوع واحد أو غرامه مالية لا تتجاوز المائة قرش تركي. [1]

1-2-2- الجنحة :

[1])) **الدستور مصدر سابق** ، المادة 5 ص323 .

وهي الجريمة التي يعاقب صاحبها لمدة أسبوع أو النفي المؤقت أو الطرد من الوظيفة أو التغريم المالي. [2]

3-2-1- الجناية :

وهي الجريمة التي يعاقب عليها القانون بالسجن المؤقت أو المؤبد مع التشهير أو النفي المؤبد أو الحرمان من الرتب والوظائف الحكومية أو إسقاط الحقوق المدنية بصورة نهائية عن المحكوم. [2]

عد قانون الجزاء الهمايوني عمليات حمل السلاح ضد الدولة ، أو التعاون مع دولة أجنبية وتحريضها على إعلان الحرب على الدولة أو أعمال التجسس أو إثارة الفتن في البلاد أو إفشاء أسرار الدولة العسكرية أو تزويد طرف أجنبي بمعلومات تمس أمن الدولة ، وحركة قواتها العسكرية من الجرائم التي يعاقب مرتكبيها بعقوبة الإعدام. [3]

إلى جانب ذلك كان هناك دائرة الاستنطاق (التحقيق) ويتم تعيين موظفيها من قبل السلطان العثماني بموجب

---

[2])) نفسه ، المادة 4 ص323 .

[2])) **الدستور مصدر سابق** ، المادة 3 ص323 .

[3])) **نفسه،** ص 330-331 .

فرمان سلطاني ومدة شغل وظيفة مستنطق ثلاث سنوات قابلة للتمديد ويكون هؤلاء من القضاء التابعين لمكتب المدعي العمومي وواجبهم التحقيق مع المتهمين المظبوطين متلبسين بأدوات الجريمة حين إلقاء القبض عليهم ولهم الحق فى الانتقال إلى مكان الجريمة بصحبة المدعي العمومي ولهم الحق إصدار مذكرات التوقيف قبل اطلاع المدعى العمومي على أوراق القضية . [1]

3-1- الهيئات القضائية في ولاية طرابلس الغرب :

أنشأت الدوائر والهيئات القضائية فى ولاية طرابلس الغرب على اثر صدور قانون المحاكم النظامية سنة 1879 فقد تم إنشاء دائرة العدلية بالولاية في السنة نفسها والتي أوكل إليها مهمة الإشراف على المحاكم النظامية بالولاية ومتابعتها. [2]

وتتكون دائرة العدلية من رئيس مفتش مجلس العدلية والرئيسين الأول والثاني لمحكمة الاستئناف والرئيس الأول

---

1)) **نفسه** ، ص341 .

2)) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** سنة 1292 مالية ، 1876 ، ص59.

والثاني لمحكمة البداية ورئيس محكمة التجارة والمدعى العمومي ومعاونه [1] وكان يوجد بولاية طرابلس الغرب المحاكم التالية :-

1-3-1- المحاكم الشرعية .

تختص المحاكم الشرعية بقضايا الأحوال الشخصية من إرث وعقود ونكاح وطلاق ، وغيرها من الأمور ذات الصلة بالأمور الشرعية. [2]

ويوجد بطرابلس مقر الحاكم الشرعي أو القاضي الشرعي الذي يدير شؤون القضاء الشرعي ، ويشرف عليه بواسطة المحكمة التي يرأسها ، والتي تستأنف أحكامها أمام شيخ الإسلام فى الأستانة .

وانه لما كان من الصعب أن يتولى القاضي الشرعي تنفيذ مهام وظيفته فى أنحاء الولاية كافة صار تعيين نواب له فى المناطق المختلفة يعرفون باسم "النواب الشرعيين" اختص القاضي الشرعي بطرابلس بتعيين من يتولون هذه المهام فى النواحي ويتقاضون نصيباً من رسوم القضايا المرفوعة إليهم ، بينما اختصت السلطة المركزية فى الأستانة

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف العدل**، وثيقة رقم 507-13-ع"خاص بصدور قرار من مجلس العدلية بطرابلس حول تعيين عزت أفندي عضواً في محكمة الاستئناف في سنة 1888م"، سالنامة ولاية طرابلس الغرب سنة 1302مالية،1886م ص147.

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**القضاء فى ولاية طرابلس الغرب** ، بدون تاريخ" وثيقة غير مصنفة.

بتعيين النواب الشرعيين فى المراكز الإدارية الأكبر من النواحي كالسناجق والأقضية مقابل دفع مرتبات شهرية محددة لهم . [1]

وفى أواخر العهد العثماني الثاني كان النواب الشرعيون يخضعون لامتحان يجرى بمقر المحكمة الشرعية بطرابلس يعين على إثره الناجحون لتولى هذه المهام فى المناطق المختلفة [2] وكان إلى جانب ذلك المفتى وهو بمثابة الزعيم الروحي وليس من مهامه إصدار الأحكام ، بل يقوم بمراجعة بعضها للتحقيق من مطابقتها للشرع الشريف.

وبالإضافة إلى المحاكم السالفة الذكر والتي كانت تسيطر عليها الحكومة العثمانية سيطرة تامة ، من حيث تعيين القضاة والمحكمين وإصدار التشريعات لها ، وبفضل الامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب فى الدولة العثمانية بموجب خط همايون 1856م وجدت المحاكم القنصلية ، والتي تختص بالقضايا المدنية والتجارية والجزائية التي تنشأ بين اثنين من تبعة أجنبية واحدة. [3]

أما المسائل المتعلقة بالنواحي الشخصية والدينية بالنسبة لليهود فكانت تنظرها محاكم الربي . كما أن هذه

---

[1])) **المصدر السابق** .

[2])) **صحيفة الترقي** ، ع98 ، 15صفر 1327هـ - 1909م.

[3])) أحمد صدقي الدجاني ، **ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي** ، ص 203.

المحاكم تهتم بتسجيل أملاك اليهود ومقدار الضرائب التي تجبى عليها. [1]

إن استحداث محاكم جديدة جعل المحاكم الشرعية ليست المصدر الوحيد للنظام القضائي بل استحداث محاكم أخرى تعمل بقوانين وضعية ، ومنافسة لها فى مجال القضاء والتحكيم ولهذا السبب كان علماء ورجال القضاء الشرعي من اكبر المعارضين ، لاعتقادهم أن وجود مثل هذه المؤسسات القضائية يسلبهم حقهم فى القضاء والتشريع ، وإعتبروها بدعة مخالفة لروح الدين ، غير أن استحداث محاكم جديدة ضمن النظام الإداري الجديد ، قلل من قيمة وأهمية المحاكم الشرعية ولم يقلل من منزلة قضاتها فى المجتمع ، بل ضمن أعلى المناصب فترأس كبار قضاتها المحاكم المدنية العليا ، وأخذوا مكانهم فى المجلس الأعلى للولاية ، فأصبح القاضي يلي الوالي فى الأهمية وينوب عنه عند غيابه ، بالإضافة إلى عضويته الدائمة بالمجلس ويتولى رئاسة محكمة الاستئناف ، فقد عمم هذا النظام فى مختلف أنحاء الولاية حيث كان القاضي نائباً للمتصرف فى المتصرفية وعضواً دائماً فى إدارتها ، ونائباً للقائممقام فى القضاء وعضواً فى إدارته. [2]

---

[1])) خليفة محمد الأحول ، **الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب** ، 1864-1911م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ،كلية التربية ،جامعة الفاتح ، 1 -7-1985.ص22.

[2])) صلاح الدين حسن السوري ، **تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب ، 1835-**

وانه لما كان سلاطين آل عثمان أحناف المذهب كان شيخ الإسلام الذي يتولى أكبر منصب ديني فى الدولة العثمانية وجميع موظفي الدوائر التابعة له ، ومتولي دائرة الإفتاء أحنافاً أيضاً ، كانت الإدارة العامة للمشيخة الإسلامية تبعث إلى الولايات القضاة الأحناف سواء كان سكان تلك الولاية أو أكثرهم يقتدون بالمذهب الحنفي أو غيره من المذاهب الأخرى. [1]

ومنذ الإستيلاء على طرابلس جرت مشيخة الإسلام فى الأستانة على تلك السياسة أي أن القاضي يأتي من الأستانة ويعين فى الأقضية والمراكز التابعة له قضاة ، يقضون بالنيابة عنه يدعون بالنواب الشرعيين ، وبما أن المذهب السائد فى الولاية هو المذهب المالكي فان أولئك النواب والمفتين الذين يسمح لهم بالإفتاء فى خارج مركز الولاية كانوا من أبناء البلاد ويحكمون ويعملون بأحكام المذهب المالكي ، أما فى مدينة طرابلس مركز الولاية فكان يحضر فى مجلس القضاء مفت واحد أو اكثر من الحنفيين والمالكيين وكل واحد منهم يفتى

1911م ، مجلة البحوث التاريخية ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ع2 يوليو 1983م ، ص227-233.

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**القضاء في ولاية طرابلس الغرب** ، بدون تاريخ" وثيقة غير مصنفة.

بمذهبه ولكن القاضي له الحكم الأخير يقضى بالمذهب الحنفي ، وقاضى طرابلس هو الذي يعين ويعزل نواب الدواخل.[1]

ومن الجدير بالملاحظة إن اختيار النواب الشرعيين من أهل البلاد كان يتم بعد اجتيازهم لامتحان بهذا الخصوص ومن ضمن الذين يدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن 150 قرشاً تركياً .[2]

ولعل السبب هو لتأكد من أن الذي يتولى هذه الوظيفة هو من أصحاب الدخل أو الأملاك ، وهذا يمنعه من ارتكاب أي سلوك قد يخل بشرف مهنته ، كأخذ الرشوة مثلاً والتي جاءت القوانين الإصلاحية لمحاربتها واعتبرتها أكبر سبب لخراب الملك .

وقد ظلت بعض الصعوبات تواجه القضاء وخاصة أن النواب الذين تبعثهم الأستانة أحناف المذهب وأتراك لا يفهمون اللغة العربية ، ويصعب عليهم التفاهم مع المتقاضين فقد كان الذين يتحملون وزر جهلهم باللغة العربية لغة أهل البلاد هم المواطنين هذا بالإضافة إلى أن الكثير منهم لم يرضوا بالتعيين فى هذه البلاد النائية إلا بسبب جهلهم وقلة ثقافتهم ، أو لم يوفدوا إلا بسبب توصية وسند من أحد كبار

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "قرار قاضى طرابلس بعزل أحد النواب الشرعيين بتاريخ 9 رمضان 1254هـ - 1838م وثيقة غير مصنفة.

[2])) أحمد صدقي الدجاني ، **وثائق تاريخ ليبيا الحديث** ، وثيقة رقم 87، ص142.

رجال الدولة ، وقد أشار إلى هذا الموضوع بعض الولاة وبالخصوص الوالي أحمد راسم باشا عندما عارض تعينهم وتعيين أمثالهم ممن لا يتقنون لغة التخاطب بالعربية وذكر أنه يوجد فى البلاد من هم أكفأ منهم ، وأولى بالفوز بالعمل فى بلادهم من الغريب الطارئ عليها . [1]

وهذا ما يفسر كثرة الشكوى والتظلمات من تصرفات هؤلاء النواب ، فقد أوردت صحيفة الترقي إن أهل تاجوراء تقدموا بالعديد من العرائض ، ضد النائب الذي يدعى "روحى افندى" والذي سبق أن رفعت فيه قضية إختلاس وجاء فى العريضة أنه لا يعرف لغة أهل البلاد ولا عوائدها ، فهل يجوز توليته نيابة شرعية . [2]

ومن الملاحظ هنا إن الولاية إذا رأت من تصرفات النواب ما يوجب تنحيتهم تكتب للمشيخة الإسلامية بالأسباب الموجبة لذلك وتطلب عزل النائب ، وإرسال من يقوم مقامه أو ترشح من تراه كفؤاً لشغل ذلك المنصب من أبناء البلاد وترجو فى حالة الموافقة عليه أن تبعث المشيخة الإسلامية مرسوماً

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من الوالي إلى الصدارة العظمى** ، بشأن تعيين الموظفين ، بتاريخ 1 كانون الأول 1324 مالي – 1906م" وثيقة غير مصنفة

[2])) **صحيفة الترقي** ، طرابلس ع98 بتاريخ 15 صفر 1327هـ - 1909م.

بتعيينه[3] ، لقد حرصت الدولة على أن يكون جهاز القضاء قائماً بدأته بعيداً عن نفوذ الولاة وتدخلاتهم .

نستنتج مما تقدم إن الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية ، بهدف إصلاح النظام القضائي فى الدولة ، خاصة بعد أن أسس السلطان محمود الثاني المجلس الأعلى للقضاء ثم إصلاحات السلطان عبدالمجيد بموجب مرسومي كلخانة 1839م وهمايون 1856م فيما يتعلق بالأمور القضائية قد إنعكست أثارها على ولاية طرابلس الغرب من خلال استحداث بعض المحاكم ورسم الهيكلية القضائية التي لازالت قائمة إلى يومنا هذا ، وتعيين القضاة والنواب الشرعيين وإعطائهم صلاحيات القضاة فى مناطقهم .

2-3-1- المحاكم النظامية .

كان هناك عدة أنواع من المحاكم النظامية العثمانية والتي تختص كل منها بالأمور المحددة لها فى قوانين إنشائها

---

3)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "القضاء فى ولاية طرابلس الغرب ، بدون تاريخ" وثيقة غير مصنفة".

وتوقع عقوباتها وفقاً لقانون الجزاء الهمايون الصادر في 20-8-1857م وهى كالآتي:-

1-3-2-1- محاكم الصلح .

وتختص بفض المنازعات المدنية والتجارية بين المتخاصمين ، ويعين الوالي محكميها من أعيان البلاد أما حكامها فتعينهم أستانبول ، ويمكن استئناف أحكامها أمام المحكمة الابتدائية وقد اقتصر وجود هذا النوع من المحاكم على القرى والنواحي ، ولهذا مدلوله فسكان القرى والنواحي يرتبطون بقوة اللحمة القبلية بينهم ، وتوقيع العقوبات بخلاف هذه الطريقة مدعاة للاضطرابات والفتن بين السكان أنفسهم أو بين بعضهم والحكومة ، فكان إصدار الأحكام عن طريق هذه المحاكم هو أنجع طريقة لحفظ الحقوق والحفاظ على الأمن ولهذا كانت الأحكام الصادرة عن المحاكم قابلة للاستئناف وخصوصاً تلك العقوبات القاضية بالسجن أو الغرامات المالية التي تزيد عن150 قرشاً. [1]

1-3-2-2 المحكمة الابتدائية .

تأتى المحاكم الابتدائية فى المرتبة الثانية من حيث التدرج فى صلاحية إصدار الأحكام بعد محاكم الصلح ، وتوجد

---

[1])) أنتونى ج كاكيا **، المرجع السابق** ، ص81.

فى مركز كل قضاء ، وتتكون من رئيس للمحكمة وأربعة قضاة ، عدا محكمة طرابلس فتتكون من رئيسين وأربعة قضاة ، فكان أحد الرئيسين وقاضيان يؤلفان القضاء المدني ، بينما يتألف القضاء الجنائي من رئيس وقاضيين[1]، وتأتى هذه الزيادة فى محكمة طرابلس عن بقية المحاكم الأخرى ربما لارتفاع نسبة عدد السكان بها مقارنة بالمناطق الأخرى وبالتالي كثرة القضايا المرفوعة إليها ، عوضاً عن خلوها من محاكم الصلح السالفة الذكر بالإضافة إلى استئناف القضايا المرفوعة إليها ضد أحكام محاكم الصلح الموجودة بالقرى والنواحي ، وهذا ما يفسر وجود قاضيين للتحقيق بخلاف المناطق الأخرى التي يوجد بها قاض واحد . وكان من مهام هذه المحكمة النظر فى القضايا المدنية والجنائية .

3-2-3-1- المحكمة التجارية .

أنشئت المحكمة التجارية سنة 1851م[2]، وتختص بفض المنازعات بين التجار ، ومقرها مدينة طرابلس مركز حكم الولاية وتشمل أحكامها كل ولاية طرابلس الغرب ، وتضم فى عضويتها رئيساً وقاضيين ، ويلحق بها قاضيان أجنبيان فى حالة وجود قضية مختلفة بين رعايا الدولة العثمانية وبين أجانب من

---

[1])) فرانشيسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص31.
[2])) أتورى روسي ، **المرجع السابق** ، ص446.

رعايا الدول الأخرى ، فجاء فى الأمر الذي أعطى لأحمد عزت باشا ما يلي ((لما كانت طرابلس إحدى إيالات الدولة الكبرى فإن النظر فى حل القضايا التي تتكون بين التجار ورعايا الدول الصديقة يناط فى هذه الايالة بمحكمة التجار المختلطة المشكلة بها)) [1]وتستأنف أمامها الأحكام الصادرة عن المحكمة التجارية فى بنغازي بينما تستأنف الأحكام الصادرة عنها أمام محكمة التجار فى الأستانة ، وذلك فى القضايا التي تزيد عقوبتها عن خمسة آلاف قرش تركي. [2]

4-2-3-1- محكمة الاستئناف .

مقرها مدينة طرابلس وتشمل اختصاصاتها ولاية طرابلس الغرب بكاملها ، ومتصرفية بنغازي وتقدم إليها الطعون فى الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية ، وتتكون من ثلاثة أقسام : مدني ، جنائي ، واتهام وهى كالآتي :-

القسم المدني : ويضم قاضيا ويشغل منصب الرئيس وأربعة قضاة آخرين .

القسم الجنائي : يتولاه قاض وأربعة قضاة آخرون .

قسم الاتهام : ويتكون من رئيس المحكمة الابتدائية وقاضيين بالإضافة إلى مشاركة النائب العام ولكن دون أن يكون له صوت معدود. [3]

---

1)) عزيز سامح ، **المرجع السابق** ، ص208.

2)) فرانشيسكو كورو ، المرجع السابق ، ص32.

3)) فرانشيسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص32.

5-2-3-1- محكمة الجزاء .

ومقرها مدينة طرابلس ، وتضم رئيساً للمحكمة وعضوية قاضيين آخرين ، ومهامها النظر فى القضايا الأكثر فداحة وأهمية كالقضايا المتعلقة بأمن البلاد [1]. وكان هناك محكمة النقض وهى آخر المحاكم التي يلتجأ إليها فى الأحكام الجنائية والمدنية ومقرها الأستانة . [2]

لقد أدركت الدولة العثمانية منذ مرحلة التنظيمات الإدارية أهمية النواحي الأمنية بالنسبة للدولة وعلاقتها برعاياها ، وبدأت بأولى الخطوات في هذا الاتجاه ، فحرصت على أمن الرعية من الدولة ومؤسساتها ! وقد يبدو ذلك غريباً ، ولكن هذا ما كان بالفعل فجاء في مرسوم كلخانة 1839م ضرورة منح الرعية الأمن على النفس والعرض والمال ، حيث كان الولاة يملكون حق القتل وخصوصاً في تلك التهم المخلة بأمن الدولة ، ويتبع ذلك مصادرة أموال المقتول ، دون الرجوع في ذلك إلى قوانين تحكم تصرفاتهم ، وكان كثيراً ما توجه تهمة الإخلال بالأمن بقصد مصادرة الأملاك ، وقد عزز مرسوم همايون الصادر سنة 1856م المواد الخاصة بالأمن الواردة في

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "حكم من محكمة الجزاء بطرابلس على المواطن على محمد بن عبدالله خوجه ، وآخرون لهجومهم على قصر الحكومة بزليتن " وثيقة غير مصنفة".

2)) فرانشيسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص32.

مرسوم كلخانة بتأكيده على ما جاء فيه مع إضافة مواد أخرى تتعلق بإنشاء المحاكم المختلفة ، ومرسوم الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م الذي نص على ضرورة العمل بالقانون وتشكيل ديوان للأحكام العدلية .

ونظراً لأهمية الأمن وضرورة استتبابه بين الأفراد عملت سلطات الولاية على إنشاء مراكز للشرطة عرفت باسم " كركون أو كمسيون " أوكلت إليها مهمة القبض على المجرمين والمخالفين ، وتقديمهم إلى المحاكم المختصة .

وفي ضوء ذلك يمكن القول بان تغيراً طرا على نواحي الأمن والمحافظة على القانون في ولاية طرابلس الغرب ولكن ليس بدرجة اختفت معها أعمال السرقة والقتل إن وجود مثل هذه الأفعال له ما يبرره في نظر مرتكبيها فقد ذكرت صحيفة الترقي أن سبب كثرت وقائع السرقات والقتل بغرض السرقة يعود إلى شدة الفقر.[1]

كما أن قلة عدد الأجهزة الأمنية الموجودة أتاحت هي الأخرى المجال لظهور هذه الأفعال .

2- التعليم .

يعتبر التعليم من أهم الملامح الأساسية التي يقاس بها تقدم الشعوب وتطورها ، وتتباهى الدول اليوم بما حققته فى

---

[1] ((**صحيفة الترقي** ، العدد 120 ، 19 ذي الحجة 1327هـ 1909م .

هذا المجال من تحديث ، وتطوير ، وتسعى جاهدة للقضاء على الأمية ومظاهر التخلف كافة ، فأولته جل أهتمامها ، وعنايتها ، فأعدت له البرامج والخطط وخصصت له الأموال وهيأت له المكان ، وتعد الدولة العثمانية من الدول التي أخذت بأسلوب التحديث فى التعليم فى فترة مبكرة مقارنة بمعظم دول العالم ، إلا أن المآخذ عليها فى هذا المجال هو محدودية انتشاره واقتصاره على المراكز الرئيسية فى ولاياتها ، ولا يعنى تحديث التعليم إلغاء المؤسسات التي كانت تقوم بهذه المهمة وإنما ظلت تؤدى دورها إلى جانب المدارس الحديثة .

ويمكن تقسيم المؤسسات التعليمية الموجودة فى ولاية طرابلس الغرب خلال فترة الدراسة إلى ثلاثة أنواع من التعليم -:

1-2-التعليم الديني :-

بدأ الاهتمام بالتعليم الديني فى ليبيا فى فترة مبكرة على إثر دخول الإسلام للمنطقة سنة "21هـ - 643م" ، ونظراً لأهمية موقع ليبيا الجغرافي ، فهي حلقة وصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه ، ودول أفريقيا جنوب صحراء وأوربا ، ومعبر المسافرين والحجاج المغاربة ، فقد قامت بدور حضاري

هام في نقل المؤثرات الثقافية والتعليمية[1] ، وكان هناك ثلاثة أنواع من التعليم الديني وهى كالآتي :-

2-1-1- التعليم في المساجد :

استمرت المساجد فى أداء وظيفتها التي أقيمت من أجلها منذ الفتح الإسلامي لليبيا كبقية بقاع العالم الإسلامي ، فهي المكان الذي يقصده الناس للعبادة ، ومناقشة أمورهم الدينية والدنيوية ، ومكان لحل الخلافات ، والمنازعات كما هي مكان لطلبة العلم للتعلم وعلى الأخص تعلم العلوم الشرعية فكان الأهالي يرسلون أبناءهم إلى هذه المساجد لقراءة القرآن الكريم ، على أيدي فقهاء متخصصين فى هذا المجال ، وتعلم القراءة والكتابة ، وعلوم الفقه ، وعند الانتهاء من هذه المرحلة كان بعض الأهالي والذين تسمح إمكاناتهم المادية يرسلون أبناءهم لإكمال تعليمهم فى مصر أو تونس للتخصص فى فروع الشريعة الإسلامية فى الجامع الأزهر أو جامع الزيتونة. [2]

---

[1])) سعيد على حامد ، "**مدارس مدينة طرابلس منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**" ، مجلة تراث الشعب ، محرم ، ربيع الأول ، 1394هـ ، نوفمبر 1984م ، ع14 ، السنة الخامسة ، ص50.

[2])) رأفت غنيمي الشيخ ، **تطور التعليم في ليبيا فى العصور الحديثة ، بنغازي** ، دار الحقيقة ، 1972 ، ص88 .

أما في المناطق البدوية حيث لا توجد المباني وتمشياً مع حياة التنقل والترحل ، فكان الأهلي يعدون خيمة لهذا الغرض لها نفس خصائص المساجد فى المدن والقرى.[1]

سار بعض الولاة العثمانيين فى إتباع منهج المسلمين الأوائل فى بناء المساجد لتخليد أسمائهم والدليل على ولائهم للدين الإسلامي ، وهذا أمر طبيعي فهو القاسم المشترك الوحيد الذي يربطهم بالسكان المحليين ، والسبب الظاهر الذي مكنهم من السيطرة على البلاد .

ومن المساجد التي تحمل أسماء مؤسسيها مسجد مراد آغا "1551 – 1553م" بتاجواء بالقرب من طرابلس ، وهو أول مسجد أقامه العثمانيون فى البلاد ، ومسجد درغوت باشا "1553 – 1566م" فى مدينة طرابلس ، ومن مساجد العهد القرمانلى مسجد أحمد باشا القرمانلى "1711 – 1745م" والذي تحول إلى معهد كبير لتدريس علوم الدين ، وفى مدينة درنه يوجد مسجد محمد بك القرمانلى والذي يعرف باسم ((محمود بك درنه)).[2]

هذا بالإضافة إلى عدة مساجد أخرى أقامها ولاة طرابلس ، وأعيان البلاد بلغ عددها فى مدينة طرابلس وحدها 99

---

1)) نجاح القابسي ، "**المعاهد والمؤسسات التعليمية فى المغرب العربي "مجلة كلية التربية ، ع14 ، 1980 – 1981م** ، ص12 – 13.

2)) رأفت غنيمي الشيخ ، **المرجع السابق** ، ص312.

مسجداً ترجع تواريخ إنشائها إلى ما قبل فترة العهد العثماني الثاني ((1835 – 1911م)) [1] وسبب قلة ذلك يعود لعزوف الولاة فى تلك الفترة عن عادة أسلافهم فى بناء المساجد . ولا تشير المصادر إلى اهتمام الولاة بذلك .

2-1-2- الكتاتيب:

والكتاب في العادة يتكون من حجرة في المسجد أو ملحقة به ، أو بمنزل أو خيمة فى البادية ، وكانت من أكثر المناطق التي توجد بها الكتاتيب وعلى الأخص مدينة طرابلس ، ومن أهم الكتاتيب الموجودة بالولاية كتاب مسجد الحطاب وكتاب مسجد بن طابون وكتاب مسجد سالم المشاط وكتاب جامع محمود وكلها بمدينة طرابلس[2] أما بقية المناطق فكانت هي الأخرى تحوى مثل هذه الكتاتيب ولكن بدرجة أقل وذلك حسب كثافة السكان ومهنتهم وعدد المساجد الموجودة .

اضطلع الكتاب بدور تعليمي كبير فى ولاية طرابلس الغرب إذ يعتبر بمثابة أول درجات السلم التعليمي ، فكان يتولى تعليم الصبيان الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وست سنوات مبادئ القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن على أيدي

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **ملفات المساجد والكتاتيب والزويا** ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم 8 ، بشأن الجوامع .

[2])) نجاح القابسي ، **المرجع السابق** ، ص12-13.

فقهاء تفرغوا لهذا العمل ، وكان على الأسر التي يتعلم أبناؤها بالكتاب أن يدفعوا مقابل تعليم أبنائهم أجره للفقيه وفى الغالب يكون أجرة عينية من التمر أو القمح أو الزيت. [1]

يستخدم الصبيان أدوات دراسية خلال دراستهم وهى عبارة عن لوح من الخشب لكتابة الدرس عليه ، ويحفظ الدرس عن ظهر قلب ، ثم يمحى بالطين استعداداً لكتابة الدرس الذي يليه ، أما أدوات الكتابة فهي عبارة عود من نبات القصب أو ريشة طائر ويستعمل محبرة

صغيرة بها حبر مصنوع من أصواف الأغنام بعد حرقها يعرف باسم الصمغ . [2]

3-1-2- الزاويـــا .

وهى أماكن مخصصة للتعليم والتصوف والعبادة وأماكن نسخ القرآن والمخطوطات العربية ، ومنها ما كان ملحقاً بالمساجد ، ومنها ما كان قائماً بذاته ، وكان التعليم بها أعلى مستوى من تعليم الكتاب ، ويمكن موازنته بالتعليم الثانوي الحالي ، وكان خريجو الزوايا يتقلدون الوظائف ويقومون

---

[1])) فرج محمود فرج ، **أقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1977م ، ص86.

[2])) نجاح القابسي ، **المرجع السابق** ، ص12-13.

بالوعظ والإرشاد ، والتعليم فى الكتاب ونشر الإسلام واللغة العربية فى أفريقيا . [1]

ومن أهم الزوايا الموجودة بالولاية زاوية عبدالسلام بن سليم الأسمر ببلدة زليتن ، وزاوية أحمد الزروق بمصراتة وزاوية الدوكالى بمسلاته ، وزاوية الفرجاني بساحل الاحامد بالخمس ، وزاوية الابشات بالزاوية ومن الزوايا الموجود بالجبل الغربي زاوية طبقة وزاوية السني ومن زاويا شرق الولاية الزاويا السنوسية وأهمها زاوية الجغبوب ، ومن الزوايا الموجودة بطرابلس مركز الولاية زاوية عطية وزاوية القادرية ، والزاوية الكبيرة والزاويا الصغيرة. [2]

ولما كان التعليم فى الزاويا مجاناً فقد انتظم فيها العديد من أبناء الولاية الذين يقدمون إليها من مختلف المناطق فتهئ لهم الأقسام الداخلية للإقامة والآكل ليرجعوا بعد ذلك إلى مناطقهم ليمارسوا فيها مهام التعليم وربما إقامة زاويا أخرى مماثلة .

يتم الإنفاق على هذه المؤسسات من ريع الوقف المخصص لكل مؤسسة عن طريق إدارة أنشئت لهذا الغرض تعرف باسم إدارة الأوقاف مهمتها الاهتمام بالمساجد والزوايا

---

1)) رأفت غنيمي الشيخ ، **المرجع السابق** ، ص96.

2)) الطاهر أحمد الزاوي ، **معجم البلدان الليبية** ، طرابلس ، مكتبة النور ، 1968م ، ص160.

وإدارة أوقافها وتوفير المدرسين لها ودفع مرتباتهم وكل ما يتعلق بهذه المؤسسات ويكفل لها أداء مهمتها على اكمل وجه[1] وكان وقف هذه المؤسسات عبارة عن محلات ملحقة بالمساجد أو الزاويا أو منفصلة عنها أو أرض زراعية حول المسجد أو الزاوية أو قريبة منه[2] ، وكانت المحلات تؤجر فى الغالب لطالبيها بمبالغ شهرية يتفق بشأنها مع إدارة الوقف حسب موقع المحل ومساحته ونوع المهنة التي ستزاول فيه وتتراوح إيجار محلات الوقف ما بين 5 قرش و60 قرشاً شهرياً. [3]

2-2- التعليم العثماني :

كان التعليم الديني السائد فى ولاية طرابلس الغرب فى تلك الفترة لا يستجيب لمتطلبات العصر رغم انه يعتبر من أهم الدعائم التي ساهمت فى ربط الأهالي بالدولة العثمانية من الناحية الروحية ، إلا أن الضرورة أصبحت ملحة لخلق نوع آخر من التعليم إلى جانب التعليم الديني لمواكبة التقدم والتحديث

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية،طرابلس،" تقرير مرفوع إلى الوالي بخصوص الوقف بتاريخ 29 محرم 1295هـ " وثيقة غير مصنفة".

[2])) عثمان الكعاك ، **مراكز الثقافة في المغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر** ، القاهرة ، 1958م ، ص73.

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملفات التعليم الديني ، مساجد كتاتيب زاويا** ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم7" .

فى هذا المجال من ناحية ولخلق رباط آخر إلى جانب الرباط الديني الذي أخذ فى التفسخ على أثر عجز الدولة عن حماية ممتلكاتها الإسلامية وتنامي الشعور والرغبة فى الاستقلال ، وهذا الرباط هو الرباط السياسي . الذي بواسطة تستطيع الدولة استمالة مواطنيها للولاء لها بما تحققه لهم من مصالح .

عملت الدولة العثمانية فى فترة حكمها الثاني لولاية طرابلس الغرب على تشجيع التعليم الحديث بالولاية الذي ينال فيه الطالب قدراً من التعليم الديني بالإضافة إلى اللغة التركية التي تربط بها عاطفياً وبعض المواد الأخرى حسب مرحلة الدراسة ونوعها .

1-2-2-المدارس الابتدائية:-

عملت الدولة العثمانية على إلزامية التعليم حيث أو جبت إنشاء المكاتب والمدارس إجبارياً عام (1286هـ-1869م) في كل قرية ومدينة ، ومع ذلك لم تعمل الدولة على الإنفاق على التعليم ؛ بل أوكلت هذه المهمة للأهالي،[1] وقد نص الدستور على ((أن مصاريف إنشاء مكاتب الصبيان وتعميرها ومخصصات معلميها وباقي مصاريفها تتسوى من طرف عموم هيئة الجماعات الموجودة في المحلة أو القرية)) .[2]

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف رقم 14 ، وثيقة 391 ، بشأن مكاتب الصبيان ".

[2])) الدستور ، الجـزء الثاني ، ص156.

وكانت رواتب المعلمين تؤمن أيضاً من طرف الأهالي وإذا سددت الدولة بعض المصروفات للإنفاق على المدارس فيعتبر ذلك مؤقتاً إلى أن يتم استرداده من الأهالي من جلود الأضاحي والصدقات وغيرها .

كان التعليم الابتدائي فى ولاية طرابلس الغرب يقوم على المجهود الذاتي ولا تتحمل حكومة الولاية آي نفقات عليه ، بل اقتصر دورها على الإشراف وتطبيق الضوابط واللوائح الخاصة به[1]فلم تتبن الحكومة بناء المدارس بالولاية حتى عام 1883م[2]ولكنها كانت تحث الأهالي على محاربة الجهل بالتعليم وتطلب إليهم وجوب تعليم أطفالهم . [3]

وبالرغم من ذلك التشجيع فقد ظل موقف الدولة سلبياً تجاه دعمها المالي لتعليم الذي استمر فترة طويلة ثم أخذ فى التغير فى فترة متأخرة ، ففي سنة 1898 رصدت مبلغ 25212 قرش للصرف على المدارس ورواتب المعلمين [4] وخصص عام 1909م مجلس معارف الولاية 40000 قرش

---

[1])) رأفت غنيمي الشيخ ، **المرجع السابق** ، ص132.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**وثيقة بشأن بناء المدارس بتاريخ 1297هـ - 1879م**" وثيقة غير مصنفة".

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**منشور من الوالي أحمد عزت باشا للأقضية بحث الأهالي على التعليم بتاريخ 3 سبتمبر 1885**" وثيقة غير مصنفة".

[4])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "وثيقة بشأن الصرف على التعليم بتاريخ 1298 هـ - 1880م" وثيقة غير مصنفة".

لإنشاء مدارس ابتدائية بطرابلس[1] وفى 15 يوليو 1911م خصصت ميزانية لإنشاء بعض المدارس بمبلغ 17500 قرش غير أن هذا المبلغ لم يكن كافياً وكان من المتعذر الاعتماد على تبرعات الأهالي لدعم هذه الميزانية ، وذلك نظراً لحالة الجفاف التي تمر بها البلاد[2] .فى تلك الفترة لهذا فقد تم إنشاء عدد محدود من المدارس .

وكانت المدارس الابتدائية تقبل التلاميذ من سبع سنوات إلى غاية إحدى عشرة سنة ويستثنى من شروط السن تلاميذ القرى النائية ، ويقوم بالتدريس فى هذه المدارس مدرسون يحملون شهادة دار المعلمين أو شهادة الكفاءة التي يجتازها المدرس بامتحان من لجنة مختارة من مدرسين بالمدرسة الابتدائية ، ومن المدارس الابتدائية الموجودة بالولاية مدرسة ابتدائية للذكور وأخرى للبنات بمركز الولاية ومدرسة حرة تعرف بمدرسة العرفان تعتمد على نفس مناهج المدارس الحكومية ، وكان هناك مدرسة ابتدائية بالخمس ومدرستان ببنغازي ومدرسة بدرنة.[3]

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس ،"**ملفات التعليم**، ملف رقم 8، وثيقة رقم 229 من مجلس معارف الولاية" .

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملفات التعليم** ، ملف رقم 13 ، وثيقة رقم 366 ، من الوالي إلى نظارة المعارف ".

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**وثيقة بشأن العمل والدراسة في المدارس الابتدائية** ، 1908م" وثيقة غير مصنفة".

2-2-2- المدارس الرشدية :

تأسست المدارس الرشدية بولاية طرابلس الغرب فى عهد الوالي أحمد عزت باشا((1857 - 1860م)) [1]

فتأسست واحدة في طرابلس وأخرى فى بنغازي[2] وهى مقسمة إلى قسمين عسكري ومدني ومدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد المرحلة الابتدائية[3] أما شروط الالتحاق بالمدرسة الرشدية بشقيها المدني والعسكري فكانت تشتمل على إتقان اللغة التركية في الأساس، كما يراعي الوضع الاجتماعي واللياقة الصحية للمتقدم ، وإتمام المرحلة الإبتدائية و ألا يقل عمره عن ثمان سنوات ولا يزيد عن اثنتي عشرة سنة. [4]

وقد جاء في سالنامة الولاية بخصوص المدارس الرشدية أنها ((ليست متناسبة مع احتياجات الولاية الحاضرة فإنها قليلة جداً)) [5] وفي الحقيقة أن المدارس الرشدية بسبب قلة عددها لم تحقق أهدافها ،وقد كشفت صحيفة العصر الجديد عن الحالة التي عليها هذه المدارس بقولها ((فطلاب المدارس الرشدية العسكرية لأناس مخصوصين ممن أراد الإنخراط في سلك الجندية وهم قليلون ، وما عساها أن تأوي

---

1)) سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، 1305 هـ - 1887م ، ص 42.

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملفات التعليم** ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم 77 من الولاية إلى نظارة المعارف" .

3)) **الدستور العثماني** ، الجـزء الثاني ، ص 159.

4)) رأفت غنيمي الشيخ ، **المرجع السابق** ، ص 142.

5)) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1305هـ _ 1887م ، ص 104.

من أبناء ولاية بها من النفوس ما يناهز المليون والنصف ولأن قالت أن مساحتها عظيمة فهي لا تقل عن متسع بهو بيت من البيوت المعدة لاستقبال الأمراء وأنها والحق يقال لا نجد رداً على هذا الجواب المسكت)) [(1)]

وأشارت الصحيفة إلى أن الدروس في المدرسة الرشدية غير منتظمة وأنها بدأت تختصر فى المناهج بحجة عدم وجود المدرسين ، وإن دروس الجغرافية والتاريخ واللغة العربية قد ألغيت ، وماذا يقرأ التلاميذ بالمدرسة ((وهم لا يتجاوزون حداً لإعداد مركبة عندما يذهبون هناك تلقى عليهم بعض أقاصيص كعنتره ورأس الغول وغيرهما حتى يفنى الزمن وتمر الساعات يرجعون لمنازلهم حاملين من العلم خُرافات ومن التربية والتهذيب ما يفسد أخلاقهم)). [(2)]

3-2-2- المدرسة الإعدادية :

تم إنشاء المدرسة الإعدادية في مدينة طرابلس عام 1867م ، استكمالاً للسلم التعليمي في الدولة العثمانية وإتاحة الفرص لخرجي المدارس الرشدية في استكمال تعليمهم بها[(3)] وتضم المدرسة الإعدادية إلى جانب قسمها

[1])) **صحيفة العصر الجديد** ،طرابلس ،،العدد 5 ، ربيع الأول ، 1327هـ - 1909.

[2])) نفسه .

[3])) رأفت غنيمي الشيخ ، **المرجع السابق** ،ص 149.

المدني قسماً آخر هو القسم العسكري حيث تم افتتاح المدرسة الإعدادية العسكرية يوم 10 يوليو 1887م والتي كانت مرتبطة بالجهات العسكرية في نظامها ومناهجها و إدارتها ، وغير مرتبطة بنظارة المعارف أو مجلس معارف الولاية . [1]

والطلبة المتخرجون من المدرسة الإعدادية العسكرية يرسلون إلى الأستانة للإلتحاق بالكلية العسكرية بها ليتخرجوا ضباطاً برتبة ملازم أما الطلبة الذين يفشلون بالدراسة بها فيحالون إلى الجيش كجنود عاديين. [2]

ومن الجدير بالملاحظة أن القبول بالمدرسة الإعدادية العسكرية كان مقتصراً على أبناء الضباط والأعيان ، والذين يرمون من وراء تعليم أبنائهم وبلوغهم هذا المستوى زيادة التقرب إلى الوالي ورجال الإدارة والحكم والحامية التركية بالولاية . [3]

4-2-2- مدرسة الفنون والصنائع :

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملفات رقم 13 ، وثيقة رقم 363 بشأن المدارس الإعدادية العسكرية ".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **رسالة من وكيل مدير المدرسة الإعدادية إلى الوالي بتاريخ 18 سبتمبر 1909م**" وثيقة غير مصنفة".

[3])) رأفت غنيمي الشيخ ، **المرجع السابق** ،ص 149.

اعتبر العمل الذي ستقوم به هذه المدرسة من الأعمال الخيرية لذا بوشر بجمع التبرعات لإنشائها من ميسوري الحال ووجهاء البلاد ، وساهمت البلدية بجزء من وارداتها لسنة 1871م بقيمة ستين ألف قرش تركي لسد العجز في ميزانية الإنشاء. [1]

تم افتتاح مدرسة الفنون والصنائع بولاية طرابلس سنة 1874م، وذلك بهدف إيواء الأطفال اليتامى والفقراء والمشردين بمدينة طرابلس ، وتعليمهم مهناً وحرفاً تضمن لهم مستقبلهم وتجعلهم يعتمدون على أنفسهم في كسب قوتهم اليومي من خلال صنعة تؤمن ذلك [2] وبدأ الاهتمام بجعل مورد ثابت لهذه المدرسة لدفع رواتب المدرسين و الموظفين ،والمصارف الأخرى بالمدرسة ، فقد قرر مجلس إدارة بلدية طرابلس التبرع بجلود الأضاحي لصالح هذه المدرسة[3] وأرسل أهالي ترهونة مبلغ قدره 5000 قرش كما بلغت تبرعات أهالي مصراتة 1700 قرش وذلك عام 1874م[4] ، وحرصاً من الولاية على استمرار هذه المدرسة

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملفات التعليم** ، ملف رقم5 ، وثيقة رقم 133".

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف رقم 12 ، وثيقة رقم 321 مدرسة الصنائع".

3)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملفات التعليم** ، ملف رقم 4 ، وثيقة رقم 98 بشأن التبرعات".

4)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف رقم 12 ، وثيقة رقم 321 مدرسة الصنائع".

في أداء وظيفتها التي أقيمت من أجلها فقد خصصت موارد ثابتة لصالحها فتم تخصيص عشر مبيعات الحلفاء ونسبة 10% من دخل كل بلدية وزيادة 30 قرشاً على ضريبة قطع النخيل الذي يستخدم " لاقبى" لصالح هذه المدرسة ، ففي 18 مايو سـنة 1902م تم إرسـال مستحقات المدرسة من حاصلات بلدية زليتن والخمس ، ومن عشر نبات الحلفاء وقدر المبلغ بـ 2033 قرشاً ومبلغ 305 قرشاً نسبة 10% من دخل البلدية بها وفي سنة 1905م تم إرسال مبلغ 3542 قرشاً من عشر نبات الحلفاء ومبلغ من ساحل الأحامد بالخمس. [1]

إلا أن السنوات اللاحقة شهدت تدهوراً في ميزانية هذه المدرسة مما أثر على أدائها فتم تخفيض رواتب المدرسين والقائمين على المدرسة وإلغاء بعض المصارف الأخرى ، فقد تكاسلت البلديات في دفع التزاماتها للمدرسة الأمر الذي دفع الوالي رجب باشا "1903 – 1906م " إلى إرسال برقيات إلى البلديات كافة بضرورة دفع ما عليها من مستحقات واعتبار المتأخرين عن الدفع مفصولين من أعمالهم ،[2] إلا أن هناك أموراً يصعب معالجتها فقد كسدت تجارة الحلفاء وتوقفت

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف رقم 11 ، وثيقة رقم 317 تحويل مخصصات".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف رقم 11 ، وثيقة رقم 309".

الأهالي عن دفع ضريبة اللاقبى ، مما افقد المدرسة مصدراً مهماً تعول عليه في أداء وظيفتها على أكمل وجه.

تقوم الدراسة في هذه المدرة على أساس تعليم بعض المهن الحرفية كالصناعات النسيجية والنقش على المعادن وتحتوي قسماً خاصاً بالبنات لتعلم الحياكة والتدبير المنزلي وتوفير معدات العمل لهم بعد التخرج لضمان مصدر ثابت للعيش بدل من حياة التسكع والتشرد، ففي سنة 1910 أرسل إلى المدرسة 18 تلميذاً من لواء الخمس تم جمعهم من الأزقة والشوارع. [1]

إلا أن المدرسة باعتبارها الوحيدة بالولاية لا تستطيع أن تستوعب عدداً كبيراً من الطلاب نظراً لمحدودية المكان والإمكانيات وعلى ضوء ذلك تم تحديد عدد الطلاب المقبولين من كل متصرفية من متصرفيات الولاية ، فكان نصيب متصرفية الخمس سنة 1910 خمسة طلاب ومتصرفية الجبل الغربي ثلاثة طلاب وطالبين من متصرفية فزان وطالب واحد لكل من أقضية الزاوية و العجيلات و زواره وترهونة و ورفله و غريان و العزيزية. [2]

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف الفنون والصنائع ، وثيقة رقم 370بشأن إرسال أطفال بتاريخ 7 ديسمبر 1970م".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف رقم 5 ، وثيقة رقم 137 من الوالي إلى المتصرفات".

2-3- التعليم الأجنبي:

عملت الدولة الأوروبية على الاستفادة من الامتيازات التي منحت لها من قبل الدولة العثمانية ، منذ القرن السادس عشر الميلادي ، وقد عززت هذه الامتيازات على أثر صدور مرسوم همايون 1856م، الذي سمح للأجانب بإقامة مكاتب خاصة بهم تدار من قبلهم بكامل الحرية على وفق مناهج تختلف عن مناهج المدارس العثمانية ، وإن كان الهدف من منح هذه المزايا للأجانب هو تحقيق مبدأ المساواة بين الرعية فإن إنضواء المدارس الأجنبية تحت دول أوروبية تتولى رعايتها والإنفاق عليها ، يكشف لنا خطورة مثل هذه المؤسسات والأهداف التي تسعى إليها الدول الاستعمارية من وراء إقامة هذه المدارس .

2-3-1- المدارس الإيطالية :

كانت الجالية الإيطالية من أكثر الجاليات الأوروبية عدداً في ولاية طرابلس الغرب في تلك الفترة ، وأسرعها إلى الاهتمام بهذا الجانب ، وقد اعتمدت في بداية نشاطها على جهود الإرساليات الدينية ، فتم افتتاح مدرسة ابتدائية للأطفال المسيحيين سنة 1810م أنضم إليها عدد قليل من أطفال

الليبيين[1] . وفي عام 1846م تم إنشاء مدرسة للبنات ضمت بنات من الديانات الثلاثة الإسلامية والمسيحية واليهودية ، بفعل جهود بعثة أخوان الراعي الصالح الكاثوليكية وفي سنة 1876م تم افتتاح مدرسة ابتدائية للبنين على المدارس الإيطالية ، وفي سنة 1881م تم إنشاء مدرسة أخرى للبنين بفعل جهود الآباء الفرنشسكان من أخوان مارس ، والتحق بهذه المدرسة عدد من أبناء الضباط الأتراك . [2]

وفي السنوات الأخيرة من العهد العثماني الثاني أخذ النشاط الإيطالي في مجال التعليم يتضح ويظهر بصورة واضحة في ولاية طرابلس الغرب ، حيث أخذت الحكومة الإيطالية على عاتقها رعاية هذه المدارس وتقديم الحماية لها ، والعمل على فتح مدراس أخرى لخدمة المطامع الإيطالية بالولاية ، ففي عام 1883م عندما ازداد عدد تلاميذ المدرسة الابتدائية الإيطالية أبلغ القنصل الإيطالي مواطنيه أن الحكومة الإيطالية سترعى هذه المدرسة وتقدم لها الدعم والحماية لتؤدي رسالتها كما تريد إيطاليا فى عام 1888م وضعت هذه المدرسة تحت الإشراف المباشر للحكومة الإيطالية ، وفي العام نفسه تم افتتاح مدرسة ابتدائية للبنات ، وروضة أطفال ، ومدرسة ثانوية فنية " صناعة وتجارة " وفي سنة 1907م تم

---

1)) رأفت غنيمي الشيخ ، **المرجع السابق** ، ص115.

2)) المرجع نفسه ، ص116.

افتتـاح قسـم في هذه المدرسة خاص بالبنات[1]. وكان عدد التلاميذ بهذه المدارس سنة 1911م 840 تلميذاً يكلفون الحكومة الإيطالية 45275 ليرة سنوياً منها 16000 ليرة تخصص للمدرسة الثانوية وحدها.[2]

لم يقتصر وجود المدارس الإيطالية على مدينة طرابلس وحدها بل سعت الحكومة الإيطالية لإقامتها في اغلب مناطق وجود الجالية الإيطالية بالولاية ، ففي مدينة الخمس تم تأسيس مدرسة ابتدائية عام 1890م بجهود الجالية الإيطالية بها ثم تحولت عام 1902م إلى مدرسة تشرف عليها الحكومة الإيطالية ، وفي مدينة بنغازي تأسست في عام 1888م مدرسة ابتدائية بها قسم طبي، وقسم مسائي لتعليم الكبار وكانت المدارس التي تتبع الحكومة الإيطالية لها نفس مناهج إيطاليا مع إضافة اللغة العربية واللغة الفرنسية.[3]

2-3-2- المدارس الفرنسية :

قامت فرنسا بفتح العديد من المدارس بطرابلس وإزداد أهتمامها بالتعليم التنصيري بالولاية في فترة العهد العثماني

---

[1])) تيسير موسى ، **المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني** ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، 1988م ، ص236.

[2])) رأفت غنيمي الشيخ ، **المرجع السابق** ،ص119.

[3])) محمد ناجي ، محمد نوري ، **طرابلس الغرب** ، ترجمة اكمل الدين احسان ، طرابلس دار مكتبة الفكر ، 1973، ص88.

الثاني ، حيث إستبانت عجز الدولة العثمانية وضعفها بعد أن إستطاعت إحتلال الجزائر سنة 1830م ويكشف تقرير من وإلى طرابلس إلى رئاسة الوزراء بتاريخ يناير 1881م عن وجود خمس مدارس أجنبية وكنيسة ، فهناك مدرسة تم تأسيسها من طرف الفرنشسكان داخل المدينة منذ عام 1740م[1] ومدرسة الماريانست التي بلغ عدد طلابها 1885م 65طالباً وكانت هذه المدرسة تحت إشراف مكتب فرير سنتمارى. [2]

وقد جاء في رسالة من قنصل فرنسا بطرابلس إلى الوالي بتاريخ 28 نوفمبر 1901م ، أنه بموجب اتفاقية الصداقة المعقودة بين دولة الجمهورية الفرنسية والدولة العثمانية ، فقد صدق مجدداً على الوجود القانوني لمدارسنا بطرابلس ويطلب استمرار إعفاء هذه المدارس من الرسوم ، كما تجدد الاعتراف بالمبادئ الدينية ، ودور الضيافة ، إن هذه المؤسسات يستمر إعفاؤها من الضريبة والرسوم الجمكرية والقانونية، وأهم هذه المؤسسات ، مسكن وكنيسة الرهبان الفرنشسكان ، مدرسة راهبات سان جوزيف ، ومدرسة أخوان الماريانسيت بطرابلس ، وسكن وكنيسة الرهبان

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف رقم 4 ، وثيقة رقم 19 ، تقرير القنصلية الإيطالية".

2)) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1302هـ - 1884م ، ص 184.

الفرنشسكان بالخمس ودرنة[1] كما عمل بعض الفرنسيين على فتح مدارس خاصة ، فقد افتتح أحد المعلمين مكتباً خصوصياً ابتدائياً للصبيان الذكور يسمى " مكتب طرابلس الغرب الفرنساوي" وقد حدد مبلغ خمسة فرنكات الدخول[2] وفي عام 1911م كانت المدرسة الفرنسية الابتدائية المختلطة تضم 200 تلميذ و400 تلميذة أغلبهم من الجاليات النصرانية واليهودية[3] فقد جاء في تقرير من الولاية رداً على رسالة من رئاسة الديوان الملكي بخصوص نشاط هذه المدارس والطلاب المسلمين الدارسين بها بتاريخ 2 يوليو 1900م ، أنه يوجد بهذه المدارس طلاب مسلمين بمدرسة الإخوان الفرنسيين الابتدائية وأن الولاية بصدد مراقبتهم باستمرار[4] ولا يمكن أن تكون الفترة من سنة 1900م إلى 1911م قد شهدت انقلاباً في نظرة مسلمي الولاية لهذا النوع من التعليم حتى يُدخلوا أبنائهم في مزالقه.[5]

---

1)) دار المحفوظات التاريخية،طرابلس، "**رسالة من قنصل فرنسا في طرابلس إلى الوالي بتاريخ 28نوفمبر 1901م**" وثيقة غير مصنفة".

2)) **صحيفة الترقي** ، طرابلس ،ع157 ،21 رمضان 1328هـ - 1910م.

3)) رأفت غنيمي الشيخ ، المرجع السابق ، ص 125 - 126 .

4)) تيسير بن موسى ، **المرجع السابق** ، ص423.

5)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، ملف رقم 15 ، وثيقة من رئاسة كتاب الديوان الملكي إلى الولاية ".

2-3-3- المدارس الإنجليزية :

يشير تقرير قدمه قنصل إنجلترا إلى الولاية بناء على طلب الولاية بخصوص المدارس والمؤسسات الدينية التابعة لبلاده ، أنه كان لإنجلترا في طرابلس مدرسة منذ عام 1907م التحق بها في تلك السنة 232 تلميذاً وتلميذة ، وازداد عددهم عام 1908م فبلغ 428 تلميذاً وتلميذة ثم تناقص في العام التالي ليصبح 411. وفي عام 1910م كان عددهم 359 ، وكانت الدراسة بهذه المدرسة مجاناً مع تقديم طعام الغداء لنحو 30 تلميذاً ، وكانت المدرسة تعمل للتنصير لصالح المذهب البروتستانتي. [1]

2-3-4-المدارس اليهودية :

كانت سياسة الدولة العثمانية اتجاه الاقليات تتسم بالتسامح فهي تعتبر كل أقلية جماعة قائمة بذاتها فمنحتها امتيازات تحقق من خلالها شخصيتها المستقلة ومن هذه الامتيازات حق تأسيس المدارس لأبنائها بكل حرية ويسر يدعمها في ذلك القوانين والنظم من أمثال خط همايون 1856م بالإضافة إلى مساندة الدول الأوروبية التي تشكل ضغطاً مستمراً على الدولة العثمانية لتحقيق مصالحها من

---

[1])) أحمد صدقي الدجاني ، **وثائق تاريخ ليبيا الحديث** ، وثيقة رقم 163 ، ص289 – 291.

خلال هذه الاقليات وعلى الأخص الأقلية اليهودية بمساعدة المؤتمر اليهودي العالمي.

تم إنشاء أول مدرسة يهودية حديثة في طرابلس عام 1804م وفي سنة 1875م أنشأت بعض الأسر اليهودية النازحة من ليفورنو الإيطالية مدرسة أطفال اليهود على نمط مدارس ليفورنو الحديثة وجلبت المدرسين من ليفورنو وأعطت اهتماماً خاصاً للغة الإيطالية وعملت على نشر الفكر الغربي إلى جانب اليهودي. [1] وفي عام 1894م افتتحت مدرسة الاليانس الابتدائية وفي عام 1896م منحت الجالية اليهودية رخصة لإنشاء مدرسة يهودية أخرى بالحارة الكبيرة بمدينة طرابلس وكان عدد طلابها 500 تلميذ وقد طلب الحاخام باش الياهو بنا يمين بن ركاح في مايو 1911 إدراج هذه المدرسة في سجلات وزارة المعارف واعتمادها كمدرسة عثمانية رسمية ، وفي عام 1898 افتتحت مدرسة جمعية الاليناس اليهودي للإناث[2] ، وعلى ما يبدوا فإن اليهود قد أولوا اهتماماً بتعليم الإناث من الطائفة اليهودية لغرض إعدادهن للمستقبل والاستفادة من إمكانياتهن.

أما في مجال التعليم المهني فتم افتتاح مدرسة مختلطة لتعليم الأعمال التجارية سنة 1902م بلغ عدد طلابها 65طالباً

---

[1])) خليفة محمد الأحول ، **المرجع السابق** ، ص230.

[2])) نفسه ، ص230 – 232 .

و 60 طالبة جلبت لها المقررات الدراسية من فرنسا.كان التعليم في المدارس اليهودية في ولاية طرابلس الغرب يعتمد على ما قدمه الأقلية اليهودية بالولاية من دعم مادي وعلى مساعدة المنظمات اليهودية خارج الولاية وعلى الأخص في فرنسا وقد كانت الميزانية المخصصة من جانب المؤسسات اليهودية والفرنسية لحركة التعليم اليهودي بالولاية تصل إلى 700000 فرنك فرنسي.[1]

لم تكن خطورة التعليم الأجنبي بولاية طرابلس الغرب خافية عن الدولة العثمانية مما يسعى إليه من الترويج للمصالح الاستعمارية بالولاية ونشر ثقافته ، واستقطاب للسكان وشدهم إلى مثل هذه المؤسسات وخلق أفكار موالية لهم تؤمن بسياستهم وتروج لها ، ولكنها لم تكن في موقف يسمح لها بالتصدي له، ولهذا كانت مقاومتها ضعيفة ، وذلك بمحاولة السيطرة عليها بالتلكؤ في منح التصاريح لافتتاح المدارس ومراقبتها حتى لا تقوم بنشاطات عملية مفضوحة تضر بسياسة الدولة.

أما الأهالي فقد نفر أكثرهم من التعليم الأجنبي ، غير أن المغريات التي كان يقدمها هذا النوع من التعليم جذب عدداً منهم إلى ساحته ، فقد نبه مبعوث طرابلس في مجلس

[1])) **خليفة محمد الأحول المرجع السابق** ، ص 230- 232.

"المبعوثان العثماني" في عام 1329هـ - 1911م من خطورة إتساع التعليم الإيطالي في الولاية التي وصل عدد مدارسها إلى 12 مدرسة ضمت العديد من الطلاب وبحكم منهج هذه المدارس أصبحوا أكثر ميلاً إلى إيطاليا ، وحمل نظارة المعارف مسؤولية ذلك لإهمالها المدارس العثمانية والتعليم بصفة عامة.[1]

وظهرت في أواخر حكم الدولة العثمانية لولاية طرابلس الغرب مقالات في صحف طرابلس تبين خطر هذا النوع من التعليم وتطالب الدولة بالتدخل للحد منه وتحث الأهالي على الكف عن إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس ، ففي أحد المقالات التي تعرضت للتعليم الفرنسي جاء أن فرنسا نفسها لا تسمح للمعبدين بالعمل دون وازع ولا ضابط وإنها تقاوم في فرنسا نشاطاتهم وعملت على مصادرة أملاك الكنائس ، ولكنها في بلاد الشرق تدافع عنهم وتنصرهم لأنه من أكبر أسباب تدخلها في الشرق ، وقد حذر المقال من مغبة هذا النوع من التعليم الذي ((كان سبباً في كثرة الفساق والمستهترين بأوامر الدين ، خصوصاً من بعض الأفندية الذين قرءوا في المكاتب المذكورة)) وطلبت الصحيفة من الدولة أن تتدارك هذا الأمر وتتلافاه قبل استفحاله ، ولا تتركه ميداناً لمثل هذه المكاتب الدينية ((فهي داء سار يجب تلافيه قبل أن

---

[1])) صحيفة الترقي ، ع172 ، 19محرم 1329هـ - 1911م.

يصبح أبناؤنا طيعين لا دين لهم وأي بقاء للدولة والأمة بدون دين فهو سبب كل نجاح وتقدم وفلاح ولا تقوم مكانة أي رابطة فهو الممر لكل فضيلة والناهي عن كل رذيلة)) [1] وطالبت الصحيفة نظارة المعارف بالتوسع في نشر التعليم الحديث والاهتمام بالعلوم الدينية.

إن ظهور التعلم الحديث قلل من أهمية الاعتماد على التعليم الديني كمصدر وحيد للمعرفة ، وفي إطار الإصلاحات الجديدة بدأ الاهتمام يتركز على التعليم الحديث مع إهمال التعليم الديني باعتباره لا يستجيب لمتطلبات الحياة ؛ فأهملت المدارس الدينية بشكل كبير حتى لم يكن يوجد فيها من المدرسيين إلا النفر القليل ، ويرجع ذلك إلي نقص مرتبات المعلمين ، التي لم تكن تفي بمعيشتهم وكذلك إلى عدم اهتمام الولاية في تلك الفترة بهذا النمط من التعليم الديني ، وأيضاً إلى عدم اهتمامها برعاية الأوقاف المخصصة للصرف عليها[2]. وقد جاء في الوثائق الخاصة بمكاتب الصبيان بمدينة طرابلس ، إن عدد هذه المكاتب خمسة عشر مكتباً لم يبق منها سوى 6 مكاتب تمارس نشاطها ، أما الباقي فهي خالية

---

[1])) **صحيفة المرصاد** ، طرابلس ، ع14، 12محرم 1329-1911م.س

[2])) محمد الكوني بالحاج ، **التعليم في مدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني 1835- 1911م وأثره على مجتمع الولاية** ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2000ف ، ص58.

بدون طلاب أو خربة[1] ، وإذا كان هذا حال مؤسسات التعليم الديني في مركز الولاية فما بالك بالمناطق الأخرى خارج مركز الولاية ، فقد جاء في مقال بصحيفة الترقي بإمضاء الحاج رجب يصف فيه وضع المساجد والجوامع في قضاء مسلاته والخراب الذي آلت إلية وتلاعب المتولين علي أوقافها وتهاونت بذلك لدرجة كادت تؤدي إلى تعطيلها وهجرانها بل منها ما أخذ بعضه واتخذه مساكن ومن هذه المساجد مسجد الشيخ الدهماني ، مسجد الرمانة ، مسجد الدرادره ، مسجد أولاد إبراهيم ، مسجد القصبة ، وجامع سيدي خليفة الذي أصبح خرابا. [2]

بالإضافة إلى الإهمال الذي أصاب مؤسسات التعليم الديني فقد ساهم جشع الحكومة وحرصها على جمع أكبر قدر من الأموال إلى تدنى ريع الوقف الخاص بهذه المؤسسات ، وخصوصاً ذلك الريع المتأني من إيجار المحلات التجارية الموقوفة الذي يتم عن طريق المزاد العلني ، مما جعل الأسعار ترسي على الوجهاء ورجال الحكومة الذين يحددون الأسعار بوسائلهم الخاصة ، ولا يجرؤ أحد على الزيادة عليها مخافة بطشهم وسلطانهم[3]، فعلى سبيل المثال بلغ وقف

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم** ، وثيقة بشأن المكاتب المعمورة والخرب بطرابلس ،بدون تاريخ ".

2)) **صحيفة الترقي** ، ع164،15ذي القعدة ، 1328هـ - 1910م.

3)) **صحيفة الترقي** ، ع 47 ، 7صفر 1327هـ - 1909م.

مدرسة عثمان باشا بطرابلس 10182 قرشاً تركياً سنة 1302هـ - 1884م[1] وتدن ريع هذا الوقف في سنة 1315هـ - 1897م ليصبح 4447 قرشاً. [2]

كان التعليم الديني الموروث هو الذي حفظ للمجتمع شخصيته العربية وحافظ على اللغة العربية رغم سياسة التتريك التي استهدفت نشر اللغة التركية التي كانت شرطاً أساسياً لتقلد الوظائف وكان التعليم الديني هو الأكثر انتشاراً والأكثر قبولاً ، وبالتالي أبعد أثراً من أي نوع أخر من التعليم ، فالقائمون عليه وطنيون ، ويعيشون بين أهلهم وذويهم يشاركونهم أفراحهم وأحزانهم ، فيقيمون بالوعظ والإرشاد فكانوا أكثر قبولاً من غيرهم.

لقد ساهم التعليم الديني في الولاية بتخرج عدد من الأشخاص الذين تولوا القضاء الشرعي بمحاكمة الولاية ، وساهموا في حل الخلافات والنزاعات لما كانوا يحظون به من الاحترام والتقدير بين الأهالي ، وقد حفلت سجلات المحاكم الشرعية بأسماء العديد من القضاء الليبيين الذين تتلمذوا في المساجد والمدارس الدينية بالولاية ، ومارسوا مهامهم فيها[3]

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم الديني** ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم 7 ".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات التعليم الديني** ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم 9".

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس،"**سجلات المحاكم الشرعية ، بعض أسماء القضاة : عبد الرحمن البوصيري والهمالي بوزيد العزيبي المارغني ، وأحمد الشارف**".

وبالرغم مما تعرض له التعليم الديني من إهمال وتقصير فقد ظل هو الوعاء الذي حفظ للمجتمع هويته العربية والإسلامية .

إن وجود التعليم العثماني الحديث لم يلغ دور مؤسسات التعليم الديني ، وإنما خلق نوعا أخر من التعليم منافسا لها ويعمل إلى جانبها وبالتالي ليس من السهل أن نتتبع الأثر الذي تركه التعليم الحديث بمعزل عن التعليم الديني فكلاهما يشكلان وحدة واحدة تداخلت فيما بينها وتركت أثرها في المجتمع.

تكمن الصعوبة في استجلاء أثر التعليم في المجتمع في تلك الفترة في أنه لم يكن في بداياته مدعوماً من الدولة دعما يدفعه إلى تحقيق أهدافه، فكان يقع علي عاتق الأهالي تحمل نفقات إنشاء المدارس في فترة أرهقت الضرائب فيها كاهل المواطن مما يدل علي عدم جدية ولاة طرابلس واهتمامهم بأمر التعليم.

ورغم الصعوبة في قياس أثر التعليم إلا أن هناك ظواهر معينة تشير إلى أن التعليم في تلك الفترة كان له كثير من الإيجابيات ،ولم يخل من السلبيات أيضا وكان له مردودا ته الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والحياتية بشكل عام فكل هذه المجالات متداخلة بشكل يصعب فصلها عن بعضها البعض.

أن أول أثر للتعليم العثماني في مجتمع الولاية هو تخريجه الكوادر المؤهلة التي ساهمت في العمل في الجهاز الإداري بالولاية على مختلف المستويات, ذلك الجهاز الذي أخذ في التوسع علي إثر الإصلاحات الجديدة ليشمل أرجاء الولاية،ويستوعب عدداً كبيراً من الموظفين ، الذين يتولون مختلف الأعمال، من كتبة ومحاسبين ،ومأمورين وغيرها من الوظائف الأخرى وأرسي قاعدة إدارية ،دقيقة في سجلاتها و قيوداتها ومعاملاتها.

من الآثار الإيجابية للتعلم في المجال الثقافي ، ظهور طبقة من المثقفين ، ساهمت في نشاط الحركة الصحفية في الولاية فقد ساهم مثقفو الولاية والذين نالوا حظاً من التعليم في إصدار عدد من الصحف ، للرفع من المستوي الثقافي بين المتعلمين من أهل البلاد ، فصدر بالولاية عدد من الصحف ، في تلك الفترة من أهمها. "صحيفة طرابلس الغرب "التي صدرت سنة 1866م[1] ، ورغم أنها كانت صحيفة الولاية الرسمية ، إلا أنها أفسحت المجال للمثقفين لنشر مقالاتهم ، في المواضيع المختلفة ، وفي سنة 1898م صدرت مجلة " الفنون " وهي مجلة عملية زراعية ، صناعية ، وقد قام بإنشاء هذه المجلة داود أسعد أفندي ، وهو مواليد طرابلس 1866م وأحد خريجي المكتب الرشدي بها ، وواصل دراسته وأتقن

---

[1])) **مجلة الأفكار**، ع4 - 5 ، مارس إبريل ، 1956م.

اللغة التركية ، واللغة الفارسية ، والفرنسية ، والإيطالية ، وقد أصبح سنة 1911م رئيس الكتاب والمحررين بالسرايا الحمراء بالمدينة القديمة[1] وفي سنة 1897م صدرت صحيفة الترقي لأول مرة وقد وصفت بأنها صحيفة شعبية ، لأنها كانت كثيرة الانتقادات لسياسة الحكومة ، وتكشف ممارسات عمالها ، ومدافعة عن مصالح الأهالي . وكان رئيس تحريها محمد البوصيري ، وتوقفت عن الصدور في عامها التالي وعادت للصدور مرة أخرى سنة 1908م ، وساهم في تحريرها مصطفى بن زكري ، وعلي عياد ، وخالد القرقني ، وعثمان القيزاني ، وعبد الرحمن البويصري ، ومحمد السنوسي صالح ، ومحمد ناجي ، وإبراهيم باكير[2]. وكلهم ممن تعلموا داخل الولاية ، وساهموا في إثراء الحركة الأدبية فيها ، ومن الصحف التي صدرت سنة 1908م صحيفة أبي قشة التي كان يحررها محمد الهاشمي المكي وهي صحيفة هزلية اهتمت بالأحوال السياسية. والأخبار والوقائع الداخلية والخارجية[3] وفي سنة 1909م صدرت صحيفة الرقيب التي أنشأها محمود نديم بن موسى وقد ساهمت هذه الصحيفة إلى جانب الصحف الأخرى في الحركة الثقافية والسياسية في الولاية وفي سنة 1910م

---

[1])) علي مصطفى المصراتي ، **صحافة ليبيا في نصف قرن** ، مطابع دار الكشاف ، بيروت ، 1960م ، ص34 – 37.

[2])) علي مصطفى المصراتي **المرجع السابق** ، ص 50 – 55.

[3])) **مجلة الأفكار** ، ع4 - 5 ، مارس إبريل ، 1956م.

صدرت صحيفة العصر الجديد وكان يديرها محمد علي البار ودي وهي صحيفة أسبوعية سياسية علمية شعارها " جريدة من الشعب إلى الشعب " وكان من بين أسرة التحرير حسين كمال وعبد الرحمن الزقلعي ، وأحمد عويدات ، وفي نفس السنة صدرت صحيفة المرصاد ، وكان يرأس تحريرها أحمد الفساطوي ، وهي صحيفة أسبوعية سياسية أدبية ساهمت في نشر العديد من المقالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [1]

امتد نشاط المتعلمين الليبيين الذين عملوا في مجال الصحافة إلى الخارج ، فقد صدرت في القاهرة سنة 1908م " صحيفة الأسد الإسلامي "وكان رئيس تحريرها سليمان باشا الباروني كما أصدر عبد الوهاب عبد الصمد في سنة 1910م صحيفة " دار الخلافة " بالأستانة والتي اختفت بعد ذلك لتعود سنة 1911م تحت اسم جديد وهو " الفردوس " [2]. قامت الصحف الصادرة في ولاية طرابلس الغرب خلال تلك الفترة بالتنبية إلى مواطن الضعف في السياسة العثمانية في الولاية ، وانتقدت ممارسات رجال الحكومة ، وركزت على ضرورة

---

1)) عبد العزيز سعيد الصويعي ، **المطابع والمطبوعات الليبية قبل الاحتلال الإيطالي** ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1985م ، ص 71 – 76.

2)) عبد العزيز سعيد الصويعي ، **فن صناعة الصحافة ماضيه وحاضرة ومستقبله** ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1984م ، ص 294.

الأخذ بالأساليب الحديثة في مختلف المجلات ، للرفع من مستوى الولاية اقتصادياً واجتماعياً.

أدرك مثقفو الولاية خطورة النشاطات الاستعمارية الإيطالية في الولاية ، ونبهوا إلى ضرورة العمل على الوقف في وجه هذه المخططات التي ترمي إلى احتلال الولاية ، يضطلعون به لتنفيذ ذلك ، حيث جاء في صحيفة الترقي" كمالا تجد من يسعه إنكار استحواذ إيطاليا وبتعبير أصح مستعمريها على التجارة وينابيع الرزق ومصادر الحياة وموارد المعيشة سيما بعد تأسيس ذلك البنك " بنك روما " الذي يظهرون أنه تجاري بحيث لاشائبه له في الاستعمار مع أنه أصبح الطامة الكبرى والمصيبة العظمى على هذه الولاية"[(1)]

ويدل هذا التنوع الكبير من الصحافة على اهتمام المتعلمين عموماً بمجريات الأحداث المحلية والدولية ، كما يدل على أن قطاعات المجتمع المختلفة كانت لها إهتمامات عبرت كل صحيفة من الصحف عنها ، فالصحافة فى نهاية الأمر رابطة إجتماعية بين من يحملون فكراً معيناً يسعون إلى إبرازه وتطوير وتوسيع دائرته .

3- خدمات البلدية :

[1])) **صحيفة الترقي** ، ع191 ، 11جماد الآخر 1329هـ - 1911م .

لم يكن نظام البلديات معروفاً بولاية طرابلس الغرب قبل عام 1870م فقد كانت مهام البلدية موكولة إلى ما يعرف بشيخ البلد ، وهو أحد وجهاء المدينة يختاره الوالي ويسند إليه مهمة الإشراف على الأسواق ومراقبة الأسعار ، والفصل في الخصومات التي تحدث بين أصحاب الحرف ونظافة الشوارع والأزقة وترميم الأسوار وجباية الرسوم من أصحاب الحرف والصناعات ، وكان يتبعه مختارو المحلات وأمناء الحرف ، ولم يكن لشيخ البلد مجلس يساعده أو ميزانية مخصصة له للقيام بأعماله وإنما كان يعمل تحت إدارة الوالي المباشره. [1]

على إثر بداية مرحلة جديدة من الاصلاحات وبعد صدور قانون الولايات سنة 1864م ، أخذ النظام الإداري يشهد تغييراً ملحوظاً سواء من ناحية الهيكلية الإدارية أو المهام ، وإدراكاً من نظارة الخارجية العثمانية لقصور نظام شيخ البلد وعجزه عن مواكبة حاجيات المدن المتزايدة والمتطورة فقد قررت العمل بنظام البلديات على وفق هيكلية جديدة وزيادة في المهام فقد أرسلت نظارة الخارجية رسالة إلى والي طرابلس الغرب بتاريخ 2 صفر 1285هـ 1869م تستطلع رأيه في إقامة إدارة للبلديات في ولاية طرابلس الغرب[2] ، ورد الوالي على هذه الرسالة بتقرير مفصل موقع من مجلس إدارة

---

[1])) **بلدية طرابلس في مائة عام 1870 - 1970 م** المطبعة الليبية ، مرسوم ولائي بتعيين علي القرقني شيخ للبلد ص 97- 98.

[2])) **نفسه** ، ص98.

الولاية حبذ فيه قيام إدارة للبلدية واعتبر أن ((قيام مؤسسة كهذه من شأنها أن تكون أداة فعالة في إعمار البلد)) [1] وفي 5ذي الحجة 1286 الموافق 8 مارس 1870 بدأ العمل بنظام البلديات في ولاية طرابلس الغرب وإلغاء العمل بنظام شيخ البلد[2] في طرابلس وتبعه في سنوات لاحقة إقامة البلديات في الألوية والمحلقات الأخرى ففي زمن الوالي أحمد راسم باشا 1882 - 1896م تم تشكل دوائر البلدية في أماكن مصراتة ، ومسلاته والزاوية ، وغريان و ورفله وترهونة والعجيلات وزليتن وغدامس وفساطو ونواحي زواره ، وجنزور وتاجوراء. [3]

بقيت البلدية تعمل دون نظام يحدد مهامها وتركيبتها الإدارية إلي عام 1877 حين صدر قانون البلديات والذي تضمن 67 مادة تحوي كيفية تشكيل المجالس البلدية والإدارات التابعة لها والمهام الموكلة إليها فجاء في المادة الرابعة من هذا القانون إن المجلس البلدي يتكون من 6 إلي 12 عضوا حسب عدد السكان يختار الوالي بينهم رئيس البلدية ويتم اختيار الأعضاء عن طريق الانتخاب ويشترط في من

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **تقرير من الوالي علي باشا إلى الأستانة بخصوص إدارة البلدية"** وثيقة غير مصنفة".

2)) أحمد صدقي الدجاني ، **ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي** ، المرجع السابق ، ص 213.

3)) أحمد النائب الأنصاري ، **المصدر السابق** ، ص29.

يتقدم لعضوية المجلس البلدي حسب ما جاء في المادة التاسعة عشرة من قانون البلديات ((أن يكون متمكنا في تلك البلدة وأن يكون يعطى ميرى سنوي إلي الدولة قدره 100 قرش وأن يكون تم من العمر 30 سنة ومن التبعية العثمانية وله القدرة على التكلم بالتركي ... ولا حائزا لامتياز خدمة أجنبية موقتا ولا مدعيا تابعية أجنبية وألا يكون متعهدا في دوائر البلدية للإنشاءات والعمليات أو كفيلاً في ذلك أو ملتزما لرسم ما وألا يكون بالفعل متقلدا أي وظيفة في الخدمة العسكرية أو الضبطية وألا يكون بالفعل من حكام تلك البلدة. [1]

وتضم البلدة عدداً كبيراً من الموظفين لتسيير عملها فهناك كاتب مجلس البلدية وهو مسؤول عن حفظ جميع الدفاتر والأوراق وأمين الصندوق وهو المسؤول المالي وعدد من الشواش لأمور الضبط القضائي. [2]

من مهام البلدية الإشراف على الإنشاءات والأبنية وتوسيع الطرق وتزويد المدن بالمياه الصالحة للشرب وأعمال النظافة وإقامة مراقبة الأسواق وإصدار التسعيرة ومراقبتها وتحرير وقائع المواليد والوفيات وحصر النفوس ومراقبة

---

[1])) **الدستور** ، الجـزء الثاني ، قانون البلديات ، المادة 19 ، ص420.

[2])) **نفسه** ، ص421.

المحلات والمقاهي والفنادق والملاعب وأماكن النزهة ومراقبة الموازين والمكاييل والمقاييس وأمور النظافة العامة .[1]

وكانت واردات البلدية تأتى من رسوم ذبح الحيوانات بمسلخ البلدية ورسوم الوزن ورسوم كيل السمن والزيت ورسوم الحرف والصنائع ورسوم كيل الحبوب ورسم القنطار ورسوم الأرضيات فى الأسواق ورسوم عقود الإيجارات ورخص البناء ورسم الحلفاء وجزاء المخالفات وحاصلات صيدلية البلدية ، هذا وقت بلغت واردات بلدية طرابلس سنة 1323هـ (1905م) (1،255،293،36)قرشاً تركياً .[2]

وأما مصروفات البلدية فتشمل الإنفاق على علف حيوانات البلدية التي تستخدم لنقل القمامة والأغراض الأخرى ، ووقود الفوانيس التي في الشوارع ، ومصاريف المستشفى البلدي ،ما يعطى للزوايا في المناسبات الدينية ،والصرف على برامج الاحتفالات في عيد جلوس السلطان على العرش وعيد مولده ،وما يعطى للمقرئين في الجوامع في شهر رمضان المبارك ،وضريبة أملاك البلدية ومصاريف إستخراج الماء وكانت البلدية تتولى القيام بالأعمال الأخرى ذات الطابع الإنساني ،مثل رعاية الأيتام واللقطاء والإنفاق عليهم

---

[1])) الدستور **المصدر السابق** ، ص420

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات الشئون الداخلية** ، ملف رقم 4 ، وثيقة رقم137".

ومساعدة المحتاجين والمهاجرين ودفع الرواتب لذوى المواليد التوائم الفقراء وتجهيز ودفن الموتى الفقراء . [1]

هذا وقد بلغت مصروفات بلدية طرابلس في 1323هـ (1905)1.366.086قرشاً، وكان العجز في الميزانية يقدر بحوالي 110.892.4قرشاً تقرر تسديدها من ميزانية الولاية وذلك على إثر مناقشة مجلس الولاية لهذا الموضوع في 28 مارس 1906م . [2]

والسؤال هنا إلى أي مدى إستطاعت البلدية أن توقف في القيام بالخدمات الموكولة إليها.؟ وبالتالي قياس الأثر الذي تركته تلك الخدمات في مجتمع الولاية .

لقد حاولت البلدية القيام بمهامها الموكولة إليها ،فكانت تقوم بتحديد أسعار المواد الغذائية وعلى الأخص أسعار الحبوب بإعتبارها المصدر الرئيسي لغذاء السكان، ويتم إصـدار هذه التسعيرة شهرياً [3] ومراقبة سريانها عن طريق مأمورين مكلفين بذلك .

---

[1])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1312هـ - 1894م ، ص 200.

[2])) **بلدية طرابلس في مائة عام** ، المرجع السابق، ص 145.

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**جواب بلدية الزاوية للولاية حول تسعيرة الحبوب ، بتاريخ 2 حزيران** "يونيو" 1315 مالي ، 14 يونيو 1899م" وثيقة غير مصنفة".

إلى جانب تنظيم الأسواق ومراقبتها ، إهتمت البلدية بتوفير الماء الصالح للشرب لسكان المدن ، وعلى الأخص مدينة طرابلس ، التي كان سكانها يعتمدون في حصولهم على حاجتهم من المياه عن الطريق صهاريج ملحقة بالمنازل تخزين فيه مياه الأمطار ، والتي لا تفي بالحاجة المطلوبة لفترة طويلة فيلجأون إلى شرائها من بائعي المياه ، الأمر الذي جعل فقراء الأهالي يواجهون مشكلة صعبة بسبب عدم مقدرتهم على شراء المياه ، فعملت البلدية على توفيرها عن طريق جلب الماء الصالح للشرب من بئر أبومليانة الذي يقع بالقرب من مدينة طرابلس عن طريق مواسير تم إستيرادها لهذا الغرض ، وإقامة حنفيات عامة داخل المدينة لمعالجة مشكلة نقص المياه بها . [1]

وبالرغم من أهمية دور البلدية الخدمي في الأعمال المسندة إليها، يعاب عليها التقصير في أهم واجباتها الأ وهو النظافة العامة .

فقد كانت الشوارع مملوءة بالأوساخ والفضلات ، ومصدراً للأوبئة والأمراض ، وعلى الأخص الأزقة الضيقة في حارة اليهود بمدينة طرابلس ،ويرجع سبب ذلك إلى إشتغال اليهود بالتجارة ، وإتخاذهم منازلهم مخازن للحبوب

---

[1])) **بلدية طرابلس فى مائة عام** ، المرجع السابق ، ص 106.

والخضراوات ، والحيوانات ،مما جعل هذه الأماكن مصدراً للروائح الكريهة والحشرات والفئران والجرذان . [1]

وجهت أنتقادات عديدة للبلدية لإهمالها هذا الجانب خصوصاً في فترات إنتشار الأمراض المعدية ،فكانت كثيراً ما تحاول أن تستجيب لذلك ، فتقوم بحملات النظافة ، وتصدر التعليمات واللوائح بهذا الشأن، وتنبه إلى ما تسببه الأوساخ والقاذورات من أمراض . [2]

لقد كان لتقصير البلدية فى القيام بمهمة النظافة على الوجه الأكمل أثره السئ على الأهالي فقد أنتشرت الأمراض المعدية التي أودت بحياة عدد كبير من السكان وخاصة مرض الكوليرا .

ولا يعنى الإخفاق في القيام بواجب النظافة العامة قصوراً يقع على عاتق البلدية وحدها وإنما كان للأهالي هم الآخرون دور فيه ، فمسالة الوعي والإدراك لأهمية النظافة والعمل على المحافظة عليها، والالتزام بتعليمات البلدية في هذا الشأن من الأمور المهمة ، فما وجود الحيوانات داخل

---

[1])) حسين سالم ابوشويشة ، **الحالة الاجتماعية لمدينة طرابلس فى العهد العثماني الثاني ، 1835 – 1911م** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابعة من أبريل ، الزاوية ، 1996م ، ص82.

[2])) حسن الفقيه حسن ، **اليوميات الليبية** ، الجـزء الأول ، ترجمة : محمد الاسطى ، عمار جحيدر ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 1984م ، ص 270 ، **صحيفة الترقي** ، طرابلس ، عدد 99 ، 12 صفر 1327هـ - 1909م.

المنازل ، واتخاذ البيوت مخزناً للسلع والخضراوات ، وإلقاء الفضلات والقاذورات في الشوارع إلا دليل على غياب هذا الوعي الصحي ، وتخلف المواطن وجهلة وربما عدم مبالاته ، وفى هذا المجال تبقى مسألة النظافة أمراً نسبياً ، وإنتشار الأمراض متوقع في كل زمان ومكان .

4- الصحــة .

تعتبر الخدمات الصحية من أهم الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ، لأنها تمس الإنسان ذاته ، إلا أن هذا الجانب لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الدولة العثمانية ، وعلى الأخص في ولاية طرابلس الغرب ، فأقتصر وجود الخدمات الصحية المحدودة على المدن وبالذات مدينة طرابلس وأهملت بقية أجزاء الولاية ، فتركت الأهالي يعتمدون على أنفسهم بالتداوي بالأعشاب ، والرقى والتعاويذ، ولم يكن للمستشفى دور كبير في حياة هذا المجتمع ، وذلك لندرة وجودة مثل هذه المؤسسات ومحدودية خدماتها.

4-1- المستشفيات والمحاجر الصحية :

نتيجة لتطور الحركة التجارية بمدينة طرابلس وتزايد عدد الوافدين إليها من خارج الولاية وداخلها ، وتخوف قناصل الدول الأوربية من إنتشار الأمراض المعدية بين رعاياهم فى الولاية ،

بعد أن ذاع خبر إنتشار بعض الأمراض في مناطق مختلفة ، طلب هؤلاء القناصل من الوالي محمد رائف باشا "1835-1836" ضرورة إنشاء محجر صحي"كرنتينة " لمراقبة الوافدين ، والتأكيد من خلوهم من الأمراض المعدية وتم إقامة هذا المحجر الصحي في المكان المسمى "كولونيا"بالقرب من الميناء . [1] كما تأسس محجر صحي أخر سنة 1844م بأمر الوالي محمد أمين باشا "1842-1847 م" وزود بطبيبين ،ومدير ، وعدد من الموظفين وجاء هذا الاهتمام على إثر إنتشار الأوبئة الفتاكة في الولاية من أمثال مرض الكوليرا ورمد العيون والطاعون. [2] كما شمل الحجر الصحي إلى جانب الأفراد السفن والبضائع ، وعلى سبيل المثال صدرت أوامر من الولاية تقضي بحجز السفن القادمة من المناطق الموبوءه إلى مدينة طرابلس لمدة 15 يوماً للتأكيد من خلوها من مثل هذه الأمراض . [3]

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف الشئون الداخلية** ، وثيقة رقم74 ".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف الوثائق الاجتماعية ، وثيقة رقم53**".

[3])) قاسم خلف الجميلي ، "**الأوبئة والأمراض فى ولاية طرابلس الغرب فى العهد العثماني الثاني 1835-1911م**" بحيث مقدم للمؤتمر الدولي السابع للدراسات العثمانية المنعقد فى زغوان – تونس فى الفترة من 18-22-10 1996م، غير منشور.

وفى عام 1870م استأجرت البلدية منزلاً قرب البحر ليتخذ مستوصفاً لتقديم الخدمات العلاجية الأولية كالإسعافات الأولي ، ونظراً لكثرة المترددين على هذا المستوصف وعدم وجود المستشفات أصبح يقدم الخدمات الطبية للأمراض المختلفة ، وكان يتردد على هذا المستوصف فقراء الأهالي والغرباء . [1]

ونتيجة لتزايد أعداد المترددين على مستوصف البلدية وعدم مقدرته على تقديم الخدمات الطبية ،لضيق المكان وعدم مناسبته لمثل هذه الخدمات أمر الوالي أحمد راسم باشا "1882-1896م" بإنشاء مستشفى عرف باسم مستشفى الغرباء على أنقاض فندق قديم تعود ملكيته للبلدية في مدينة طرابلس قرب باب البحر ، مكون من ثلاثة طوابق يحتوى الطابق السفلي عشرة محلات تجارية لصالح البلدية وفى الطابقين الأول والثاني أربع عشرة غرفة تستوعب 150سريراً ، وعدة غرف أخرى تضم غرفة الأطباء والخدمات الأخرى كالمطبخ والأدوية والمعدات الطبية [2] ، وقد تحول المستشفى بعد ذلك إلى مقر للمدرسة الرشدية العسكرية ، ونقل المرضى إلى بيت كانت البلدية قد استأجرته لهذا الغرض

---

1)) تيسير بن موسى ، **المرجع السابق** ، ص274.

2)) عبدالكريم أبوشوريب ، **دراسة تاريخية حول مستشفى الغرباء بالمدينة القديمة** ، دار أحمد النائب طرابلس ، قسم التوثيق والدراسات التاريخية ، غير منشور .

. [1] تقرر إنشاء مستشفى أخر من طرف البلدية عرف بإسم مستشفى البلدية خارج السور تم الاحتفال بإفتتاحة فى 25/ يناير 1896 م فجاء في تقرير بعث به الوالي نامق باشا 1896-1898م إلى أستانبول ، أن البلدية تقوم بمعالجة المرضى من الفقراء والمحتاجين في مستوصف أسسته في بيت بالإيجار ، وحيث أن هذا لا يفي بإحتياجات السكان فقد شيدت البلدية من وارداتها مستشفى عصرياً يسع بضع مئات من الأسرة على أرض مساحتها تسعة آلاف وخمسمائة وأربعة عشر ذراعاً مربعاً خصص منه ألف وثمانمائة ذراع مربع للمبنى ، وخصصت باقي المساحة لحديقة تحيط بالمبنى من الجهات الأربعة[2] ، والى جانب مستشفى البلدية كان هناك المستشفى، العسكري الذي أنشأه الوالي محمد أمين باشا على أن أنقاض قصر ريفي تملكه الأسرة القرمانلية بالناحية الجنوبية لمدينة طرابلس ، وبعد أن إبتيع هذا المبنى من الأسرة التي كانت تملكه ، خصص لمعالجة العساكر العثمانية ويحوي هذا المستشفى 250 سريراً ،ويوجد مستشفى أخر مماثل له بمدينة بنغازي بسعة 100 سرير وملحق به صيدلية تديرها البلدية . [3] إضافة إلى ذلك كان يوجد بمدينة طرابلس

---

[1])) أحمد النائب الأنصاري ، **المصدر السابق** ، الجزء الثاني ، ص 34.

[2])) **بلدية طرابلس في مائة عام** ، المرجع السابق، ص 129.

[3])) محمد ناجي ، محمد نوري ، **المرجع السابق** ، ص193.

المستشفى الأوروبي وتديره راهبات القديس يوسف ويوجد به قسمان للرجال والنساء ويقدم خدماته الطبية مقابل أجر. (1)

2-4- الإجراءات الصحية الوقائية :

تعتبر الإجراءات الوقائية من أنجح الطرق الصحيحة لتلافي إنتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة ، وتعد نظافة المحيط والبيئة ، من أهم وسائل الوقاية من الأمراض والقضاء عليها ،فكانت حكومة الولاية تشدد على هذا الجانب فعلى إثر إنتشار مرض "التيفود "بمدينة طرابلس سنة 1872م شكلت البلدية لجنة أهلية مهمتها الإشراف على نظافة المدينة وإرشاد عمال النظافة التابعين للبلدية إلى أماكن وجود الأوساخ والقاذورات وتكليفهم بإزالتها ، والتفتيش على البيوت والتأكيد من نظافتها ، وتكليف الأهالي بتبييض واجهات منازلهم ، والتنبيه إلى ضرورة عدم إلقاء الأوساخ في الأزقة والشوارع ، ومجازاة المخالفين. (2)

---

[1] ((فرانشيسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص103.

[2] ((دار المحفوظات التاريخية، طرابلس ، "**قرار من الوالي بتشكيل لجنة أهلية للإشراف على نظافة المدينة بتاريخ مايو 1872م**" وثيقة غير مصنفة".

إن إتخاذ التدابير الوقائية لمنع إنتشار الأمراض لم يكن إجراء محليا اختصت بالتنبيه عليه سلطات الولاية بل أن السلطة العليا في أستانبول قد نبهت هي الأخرى إلى ذلك فجاء في برقية من رئاسة الوزراء إلى ولاية طرابلس بتاريخ 22نوفمبر 1881م إنه نتيجة لإنتشار مرض الكوليرا بمدينة عدن وإنتقاله إلى مكة المكرمة ، واستفحاله بهذه المناطق ، عليه يجب إتخاذ الوسائل كافة لمنع أنتقال هذا المرض للولاية والاهتمام بالنظافة . [(1)]

إلى جانب التنبيه والتركيز على ضرورة الاهتمام بالنظافة العامة وما تسببه الأوساخ والقاذورات من إنتشار للأمراض والأوبئة جرى الاهتمام بمكافحة الأمراض التي أنتشرت في بعض مناطق الولاية فعلى أثر إنتشار مرض داء الخناق "الدفتيريا " بين الأطفال عمدت الولاية إلى إرسال أحد الأطباء إلى باريس لجلب المصل الخاص لمعالجة هذا المرض ورجع الطبيب ومعه هذا الدواء وعالج به العديد من أطفال الولاية وتم شفاؤهم ، غير أن بعض المناطق لم تقم بإرسال أطفالها المصابين بهذا المرض إلى مركز الولاية حيت مقر الطبيب فربما لجهلهم بوجود مثل هذا الدواء أو اعتمادهم في معالجة

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من رئاسة الوزراء بخصوص أخذ الإحتياطات نتيجة لظهور مرض الكوليرا فى عدن ومكة المكرمة موجهة إلى رئاسة البلدية ومجلس الإدارة بتاريخ 22 نوفمبر 1881م**" وثيقة غير مصنفة".

أبنائهم على أساليبهم ووسائلهم المحلية كما جاء في رسالة بعث بها الوالي أحمد راسم باشا (1882-1896) إلى قائمقام غريان بتاريخ 15 فبراير 1894 م على إثر إنتشار داء الخناق (الدفتيريا) بين الأطفال في هذه المنطقة يحثه فيها على إبلاغ مشائخ المحلات بضرورة التبليغ على مثل هذه الحالات وإتخاذ التدابير اللازمة وإرسالهم إلى مركز الولاية للعلاج . [1]

ونظراً لما للصحة من أهمية بلغة وزيادة في إتخاذ الإجراءات الصحية وجدت وظيفة مفتش الصحة والذي تتلخص مهمته في إعداد التقارير الصحية على مختلف المؤسسات والأماكن الخاصة والعامة وإبداء المشورة الصحية والمقترحات البديلة إلى جهات الاختصاص بالولاية ، وفى هذا الإطار كان لمفتش الصحة ببلدية طرابلس جهوداً ملحوظة في هذا المجال ، حيث جاء في أحد التقارير التي رفعها مفتش الصحة إلى الولاية بتاريخ 24 سبتمبر 1902 م بخصوص مبنى المدرسة الابتدائية للبنات ، أن مبنى المدرسة لا يتوافق والشروط الصحة حيت أن الطابق الأرضي من هذه المدرسة مظلم لا تدخله أشعة الشمس والحجرات ضيقة ، وارتفاعها مغاير للشروط الفنية وإن ضيق هذه الحجرات وعدم دخول

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس ، "**رسالة من الوالي أحمد راسم باشا إلى قائمقام غريان بتاريخ 15 فبراير 1894 ، بخصوص علاج الأطفال من مرض داء الخناق "الدفتريا"** وثيقة غير مصنفة".

النور إليها يحدث قصر النظر للطلاب ، وعدم تجدد الهواء وازدحام الطلاب يخشى معه حدوث أمراض معدية وطلب مفتش الصحة ضرورة إقامة مبنى أخر تتوفر فيه الشروط الصحية ونقل الطلاب إلية[1] وفى تقرير أخر رفعة مفتش الصحة إلى الوالي بتاريخ 22مارس 1906م بخصوص نظافة مدينة طرابلس ، تضمن التوجيه بعدة تدابير يجب اتخاذها للمحافظة على الصحة العامة في المدينة ومنع انتشار وظهور الأمراض المعدية ، فأوصى بضرورة نقل المسلخ البلدي إلى خارج المدينة بإقامة مسلخ جديد تتوفر فيه الشروط الصحية من حيث أن يكون مبلطاً بالرخام حتى يسهل تنظيفه ومربوطاً بمجارٍ للتخلص من أثار الدم في أماكن بعيده ، وجاء فى التقرير أيضاً ضرورة وضع صناديق خاصة بالقمامة في الأزقة والشوارع ، وتوفير عربات نقل القمامة ومعدات التنظيف وربط المنازل بمجارٍ تجعل لها حفر خاصة يتم امتصاصها بواسطة آلات تستورد لهذا الغرض .[2]

لم يكن دور مفتش الصحة مقتصراً على متابعة الأمور الصحية داخل الولاية فقط ، بل كان له دور آخر هو متابعة الأوضاع الصحية فى خارج الولاية والتي قد تخل بالوضع

---

1)) **بلدية طرابلس فى مائة عام** ، مرجع سابق ، ص135.

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**تقرير مقدم من مفتش الصحة إلى الوالي بخصوص نظافة مدينة طرابلس بتاريخ 22 مارس 1907م**" وثيقة غير مصنفة".

الصحي داخل الولاية ، وخصوصاً انتشار الأمراض المعدية فى مناطق مختلفة من العالم ، فعلى إثر شيوغ خبر إنتشار مرض الكوليرا فى بعض مواني البحر المتوسط ، رفع مفتش الصحة تقريراً إلى الوالي أشار فيه إلى الإجراءات التي أتخذها حيال ذلك حيث ذكر إن هذا المرض قد ظهر في أزمير ثم نابولي ثم روما وبحكم العلاقات التجارية بين هذه المواني وولاية طرابلس الغرب وخوفاً من أنتقال هذا المرض من هذه الأماكن إلى الولاية اتصل مفتش الصحة بطبيب الحجر الصحي بالميناء وطلب إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة بالنسبة للركاب القادمين من هذه الموانئ وخصوصاً من إيطاليا لظهور المرض بها لسنتين متتاليين . [1]

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن السلطات العثمانية في ولاية طرابلس كانت تولى اهتماماً بالصحة العامة ولكنها تفتقر إلى إجراءات عملية تلبي الحاجة المطلوبة .

تميزت الفترة الأولى من الحكم العثماني لولاية طرابلس الغرب ، بعدم اهتمام الحكام العثمانيين بالأوضاع الصحية بالولاية ، مما أفسح المجال لانتشار الأمراض الفتاكة بين أفراد المجتمع ، كمرض الكوليرا ، والطاعون ، والجدري ، والملاريا

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **تقرير من مفتش الصحي إلى الوالي بخصوص الإجراءات المتخدة لمواجهة احتمال أنتقال مرض الكوليرا من بعض موانئ البحر الأبيض المتوسط إلى الولاية بتاريخ 9 يونيو ، 1911م**" وثيقة غير مصنفة".

وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى التي أودت بحياة عدد كبير من السكان ن وساهمت في تدمير المجتمع في تلك الفترة ولم تسع الحكومة العثمانية إلى بذل أي جهد يذكر لمقاومة هذه الأمراض وتركت الأهالي يعتمدون على أنفسهم في علاج مرض اعم بالأدوية الشعبية والرقى والتعاويذ [1]

أما فيما يتعلق بانتشار الأمراض وطرق معالجتها فان الوثائق تذكر انه في أواخر سنة 1845 وبداية سنة 1846م قد حدث مرض في مرزق لم يذكر اسمه أودى بحياة عدد كبير من سكان البلدة ، وقد طلب القائمقام الدواء من الوالي فأرسل له بقنينتين من روح الكافور وروح النشادر لأجل مداواة المرضى. [2]

أن انتشار الأمراض الفتاكة قد أودى بحياة اسر بكاملها وساهم في انخفاض عدد السكان أما نتيجة حالات الوفيات أو الهجرة خارج البلاد ، فعلى أثر انتشار مرض الكوليرا بمدينة طرابلس سنة 1850 ، ولمدة ثلاثة شهور متتالية ، مات 800 شخص عدا المهاجرين إلى تونس ومالطا [3]، كما وجهت

---

[1])) محمد الطوير ، "نظرات في صحة المتجمع العربي الليبي بين الماضي والحاضر" **مجلة الإخاء** ، يوليو 1984م ، عدد 8 ،ص28."

[2])) دار المحفوظات التاريخية ،طرابلس ،**رسالة من الوالي إلى قائمقام مرزق بخصوص إرسال أدوية،سنة 1846م** وثيقة غير مصنفة".

[3])) قاسم خلف الجميلي ، **المرجع السابق** .

الولاية رسالة إلى متصرفية فزان بتاريخ 14 صفر 1313هـ 14 أغسطس 1895 م تطلب فيما إرسال مبلغ 650 قرشا ثمن الأدوية التي أرسلت إليها لمدواة المصابين بالحمى[1]، وطلب قائمقام مصراتة في رسالة له إلى الولاية بتاريخ 7 جمادى الأولى 1319 هـ 22 أغسطس 1901م إن ترسل له طبيبا على وجه السرعة لأجل معالجة الأهالي هنا لإنتشار مرض شديد بينهم لم تنقطع موتاه ، وانه ما كاد يختفي حتى يعود للظهور مرة أخرى[2]وفى رسالة أخرى بعث بها متصرف الخمس إلى الوالي بتاريخ يناير 1910 تفيد أن مرض الجدري قد انتشر بصورة مخيفة في تاورغا ويموت بسببه خمسة أو ستة أشخاص يومياً . [3]

هذا بالإضافة إلى ما يلحقه انتشار تلك الأمراض من أضرار بالبلد من الناحية الاقتصادية مثل شل حركة العمل والإنتاج ، وتناقص الأيدي العاملة ، وإنفاق الأموال لمواجهة

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **رسالة من مقام الولاية إلى متصرفية فزان ، بخصوص إرسال ثمن الأدوية بتاريخ 14 أغسطس 1895م**" وثيقة غير مصنفة".

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **رسالة من قائمقام مصراتة ، إلى الولاية بخصوص إرسال طبيب بتاريخ 22 أغسطس** 1901" وثيقة غير مصنفة".

3)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **رسالة من متصرف الخمس إلى الوالي بخصوص انتشار مرض الجدري بتاورغا بتاريخ يناير 1910م**" وثيقة غير مصنفة".

هذه الكوارث وما تسببه الإجراءات الصحية الوقائية من كساد للحركة التجارية في مواني البلاد.

ونتيجة لظهور مرض الكوليرا ، بمدينة طرابلس الغرب سنة 1328هـ 1910م ثم وفاة 149 شخصاً من جملة 242مصاباً ، وتم وضع 134 منزلاً تحت الحجر الصحي لمنع إختلاط المصابين بغيرهم. [1]

ورغم وجود المحاجر الصحية ، ومراقبة الوافدين إلى الولاية عن طريق البحر ، لم تنج مدينة طرابلس هي الأخرى من انتشار الأمراض المعدية ، كمرض الكوليرا الذي ظهر بالمدينة سنة 1910 م فجاء في تقرير رئيس اللجنة الطبية المكلفة بمتابعة الموقف والتحقيق فيه إن مرض الكوليرا انتقل إلى مدينة طرابلس عن طريق نابولي بواسطة أسرة يهودية تسبب في مقتل أربعة أشخاص كلهم من اليهود[2]، وعاد نفس المرض للانتشار مرة أخرى في نفس السنة تسبب في وفاة 110 أشخاص كلهم من اليهود عدا اثنين من المسلمين. [3] ومن المعروف إن مرض الكوليرا تتسع حلقة انتشاره في أماكن القاذورات والأوساخ والبرك المائية العفنة

---

[1])) قاسم خلف الجميلي ، **المرجع السابق**.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملف العدل** ، تقرير من رئيس اللجنة الطبية بخصوص مرض الكوليرا في مدينة طرابلس بتاريخ 13 أكتوبر 1910م".

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف الوثائق الاجتماعية رقم 40 ، وثيقة رقم 78 بتاريخ 1910م بخصوص مرض الكوليرا**".

وهذا ما يفسر انتشار هذا المرض في أماكن سكن اليهود التي تتصف بذلك. [1]

إن كثرة انتشار الأمراض المعدية بمناطق مختلفة من الولاية والرسائل الموجهة لمقام الولاية بهذا الخصوص تبرهن على أن مستوى الخدمات الصحية متدنٍ إلى حد عجزت معه الحكومة عن مقاومة هذه الأمراض والقضاء عليها كما أن هذه الخدمات لم تصل إلى أرجاء الولاية كافة وأمام هذا الوضع أخذت الصحف المحلية ، تلفت أنتباه الحكومة لهذه الوضعية المأساوية وتطالب برفع مستوى الخدمات الصحية وانتشارها بالولاية حيث جاء في صحيفة الترقي أن " العناية بأمر الصحة العمومية أهم شئ نوجه إليه الحكومة" وذكرت الصحيفة أيضاً أن ولايتنا محرومة من كل عناية بهذه الجهة ولا يكاد أحد يعرف أن هناك مفتشاً للصحة ولا طبيباً عاماً " وجاء في الصحيفة أيضاً أن طبيب البلدية " يمتنع عن معاينة المرضى وصرف العلاج لهم ويرى أن وظيفته منحصرة في الكشف على الموتى من أثر الضرب أو على المضروبين ليعطى تقريراً لجهة العدلية " وان طبيب المستشفى " مكلف برؤية مرضاه داخل المحل ويصرف في ذلك ساعة من الزمان ثم يذهب إلى حيث

---

[1])) أنتونى ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص90.

شاء [1] ومما يبرهن على إهمال الصحة العامة بالولاية ترك المستشفى البلدي بدون طبيب على إثر ذهاب الطبيب الذي كان به وإسناد مهمة العلاج لطبيب مختص بمرض العيون له وظائف كثيرة وقد لا يجد وقتاً لبعضها. [2]

ومن خلال ذلك نخلص إلى القول أن مستوى لخدمات الصحية بالولاية كان متدنياً جداً ولم يكن للمستشفى ذلك التأثير الكبير في حياة الناس لما كانت عليه هذه المرافق من سوء إدارة ونقص في كوادرها وعدم انتشارها في مختلف أرجاء الولاية .

أن تقديم الخدمات الصحية رغم قلتها اقتصر على بعض المدن الكبيرة ، وعلى الأخص مدينة طرابلس ن وبعض مراكز الألوية أما بقية المناطق الأخرى فقد خلت من مثل هذه الخدمات ، وقد أورد لنا الحشائشى أن ((كل من يصاب بمرض في غات يجبر على الذهاب إلى مرزق للتداوى)) [3] وحيث أن غات من المراكز الهامة لتجاره القوافل ويفذ إليها عدد كبير من التجار من أفريقيا فهي عرضة لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية وفى أمس الحاجة للخدمات الصحية

---

[1])) **صحيفة الترقي** . ع 183، 14 ، بيع الآخر 1329هـ 1911م.

[2])) **صحيفة الترقي** . ع 108، 3 ، جمادى الأولى 1327هـ 1909م.

[3])) محمد بن عثمان الحشائشي ، **الرحلة الصحراوية عبر أراضى طرابلس وبلاد الطوارق** ، تقديم ومراجعة ، محمد المرزوقى ، تونس ، الدار التونسية للنشر 1988م ص123

باعتبارها إحدى بوابات الولاية على أفريقيا قد لا تقل في أهميتها عن بوابة طرابلس البحرية.

5- المواصلات :

يقصد بالمواصلات الطرق البرية والبحرية والخدمات البريدية والاتصالات ، والتي تعد من الخدمات المهمة سواء داخل الولاية أو خارجها ، بما تؤمنه من ربط لاجزاء الولاية بعضها ببعض ، من حيث ربط مواقع الإنتاج الزراعي والحيواني بأماكن التسويق في الداخل والخارج وتبليغ أوامر الدولة وسياستها سواء من الأستانة إلى الولاية أو من الولاية إلى بقية أجزائها .

5-1- الطرق البرية :

لم يكن هناك بولاية طرابلس الغرب أي طريق معبد يربط مدينة بأخرى ، ولم يكن هناك شعور ملح لمثل هذه الطرق إذ كانت الدواب وعلى الأخص الإبل هي وسيلة المواصلات الرئيسة ، والتي اعتادت سلك طرق معروفة وقديمة وسهلة وعلى الأخص في المناطق الساحلية حيث طبيعة الأرض السهلة ، ولم تكن هذه المسالك بحاجة إلى أي عمل فني ، وحتى وان حدث انقطاع في طريق ما فتتم معالجته عن طريق تغيير الاتجاه إلى طريق أخر أو تجاوز مكان

الانقطاع بالانحراف عنه والعودة إلى نفس مسار الطريق مرة أخرى . [1]

كان هناك عدة طرق برية غير مرصوفة تربط أجزاء الولاية بعضها ببعض عن طريق استخدام العربات التي تجرها الدواب أو باستخدام الدواب فقط وهي كالآتي:-

1. من طرابلس إلى زوارة مروراً بجنزور والزاوية والعجيلات وغيرها من المناطق الأخرى التي تقع على هذا الطريق .
2. من طرابلس إلى غريان مروراً بالعزيزية .
3. من طرابلس إلى مصراتة عن طريق الخمس وزليتن .
4. بنغازي قمينس ، سلوق ، الزويتينة اجدابيا . [2]

بالإضافة إلى عدة طرق تجارية تستخدمها القوافل بين المناطق الساحلية ومناطق جنوب الولاية ثم أفريقيا جنوب الصحراء ، وسنأتي على ذكر هذه الطرق أثناء الحديث عن التجارة .

وفي السنوات الأخيرة من الحكم العثماني ، وعلى اثر ظهور استخدام السيارات في الولاية اصبح وجود الطرق المعبدة من الأمور الضرورية للمساهمة في نقل المحاصيل الزراعية إلى أماكن التسويق في المدن ، وكان قد شرع في إنشاء طريق زراعي يربط طرابلس بمنطقة الجبل الغربي غير

---

[1])) فرنشيسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص55.
[2])) **نفسه** ، ص57.

أن العمل في هذا الطريق كان يسير سيراً بطيئاً ولم يتم إنجازه حتى سنة 1327هـ - 1909م[1]

من خلال ما تقدم يمكننا القول بان الطرق البرية في ولاية طرابلس الغرب كانت بسيطة ولكنها تؤدي خدمات كبيرة للمناطق والمدن المرتبطة بطرابلس .

2-5- البريد :

كانت الخدمات البريدية بولاية طرابلس الغرب تتبع إدارة البريد العثماني بالأستانة ، وتؤخذ الرسوم مقابل هذه الخدمات ، وترسل لصالح هذه الإدارة .

وكان للبريد بولاية طرابلس الغرب إدارتان رئيستان واحدة بطرابلس والأخرى ببنغازي ، تتبعهما عدة فروع أخرى فكان يتبع إدارة طرابلس فروع العجيلات ، وفساطو ، وغريات والخمس ، ويفرن ، ومسلاته ، ومصراتة ، ومرزق ، ونالوت وورفلة ، وسرت وزليتن ، وترهونة ، والزاوية ، وزوارة ويتبع إدارة بنغازي فروع اجادبيا ، جالو ، درنة ، المرج ، طبرق ، الجغبوب .[2]

---

[1])) **صحيفة الترقي** ، طرابلس ، ع95 ، 22 محرم 1327هـ- 1909م.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس " **ملف البريد** ، كشف بأسماء و إدارات وفروع البريد " .

وكانت الخدمات البريدية في داخل الولاية تتم بواسطة مراسلين راجلين أو فرسان أو هجانة ، حسب المسافة عن طريق الالتزام ، ويستغرق البريد المرسل من مركز الولاية إلى ألوية الولاية الأخرى فترة من الزمن ليست بالقصيرة وخصوصاً البريد المرسل إلى مناطق جنوب الولاية ، فكان البريد المرسل إلى مرزق عاصمة لواء فزان يستغرق 25 يوماً للوصول والعكس ، وكانت حقيبة البريد " الشنطة " تنقل من منطقة إلى أخرى يتم خلالها استبدال المراسلين بعد تسجيل يوم وتاريخ وساعة وصول الحقيبة ويوم تاريخ وساعة بداية السير للمرحلة التي تليها مع ذكر أسماء المراسلين وذلك في الورقة المرفقة مع الحقيبة وختمها من المدير أو القائمقام أو الوكيل [1]، وكان سعر الرسائل المرسلة إلى فزان يترواح ما بين ثلاثة قروش للرسائل التي ثمن وزنها ثلاثة دراهم وأربعة قروش ونصف للرسائل التي يزيد ثمن وزنها على ثلاثة دراهم إلى أربعة دراهم ونصف . [2]

والى جانب البريد العثماني كان هناك مكاتب أخرى تقدم خدماتها البريدية منها مكتب البريد الإيطالي الذي يوجد له فرعان بطرابلس وبنغازي ويرجع تاريخ تأسيس مكتب

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس " **ملف البريد** ، كشف يتضمن سير البريد إلى مرزق عاصمة لواء فزان والعودة" .

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس " **ملف البريد** ، قرار مجلس الإدارة لتسعيرة الرسائل المرسلة للواء فزان بتاريخ 20أغسطس ، 1875م".

طرابلس إلى سنة 1850 تقريباً بينما أسس فرع بنغازي سنة 1905 بالإضافة إلى البريد الفرنسي بطرابلس وكان لهذين البريدين نشاط واضح وخصوصاً في المرسلات الخارجية والحاولات البريدية حيث تتعامل معها المؤسسات التجارية بالولاية . [1]

كانت الاتصالات التلغرافية بخارج الولاية تتم عن طريق الخط البحري الذي يربط الولاية بجزيرة مالطا وهو ملك للشركة الإنجليزية EASTERNTELEGRPH والتي تدفع نسبة مئوية من دخلها السنوي للحكومة العثمانية ، وتمتلك هذه الشركة خطاً بحرياً أخر يربط طرابلس ببنغازي ، وهما كثيرا الأعطال بسبب وجودهما في مناطق صخرية ضيقة وقد طلب الوالي على رضا باشا من الصدارة العظمى استبدالها بخط بري يربط طرابلس ببنغازي ومنها إلى الإسكندرية وخط أخر إلى تونس وربطه بالشركة الفرنسية بصفاقس . [2]

أما الاتصالات داخل الولاية فاستحدثت بعد سنة 1883م على اثر جلب عدة أعمدة حديدية وأسلاك بقيمة 275900 فرنك لغرض تركيبها في مناطق مختلفة من الولاية . [3]

---

[1])) فرنشيسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص50.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس " **ملف البريد** ، "رسالة من الولي علي رضا باشا إلى الصدارة العظمى بخصوص الكبل البحري ، بتاريخ 1285هـ " .

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس " **ملف البريد** ، عقد وفاتورة الدفعة الثانية للأدوات اللازمة لمد خط التلغراف" .

ومن ذلك الحين جرى ربط بعض جهات الولاية بعضها ببعض فيفي مدينة طرابلس كان هناك خط يربط المدينة ببعض ضواحيها مثل سوق الجمعة وتاجوراء وخطوط تربط طرابلس بجنزور والزاوية وزوارة ومن جنزور إلى منطقة الجبل الغربي ومن الخمس إلى ترهونة وبني وليد ، وفي سنة 1908م تم تشغيل الخط الذي يربط سرت بمرزق عاصمة لواء فزان ومن سرت إلى بنغازي ومنها إلى درنة .

هذا وقد بلغ عدد المكاتب المخصصة للاتصالات ما يقرب من 40 مكتبا موزعة على مختلف أجزاء الولاية . [1]

إن خطوط التلغراف ، كانت تربط بين طرابلس وبعض ملحقاتها وأجراء الولاية الأخرى ، بهدف ربط أماكن الولاية بمقر الحكم في طرابلس وليس لغرض تقديم الخدمات للمواطنين وهذا ما جعل الاتصالات داخل الولاية وخارجها على درجة سيئة مما أفسح المجال لوجود الشركات الأجنبية للقيام بهذه المهمة .

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس " **ملف البريد**، بخصوص مكاتب البريد ".

الفصل الرابع
الوضع الاقتصادي

1- الزراعة :

اعتمدت الدولة العثمانية اعتمادا كبيرا على الموارد الزراعية لتدعيم دخلها ، وذلك من خلال ما كانت تفرضه من ضرائب متنوعة على الإنتاج الزراعي كضريبة "الويركو " الزراعية ، إلى جانب ما كانت تحصل عليه من الغنائم

والضرائب الأخرى التي كانت تفرض على رعايا البلدان المهزومة والدول الخاضعة ، إن هذه الموارد المهمة أصبحت محدودة بعد أن بدأت الدولة العثمانية تخسر حروبها وتفقد ولاياتها واحدة بعد الأخرى .

ولقد أولت الدولة العثمانية الزراعة شئ من الاهتمام بعد أن تلقت ضربة أخرى وهى تدهور تجارة القوافل وخصوصاً تجارة ولاياتها بالشمال الأفريقي ، بسبب تدهور الأمن وتحول مسار التجارة إلى المحيط الأطلسي والسيطرة الفرنسية على الجزائر 1830م وتونس 1881 والسيطرة البريطانية على مصر 1882 .

وأمام هذا الواقع الجديد لم يبق أمام الدولة العثمانية غير أن توجه عنايتها من اجل دعم مواردها الزراعية ، لخلق بديل آخر عله يفي بالغرض ويسد حاجتها وطلبها المتكرر للأموال .

تعد الزراعة من الحرف الرئيسة لسكان ولاية طرابلس الغرب ، ومصدر دخل مهم للسلطة العثمانية بها ، فعلى إثر تدهور تجارة القوافل الصحراوية ، وجهت الدولة مجهوداتها من أجل دعم الموارد الزراعية ، وذلك باتخاذ عدة تدابير لرفع مستوى الإنتاج الزراعي في الولاية ، فقد عملت على الإكثار

من غرس الأشجار المثمرة والاهتمام بزراعة الحبوب مثل القمح والشعير اللذان يعدان الغذاء الرئيسي للسكان وحفر الآبار الارتوازية وتشجيع الفلاحي

1-1-زراعة الأشجار .

أهتمت السلطة العثمانية بعملية غرس الأشجار فى ولاية طرابلس الغرب وعلى الأخص أشجار الزيتون وأشجار النخيل والبرتقال وغيرها من الأشجار المثمرة ، والى جانب ذلك جرت عمليات زراعة أشجار الغابات في مناطق مختلفة من الولاية .

1-1-1- زراعة أشجار الزيتون :

عرفت شجرة الزيتون في ولاية طرابلس الغرب قبل مجئ العثمانيين بمئات السنين ونتيجة لما أصابها من إهمال أذى إلى تدني نسبة إنتاجها من الزيت فقد عملت الحكومة على الاهتمام بها والإكثار من غرسها ، فأصدرت عدة مناشير في هذا الجانب ، فجاء في المنشور الصادر عن مجلس الولاية بخصوص غرس أشجار الزيتون عدة تعليمات تقضى بتقسيم السكان إلي ثلاثة أصناف حسب اقتدار ومركز كل منهم ، حيث يلزم الصنف الأول بغرس ستين زيتونه ، والصنف الثاني بغرس خمس عشرة زيتونه والصنف الثالث بغرس خمس زيتونات ، هذا بالإضافة إلى غرس أشجار أخرى ، وقد شددت السلطة العثمانية على ذلك باتخاذ جملة من التدابير الرادعة حيث يتم عزل المتهاونين في تطبيق ذلك من القائمقامين ،

والمدراء ، والأعضاء ، والمشايخ ، والمأمورين كافة ومجازاة الأفراد. [1]

وبناء على ذلك تم تحديد نسبة عدد الأشجار التي يجب زراعتها في كل قضاء تصلح تربية لزراعة هذا النوع من الأشجار ، موزعة على عدد قبائله ، وقد عثر على وثيقة بدار المحفوظات التاريخية تفيد بأن الوالي محمد نظيف باشا " 1880-1881م" كلف أهالي قضاء غريان بزراعة تسعة عشر ألف شجرة زيتون وذلك في سنة 1316 مالي 1898 م موزعة على عدد واحد وستين قبيلة حسب اقتدار وعدد سكان كل منها. [2]

ومن الجدير بالملاحظة أن قضاء غريان من أشهر أقضيه الولاية في زراعة أشجار الزيتون لجودة تربته ، وصلاحيتها لزراعته ، ويمتاز الزيت المنتج منه بالجودة ، وخصوصاً ذلك المسمى (بالحراتى) الذي يفوق في جودته زيت كريت ويكاد لا يكون بينه وبين السمن فرق. [3]

ونظراً لشهرة هذه المنطقة بزراعة أشجار الزيتون وجودته أصبحت أهم ممول للمناطق الأخرى بشتلاتها ، حيث

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، "**ملفات الزراعة والصناعة والمعادن** ، ملف رقم 2 ، وثيقة رقم 2".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من الوالي محمد نظيف باشا إلي قائمقام غريان ، بخصوص تكليف بغرس أشجار الزيتون بتاريخ 1898م** "وثيقة غير مصنفة" .

[3])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1302 هـ - 1884 م، ص 94 .

تم تزويد متصرفية فزان بعدد 2000 شتلة زيتون سنة 1903 م بالإضافة إلي عدد 2000 من التين وأخرى من العنب نقلت بواسطة ثلاثين جمل.[1]

وللترغيب في زراعة أشجار الزيتون وزيادة المساحات المزروعة وتشجيعاً للفلاحين وزيادة عددهم صدر مرسوم ولائي سنة 1849 م في زمن الوالي أحمد عزت باشا يقضى بإعفاء مزارعي أشجار الزيتون من دفع ضريبة العشر لمدة خمس عشرة سنة ويشمل الإعفاء أيضاً كل مزارع يعمل على زيادة المساحات المزروعة من هذه الأشجار بعد صدور هذا الأمر.[2]

بلغ عدد الأشجار التي غرست في مناطق ترهونة والزاوية و العجيلات و النواحي الأربعة وبني وليد و فزان ما يزيد على نصف مليون شجرة زيتون سنة 1891 م حسب ما ورد إلى مجلس إدارة الولاية من هذه المناطق .[3] هذا وبلغ منتوج

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من قائمقام فزان إلى قائمقام غريان ، بخصوص شتلات الزيتون ، سنة 1903 م**" وثيقة غير مصنفة".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملفات الزراعة** ، وثائق رقم 14، 61، 2285، 2286".

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **تقرير من الوالي أحمد راسم باشا** ، بخصوص أعماله بالولاية بتاريخ 16 مايو 1891م" وثيقة غير مصنفة".

الولاية من الزيت 194395 أوقية زيت سنوياً يستخدم جزء منه محلياً ويصدر الباقي إلي الخارج . [1]

2-1-1- زراعة أشجار النخيل :

ومن الأشجار الأخرى التي جرى الاهتمام بغرسها فى الولاية شجرة النخيل التي تعد غذاء رئيسياً للسكان إلى جانب الحبوب وقد انتشرت زراعة أشجار النخيل على نطاق واسع فى جنوب الولاية واشتهرت منطقة فزان بزراعتها حيث بلغ عدد أشجار النخيل بها في سنة 1903 م ما يقرب من 26122 نخلة بينما قدر عدد الأشجار في واحة الكفرة ما بين 40 ألف و 50 ألف شجرة. [2] ، وعدد أشجار النخيل بلواء فزان 800.000 ألف شجرة . [3]

وقد اهتمت الحكومة العثمانية بغرس فسائل النخيل ، وتركزت مجهوداتها في المنطقة الوسطى وبالتحديد في منطقة سرت فقد تم خلال سنة 1894م غرس 1000 فسيلة بها تم جلبها من مناطق مصراتة و فزان وغرسها بالقرب من قصر الحكومة ، ولم تكن هذه أول جهود الحكومة العثمانية في

---

1)) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1302هـ - 1884م ، ص 94.

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف الزراعة** ، وثيقة رقم 635 بتاريخ 27 فبراير 1903م".

3)) محمود ناجي ، **تاريخ طرابلس الغرب** ، ترجمة : أكمل الدين محمد إحسان ، طرابلس ، دار مكتبة الفكر ، 1973. ص107.

زراعة أشجار النخيل بهذه المنطقة فقد سبقها عمل قام به قائمقام مصراتة الذي غرس في سنة 1891م 420 فسيلة جلبت من مصراتة وغرسها بجانب قصر الحكومة إلى جانب عدد من الأشجار الأخرى. [1]

3-1-1- زراعة أشجار أخرى:

وإلى جانب ذلك وجدت زراعة أشجار أخرى مثل البرتقال الذي أقتصرت زراعته على قضائي طرابلس والزاوية ، إذ تعد أراضيهما من أصلح أنواع التربة الملائمة لزراعته ، وقد قدرت حاصلات قضاء طرابلس من البرتقال بـ 1.500.000 كيلو جرام في حين قدرت حاصلات قضاء الزاوية 10.000 كيلو جرام في أواخر العهد العثماني ، وقد بلغ قيمة مـا تم تصديره في الفترة الواقعة ما بين سنتي 1899- 1902 ما قيمته 602.000 ألف ليرة تركية. [2] ، وقد جرى في سنة 1879م إرسال عدداً من أشجار البرتقال من مدينة طرابلس إلى غدامس في محاولة[3] لغرس البرتقال في هذه المدينة الصحراوية إلا انه يبدو أن هذه المحاولة قد بأت بالفشل حيث لم تذكر المصادر شئ عن البرتقال بمدينة غدامس .

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف الزراعة** ، وثيقة رقم 2223".

[2])) محمود ناجي ، **المرجع السابق** ، ص56.

[3])) غوتلوب ادولف كاراوزه . **الدواخل الليبية** ، ترجمة عماد الدين غانم ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، سلسلة نصوص ووثائق 28، 1998م ،ص118.

جرت محاولات لغرس أشجار التوت في الولاية وعلى الأخص حول مدينة طرابلس ، لغرض تربية دودة القز لإنتاج الحرير الطبيعي ، فجاء في رسالة موجهة من الولاية إلى الباب العالي بتاريخ 11 يوليو 1848 م طلب فيها تزويد ولاية طرابلس الغرب بعدد كاف من أشجار التوت لغرض تربية دودة القز . [1] وفي رسالة أخرى موجهة من الوالي إلى قائمقام الخمس تفيد بأنه سيرسل إليه عدد 5000 شجرة توت على أن توزع على مناطق نفس الخمس بواقع 1000 شجرة ومصراتة وزليتن بواقع 2000 شجرة لكل منهما ، وطلب منه ضرورة العناية بها ومتابعتها . [2] وتعد بيروت أهم مصدر لاشجار التوت إلي ولاية طرابلس الغرب حيث جلب منها في سنة 1891 م500 شتلة. [3]

كان الباب العالي يتابع عمليات التشجير في الولاية والظروف التي تمر بها والاستفسار عن الجهود المبذولة فجاء في رد من الوالي حول ما تم غرسه من أشجار الزيتون والتوت بتاريخ28 فبراير 1871 م ((أن أشجار الزيتون في ولاية طرابلس الغرب يملكها أصحابها من المزارعين المحليين

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف الزراعة** ، وثيقة رقم 604".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة موجهة من والي الولاية إلي قائمقام الخمس ، بخصوص غرس أشجار التوت**"وثيقة غير مصنفة" .

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **وثيقة تبين وصول عدد من أشجار التوت إلي الولاية**" وثيقة غير مصنفة".

، أما أشجار الزيتون الموجودة في غابات متصرفية بنغازي فإنها أشجار برية وقد صار تطعيم بعضها ولكن أشجار التوت لا توجد بداخل متصرفية بنغازي وأن أصحاب البساتين الذين بجوار مدينة طرابلس الغرب لا يرغبون أبداً في عملية الإكثار من غرس أشجـار التوت ببساتينهم التي يزرعون فيها مختلف الخضراوات الموسمية)).[1]

ونتيجة لعدم اهتمام السكان بزراعة أشجار التوت وتربية دودة القز لم تنجح عملية إنتاج الحرير الطبيعي نهائياً في الولاية واعتمدت صناعة المنسوجات الحريرية على الحرير المستورد .

ولعل السبب في عزوف الأهالي عن غرس أشجار التوت في بساتينهم مرده لما كانت تشغله أشجار التوت من مساحات كبيرة مع قلة المردود المادي لا وراقها والتي تجمع مرة احدة في السنة مقارنة بإنتاج الخضراوات التي يمكن تجديد زراعتها أكثر من مرة في السنة الواحدة.

جرت محاولة زراعة البن في ولاية طرابلس الغرب فجاء في رسالة بعث بها الوالي أحمد راسم باشا بتاريخ 20 أكتوبر 1894 م إلى والي اليمن طلب فيها إرسال خبير في زراعة

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رد الوالي على استفسار نظارة الخارجية بخصوص غرس الأشجار في الولاية ، سنة 1871م** "وثيقة غير مصنفة".

البن وكذلك بذور البن لإجراء تجارب على زراعتها في الولاية .
وبالفعل حضر الخبير والذي يدعى حسين بن يحى اليمني ،
ومعه البذور ، وأجري التجارب لزراعة البن في غريان ومناطق
أخرى من الجبل الغربي ، ومسلاته ، والجبل الأخضر إلا أن هذه
التجارب لم يكتب لها النجاح. [1]

2-1- زراعة الحبوب :-

اعتمدت زراعة الحبوب في ولاية طرابلس الغرب على
هطول الأمطار في فصل الشتاء وخاصة في المناطق
الساحلية والقريبة منها ،ويعد الشعير من أهمها لاعتماد أكثر
السكان عليه في غذائهم ، وكان ينتج بكميات كبيرة في
سنوات الخصب حيث يصدر الفائض منه إلى الخارج ويستورد
في سنوات القحط والجفاف ، وقد بلغ إنتاج ولاية طرابلس
سنة 1868 م مليون وخمسمائة ألف كيلة بلغ سعر الواحدة
2.5 قرش. [2]

أما القمح فان السكان لم يقبلوا على زراعته بكثرة
والاهتمام به مقارنة مع ما يزر عونه من شعير ، لأنه يحتاج إلى
عناية أكثر من الشعير ولم يشكل أهمية بالنسبة لغذائهم

---

[1])) **المصدر السابق**

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف الزراعة** ، وثيقة رقم 1601".

اليومي إذ يعد غذاء الطبقة الراقية في المجتمع ، من الأغنياء ، وكبار الموظفين ، والتجار ، وضباط الجيش .

فجاء في تقرير من اللجنة الزراعية إلى الوالي في خصوص تحسين بذور القمح بتاريخ 28 إبريل 1903 م إن الأهالي وخاصة أهالي ورفلة والخمس ، ومسلاته ، و زليتن ، و مصراتة ، وسرت ، لا يهتمون بتنقية بذور القمح من الشعير وغيره من البذور الغريبة مما جعل أكثر محصولهم من القمح فاسدا ومتدنى السعر في الأسواق ، وأوصت اللجنة بضرورة الإعتناء بتنقية حبوب القمح قبل عملية الزرع واختيار أجود الأنواع وزيادة إهتمام الحكومة المحلية بذلك . [1]

وإلى جانب الحبوب وجدت زراعة الخضر وات والفواكه التي تستهلك محليا وقد شجعت الدولة زراعة بعض هذه الخضراوات والفواكه ، فقد ورد إلى الولاية بتاريخ 21 أكتوبر 1888 م أمر سلطاني عن طريق نظارتي الداخلية والمالية ، تم بموجبه إعفاء محصول البطاطا من أخذ العشر عنه لمدة خمس سنوات ، تشجيعاً للفلاحين على زيادة المساحات المزروعة منها[2] ، وجاء في أمر سلطاني أخر مؤرخ في 5 شباط 1315 مالية 1897 م عن طريق نظارة

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**تقرير اللجنة الزراعية إلي الوالي بخصوص تحسين بذور القمح بتاريخ ، 28 أبريل 1903 م** "وثيقة غير مصنفة".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف الشئون الداخلية ، ملف رقم 1 وثيقة رقم 45**".

الداخلية يقضى بإعفاء أصحاب الكروم الذين دمرت حشرة (الفيلوكيرا) كرومهم و يريدون تجديدها من أخذ الضريبة عنها[1] ، ومن الجدير بالذكر هنا ولزيادة تشجيع الفلاحين تم تأسيس صندوق القروض للفلاحين بمركز الولاية منذ سنة 1887م يكون رأسماله من رواتب الموظفين الذين يتقاضون 1000 قرش فما فوق وذلك باستقطاع ربع المرتب وطلب من مشايخ القبائل إعلام الفلاحين بذلك. [2] كما صدر سنة 1887 م مرسوم سلطاني يقضى بتأسيس المصرف الزراعي بالدولة العثمانية وتم افتتاح عدة فروع له بالولايات ومن بينها ولاية طرابلس الغرب التي تم افتتاح الفرع بها في عهد الوالي حافظ محمد باشا 1900 - 1902 م لتقديم القروض للفلاحين هذا وقد بلغت المبالغ التي تم قراضها للفلاحين من المصرف سنة 1322 مالية 1906 م "2.777.289 " قرشاً [3] ، إلا أن هذه المبالغ لم تغط احتياجات الفلاحين بالإضافة إلى منافسة المصارف الأخرى مثل مصرف روما الذي أبدى نشاطاً متزايداً في أواخر العهد العثماني.

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية،طرابلس، "**أمر سلطاني بإعفاء أصحاب الكروم المصابة من الضرائب،سنة 1897 م**"وثيقة غير مصنفة".

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**تأسيس صندوق لتقديم القروض للفلاحين ، سنة 1887 م**" وثيقة غير مصنفة" .

[3])) **صحيفة طرابلس الغرب** ، ع 1190 ، 21 صفر 1325 هـ / 1907 م.

3-1- المصاعب التي واجهت الإنتاج الزراعي :

رغم الجهود التي بذلتها السلطات العثمانية للنهوض بالزراعة في ولاية طرابلس الغرب وزيادة الإنتاج الزراعي وتشجيع السكان على امتهان حرفة الزراعة إلا أن هذا القطاع قد واجه عدة مصاعب اقل ما يقال عنها أنها ساهمت في تدمر الفلاحين وتدهور الإنتاج الزراعي وتأتى الضرائب المفروضة على الإنتاج الزراعي على راس هذه المصاعب حيث كان يؤخذ مقدار العشر وذلك وبتقدير قيمة المنتوج أو ما يعرف باسم "التخريص" والذي كان في الغالب غير صحيحاً فيذهب بجل المحصول إلى الدولة ولا يجني المزارع إلا التعب والتذمر "انهم جاعلون على كل بلد أو قبيلة شيئاً من المال ثم موظفين (فارضين) على كل شجرة نخيل أو زيتون قدراً من الدراهم ثم وقت الزيتون يخرصون الحبة من شجره من اجل تعشيرة ، ثم بعد عصره وجلبة يدفع عنه الجمرك المعلوم ، ويأخذون العشر من محصول المعاصر ، أما الزرع والشعير فيخرصونه أيضاً في سنبلة للعشر ، وقد يأتي هذا التخريص على البعض بجميع الزيتون وزرعه حتى يسلم فيه لهم كلياً ،

ولا يقبلون منه وقد يلتزم بعض الناس أن يعطي جميع غلته ويزيد من نفسه على ذلك"[1]

وقد اشتكا أهالي سبها من ارتفاع الضرائب على أشجار النخيل مقارنة ببقية مناطق الولاية الأمر الذي أدى إلى هجرة كثير من الرجال إلى تونس وبنغازي . [2]

إلى جانب الضرائب كان هناك بعض الإجراءات ساهمت هي الأخرى في زيادة العبء على المزارعين مثل مصادرة الحيوانات على الأخص في فترة الحراثة ، وهو ما أكد"صادق المؤيد " منذوب السلطان العثماني الذي زار الكفرة سنة 1895م الذي أوضح في تقريره أن الحكومة تقوم بشرق الولاية بمصادرة الحيوانات في الوقت الذي "كان الناس يحتاجون لجمالهم في موسم الحرث ويخافون من أن تصادرها الحكومة منهم لنقل الذخاير العسكرية عليه والناس متذمرون من الأمر عليه طلب مني التصرف لحل هذه المشكلة فاخرت حركة العساكر السلطانية ضد أهالي واحة جخرة بسبب قتل الأتراك لنحو عشرين شخصاً منهم "[3] وحرمان الكثير من

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية طرابلس ، "ملف الزراعة وثيقة رقم 218".

[2])) محمد امحمد الطوير ، **تاريخ الزراعة في ليبيا** ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1991م ، ص68.

[3])) مركز جهاد اللبيية للدراسات التاريخية ، طرابلس ، قسم الوثائق ، " **تقرير أمير اللواء الصادق المؤيد ، بدون تاريخ**" .

الأهالي من المشاركة لحرث أرضيهم أثناء موسم الحرث وذلك لإجبارهم من قبل الحكومة على مرافقة حيواناتهم في أعمال (الصخرة) لعدة اشهر لنقل الإمدادات العسكرية من طرابلس إلى مناطق جنوب الولاية أو بنغازي . [1]

هذا إضافة إلى عدم استخدام الآلات الحديثة المستخدمة في الزراعة في ذلك الوقت مثل المراوح الهوائية لاستخراج المياه ونذرة حفر الآبار الارتوازية ، وتركت الزراعة بدائية تعتد على جهد الحيوان في الحرث واستخراج الماء ، وجهد الإنسان الذي كان يعاني من سوء الحالة المعيشية وانتشار الفقر والجهل والمرض .

ولاية طرابلس الغرب باعتبارها أخر ما تبقى في يد الدولة العثمانية من ولايات الشمال الأفريقي ، وان الخطر الأوروبي بداء يحدق بها هي الأخرى ، فجاءت الجهود العثمانية للاهتمام بها ومحاولة رقيها في مرحلة متأخرة من الوجود العثماني بها لعلها تنجوا من ذلك الخطر في فترة كان من الصعب تطوير زراعتها ، ورفع الإنتاج الزراعي إلى مستوى اكثر مما كان عليه وذلك لمحدودية رقعة الأرض الزراعية والاعتماد في الزراعة على الأساليب التقليدية ، إضافة إلى تدني نسبة هطول الأمطار بالولاية .

---

[1])) محمد امحمد الطوير **، تاريخ الزراعة في ليبيا** ، ص72.

إن رسم سياسة زراعية ناجحة يتطلب إمكانيات مادية مناسبة تكفل إنجاح البرامج الزراعية ، لا الاعتماد على قدرات الأهالي الفقراء المحدودة وفق أساليب التكليف والمجازاة والاهم من ذلك وجود سلطة قوية تستطيع تنفيذ ذلك ، وهذا كان غير متوفر فالسلطة العثمانية بالولاية غير مقنعة للأهالي وأصبحت تعبر عن ضعفها وضعف الدولة فهي لم تحرك ساكناً تجاه جيرانهم في الجزائر وتونس ومصر عندما تعرضوا إلى الاحتلال الأوروبي وانها من الصعف بمكان يجعلها غير قادرة على تطبيق أي سياسة من سياساتها بالصورة المطلوبة فاتجه السكان لأخذ ما يلائمهم من تلك السياسات وترك ما دون ذلك وهم على دراية أن الهدف من ذلك هو ما اعتادوا عليه وهو تحصيل الأموال منهم بطرق ومسميات مختلفة .

2- الصناعــة:

لم تكن الصناعة في ولاية طرابلس الغرب خلال تلك الفترة متطورة بما تعنيه هذه الكلمة من معني ، وإنما كانت صناعة يدوية تعتمد على الخامات المحلية وبمجهود الإنسان وبطاقاته المحدودة وهى التي تعرف باسم الصناعات التقليدية ويمكن تقسيم المصنوعات المنتجة بولاية طرابلس الغرب إلى الأنواع الآتية :-

1-2- المصنوعات النسيجية :

يعتمد هذا النوع على ثلاثة أنواع من الصناعة ، والتي تتكون من ثلاث خامات رئيسة هي : الصوف ، والقطن ، والحرير ، وعلى آلة يدوية تكاد تكون واحدة وهي ما تعرف باسم النول ، وقد بلغ مجموع الأنوال المستخدمة في هذا النوع من الصناعات ما مجموعة 2200 نول في طرابلس وحدها ، بينما بلغ عدد الأنوال المستخدمة في نسج الصوف في مصراتة 250 نولاً ، وكان هناك 450 نولاً لنسج القطن في بنغازي ، و50 نولاً للصوف ، وبلغ عدد الأنوال في درنة 100 نول للقطن و12 للصوف. [1]

وكانت هذه الأنوال تنتج العديد من المصنوعات التي تستخدم محليا ويصدر الفائض منها إلى الخارج ومن أهم هذه المصنوعات (الحوالي والجرود[2] والأردية) على مختلف أنواعها فكان المصنوع منها من الصوف يعرف باسم الرداء ويتم صبغ هذه المنسوجات بالألوان المختلفة وقد بلغ المنتوج من هذه الصناعة ما يقرب من ربع مليون رداء سنويا يصدر ربعه إلى تونس . وكانت الرسوم التي تؤخذ على المصنوعات النسيجية من أهم العوائق التي تواجه هذا النوع من الصناعة وبعد طلبات متعددة تقدم بها طائفة الحوكية ألغت نظارة

---

[1])) أنتونى ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص107 -108 .

[2])) **الحولي أو الجرد** : زي وطني يصنع من الصوف يلبسه الرجال.

الداخلية العثمانية في سنة 1327 هـ- 1909 م الرسوم على هذه الصناعة على أن تكلف البلدية بإيجاد مورد أخر للرسوم التي كانت تؤخذ عنها.[1]

جرت محاولة لإنتاج الحرير الطبيعي محلياً عن طريق تربية دودة القز فجلب عدد كبير من أشجار التوت فى زمن الوالي أحمد راسم باشا لغرسها فى الولاية فأستورد فى سنة 1819م عدد 2200 شجرة توت من الأناضول وأمر بغرسها في مناطق مختلفة من الولاية وقد تابع الوالي نامق باشا هذا النشاط من بعده إلا أنه لم يكن هناك إقبال على زراعة هذه الأشجار من قبل الأهالي بالإضافة إلى أن الولاة الذين جاءوا بعد نامق باشا أهملوا الاهتمام بهذا الموضوع ، مما أدى إلى إندثار هذا النوع من الصناعة نهائياً من الولاية.[2]

كان هناك صناعة السجاد وقد اشتهرت مصراتة بهذه الصناعة ، وأخذت شهرة محلية ودولية ، وهو يصنع من الصوف الخالص ، ويمتاز بألوانه الزاهية ورسومه الجميلة . وكان له عدة أنواع تختلف في أشكالها ، وأحجامها وطرق صناعتها فمنها ما يعرف باسم المدرج الذي كان له أشكال المعينان والباره وهو عبارة عن نوع من السجاد ذي الحجم الصغير

---

[1])) **صحيفة الترقي** ، طرابلس ع94 ، 15 محرم 1327 هـ / 1909م.

[2])) أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص 145 .

وحب الرمان نسبة إلى لونه الذي يشبه الرمان ، وسباط القاضي وهو ذو لون أصفر وأحمر كألوان أحذية القضاة. [1]

وكان هناك نوع أخر من هذه الصناعة يعرف باسم المرقوم ويستخدم كستار ويستخدمه البعض كغطاء وهو من النوع الثقيل والطويل. [2]

بلغ الإنتاج السنوي لصناعة السجاد 7000 سجادة بقيمة إجمالية قدرها عشرون ألف ليرة تركية[3] وتوجد هناك صناعة " الحمل " الذي يستخدم في بناء الخيام التي تسمى "البيوت" ويصنع من مزيج وبر الإبل وشعر الماعز ويستخدم في الغالب محلياً .

2-2- صناعة الحُصر :

تعتمد صناعة الحصر على نبات السمار الذي ينبت في المستنقعات ، ونبات الحلفاء الذي يوجد في الأماكن القريبة من طرابلس ، وتعد الحصر المنتجة بولاية طرابلس من أجود الأنواع وتفوق في جودتها تلك التي تصنع في مصر وتونس لما اتسم به أصحاب هذه الحرفة من المهارة والإتقان رغم قلة

---

1)) **نفسه** ، ص113 .

2)) محمود ناجي ، **المرجع السابق** ، ص 50 .

3)) أحمد صدقي الدجاني ، **المرجع السابق** ، ص243.

العائد المادي إذ كان ثمن ما يتقاضونه عن هذا العمل لا يزيد عن قرش واحد في اليوم .

كان ثلث هذا الإنتاج يصدر إلي تركيا والإسكندرية وتونس ويباع الباقي محليا حيث يتراوح سعر القطعة الواحدة ما بين 25 باره وقرشين حسب مقياس الحصيرة ونوع مادتها ، ويتم استخدامها لفرش المساجد في الغالب ، وقد اشتهرت منطقة تاورغا بهذه الصناعة والبراعة فيها.[1]

3-2- الصناعات الأخرى :

كان هناك أنواع من الصناعات المحلية الأخرى مثل صناعة الملح الذي يوجد بالمناطق القريبة من طرابلس وبنغازي التي يوجد بها معدن ملح البحيرة ، وكان عدد الملاحات الموجودة بالولاية يفوق الأربعين ملاحة بين كبيرة وصغيرة ، أشهرها سبع ممالح هي : ملاحة تاجوراء ، وزواره ، وأم الزيت ، و أم اللوك ، وأم التين ، وأم الشرق ، والهيشة . إثنتان من هذه الملاحات ملحها حجري ، وهما ملاحتا أم التين وأم اللوك ، والباقي كلها بحيرات تتكون بفعل الأمطار وتجف في فصل الصيف ويستخرج ملحها ، وقد حصرت إدارة الديون العمومية في أواخر العهد

---

[1])) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الإحتلال الإيطالي **مرجع سابق** ، ص 343 .

العثماني الثاني استخراج الملح وصرفه بملاحة تاجوراء وتركت باقي الملاحات الأخرى مهملة.[1] وكان يستخدم جزء من هذا المنتوج محليا ويصدر الجزء الباقي إلى أوروبا وكانت هذه الملاحات تحقق دخلاً يبلغ أربعين ألف ليرة سنوياً.

وتوجد بالولاية بعض المعادن الأخرى مثل معدن الطرونة الذي يوجد بلواء فزان ، وهو يشبه الملح لونه أبيض يميل إلى الحمرة ، ويستخدم في الدباغة ، ويمزج بتبغ المضغ المعبر عنه " بالمضغة " كما يوجد معدن الكبريت في الجهة الشرقية من الولاية عند النقطة المسماة جون الكبريت ، ويستخدم لطلاء الإبل وقاية لها من داء الجرب.[2]

بالإضافة إلى ذلك كان هناك صناعة الدخان الذي يزرع محلياً ، وتعد مناطق غريان والخمس ، وتاجوراء من أشهر مناطق زراعته ، ويصنع منه النشوق " النفة " ودخان المضغ كما توجد صناعة الفخار الذي اشتهرت به منطقة غريان ويصنع منه أواني الطبخ والشرب[3] وهناك كذلك صناعة الذهب ، والفضة ، وأهم منتوجات هذه الصناعة ، الأسورة والخواتم والأقراط لأغراض الزينة ، وقد تميز صناع طرابلس عن غيرهم من صناع الولاية في هذا النوع من الصناعة ، وكان

---

[1])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1305 هـ - 1887 م ، ص 109 .

[2])) **نفسه** ، ص 110 .

[3])) أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي ، **المرجع السابق** ، ص 345 .

الإقبال على شراء هذه المصنوعات يختلف من وقت إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية للبلاد ، واقتصر اقتناء المصنوعات الذهبية على الأغنياء من التجار المسلمين واليهود.[1]

وكانت تستورد سبائك الذهب والفضة من فرنسا ، أو يستعاض عنها بصهر العملات القديمة وإعادة صياغتها مثل ليرات (ماريا تاريزا).

يصدر جزء من هذه الصناعة إلى تونس ومصر ، وبلغ الإنتاج المحلى ما قيمته 500 ألف ليرة سنويا منها 200 ألف عائد لمدينة طرابلس وحدها.[2]

وكانت هناك عدة مصنوعات أخرى يمكن تسميتها بالصناعات الخاصة مثل صناعة الشباك التي تستخدم لنقل البضائع على ظهور الإبل وراحلة المهاري والخيام بالإضافة إلى صناعة الأحذية البلغة والقرب والسلال وغيرها .

3- التجـــارة :

تعتبر التجارة مصدراً مهماً من مصادر دخل الولاية ، وقام التجارة الليبيون بدور نشط في هذا المجال فقد ربطوا المنتوجات الأفريقية بالأسواق الأوربية ، إذ كانت ولاية طرابلس الغرب مركزاً تجارياً لتبادل سلع أفريقيا جنوب

---

[1])) حسين سالم أبوشويشة ، **المرجع السابق** ، ص143.

[2])) محمود ناجي ، **تاريخ طرابلس الغرب** ، ص 52 .

الصحراء ، ومنتوجات أوربا شمال المتوسط ، بالإضافة إلى إيصال المنتوجات المحلية إلى الأسواق الأوربية المختلفة وبالعكس .

1-3- تجارة القوافل :

كانت ولاية طرابلس الغرب محط العديد من القوافل التجارة ، ووصفت بأنها مكة البحر المتوسط لكبر حجم القوافل الوافد إليها من أفريقيا والمتجهة منها وإليها ، ولما تحويه من بضائع مختلفة. (1)

وفي مطلع القرن التاسع عشر الميلادي كانت ولاية طرابلس الغرب أفضل قاعدة للانطلاق نحو أفريقيا إذ تعتبر من أقرب الطرق إلى أفريقيا من ناحية والعلاقات الطبية بينها وبين ممالك أفريقيا جنوب الصحراء من ناحية أخرى ، ولم ينافسها أحد في هذا المجال حتى ظهور المواصلات الحديثة. (2)

وكان يجلب من أفريقيا عاج الفيل ، وريش النعام ، واللوبان ، وغبار الذهب والشمع والجلود ، وكان جزء من هذه البضائع يستفاد منه محلياً ، ويصدر الباقي إلى أوروبا مثل

---

[1])) مابل لومس تود ، **أسرار طرابلس** ، دار الفرجاني ، 1968م ، ص151.

[2])) جون رايت ، **تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور** ، تعريب : عبدالحفيظ الميار ، وأحمد اليازورى ، طرابلس ، دار الفرجاني ، 1972م ، ص104.

ريش النعام بعد ترتيبه وتنظيفة ، والجلود بعد تصنيفها ودباغتها ، والتي تصدر إلى إنجلترا ، وأمريكيا وتعود القوافل إلى أفريقيا محملة بكميات من الملبوسات القطنية والصوفية والحرير والشاي والبن والسكر ، والمرايا. [1]

تسلك القوافل التجارة من ولاية طرابلس الغرب إلى إفريقيا عدة طرق أهمها ثلاث طرق رئيسية : الأول من طرابلس مرورا بسرت ومرزق وبلما إلى برنو أو عبر تبستى إلى واداى أو من غات إلى الهوسا ، والثاني من طرابلس إلى فساطو ، وغات إلى أغاديس ودمرجو ، وزندار ثم كانوا [2]. وقد بلغ عدد الإبل المحملة بالبضائع المختلفة ، والمتجهة من غات إلى هذه المناطق سنة 1327-1909 م 2000 جمل بينما وصل عدد الإبل الواردة إليها في السنة نفسها 1500 جمل. [3] أما الطريق الثالث فيتجه من بنغازي إلى تشاد مرورا بإجدابيا فأوجلة ، والكفرة ، ومنها إلى تشاد. [4]

يتم تنظيم هذه الرحلات التجارية لحساب عدد من التجار بمختلف دياناتهم ، يتفق فيما بينهم على حصة أو نصيب كل منهم من هذه التجارة بحسب مساهمة كل فرد منهم فيها ، مع

---

[1])) نقولا زيادة ، **المرجع السابق** ، ص60.

[2])) أحمد صدقي الدجاني ، **ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي** ، المرجع السابق ، ص254.

[3])) **صحيفة الترقي** ، ع93 ، 8 محرم ، 1327هـ / 1909م.

[4])) أحمد صدقي الدجاني ، **ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي** ، ص 260.

السماح لبعض رجال القافلة من أصحاب البضائع بالمشاركة فيها ، وتوكل مهمة تسيير القافلة والإشراف عليها لشخص يدعى " باشا القافلة " جرت العادة أن يكون من المسلمين ، ويتحمل منظمو القافلة تكاليف النقل والمرشدين وإيجار الإبل والضرائب المدفوعة. [1]

نظراً لكبر حجم التجارة مع أفريقيا وكثرة التجارة الطرابلسيين المترددين عليها والأموال المستثمرة في هذه المجال ، وعلى الأخص في نيجيريا ، جرى في سنة 1270هـ - 1853 م تعيين وكيل للتجارة الطرابلسيين في نيجريا للمحافظة على أموالهم من الضياع نتيجة لآي طارئ يحدث. [2]

إكتسبت العديد من المناطق الداخلية في الولاية أهمية بالغة ، لوقوعها على طرق تجارة القوافل ، من أمثال مدينة مرزق مركز لواء فزان ، وغات وغدامس ، إذ كانت هذه المدن بمثابة محطات تجارية ، لراحة القوافل وإستبدال الإبل وإيجارها والتبادل التجاري والبيع والشراء وإن مدينة مرزوق "محط رجال القوافل السودانية والصحراوية وهى منتصف الطريف لمن قدم من طرابلس قاصدا مدينة برنو ، وكان يأتيها الركب التواتى قاصدا حج بيت الله الحرام،: ويتألف من

---

[1])) أنتوني ج كاكيا ، **مرجع سابق** ، ص137.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة بخصوص تعيين وكيل للتجار الليبيين فى نجيريا بتاريخ 1270هـ - 1853م**" وثيقة غير مصنفة.

الآلاف من البشر فيقيم هناك مقدار خمسة أيام يبيع ويشترى تم يسافر".[1]

كانت مدينة غدامس محطة لتجارة القوافل تفوق في أهميتها المحطات التجارية الأخرى لوقوعها في جنوب الولاية ولاختصاص أهلها بالتجارة ، إذ كان لهم مندوبون أو وكلاء في المراكز التجارية الأخرى ، وكان لهم الفضل فى إحياء تجارة السودان مع أهل تونس ، وتوغلهم داخل أفريقيا ، بالإضافة إلى أن غدامس ملتقى عدة طرق تجارية ، أهمها الطريق الذي إلى يتجه إلى صحراء الجزائر ثم إلى أراضى المغرب مروراً بعدة مناطق جزائرية مثل تمسانين ، وتيدى كلت ، وتوات ، وطريق أخر يتجه منها إلى تمبكتو.[2]

وتعد غات مركزاً تجارياً هاماً لتجارة القوافل إذ كان يدخلها قرابة الثلاثين ألف جمل في السنة ، محملة بشتى أنواع البضائع ، وتوجد بها عدة مخازن للبضائع بالإضافة إلى عمل أكثر سكانها بالتجارة.[3]

حققت تجارة القوافل فى الفترة الممتدة ما بين سنتي 1872م-1881م عائدا قدره 140ألف ليرة تركية سنويا

---

[1])) محمد عثمان الحشائشي ، **جلاء الكرب عن طرابلس الغرب** ، تحقيق على مصطفى المصراتي ، بيروت دار لبنان ، 1965م ، ص 82.

[2])) أحمد صدقي الدجاني ، **ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي** ، المرجع السابق ، ص 262 – 263.

[3])) محمد عثمان الحشائشي ، **المصدر السابق** ، ص112.

وأخذت بعد ذلك في الانخفاض فسجل 24750ليرة تركية في الفترة الواقعة بين سنتي 1892-1901 م وذلك بسبب النفوذ الفرنسي وإحتكاره لتجارة تمبكو ، وتحول مسار التجارة من كانو إلى لاغوس ثم إلى إنجلترا بفعل العلاقات التي أقامتها إنجلترا مع نيجيريا ، الأمر الذي أدى إلى تحول مسار التجارة إلى طريق أخر أيسر وأسرع ، وأفقد ولاية طرابلس الغرب مصدراً مهماً من مصادر دخلها. (1)

بالإضافة إلى أعمال الابتزاز حيث أستحدث "جامى بك " قائمقام غات ضريبة مقدراها مجيديان على كل جمل يخرج من غات متجها إلى أفريقيا فضلاً عن أعمال السلب ، والنهب التي تتعرض لها القوافل التجارية بسبب فقدان الأمن ،وعدم تأمين الحماية لها. (2)

إن عدم أمن طرق القوافل التجارية أدى إلى تناقص الرحلات التجارية المتجهة إلى هذه المناطق بسبب فقدان أمن الطرق ، مما كان له الأثر السئ على الأحوال الاقتصادية في الولاية ، حيث أنخفض حجم التبادل التجاري بين الولاية ودول أفريقيا جنوب الصحراء وفقدت ولاية طرابلس الغرب

---

[1] ((محمود الشنيطي ، **قضية ليبيا** ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1951م ، ص12-13.

[2] ((**صحيفة الترقي** ، طرابلس ، ع116، 14دى القعدة 1327هـ - 1909م.

دور الوسيط التجاري بين هذه الدول ودول أوروبا شمال المتوسط .

وردت إلى الولاية العديد من الشكاوي التي توضح عدم أستقرار الأمن في مناطق جنوب الولاية ، وتبلغ عن القوافل التجارية التي تم السطو عليها وتطلب إتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأفعال ، فقد جاء في تقرير قدمه قائمقام غدامس إلى الوالي بتاريخ 30مايو1901م إن مدينة غدامس أصبحت مدينة مهملة ، ولم يكن بها سوى ثلاثة أنفار من الجندرمة ، وأن قرية سناون أصبحت معقلاً لقطاع الطرق وقد تواطأ معهم بعض المشايخ ، وهي بحاجة إلى عشرين فرداً من أفراد الجندرمة المشاة وعشرة من الهجانة لاعادة الأمور إلى سابق عهدها. [1]

وجاء في رسالة أخرى بعث بها قائمقام غات إلى متصرف فزان بخصوص عدم استتباب الأمن في هذه المنطقة والتحريض الفرنسي للقبائل التي تحت سيطرتها على أعمال السلب والنهب ، حيث ذكر أن فرنسا تعمل على تسليح وتشجيع هذه القبائل على السطو على القوافل التجارية وأبناء السبيل ، إن مثل هذه الأعمال أصبحت كثيرة الحدوث ، وفى سبيل مواجهة الموقف ، يجب العمل على زيادة قوات الأمن

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس ،" **تقرير قائمقام غدامس إلى الوالي ، بخصوص الأمن في فزان ، بتاريخ 30مايو1901م**" وثيقة غير مصنفة.

بالمنطقة وتزويدهم بالمدافع الرشاشة للقضاء على عصابات قطاع الطرق. [1]

لم تكن الدوافع لإرتكاب أعمال السلب والنهب والقتل وليدة الحاجة والفقر فحسب ، بل كان هناك من يمارس هذه الأعمال كإجراء إنتقامي ضد الحكومة ، للتعبير عن عدم الرضى عليها وعلى سياستها ، وبالتالي ضربها من خلال هذا الجانب والضغط عليها بزعزعة الاستقرار في بعض المناطق وأختلال الأمن الذي يعد أهم مسؤولياتها ، ويتضح من رسالة موجهة من متصرفية فزان إلى الوالي إن الأمن اختل في فزان في تلك الفترة حيث إزدادت الغارات على الطرق والقرى والنواحي والمسافرين من حدود سرت إلى فزان ولا توجد القوة الكافية لردعهم ، وأن مرتكبي هذه الأفعال من أتباع أبناء سيف النصر ويمارسون ذلك تحت زعامتهم . [2]

من الجدير بالملاحظة إن الغارات التي كانت تتم على بعض القرى كان الهدف منها ضرب الحكومة من خلال القبائل الموالية لها ، والتي تتمتع بصلاحيات واسعة تحصلت عليها

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من قائمقام غات إلى متصرف فزان ، بشأن الإسراع بتشكيل وحدات من الشرطة الهجائة مسلحة بمدافع رشاشة،** وثيقة غير مصنفة.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من وكيل متصرف فزان إلى الولاية ، بخصوص الغارات على الطرق والقرى والنواحي ، بتاريخ 10يونيو1325مالي - 1909م**" وثيقة غير مصنفة.

بفعل إنتمائها لقبائل الأشراف ، أو خدماتها الطويلة للدولة فكانت عين الحكومة على الناس .

أستشعر قطاع الطرق قلق حكومة الولاية من تدهور الأحوال الأمنية فلم يتوقفوا عن الإغارة على كل ما يمكن الإغارة عليه ، وقتل وضرب ممثليها لجورهم وظلمهم ، وكأن لسان حالهم يقول إن هذا من ثمار صنيعك لنا ، فكانوا هم أول من نقل التذمر والظلم من باب الشكوى والالتماس إلى حيز الرفض والمقاومة الأمر الذي جعل الحكومة تعيد حساباتها من جديد وتأمر موظفيها بأخذ الناس باللين والابتعاد عن الظلم وتشدد عليهم في ذلك فجاء في رسالة من الوالي أحمد راسم باشا إلى متصرف الجبل يأمره بالابتعاد عن التهديد والإرهاب ومعاملة الأهالي باللين والكياسة ويشدد عليه في ذلك. [1]

3-2- التجـارة البحريــة .

تعتبر التجارة البحرية الحلقة الثانية في تكملة مسار التجارة مع أفريقيا إلى أوروبا فضلاً عن التجارة الخاصة بولاية طرابلس الغرب ، وما يصاحبها من تصدير للمنتوجات المحلية ، وإستيراد للمنتجات الأوروبية ، لغرض الاستهلاك وإعادة

[1])) أحمد صدقي الدجاني ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث ،" **وثيقة رقم 29 ، رسالة من الوالي أحمد راسم إلى راغب بك متصرف الجبل الغربي ، ص53**".

التصدير إلى أفريقيا ، ويمكن تصنيف المنتوجات المحلية ذات الصبغة التجارية إلى الآتي :-

1-2-3- تجــارة الحلفــاء .

نبات الحلفاء من النباتات التي تنمو بطريقة طبيعية في المناطق القريبة من مدينة طرابلس ومن المواد الخام الرئيسة لصناعة الورق في أوروبا ، وتعتبر إنجلترا ، وأسكتلندا من أكبر الأسواق التي تصدر إليها ، وكانت تجمع في الغالب لهذا الغرض ، ووفق الأسعار التي تحددهـا إنجلتـرا حسب قاعدة العرض والطلب ، إذ كانت الأسعار تتراوح بين تسعة قروش وسبعة عشر قرشاً للقنطار الواحد. [1]

كان التجار يقومون بعملية الشراء ، والتصنيف ، والكبس عن طريق آلات لهذا الغرض أعدت في مناطق منابت هذا النبات لينقل بعدها إلى المواني للتصدير ، وقد بلغت كلفة نقله ما بين تسعة شلنات وإحد عشر شلناً للطن الواحد ، وقد بلغ معدل التصدير لإنجلترا في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1902 - 1911 ثلاثين ألف طن بأسعار تتراوح ما بين خمسة وخمسين ، واثنين وسبعين شلناً للطن الواحد . [2]

---

[1] ((محمود الشنيطي ، **المرجع السابق** ، ص13.

[2] ((أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص129.

ومن أهم مواني تصدير الحلفاء ، ميناء زوارة ، وميناء مصراتة ، والخمس ، وزليتن . [1]

ونتيجة لرواج تجارة الحلفاء والطلب عليها كانت تفد إلى طرابلس العديد من القوافل المحملة بهذا النبات وصل عددها سنة "1894م" 21176 جملاً بلغ قيمة ما تحمله من حلفاء 11026.60 ديناراً ذهبياً . الأمر الذي جعل الأهالي يندفعون لجمع هذا النبات والاتجار به دون مراعاة للطرق السليمة لكيفية جمعه ، حيث كان النبات يقتلع بجذوره دون حصاده مما أدى إلى إندثاره وأنقراضه من الولاية. [2]

ويوضح الجدول التالي[3] مدى اندفاع الأهالي للتجارة بهذا النبات مما اثر سلباً على منابته فيما بعد :-

السنة	الكمية المصدرة بالكليو جرام	القيمة بالفرنك
1870	1.022.200	40.000
1871	3.630.000	295.000
1872	11.318.000	1.221.135
1873	19.822.500	1.558.230
1875	33.590.025	2.372.680

[1])) فرنشيسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص74.

[2])) فرنشيسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص70.

[3])) غيرهارد رولفس ، **رحلة إلى الكفرة** ، دراسة وترجمة عماد الدين غانم ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، سلسلة نصوص ووثائق 32، 2000م ، ص253.

والفرق يبدوا واضحاً بين الكمية المصدرة سنة 1870ا والبالغة 1.022.200 كيلوجرام والكمية المصدرة سنة 1875 والبالغة 33.590.025 في فترة لا تتجاوز الخمس سنوات .

كانت ولاية طرابلس الغرب تصدر إلى جانب الحلفاء منتوجات ، لا تقل في قيمتها عن مردود نبات الحلفاء ، إذ كانت تصدر الشعير والحمضيات والطيور الداجنة والبيض والفاكهة والماشية والزيت والحنة والحصر والسمن والمنسوجات المحلية . [1] ، ومن أهم الأسواق المصدر إليها إنجلترا التي بلغت قيمة الصادرات إليها ما يقرب من 135 ألف ليرة تركية سنوياً ، وبلجيكا ، والنمسا ، وألمانيا ، وتونس حيث بلغت قيمة الصادرات لهذه البلدان مجتمعة 12800 ليرة سنوياً ومصر التي بلغ متوسط الصادرات إليها 13969 ليرة تركية بالإضافة إلى الصادرات إلى دول أخرى مثل إيطاليا وهولندا التي بلغت قيمة الصادرات إليهما ما يقرب من 379400 ليرة تركية وكان يمنع التصدير وخصوصاً الحبوب والأغنام في سنوات القحط لسد حاجات الولاية منهما . [2]

تستورد ولاية طرابلس الغرب الشاي ، والآنية الزجاجية ، والمشروبات الروحية ، والخشب وبعض أنواع الأقمشة ،

---

1)) حسين سالم أبوشويشة ، **المرجع السابق** ، ص125.

2)) **صحيفة الترقي** ، طرابلس ع110 ، 3جماد الأولى ، 1327 هـ/ 1909م.

والحديديات ، وقد بلغت قيمة الواردات في السنين الأخيرة من العهد العثماني ما جملته 475680 ليرة تركية.[1]

3-3- الأسـواق المحليـة .

إقترن أسم الأسواق المحلية في الغالب بأسماء البضائع المباعة فيها أو باسم اليوم الذي تعقد فيه ، مثل سوق الحلفاء وسوق الخبز وسوق الجمعة . وكان لكل مركز رئيس من مراكز الولاية سوقه الخاص به والذي يعقد أسبوعياً ومن أشهرها سوق الجمعة بمركز الولاية وأسواق الزاوية ، وزواره ، ومصراتة ، وغريان ، ويفرن ، ونالوت ، وترهونة ، وبن وليد ، ومن أسواق جنوب الولاية سوق غدامس ، وسوق مرزق ، وغات ، وجالو ، والكفرة ، ويعتبر سوق بنغازي من أهم أسواق المتصرفية ، بالإضافة إلى الأسواق الأخرى مثل سوق إجدابيا ، وقمينس ، وسلوق ، والمرج ، ودرنة ، وغيرها .[2]

ويتم إنشاء مثل هذه الأسواق عن طريق جمع التبرعات لهذا الغرض من الأهالي من حيث تكاليف الإنشاء ، أو الأرض المقام عليها السوق بعد تقديم طلب بالخصوص إلى

---

[1])) أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص158.

[2])) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1286 هـ - 1869م ، ص 80.

السلطات وأخذ الموافقة على ذلك ، ولا يجوز نقلها إلا بإذن الحكومة وهي التي تحدد موعد إنعقاد السوق . [1]

يباع في هذه الأسواق الحيوانات ، والمنتوجات الزراعية ، والمنسوجات وغيرها ، وكان كثيراً ما يتم شراء الأبقار من هذه الأسواق لغرض التصدير وبالأخص إلى مالطا عن طريق ميناء طرابلس ، وبنغازي ، ومن أسواق درنة إلى مصر ، وذلك بواسطة تجار أو ممثلين تجاريين لهذا الغرض ، وقد بلغ عددهم سنة "1911م" 15 مصدراً في طرابلس ، و6 في بنغازي هذا وقد يصل عدد الأبقار التي قد تتواجد في السوق الواحد ما بين 200 إلى 250 رأساً. [2]

إستقطبت التجارة العديد من الناس ممن إمتهنوا هذه الحرفة وبرزوا فيها ، وقد بلغ عدد المشتغلين بالتصدير والاستيراد سنة "1910م" ، 646 تاجراً منهم 458 من العرب والباقي من جنسيات مختلفة . [3]

وجد بولاية طرابلس الغرب خلال تلك الفترة العديد من الوكلات التجارية والمصارف الأوروبية مثل المصرف الألماني ، والمصرف التجاري الإيطالي ، ومصرف روما ، وجميعها

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**طلب أهالي زواغه لنقل سوق أم الحلوف ورد مجلس الولاية عليه**" وثيقة غير مصنفة.

[2])) أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص149.

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملف المالية والتجارة** ، عدد المشتغلين بالتجارة سنة 1910م".

تعمل إما لحسابها ، أو لحساب مصارف أخرى[1]. إن وجود مثل هذه المصارف يهدف إلى السيطرة على مقدرات الولاية الاقتصادية وربطها بالاقتصاد الأوروبي ، وإغراق أهلها بالديون المشروطة ، وخصوصاً تلك الخدمات التي تقدمها المصارف الإيطالية ، التي إقترنت بشروط مجحفة مثل مصادرة الأراضي في حالة عدم الدفع ، إذ كان نشاط المصارف الإيطالية في ولاية طرابلس يهدف إلى جعل الولاية سوقاً للمنتوجات الإيطالية ، وضرب الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى دعم المؤسسات الإيطالية الموجودة داخل الولاية ، ويعد هذا النشاط جزءاً من السياسة الإيطالية التي ترمى إلى احتلال الولاية وهو ما يعرف باسم "التوغل السلمي" الذي اتخذ فيما بعد ذريعة لإحتلال البلاد بحجة حماية المصالح الإيطالية في الولاية .

من خلال ما تقدم نلاحظ إن حكومة الولاية أولت أهتماماً ملحوظاً بالنهوض بالوضع الاقتصادي في الولاية ، وعلى الأخص في مجال الزراعة ، فكانت تحرص على غرس الأشجار والاهتمام بها ، وتتابع ذلك ، أما الصناعة فظلت صناعة تقليدية أختص بها السكان دون أي دعم من الحكومة معتمدين على ما يتوفر لهم من مواد خام أغلبها محلية ، أما التجارة فبقيت هي الأخرى تمول وتجرى ذاتياً لصالح الخواص ، دون آي تشجيع

---

1)) أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص150.

من الولاية ، وفى الوقت الذي تريد فيه الدولة العثمانية تطوير ولاياتها ومن بينها ولاية طرابلس الغرب والنهوض بها من الناحية الاقتصادية فأنها وضعت العراقيل ، والصعوبات التي حالت دون ذلك ، ومن هذه العراقيل النظام الضريبي الذي كان أكبر عقبة في وجه تحسين الإنتاج وزيادته ، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالنواحي الأمنية التي ساهمت في اضمحلال تجارة القوافل وإفساح المجال أمام الأجانب ، وتشجيعهم على الاستثمار بالولاية وفق نظام الامتيازات .

4- المـاليـة :

حاولت الدولة العثمانية منذ إعادة سيطرتها على ولاية طرابلس الغرب سنة 1835م إيجاد نظام مالي للولاية يكفل عدم التلاعب بالأموال ويحدد طرق تحصيلها وأوجه إنفاقها ، وقد استوجب ذلك تحديد مصادر هذه الأموال ، ونظمت القوانين التي تضمن الحصول عليها وتحديد مقدارها. وكانت الضرائب من أهم المصادر المالية لخزينة الدولة.

4-1- الضرائب :

تعد الضرائب مصدر ثابت تحرص الدولة على بقائه وتنظيمه ولا تكاد تترك أي شئ إلا وضعته تحت طائلة الضرائب ؛ ومن أجل تحصيلها تستخدم القوة إن اقتضى الأمر ذلك ففي

سنة 1875م طلب متصرف بنغازي إرسال ثلاثة أو أربعة بلوكات من المشاة وبلوك أو اثنين من الفرسان من العساكر النظامية الموجودة بجزيرة كريت لتحصيل الضرائب. [1]

وفي سنة 1870 طلب الوالي من الاغا علي الصغير اختيار 125 من الكرغليه للذهاب إلى فزان لجباية الأموال الأميرية . [2] ويمكن تصنيف الضرائب خلال فترة الدراسة إلى الأنواع الآتية :

4-1-1 ضرائب لتغطية النفقات الإدارية وتشمل :-

4-1-1-1- ضريبة الويركو :

وتجبى سنوياً وتقسم إلى قسمين أحدهما على الأشجار والآبار المعبر عنه باللزمه والثاني على الصائم المعبر عنه بالمقطوع [3]ومقدارها كالآتي :

1- ضريبة عن كل شخص بالغ بمعدل 40 قرشاً.

2- ضريبة على الحيوانات بمقدار 40 قرشاً عن الجمل و20 قرشاً على رأس البقر و خمسة قروش عن رأس الغنم وقرشين عن رأس الماعز .

3- ضريبة الأشجار 2.5 قرش عن كل شجرة نخيل وزيتون .

---

[1])) **الوثائق العثمانية** ،المجموعة الأولى ، ترجمة محمد الاسطى ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس 1990، ص84.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، **تكليف من الوالي الى الاغا على الصغير** ، وثيقة غير مصنفة.

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **إقتراح مقدم من مجلس الإدارة للوالي بكيفية تحصيل الويركو** " وثيقة غير مصنفة.

4- ضريبة الآبار ومقدارها قرشاً عن كل بئر صالح للري .

وجاء في قانون 1903 الذي استهدف إصلاح النظام الضريبي استبدال ضريبة " الويركو" بضريبة "التمتع" الدخل إلا أن العمل بهذا القانون لم يطبق على نطاق واسع وذلك لصعوبة تقدير الدخل وبقى العمل سارياً بضريبة " الويركو " حتى بداية الغزو الإيطالي. [1]

2-1-1-4- ضريبة العشر :

وتخص هذه الضريبة المنتجات الزراعية وعلى الأخص الشعير والقمح والزيتون والحلفاء وقدرت ضريبة العشر عن الزيتون بنصف مجيدي[2] تؤخذ نقداً ، وعن طريق الالتزام شأنها شأن معظم الضرائب الأخرى ،وقد أسفرت نتيجة المزاد على التزام رسوم عشر الزيت فى مناطق يفرن وفساطو وككله ونالوت والخمس وغريان ومسلاته ومصراتة وزليتن عن مبلغ وقدره 319.000 قرش تركي وذلك في سنة 1872م . [3]

---

[1])) أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص72.

[2])) **المجيدي** : عمله قضية تساوي عشرة قروش طرابلسية .

[3])) دار المحفوظات التاريخية طرابلس ، "**المزاد على تلزيم جباية الزيت لسنة 1872م**" وثيقة غير مصنفة.

4-1-1-3- رسم الحلفـاء : [1]

كانت رسوم الحلفاء يتم جبايتها بواسطة الملتزمين بالمزاد إلا أن المزاد في كثير من الأحيان لا يصل إلى الحد الذي تقرره الحكومة فتتولى الجباية بنفسها بمقدار 50 بارة للقنطار ، وفي سنة 1900 أضيفت 6% إلى ثمن القنطار لصالح التجهيزات العسكرية وسبع بارات ونصف لصالح المعارف فأصبح المبلغ 60 بارة ونصف. [2]

ورداً على رسالة واردة من نظارة المالية أجابت الولاية أن رسم الحلفاء سنة 1900م بلغ ما مجموعة 915745.5 قرش . [3]

4-1-1-4- ضريبة البدل العسكري :-

وكان المقصود بها اليهود لأنه لا يجوز لغير المسلم الدخول فى الخدمة العسكرية ، وكانت بمقدار 30 قرشاً عن كل بالغ .

---

[1])) الحلفاء ((Spartum Tyeum نبت رهيف العود يبلغ طوله حوالي المتر ولا يزيد عرضه عن 1.5 مليمتر يقاوم الحرارة المرتفعة ، ومادة جيدة لصناعة الورق والجبال وما شابهها . انظر : عبد العزيز سعيد الصويعي ، المطابع والمطبوعات الليبية ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1985م ، ص 104 .

[2])) دار المحفوظات التاريخية ،طرابلس ، **تلزيم رسم الحلفاء في زليتن** ، 1904م وثيقة غير مصنفة.

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس "**جواب من الولاية على رسالة من نظارة المالية بخصوص رسم الحلفاء** " وثيقة غير مصنفة.

4-1-1-5- ضريبة المجوهرات :-

وكانت بمقدار 24 بارة عن وزن وختم أوقية الفضة ونفس المبلغ عن مثقال الذهب.

4-1-1-6- ضريبة تسجيل البيع :-

انتقلت معاملات نقل الملكية من القاضي إلى كاتب العدل بموجب قانون سنة 1903م وكانت بمعدل ,51% من قيمة الملكية المنتقلة .

4-1-1-7- ضريبة العقارات والأراضي :-

مقدارها 10% عن قيمة الأراضي والعقارات المؤجرة ، ومن 5% إلـى 8% عن العقارات والأراضي المشغولة من قبل المالك ، وكان يؤخذ ما مقداره 5% عن العقارات والأراضي المشغولة لصالح التعليم و6% لصلح التجهيزات العسكرية .

4-1-1-8- ضريبة الدخل :-

ترجع أصول هذه الضريبة إلى نظام الحسبة في الإسلام ، وعرفت برسم الاحتساب الذى احدثة السلطان محمد الثاني عام 1825م ، وفي سنة 1838م صدر نظام يقضي بتوزيع

هذه الضريبة على جميع الأصناف الذين يمارسون الأعمال و الحرف الصناعية والتجارية ، مثل التجارة والحدادة والنساجة والقزدارة ، وأرباب المهن الطبية والهندسية وأصحاب المحلات الصناعية والتجارية والمالية وملاك المصانع والدكاكين. [(1)] وكانت بواقع 3% من الدخل الصافي ورفعت إلى 4% بموجب القرار الصادر سنة 1878 ثم رفعت مرة أخرى بواقع 5%. [(2)]

وفي عام 1905 قسمت هذه الضريبة إلى قسمين ضريبة مقطوعة وأخرى نسبية تقديرية ، فرضت الأولى على كل حرفي لا يتخذ محل خاص لممارسة حرفته مثل الحرفيين المتجولين ، كالرقاعة والملتزمين ، حيث تراوحت الضريبة المفروضة عليهم ما بين 150-300 قرش في السنة بمركز الولاية وبما لا يزيد عن 250 قرش سنوياً للنازلين خارج مركز الولاية ، ويوضح الجدول التالي أنواع الحرف الموجودة بمركز الولاية وقيمة الضرائب المأخوذة عنه :-

[1])) عبدالله محمد أبو لقاسم حسين ، **الحرف والأصناف في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911**، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم التاريخ، كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريل، 2001، ص83.

[2])) الصالحين جبريل الخفيفي ، **النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835**-1911، رسالة ماجستير (غير منشورة، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، 1994) ص48.

(1)

ر.م	الاســـــم	الحـرفــة	مكان مزاولة الحرفة	ضريبة الدخل		التجهيزات العسكرية		ضريبة الويركو	
				بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش
1	صالح الاسطى بن ميلاد	دباغ	مكتب الصنائع		200	24			10
2	مسعود بن ابراهيم	تارزي	زنقة الحمام		150	18			7

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس "**ملفات النواحي الإدارية** ، ملف رقم 5 وثيقة رقم 125 ، دفتر به أسماء عدد من الحرفيين العاملين بمركز الولاية والضرائب المفروضة عليهم ، بدون تاريخ ".

3	ابراهيم بن علي	حداد	جنوب مكتب الصنائع		300	36			15
4	محمد الجدي	قزدار	مكتب الصنائع		300	36			15
5	محمد الهاشمي	خرداخي	بيت بازاري		200	24			10
6	محمد الطالب	صانع حصر	مكتب الصنائع		150	18		20	7
7	نصرات بن عمر	قهواجي	سيدي منيدر		200	24			10
8	محمد بن علي	بقال	مكتب الصنائع		300	26			15
9	محمد بن محمود الفزاني	حلاق	سيدي منيدر		100	12			5
10	ابراهيم علي الترهوني	قصاب	السلخانة		200	24			10
11	محمد حدود	طباخ	سيدي منيدر		300	36			15
12	محمد بن الغرياني	طحان	الظهرة		300	36			15
13	محمد تركي	نجار	خستة خانة		200	24			10
14	محمد بن عمار	صانع فحم	سوق الحطب		150	18		20	7
15	محمد بو حجر	لبان وزواق	مكتب الصنائع		150	18		20	7
16	علي دريبكة	حمال	سيدي يعقوب		200	24			10
17	محمد الطيب	خباز	ميزران		100	12			5
18	الحاج محمد بالحاج	سمسار	زنقة القوس		400	8			20
19	سلمان التاورغي	دلال	سوق		200	24			10
20	محمد التاجوري	عطار	ميزران		600	32			30
21	محمد الشيخ محمد	صانع خل	سوق الجديد		150	18		20	7
22	سفاني فلموزة	بناي	ميزان		400	8			20
23	خليفة بن علي	نساج	فندق الحاج خليفة		250	30		20	7
24	محمد بن سليمان	كيال	ميزران		250	30		20	12
25	محمد بن حسين	صانع أحذية	فندق محمد صقر		200	24			10

4-1-1-9- ضريبة اللاقبي :

اللاقبي هو العصير المستخرج من أشجار النخيل الحلو منه حلال والحامض منه مسكر حرام ، ومقدار الضريبة عنه

120قرش عن كل شجرة نخيل مستخدمة ، ثم زيدت 30قرش لصالح مدرسة الفنون والصنائع [1] وتتضح أهمية هذه الظاهرة من الناحية الاقتصادية من خلال سجلات رسوم قطع النخيل حيث بلغ ما تم قطعه في أحد اقضيه الولاية كمثال وهو قضاء الزاوية خلال الفترة الممتدة من شهر يونيو 1866 وحتى شهر فبراير 1899 عدد591 نخلة بلغت قيمة الضريبة المأخوذة عنها 68526 قرش. [2]

إن عملية استخراج اللاقبي من أشجار النخيل عملية مضرة بالشجرة حيث تتوقف الشجرة عن الإنتاج عدة سنوات وقد يؤدي القطع الخاطئ إلى موتها ، إن الإقبال على القطع على أشجار النخيل واستخدامها كلاقبي رغم ارتفاع الضرائب المفروضة على ذلك يدل على رواج هذه السلعة والعائد المربح من جراء ذلك .

وقد تمر الدولة ببعض الأزمات الأمر الذي يؤدي إلى فرض مزيد من الضرائب مثل ضريبة المساهمات التي استجدت للمساهمة في الحرب ضد اليونان وكان مقدارها 6% من إجمالي ضريبة " الويركو " والعقارات .

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملفات الضرائب** ، ملف رقم 4، وثيقة رقم 88".

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**سجلات حاصلات اللاقبي، فترة من يونيو 1866 وحتى فبراير 1899م**" وثيقة غير مصنفة.

لقد كان إجمالي المبلغ المتحصل من ضريبة " الويركو " في طرابلس وحدها حسب إحصاء سنة 1908م ما مقداره 160.040 ليرة . [1]

4-1-2- ضرائب ترسل مباشرة إلى الأستانة :-

4-1-2-1- الضرائب الجمركية :-

وكانت بمعدل 8% من قيمة الواردات و1% على الصادرات ، وكانت تجبى ضرائب الجمرك في أغلب الأحيان عن طريق الالتزام فقد رسا التزام جمرك ميناء طرابلس سنة 1267هـ - 1852م على مبلغ قدره 16.000 قرش تركي ، كما تم جباية ضرائب جمرك بنغازي ودرنة عن طريق الالتزام في السنة نفسها.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن التزام الجمرك كان يشمل البضائع الواردة إلى المدينة من خارج السور وكان هذا النوع من الضرائب يعرف لدى الأهالي " بالمكس " والمحصل لها يدعى " مكاس " وكان يؤخذ على الملتزم كفالة معتبرة من كفيل معتبر[2]

4-1-2-2- ضريبة الميناء :-

---

1)) أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص78.

2)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، تلزيم جباية الجمرك سنتي 1266 – 1267مالية 1851 – 1852م وثيقة غير مصنفة.

كان العائد المالي من هذه الضريبة محدوداً جداً. نظراً لإعفاء السفن الأجنبية من هذه الضريبة.

3-2-1-4- البريد والبرق والهاتف :-

وتتولى الحكومة إدارة هذه الخدمات وتؤمن مبلغاً وقدره 20.000 ألف ليرة سنوياً ، قد بلغت إيرادات هذا النوع من الضرائب التي ترسل مباشرة إلى الأستانة حسب إحصاء سنة 1908م ما قيمته 39.520 ليرة . [(1)]

كان الجزء الأكبر من عائدات الولاية يرسل إلى الأستانة ولا يستفاد منه محلياً ، وكثيراً ما كانت الدولة تفرض التبرعات الإجبارية لتمويل المشروعات سواء في الولاية أو خارجها ، أو تمويل المجهود الحربي أو الأزمات الاقتصادية فقد ورد مرسوم سلطاني لوالي طرابلس الغرب مصطفى نوري باشا يحثه بالتعجيل في توزيع خمسة آلاف كيس من القروش على وجوه البلاد والتجار والحرفيين وإرسالها إلى الأستانة للاستعانة بها في تسديد احتياجات عساكر الجيش الواقفة في جبهات القتال. [(2)]

وأحياناً تأخذ الإعانة شكل البطاقات توزع على القضاءات وتحصل قيمتها وترسل إلى الأستانة . وقد بلغ قيمة البطاقات

---

[1] ((أنتونى ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص78.

[2] ((دار المحفوظات التاريخية ،طرابلس، "**مرسوم سلطاني بتوزيع التكاليف على أهلي ولاية طرابلس الغرب**" وثيقة غير مصنفة.

المرسلة إلى قضاء الزاوية سنة 1896 ما قيمته 3001 قرش جمعت وأرسلت إلى طرف الولاية.[1]

وبالإضافة إلى خصم المرتبات بواقع مرتب شهر لصالح الخزينة العامة فقد صدر مرسوم سلطاني سنة 1282هـ - 1865م يقضي بخصم مرتب شهر من جميع موظفي الدولة وعساكرها وإرساله إلى الخزينة بالأستانة .[2]

والواقع أن المساهمات الخارجية المرسلة من ولاية طرابلس قد شكلت عبئاً ثقيلاً على ميزانية الولاية وأحدثت ظلماً وضيقاً شديداً على الأهالي فتارة تأتى باسم الإعانة العسكرية وأخرى لرفع الأذى والقحط عن الأراضي الحجازية .

وكانت الضرائب تؤخذ حتى على الحطب والفحم والتبن والحشيش اليابس والبصل تحت أسم رسم القنطار وذلك بواقع عشر بارات عن القنطار .[3]

فضلاً عن بعض الرسوم الأخرى مثل رسوم ذبح الحيوانات فكان محضوراً على الجزارين ذبح الحيوانات خارج المجازر المعدة لذلك وكانت تؤخذ منهم الرسوم عن طريق الملتزمين وكان التزام المجازر يتم بمبلغ مقطوع يسدده

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **أشكال الإعانات الموزعة في الولاية**" وثيقة غير مصنفة.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**مرسوم سلطاني بخصم راتب شهر من موظفي الدولة** " وثيقة غير مصنفة.

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**دفتر قيد حجج الأملاك التي وردت إلى مقام الولاية لسنة 1287هـ - 1870م**" وثيقة غير مصنفة.

الملتزم على أقساط خلال سنة الالتزام ، فقد بلغ التزام مجزرة درنة سنة 1266هـ - 1849م ما قيمته 14000 ألف قرش وقد وقع المزاد على الشيخ السنوسي بدر يسددها على خمسة أقساط ابتداء من شهر أبريل وانتهاء بشهر يناير . [1]

ومن ضمن الرسوم كان هناك رسم صيد السمك والذي يؤخذ عن طريق الملتزمين أيضاً وقد بلغ المبلغ المتحصل عليه من هذا الرسم في سنة 1294هـ - 1877م في لواء طرابلس 43500 قرش ولواء بنغازي 3160 قرشاً . [2]

وفى سنة 1290هـ - 1873م صدر مرسوم سلطاني يقضي بأن يستوفى من أصحاب المراكب التي تصطاد الإسفنج اعتبارا من أول سنة 1291هـ - 1874م المالية 32 ليرة عثمانية عن كل مركب بمحرك ومن الغطاسين عشرة ليرات ومن التي تصطاد بالرماح أربع ليرات ومن مراكب المشاط (الجرف) ثلاث ليرات في كل موسم صيد . [3]

وكانت ترد إلى خزينة الولاية المبالغ المالية المتحصل عليها عن طريق مجلس الحقوق وذلك عن طريق الغرامات المالية المترتبة على المخالفات التي يقوم بها الأهالي مثل

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **بدل مقطوع لزمت المجزرة بدرنة**" وثيقة غير مصنفة.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **كشف يبين الرسوم المتنوعة لحساب الخزينة 1294هـ - 1877م**" وثيقة غير مصنفة .

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**مرسوم سلطاني بتحديد الرسوم عن صيد الإسفنج**" وثيقة غير مصنفة.

التجول داخل المدينة ليلاً بدون فنار ، وبيع الأبقار بدون تذاكر مخصصة لذلك والقضايا الأخلاقية مثل الشتم والتعدى بالإضافة إلى تلك المبالغ المأخوذة من الأفراد في القضايا المتعلقة بالدين والمرفوعة إلى المحاكم التي تأخذ عليها رسوماً للفض فيها . [1]

هذا وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير تكفل ضمان الحصول على الأموال الضريبية عوضاً عن الإجراءات الجزائية التي تتخذها المحاكم ، فقد صدر مرسوم ولائي
سنة 1305هـ - 1887م يقضى بمنع الأهالي من السفر عن طريق البحر إلا إذا احضروا "علم وخبر" من مشايخهم والحكومة يفيد بأنهم أدوا الضرائب المترتبة عليهم [2]

والجدير بالملاحظة في هذا المجال أن الضرائب كانت شيئاً ثابتاً لا يراعى فيها تدمر الأهالي وسوء الأحوال المعيشية ولا سنوات القحط والجفاف والمجاعة ، ففي كل الأحوال ، واجبة الدفع ، ويتعرض للعقوبة كل من يتخلف عن أدائها ، فجاء في مقـال محمد المغـراوي المصراتي الذي أوردته صحيفة الترقي ((أنه من أعجب العجب أن أناساً أضناهم الجوع ، وعفت عنهم الربوع جلهم لا يجد في بيته مضغة ولا في

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**سجل قيودات الجزاء المتحصل من محكمة العدلية لسنة 1286 مالية1871م**" وثيقة غير مصنفة.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**ملفات الضرائب** ، ملف رقم8 ، وثيقة رقم302".

كيسة بلغة فتراهم في الأسواق حيارى سكارى وما هم بسكارى , ومع هذا الحال الضيق المجال لا ترى منهم أحداً إلا و الشرطي آخذ بلثامه يقول له ادفع الضريبة وإلا تنزل بك المصيبة ...)).[1]

لقد أحدثت الضرائب المتعددة والمتنوعة ركوداً اقتصادياً لشدة ارتفاعها وعدم مراعاة ظروف الأهالي ولا تكاد تترك شيئاً وإلا ووقع تحت طائلتها وتخلق الحجج والذرائع لجمع الأموال ، فتحت اسم حماية الحيوانات من السرقة وجب على البائع إحضار ورقة من المختار تفيد أن الحيوان المراد بيعه هو ملكة وأن يدفع له عشرين فضة وعلى المشترى طلب التذكرة من البائع والتصديق عليها من ملتزم الرسومات بعد دفع بارة واحدة عن كل قرش رسم البيع .[2]

4-2- إيرادات المؤسسات الحكومية

4-2-1- إدارة الدين العثماني:-

لقد ساهم الرأسمال الأجنبي ، والفوائد المستحقة على القروض المالية الأجنبية الممنوحة للدولة ، في إفلاس خزينتها لسنوات تكاد تكون متلاحقة فكان الإفلاس الأول سنة 1875م

---

[1])) **صحيفة الترقي** ، طرابلس ، العدد 98 ، 15 صفر 1327هـ - 19089م.

[2])) **الدستور الجزء الأول** ، ص499.

وتلاه إفلاس آخر سنة 1879م وأخر سنة 1881م مما جعل الدول الدائنة تتدخل في شئون الدولة المالية بغية تحصيل ديونها والتي بلغت 2.4 مليار فرنك وصدر مرسوم سلطاني سنة 1881م بتوحيد الدين العثماني وإنشاء إدارة له تعرف باسم إدارة الدين العثماني وهى في الواقع إدارة عثمانية من الناحية الشكلية وتحت سيطرة ممثلي المصارف الدائنة من الناحية الفعلية ، فهي تضم موظفين يمثلون المصارف الفرنسية والإنجليزية والألمانية والنمساوية والمجرية والإيطالية . [(1)]

وكانت الرسوم التي تجبى لصالح هذه الإدارة في ولاية طرابلس الغرب هي رسوم على المشروبات الروحية وعلى الحرير ورسوم الطوابع والملح والتبغ وقد حول هذا الأخير إلى امتياز مستقل سنة 1883م وأنشئت له إدارة خاصة تعرف باسم إدارة "الرجى" وكان محصول التبغ قبل إنشاء إدارة الدين العثماني يؤخذ عنه العشر كبقية المحصولات الزراعية ، فقد بلغ عشر محصول التبغ في مصراتة وحدها سنة 1862م ما مقداره 16272.25 أوقيه أي ما يعادل 20864 كيلو غرام تقريباً . [(2)]

---

[1] ((لوتسكى ، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** ، ترجمة : عفيفة البستاني ، بيروت ، دار الفارابي ، 1980م ، ص384.

[2] ((دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**محصول التبغ بقضاء مصراتة** " وثيقة غير مصنفة.

4-2-2- إدارة شؤون الوقف.

كانت إدارة شؤون الوقف مسؤولة عن إيجار المحلات العائدة إليها و إدارة شؤونها وكذلك الأراضي الموقوفة وكان العائد من هذه المحلات يخصص للأنفاق على المساجد والأعمال الخيرية ويرسل الباقي إلى الإدارة في الأستانة .[1]

4-2-3- إدارة المنائر .

كانت حقوق المنائر امتيازاً لشركة فرنسية في أنحاء الدولة كافة وكانت ضريبة المنائر بمعدل 20 بارة على السفن التي تصل حمولتها ما بين 5الى8 أطنان ، وتزداد الضريبة كلما زادت الحمولة وفقاً لهذا القياس .[2]

هذا وقد أخذ الاهتمام بالمواني البحرية في ولاية طرابلس الغرب يحضى بشيء من الاهتمام فقد أنشئ بها عدة منارات بحرية لارشاد السفن وقد باشرت هذه المنارات مزاولة أعمالها في 15/11/1880م وذلك في كل من مواني طرابلس وبنغازي ودرنة ومصراتة وكان العمل جارياً في إقامة منارة

---

[1])) فرنشسكو كورو ، **المرجع السابق** ، ص44.

[2])) أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص77.

في الخمس[1] ، بحيث بلغ مجموع ما تم تحصيله سنة 1908م من إيرادات المؤسسات الحكومية 48.440 ليرة . [2]

4-3- مصروفات الولاية.

تشمل مصروفات أو نفقات ولاية طرابلس الغرب مرتبات الموظفين ومرتبات الجند والنفقات العسكرية ونفقات جباية الضرائب ، ثم نفقات أخرى مختلفة تضم التعليم ومساعدة المنفيين إلى الولاية والصحة .

وتعتبر المرتبات التي تمنح لموظفي الولاية والنفقات العسكرية من أهم أوجه الإنفاق في الولاية وتأخذ جل ميزانيتها حيث كانت الولاية مكلفة بدفع ثلثي المخصصات العسكرية من ميزانيتها والذي يعادل ثلاثة ملايين ليرة سنوياً . [3]

وكانت الولاية تدفع بعض المبالغ سنوياً لمساعدة المنفيين إلى الولاية بمعدل قرش إلى ثلاثة قروش يومياً وذلك

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**أشعار من إدارة المنائر البحرية العثمانية لمن يهمهم الأمر بوجود المنائر لارشاد السفن**" وثيقة غير مصنفة .

2)) أنتوني ج كاكيا ، **المرجع السابق** ، ص78.

3)) صلاح الدين حسن السوري "**النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية الظاهرة وأبعادها**" مجلة البحوث التاريخية . عدد 2 ، السنة السابعة يونيو ، 1985م ، ص18.

سنة 1873م . هذا فضلاً عن مرتبات الجند التي تتراوح ما بين ثلاثة آلاف قرش للميرالاى وثلاثين قرشاً للنفر العادي . [1]

وعلى سبيل المثال جاء في تقرير الميزانية المقدم إلى نظارة المالية سنة 1892م ، أن الولاية أنفقت المبالغ التالية :-

ت	جهة الإنفاق	المبلغ بالقروش
1	قسم الشرعية	404844
2	قسم الداخلية	1504334
3	قسم العدلية	578756
4	قسم المعارف	31584
5	قسم المالية	893247
6	نفقات مأموري الأعشار	200000
7	رواتب كتاب التحريرات بالاقضية بموجب أمر نظارة الداخلية	54000
8	جباة ومراجعي القيودات	103200
9	رواتب الشرطة	75000
10	مخصصات عساكر الضبطية	850000
11	الصحة	4000
المجموع		4.698.965 قرش

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس" **رسالة إلى الوالي من أمين آلاى أركان الحرب** " وثيقة غير مصنفة.

ويضاف إلى المبلغ المذكور مخصصات الفرقة العسكرية السلطانية والتي بلغت 264 . 580 . 8 قرشا وكذلك مبلغ المخصصات البحرية الذي ورد إلى الولاية بحوالة مالية قدرها 623 . 523 قرشا ليكون إجمالي النفقات في تلك السنة ما جملته 852 . 802 . 13 قرشا تركيا في حين كان المبلغ المتحصل عليه من واردات الخزينة في تلك السنة (887 .103 .6) [1] وذلك بعجز مالي قدرة (965 .698 .7) قرشاً تركياً.

هذا وقد بلغ دخل الولاية 1312 هـ - 1894 م وما جملته (13922075) ليرة تم تحصيلها من كل من سنجق طرابلس ، وسنجق الخمس ، وسنجق الجبل الغربي ، وسنجق فزان ، باستثناء سنجق بنغازي باعتباره يتبع الآستانة مباشرة في تلك الفترة ، وقد بلغت المصروفات في السنة نفسها (82 . 976 .150) ليرة[2] بعجز مالي وقدره 1.175.607 ليره في حين بلغت واردات الولاية خلال سنة 1903 م (00 .668 . 134 .1) قرش تركي بينما بلغت المصروفات في السنة

---

1)) أحمد صدقي الدجاني ، **وثائق تاريخ ليبيا الحديث** ، ص 100 – 101 .

2)) **سالنامة ولاية طرابلس الغرب** ، 1312هـ - 1894م ، ص 214 .

نفسها "1.194.898.00" قرش تركي [3] وذلك بعجز مالي وقدره 602.300 قرشاً تركياً.

وبالنظر إلى ميزانيات السنوات السالفة الذكر نلاحظ أن العجز المالي قد تتابع خلال هذه السنوات مما أثر سلباً على الاقتصاد في الولاية وخصوصا أنها لا تتلقى أي دعم مادي من الدولة العثمانية ، بل إنها تحمل بأعباء مالية لصالح الدولة وخصوصا وقت الأزمات مثلما حدث في الحرب الروسية التركية ، وتساهم إلى جانب الولايات الأخرى في سداد ديون الدولة العثمانية لصالح الدول الأوروبية . وأقيمت بها إدارة الديون العمومية التي احتكرت تجارة التبغ والملح ، والمشروبات الروحية .

كان يتم ضبط إيرادات الولاية ومصروفاتها في سجلات خاصة أعدت لهذا الغرض ، بهدف الحد من التلاعب والاختلاس في المال العام ، بحيث لا يحصل ويصرف أي مبلغ مالي إلا بسند يثبت ذلك يعد من الآثار الإيجابية للسياسة الاقتصادية العثمانية التي استهدفت إصلاح النظام المالي في الدولة بصفة عامة ، ويبدو أن بعض الإجراءات قد تركت أثراً سلبياً على ولاية طرابلس الغرب في مجالات أخرى ومنها النظام الضريبي .

---

[3])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **سجل واردات ونفقات ولاية طرابلس الغرب**،1319 مالية ، 1903م" وثيقة غير مصنفة.

كان الهدف من وضع النظام الضريبي هو مواجهة النفقات العامة ، إلا أنه لم يلبث أن تحول إلى عبء ثقيل ساهم في تذمر الأهالي وتشريدهم ، حيث إنه لم يترك شيئاً إلا وضع تحت طائلته ، فشمل الإنسان والحيوان ، والزرع ، والأشجار ، والأرض ، ولا يراعى في عملية أخذها سنوات القحط والجفاف وانتشار الأزمات والأوبئة ، وفقر الأهالي ، فالضريبة شئ يجب دفعه مهما كانت الظروف. [1]

أدي الطلب المتكرر على الضرائب ،والضغط على الأهالي من قبل الجباة ، وشدة فقر السكان ، وعدم قدرتهم على الدفع ، إلى نزوح العديد منهم إلى مناطق أخرى غير مناطقهم ، ومنهم من هاجر إلى خارج الولاية ، فقد هاجر بعض سكان غدامس إلى تونس ، حيث تولت الحكومة بنفسها جمع محصول التمور لسداد الضرائب ، وهاجر كثير من رجال القرى الأخرى بسبب عدم المقدرة على دفع الضرائب ولم يبقى فى قراهم سوى النسوة والأطفال والشيوخ[2] ، ومنهم من أقدم على قطع الأشجار لأن محصولها لا يغطى قيمة الضرائب المدفوعة عنها فقد بلغ عدد أشجار النخيل وأشجار الزيتون

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**مضبطة من أهالي بنغازي إلي الوالي تشتمل على 258 توقيع يشكون فيها حالة القحط الذي أصاب البلاد ، والجراد اللي أتي على الأشجار ، وتدمرهم من المتصرف وعد مراعاة حالهم هذه عند أخذ الضرائب** " وثيقة غير مصنفة.

2)) **صحيفة الترقي** ، طرابلس ، عدد 113 ، 23 شوال 1327 هـ 1909 م .

والبرتقال التي تم قطعها في برقة 16 ألف شجرة بالإضافة إلي عدم التوسع في الزراعات الأخرى وإستصلاح الأراضي وحفر الآبار [1] ، وشددت الحكومة على ضرورة جمع الأموال وتحصيلها حيث جاء في قرار تعيين أحد مشايخ القبائل ما نصه : (..... وأنت أيها الشيخ جد واجتهد في جباية الأموال الأميرية ...) . [2]

هذا بالإضافة إلى ابتزاز الجباة وتسلطهم على الأهالي حيث كان بعضهم يسلبون الممتلكات الشخصية ويطالبون الأهالي بأجرهم اليومي ، و أعلاف خيولهم ، كما جاء في شكوى مقدمة إلى الوالي من أحد أهالي قضاء العجيلات بخصوص قسوة الجبـاة ومعـاملتهم السيئة له تفيد أن الواحد منهم " أي الجباة " يأخذ "..... نصف مرطة[3] شعير عليف جادوره. [4] وأبو تسعين[5] له ، ولا يأكل إلا الفطيرة ولحم الدجاج ...." [6] وحيث أن مجموع الجباة الذين أتوا إليه كانوا

---

[1]) ن أ ، بروشين ، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث** ، ترجمة وتقديم ، عماد حاتم ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين لدراسات التاريخية ، 1991م ، ص 352 .

[2]) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من مجلس إدارة ولاية طرابلس الغرب إلى أحد المشايخ الذي تم تعينه في ورفلة ، بتاريخ 20 شعبان 1307 هـ1889 م**" وثيقة غير مصنفة.

[3]) **المرطة** : مكيال للحبوب يسع 75 . 20 كيلو جرام تقريبا .

[4]) **جادوره** : حصانة

[5]) **بوتسعين** : عملية عثمانية .

[6]) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**شكوى مقدمة من أحد أهالي العجيلات إلي الوالي ، بخصوص معاملة الجباة**

أثنى عشرة فارساً فطلب منه دفع أثنى عشر أبو تسعين ، ولم يستطع دفع ذلك ودفع لهم ستة أبو تسعين ، وعندما ضربوه ، وعبثوا بمحتويات بيته ، وأخذوا الحمل الذي كان قد فرشه لهم عند قدومهم ، وطلب في شكواه ترجيع حملة ، وضرورة جعل الخدمات التي تقدم للجباة من ضمن الضريبة المقررة على الدافع.[1]

هذا بالإضافة إلى بعض التكاليف الأخرى التي توزع على الأهالي للمساهمة في مشروعات الدولة وأعمالها سواء داخل الولاية أو خارجها ، فقد تم فرض ضريبة على أهالي ولاية طرابلس الغرب تعرف باسم الإعانة العسكرية للمساهمة في الحروب الروسية التركية ، وبقيت هذه الضريبة سائدة عقب إنتهاء هذه الحرب ، ومن المشاريع التي كلفت الولاية الأهالي بتغطية نفقاتها حفر الآبار الارتوازية ، فقد تم تكليف أهالي قضاء غريان بدفع مصاريف حفر بئر بقطيس.[2]

ومن الأمور المثيرة للعجب تكليف أهالي نفس القضاء بدفع نفقات حملة لصيد الوحوش لحديقة السلطان في حين بخلت عليهم حكومة الولاية بأبخس الأشياء فقد طلب أهالي

السيئة له ، بتاريخ 3 ذي القعدة 1306 هـ- 1888 م " وثيقة غير مصنفة.

[1])) **نفسه .**

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من قائمقام غريان ، إلي الوالي ، بخصوص حفر بئر بقطيس ، بتاريخ 27 جمادى الثاني 1286 هـ- 1869 م** " وثيقة غير مصنفة.

القضاء من مقام الولاية ضرورة ضرب المدفع عند حلول الإفطار في شهر رمضان المبارك ، فوافقت الولاية على هذا الطلب شريطة أن يتحمل الأهالي قيمة البارود. [1]

هذا بالإضافة إلى أعمال السخرة التي تمارسها حكومة الولاية فكان يتم تكليف الأهالي بالعمل في إقامة الحصون والقلاع العسكرية وبناء قصور الحكومة وحفر الآبار وتسخير حيواناتهم أيضاً في نقل المهمات والعتاد من منطقة إلى أخرى. [2]

إن جور النظام الضريبي جعل الأهالي يتقدمون بكثير من الشكاوى إلى السلطة العليا في الأستانة وإلى حكومة الولاية طالبين التخفيف من هذا الوضع ومراعاة ظروفهم المعيشية ، فجاء في رسالة بعث بها أعيان الجبل الغربي إلى السلطان العثماني عبدالمجيد بتاريخ 1271 هـ - الموافق 1854 م أن مأموري التخريص وجباة الضرائب يخرصون الحب في شجره ، والزرع في سنابله ، وعند حلول الموسم يأتي هذا التخريص على البعض بجميع زيتونه أو زرعه حتى يسلم فيه لهم كلياً و لا يقبلون منهم ، وقد يلتزم بعض الناس أن يعطي جميع غلته

---

[1])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**رسالة من الولاية إلى قائمقام غريان ، بخصوص ضرب المدفع عند حلول الإفطار في شهر رمضان المبارك ، بتاريخ 13 نوفمبر 1872 م**" وثيقة غير مصنفة.

[2])) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، "**بخصوص ترميم وبناء بعض الزيادات في قصر الحكومة بيفرن ، بتاريخ 13 شعبان 1270 هـ - 1853 م**" وثيقة غير مصنفة.

ويزيد من نفسه ، وإنهم يفرضون على الأهالي شهرية القادة وجائزة القضاء و أجرة تسخير الحيوان الذي يحمل المهمات إلى البلاد ، وضيافة المأمورين وخدامهم. [1]

كانت الضرائب تشكل الجزء الأكبر من واردات خزينة الولاية حيث شكلت ما يزيد على 85 % من واردات خزينة الولاية خلال سنة1907 م والتي بلغت 065367 . 22 قرش[2] وهي مصدر مهم من مصادرها ، فكان أمر تحصيلها من الأمور المهمة بالنسبة للولاية ، والتهاون فيها يترك عجزا في الميزانية يصعب سداده وخصوصا إن الدولة لم تهتم بتحسين وسائل الإنتاج وزيادة حجمه ، وبالتالي مصدر قلق وتوتر في علاقة حكومة الولاية بالسكان المحليين .

---

1)) دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ،" **ملف غومة** ، وثيقة رقم 118 ؛ محمد إمحمد الطوير ، مقاومة الشيخ غومة المحمودى للحكم العثماني في إبالة طرابلس الغرب 1835 - 1858 م ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي ، 1988م ، ص 349 ".

2)) محمود ناجي ، **تاريخ طرابلس الغرب** ، ترجمة عبد السلام أدهم ، محمد الأسطى ، طرابلس ، دار الفرجانى ، ط2 ، 1995 م ، ص109 .

الخــاتمة

لاشك أن السيطرة العثمانية على ولاية طرابلس الغرب ، والتي امتدت فترة طويلة من الزمن تصل إلى قرابة ما يزيد على ثلاثة قرون ونصف . وهذه مدة كافية لتترك أثارها على هذا الجزء الهام من الوطن العربي الكبير .

ففي الوقت الذي تتطلع فيه كثير من دول العالم للأخذ بأسباب الرقي والتقدم ومحاولة مواكبة التطورات العلمية التي صاحبت قيام الثورة الصناعية في أوروبا ، وأخذت تتخلص من سيطرة الكنيسة وسطوتها كانت الدولة العثمانية ترفض مواكبة ذلك التقدم والأخذ به باعتباره اقتباس عن " الكفار" أو بالاحرى أن تلك التطورات قد تحد من سيطرة المتنفذين في الدولة وأصحاب القرار كالانكشارية ورجال الدين وبالتالي جاءت فكرة رفض الاقتباس أساساً .

وعندما أدركت الدولة إنها وقعت في خطاء كبير بانتهاج سياسة العُزلة وان دول العالم من حولها أصبحت تفوقها في كثير من الأشياء ، واستبان ضعفها على اثر الهزائم التي ألحقت بها ، بعد أن كانت بالأمس القوة التي لا تقهر فأخذت تحاول أن تتلمس مواطن ضعفها وتحاول اللحاق بالركب الذي فاتها ولكن في وقت أخذ فيه الضعف يدب في كيانها وكثر من حولها الطامعون في ممتلكاتها وأصبحت رجل أوروبا المريض على حسب ما اصطلح على تسميتها المؤرخون .

**عملت الدولة العثمانية على إعادة سلطتها المباشرة على ولاية طرابلس الغرب سنة 1835م ، بعد أن انهار حكم الأسرة القرمانليه فيها ، وبداية موجة الا
ستعمار الأوروبي واجتياحه للولايات العثمانية.**

لقد تزامنت تلك العودة وظهور نمط جديد من الإدارة وأسلوب الحكم ، في الدولة العثمانية على اثر صدور مرسومي كلخانة 1839م ، وهمايون 1856م ، وبداية عهد جديد اصطلح المؤرخون على تسميته " عهد التنظيمات " تميز عن العهود السابقة بالتنظيم القانوني الذي طال مختلف جوانب الحياة ، فشمل الحاكم والمحكوم والغني والفقير ، وهذا ما كانت تفتقده الإدارة العثمانية و الذي يمكن تسميته بمرحلة التحديث.

خضعت ولاية طرابلس الغرب للنظم والقوانين وكافة الإجراءات وتأثرت بالمستجدات التي طرأت على الدولة العثمانية سلباً وإيجاباً باعتبارها إحدى ولاياتها ، فعلى اثر صدور قانون الولايات سنة 1864م أعيد تشكيل الجهاز الإداري بالولاية ، وحددت مهام الوحدات الإدارية على وفق قوانين تحكمها من حيث البناء والاختصاص في تسلسل هرمي يأتي على قمته الوالي وفي قاعدته عامة الناس ، وقد كان لهذا القانون اثر في تنظيم الوحدات الإدارية في ولاية طرابلس .

فقد استحدثت العديد من الوحدات الإدارية والأجهزة التي لم يكن لها وجود قبل مرحلة الإصلاحات ، فتم إقامة المحاكم الحديثة ، مثل المحكمة الابتدائية ، والمحكمة التجارية ، ومحكمة

الاستئناف ، ومحكمة الجزاء ، وحددت مهام هذه المحاكم على اثر صدور مجلة الأحكام العدلية ، أما نظام عملها فكان على وفق قانون الجزاء الهمايوني الصادر في 1857م .

كما تم العمل بنظام البلديات في ولاية طرابلس الغرب الذي طور العمل بنظام شيخ البلد الذي كان معمولاً به قبل هذه الفترة ، وذلك بزيادة في المهام والصلاحيات وباختلاف في التركيبة الإدارية ، وطريقة العمل وذلك على اثر صدور قانون البلديات سنة 1870م .

ومن الخدمات الأخرى التي أخذت الدولة على عاتقها القيام بها خدمات التعليم ، حيث كان قبل هذه الفترة مقتصراً على التعليم الديني ممثلاً في مؤسساته الثلاثة ، المساجد ، والزوايا ، والكتاتيب ، وعلى اثر الإصلاحات الجديدة التي شملت الدولة ، بدأ التعليم الحديث يدخل إلى الولاية تدريجياً ، فأقيمت المدارس الابتدائية ، والإعدادية ، ومدارس الحرف ، وغيرها من المؤسسات الحديثة التي لم تكن معروفة قبل هذه المرحلة . وقد كان لهذا التعليم اثر كبير في زيادة إقبال الأهالي على التعليم وانعكس بدوره على تولي الوظائف ونشاط الحركة الأدبية والصحفية بالولاية .

والى جانب خدمات التعليم وجدت الخدمات الصحية التي حاولت الدولة تقديمها لمواطنيها ، عن طريق إقامة المحاجر الصحية والمستشفيات ، لتقديم الخدمات العلاجية ، ومكافحة الأمراض المعدية ، وبالرغم من محدودية هذه الخدمات إلا أنها تعتبر بداية دخول الطب الحديث للولاية .

لم يكن اهتمام الدولة العثمانية مقتصراً على تنظيم الجهاز الإداري وأجهزة الخدمات العامة فحسب بل عملت على تطوير وتنمية مجالات أخرى كالزراعة مثلاً . فشجعت الفلاحين على زراعة المحاصيل عن طريق إعفاء بعض المحصولات الزراعية من الضرائب لعدة سنوات مثل محصول البطاطا ، كما شجعت زراعة الأشجار وعلى الأخص أشجار الزيتون والنخيل ، وأصدرت التعليمات بهذا الخصوص ، وكان لهذا التشجيع اثر ايجابي في زيادة مساحات الأراضي المزروعة وخاصة مساحات الأشجار المثمرة .

ولضمان تطبيق الإجراءات المتخذة في مختلف المجالات بالإضافة إلى القوانين التي تحكم كل إصلاح ، تطلب قيام جهاز امني مهمته تطبيق الأحكام ، والمحافظة على الأمن والاستقرار ، فعملت الدولة على استتبابه في مختلف أرجاء الولاية ، وعلى الأخص في المناطق الصحراوية حيث تتعرض القوافل التجارية لأعمال السلب والنهب ، وذلك بإقامة فرق من قوات الأمن " الهجانة " لحراسة الطرق والقوافل التجارية وغيرها .

لقد تطلب تطبيق النظم العثمانية في ولاية طرابلس الكثير من الأموال التي كان من الصعب الحصول عليها ، من خزينة الدولة العثمانية ، لذا كان النظام المالي في ولاية عامل هدم للجهود الإصلاحية الأخرى .

فقد اعتمدت الدولة قيام الإصلاحات بالولاية على ما تحصله من أموال من الأهالي ، عن طريق الضرائب التي كانت لها أثار سلبية على الولاية والتي شملت الإنسان والزرع والحيوان وكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وذلك بنسب عالية ، لا

تتفق ومردودات هذه الأنشطة ، الأمر الذي أدى إلى تدهور هذه الأنشطة والتلاعب ، والرشوة ، وفساد ذمة المأمورين ، إضافة إلى تحميل الأهالي أعباء مالية باهضة من خلال تكليفهم بإنشاء بعض المرافق مثل المدارس ودفع مرتبات المعلمين .

لم يقف جور النظام الضريبي عند هذا الحد ، بل إن الولاية كانت كثيراً ما تحصل الأموال من الأهالي لمساعدة الدولة في حروبها ، أو إغاثة بعض الولايات الأخرى في فترات القحط والجفاف ، بناءً على تعليمات نظارتي الخارجية والمالية تحت اسم ضريبة الإعانة .

لقد تركزت الإصلاحات رغم محدوديتها في طرابلس مركز الحكم وأهملت بقية المدن والمناطق الأخرى وعلى الأخص مناطق الدواخل ، وأفسحت المجال للأجانب بممارسة الأنشطة المختلفة وفق قوانين الامتيازات ، تلك الأنشطة التي سمحت للدول الأوروبية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية مما اتاح الفرصة لهذه الدول في السيطرة على مقدرات الدولة ومن ثم اقتسام أملاكها فيما بعد .

إن تقـــــييم السياسة العثمانية في ولاية طــــــرابلس الغرب يخضع لعدة اعتبــارات ،كــان لها بــالغ الأثر في رسم تلك السياسة ومــــدي نجاحها و فشـــــلها فالبلد فقير معـدم غارقا في الجهل و التخلف ،يعيش حيــاة هي اقــرب إلي البــداوة ،شاسع المســاحة ،مــترامي الأطــراف ،يصــعب الوصــول إلي كثــيرا من أجــزاءه، يفضل أهله الاحتكــــــــــام إلي أعــــــــــرافهم القبلية ،وتقاليـــدهم المحلية ،ولا معنى للإدارة في حيـــاتهم

،ومن هنا تتضح صعوبة تطــبيق النظم العثمانية ،هـذا عوضا عن ضــعف الســلطة العثمانية نفســها فهي الأخــرى مثقلة بالأعبــاء ، قليلة الإمكانيــات، ضـعيفة الإرادة ،فاقــدة للحجة ، متســلطة جامعة للأمــوال ، تأخذ أكــثر مما تعطي ،فكــانت سياســتها في الولاية مثار توجس و توتر ،وخصوصا في الفترة الأخيرة من وجودها بها، فقد اســتبان ضـعفها حـتى في عاصـمة الولاية الــتي من المفــترض إن تكــون أقــوى مراكز نفوذها فما بالك في المناطق البعيدة،

وان كل ذلك يعد انعكاسا للوهن الذي اخذ يســري في الدولة بكاملها و تكمل أوروبا الاســتعمارية مشــوار اقتطـــاع الولايـــات العثمانية لتقع ولاية طـــرابلس الغرب تحت السيطرة الإيطالية وتدخل مرحلة جديدة من تاريخها.

وأخــيرا إن دراسة تــاريخ ليبيا في الفــترة العثمانية لايزال يحتاج إلي مزيـدا من الجهد و العمل ،ولا تـزال مادته الأولية تنتظر من ينفض الغبــــار عنها من على أرفف دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ولا ازعم إنني أتيت بالشئ الكثـير عن تـاريخ هـذا البلد ، فهـذه دعوة إلي إخواننا الباحثين لمواصلة المشوار فالمادة التاريخية غزيــرة و الموضــوعات كثــيرة وتنتظر من سيواصل المسيرة.

وثائق دار المحفوظات التاريخية طرابلس

1- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، قرار سلطاني بتعيين يوسف باشا والياً على البلاد ، ترجمة محمد الاسطى ، " غير مصنفة " .
2- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، بطاقة أو تذكره كان يمنحها يوسف باشا لدائنيه على بعض المدن بتاريخ 16 رمضان 1245هـ- (1830) " غير مصنفة " .
3- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، اتفاقية يوسف باشا مع رعايا توسكانيا بتاريخ 14 رمضان 1245هـ- (1830) " غير مصنفة " .
4- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، تقرير محمد شاكر أفندي للسلطان العثماني حول الأوضاع الداخلية في ايالة طرابلس الغرب 1250هـ- (1834م) ترجمة محمد الاسطى ، " غير مصنفة " .
5- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، سجلات المحاكم الشرعية ، سجل محكمة طرابلس الشرعية لسنة 1253 – 1253هـ فرمان سلطاني بتولية محمد رائف باشا ولاية طرابلس الغرب .
6- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملفات الضرائب ، إعلان بشأن تخريص الأعشار ، " غير مصنفة " .
7- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملف التدريب العسكري ، وثيقة رقم 195 .
8- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملف الجيش ، وثيقة رقم 1501 .
9- دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملفات القناصل ، ملف رقم 2 ، وثيقة رقم 85 . تقريز موجه من مقام الولاية إلى وزارة الخارجية باستانبول ، بدون تاريخ .
10-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملفات القناصل ملف رقم 4 ، وثيقة رقم 126 ، واردة

من قائمقامية مصراتة إلى الولاية بتاريخ 28 تشرين الثاني 1319 مالية الموافق 10 ديسمبر 1903م .

11-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملفات القناصل ، ملف رقم 15 ، وثيقة رقم 160 ، من دائرة مجلس البلدية إلى الولاية بتاريخ 11 نيسان 1299 مالية .

12-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملف العدل ، وثيقة رقم 1507 قرار من مجلس العدلية ، بخصوص تعيين عزت أفندي عضواً بمحكمة الاستئناف ، سنة 1888م .

13-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملف البريد ، كشف بأسماء وإدارات وفروع البريد ، سنة 1911م .

14-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملفات الزراعة والصناعة والمعادن ، ملف رقم 2 ، وثيقة رقم 2 .

15-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملف الزراعة ، وثيقة رقم 218 .

16-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملف النواحي الإدارية ، ملف رقم 5 ، وثيقة رقم 125 ، دفتر بأسماء عدد الحرفيين بمركز الولاية والضرائب المفروضة عليهم ، بدون تاريخ .

17-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملفات المساجد والكتاتيب والزوايا ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم 8 بشان الجوامع .

18-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، سجلات المحاكم الشرعية .

19-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، ملفات الشؤون الداخلية ، ملف رقم 4 ، وثيقة رقم 137 ، بخصوص إرادات بلدية طرابلس .

20-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، سجلات حاصلات اللاقبي في الفترة من يونيو 1866 وحتى فبراير 1899م .
21-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، محصول التبغ مصراتة .
22-دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس ، مضبطة من أهالي بنغازي إلى الوالي تشتمل على 258 توقيع يشكون من حالة القحط الذي أصاب البلاد والجراد الذي أتى على الأشجار وتدمرهم من المتصرف وعدم مراعاة حالهم هذه عند اخذ الضرائب .
23- ملف الشؤون الداخلية ، وثيقة رقم 74 ، إنشاء ، محجر صحي بالولاية سنة 1836م.
24- ملف الشؤون الداخلية ، وثيقة رقم 53 ، بخصوص اقامة محجر صحي بالولاية سنة 1844م .
25- ملف الزراعة ، وثيقة رقم 604 ، رسالة من الولاية إلى الباب العالي بخصوص تزويد الولاية بشتلات أشجار التوت بتاريخ 11 يوليو 1848م .
26- ملف الزراعة ، وثائق رقم 14-16-2285-2286 ، إعفاء مزارعي أشجار الزيتون من ضريبة العُشر سنة 1849م .
27- ملف غومة ، وثيقة رقم 118 ، رسالة من أعيان الجبل الغربي إلى السلطان العثماني يتظلمون فيها من ممارسات حكومة الولاية بتاريخ 1854م .
28- ملفات العدل ، ملف رقم 13 ، وثيقة رقم 488 ، مرسوم سلطاني بتشكيل المحاكم في ولاية طرابلس الغرب بتاريخ ربيع الأول 1271هـ - 1860م .
29- ملف الزراعة ، وثيقة رقم 1601 ، أنتاج الولاية من الحبوب سنة 1868م .

30- ملفات التعليم الديني ، مساجد ، كتاتيب زوايا ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم 7 بشان إيجار محلات الوقف .
31- ملفات التعليم ، ملف رقم 5 ، وثيقة رقم 133 ، مساهمة البلدية في إنشاء مدرسة الفنون والصنائع ، سنة 1871م .
32- ملفات التعليم ، ملف رقم 14 ، وثيقة رقم 391 بشان مكاتب الصبيان بتاريخ 1872م .
33- ملفات التعليم ، ملف رقم 4 ، وثيقة رقم 98 ، بشان التبرعات لصالح مدرسة الفنون والصنائع سنة 1874م .
34- ملفات التعليم ، ملف رقم 12 ، وثيقة رقم 321 ، مدرسة الصنائع ، مايو 1874م.
35- ملفات التعليم ، ملف رقم 13 ، وثيقة رقم 363 ، بشان المدارس الإعدادية العسكرية ، 10 يوليو 1887م .
36- ملفات الضرائب ، ملف رقم 8 ، وثيقة رقم 302 ، قرار ولائي بمنع سفر الذين لم يدفعوا الضرائب ، بتاريخ 1305هـ - 1887م .
37- ملفات الشؤون الاجتماعية ، ملف رقم 1 ، وثيقة رقم 45 ، أمر سلطاني بإعفاء محصول البطاطا من اخذ العُشر بتاريخ 21 أكتوبر ، 1888م .
38- ملف الزراعة ، وثيقة رقم 2223 ، بخصوص غرس أشجار النخيل بسرت سنة 1891م .
39- ملفات التعليم ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم 9 ، ريع وقف مدرسة عثمان باشا سنة 1897م .
40- ملف الزراعة ، وثيقة رقم 2 ، منشور من مجلس إدارة الولاية بخصوص غرس أشجار الزيتون .
41- ملفات التعليم ، ملف رقم 15 ، وثيقة رقم 423 ، من رئاسة كُتاب الديوان الملكي إلى الولاية ، بخصوص المدارس الأجنبية بتاريخ 2 يوليو ، 1900م .

42- ملف الزراعة ، وثيقة رقم 635 ، عدد أشجار النخيل في منطقة فزان وواحة الكفرة ، سنة 1903م .

43- ملفات التعليم ، ملف رقم 11 ، وثيقة رقم 309 ، برقيات مرسلة إلى بلديات الولاية بخصوص تحويل المخصصات الى مدرسة الفنون والصنائع ، فبراير 1905م .

45- ملفات التعليم ، ملف رقم 11 ، وثيقة رقم 317 ، تحويل مخصصات لمدرسة الفنون والصنائع سنة 1905م .

46- ملفات التعليم ، ملف رقم 4 ، وثيقة رقم 19 ، تقرير القنصلية الإيطالية حول المدارس ، يوليو 1908م .

47- ملفات الضرائب ، ملف رقم 4 ، وثيقة رقم 88 ، إحصاء الضرائب ، سنة 1908م.

48- ملفات التعليم ، ملف رقم 8 ، وثيقة رقم 229 ، من مجلس المعارف إلى الولاية ، بخصوص بناء المدارس بالولاية ، سنة 1909م.

49- ملفات التعليم ، ملف رقم 5 وثيقة رقم 137 ، من الوالي إلى التصرفات ، بخصوص عدد الطلاب الذين يجب إرسـالهم إلى مدرسة الفنون والصنائع سنة 1910م.

50- ملف الوثائق الاجتماعية ، وثيقة رقم 78 ، بخصوص مرضى الكوليرا ، سنة 1910م.

51- ملفات التعليم ، ملف مدرسة الفنون والصنائع ، وثيقة رقم 370 ، بشأن إرسال 7 ديسمبر 1910م.

52- ملفات التعليم ، ملف رقم 3 ، وثيقة رقم 77 ، من الولاية إلى نظارة المعارف بخصوص المدارس الرشدية ، بتاريخ 1911م.

53- ملفات التعليم ، ملف رقم 13 ، وثيقة رقم 366 ، من الوالي إلى نظارة المعارف ، بخصوص عدم

مقدرة الأهالي على التبرع لإنشاء المدارس ، بتاريخ 15 يوليو 1911م.

54- قرار قاضي طرابلس بعزل احد النواب الشرعيين بتاريخ 9 رمضان 1254هـ - 1838م .

55- قوة الجيش بولاية طرابلس الغرب سنة 1844م .

56- رسالة من الوالي إلى قائمقام مرزق بخصوص إرسال أدوية سنة 1846م .

57- بدل مقطوع لزمت المجزرة بدرنة 1849م .

58- تلزيم جباية الجمرك سنتي 1266 – 1267 مالية سنة 1851 – 1852م .

59- رسالة بخصوص تعيين وكيل للتجار الليبيين في نيجيريا بتاريخ 1270هـ - 1853م.

60- بخصوص ترميم وبناء بعض الزيادات في قصر الحكومة بيفرن بتاريخ 13 شعبان 1270هـ - 1853م .

61- رسالة من نظارت الحربية إلى الوالي مصطفى نوري باشا بخصوص إرسال عساكر ونقود سنة 1855م .

62- كشف يحتوي على عدد 1360 اسم تم استدعائم من قبائل ومناطق مختلفة ، د.ت .

63- محصول التبغ بقضاء مصراتة سنة 1862م .

64- رسالة من الوالي محمود نديم باشا الى قائمقام مركز ولاية طرابلس الغرب وقاضي الولاية بشان انتخاب مختارين للشوارع في مدن الولاية بتاريخ 12 صفر 1282هـ - 1865م .

65- فرمان سلطان مؤرخ في جمادي الآخر 1282هـ - 1866م بخصوص تغيير اسم ايالة طرابلس الغرب .

66- مرسوم سلطاني بخصم راتب شهر من موظفي الدولة بتاريخ 1284هـ - 1857م.

67- رسالة من الوالي على رضا باشا إلى الصدارة العظمى بخصوص الكبل البحري بتاريخ 1285هـ - 1868م .
68- تقرير من الوالي على رضا باشا إلى الآستانة بخصوص إدارة البلدية سنة 1869م .
69- اقتراح مقدم من مجلس الإدارة للوالي بكيفية تحصيل الويركو. د .ت .
70- سجل قيودات الجزاء المتحصل من المحكمة العدلية لسنة 1286 مالية 1869م .
18 رسالة من قائمقام غريان الى الوالي بخصوص حفر بئر بقطيس بتاريخ 27 جمادي الثاني 1286هـ - 1869م .
71- دفتر قيد حجج الأملاك التي وردت إلى مقام الولاية لسنة 1287هـ - 1870م .
72- رد الوالي على استفسار نظارة الخارجية بخصوص غرس الأشجار في الولاية سنة 1871م .
73- قرار ولاتي بإعادة تشكيل لواء الخمس سنة 1871م .
74- سير البريد الى مرزق عاصمة لواء فزان والعودة 12 رمضان 1288هـ- 1871م.
75- المزاد على تلزيم جباية عُشر الزيت لسنة 1872م .
76- قرار من الوالي بتشكيل لجنة أهلية للإشراف على نظافة المدينة بتاريخ مايو 1872م.
77- رسالة من الولاية إلى قائمقام غريان بخصوص ضرب المدفع عند حلول الأفطار في شهر رمضان المبارك بتاريخ 13 نوفمبر 1872م .
78- رسالة من الوالي من أمين الاى أركان الحرب سنة 1873م .
79- قرار ولائي بتشكيل قضاء الحوض بتاريخ 29 رمضان 1290هـ - 1873م .

80- مرسوم سلطاني بتحديد الرسوم عن صيد الاسفنج 1873م .
81- رسالة موجه من والي الولاية إلى قائمقام الخمس بخصوص غرس أشجار التوت بتاريخ 15 ابريل 1873م .
82- قرار مجلس الإدارة بتسعيرة الرسائل المرسلة للواء فزان بتاريخ 20 أغسطس 1875م .
83- كشفيبين الرسوم المتنوعة لحساب الخزينة 1294هـ - 1877م .
84- تقرير مرفوع إلى الوالي بخصوص الوقف بتاريخ 29 محرم 1295هـ - 1878م .
85- وثيقة بشان الصرف على التعليم بتاريخ 1298هـ - 1880م .
86- إشعار من إدارة المنائر البحرية العثمانية لمن يهمهم الأمر بوجود المنائر لإرشاد السفن سنة 1880م .
87- رسالة من رئاسة الوزراء بخصوص اخذ الاحتياطات نتيجة لظهور مرض الكوليرا في عدن ومكة المكرمة موجهة الى رئاسة البلدية ومجلس الإدارة بتاريخ 22 نوفمبر 1881م .
88- وثيقة بشان بناء المدارس بتاريخ 1297هـ- 1882م .
89- رسالة من الوالي إلى قائمقام غريان بخصوص درجات المأمورين الماليين 1883م .
90- حكم من محكمة الجزاء بطرابلس على المواطن على محمد عبدالله الخوجه وآخرون لهجومهم على قصر الحكومة بزليتن 15 جمادي الأخر 1301هـ- 1883م .
91- منشور من الوالي احمد عزت باشا للاقضية بحث الأهالي على التعليم بتاريخ 3 سبتمبر 1885م .
92- عقد وفاتورة الدفعة الثانية للأدوات اللازمة لمد خطوط التلغراف لسنة 1885م .

93- تأسيس صندوق لتقديم القروض للفلاحين سنة 1887م .
94- شكوى مقدمة من احد أهالي العجيلات إلى الوالي بخصوص معاملة الجباة السيئة بتاريخ 3 ذي القعدة 1306هـ- 1888م .
95- مرسوم سلطاني بتوزيع بعض التكاليف على أهالي ولاية طرابلس الغرب 5 جمادي الأول 1306هـ- 1888م .
96- رسالة من مجلس إدارة ولاية طرابلس الغرب إلى احد المشائخ الذي تم تعيينه في ورفلة بتاريخ 20 شعبان 1307 هـ- 1889م .
97- رسالة من الوالي احمد راسم باشا إلى قائمقام غريان بخصوص الكفالة 1890م .
98- رسالة من نظارة المالية إلى الولاية بخصوص نظام الكفالة .
99- القضاء في ولاية طرابلس الغرب 1308 هـ- 1890م .
100- تقرير من الوالي احمد راسم باشا بخصوص أعماله بالولاية بتاريخ 16 مايو 1891م.
101- وثيقة تبين وصول عدد من أشجار التوت إلى الولاية سنة 1891م .
102- رسالة من الوالي احمد راسم باشا إلى قائمقام غريان بتاريخ 15 فبراير 1894م بخصوص علاج الأطفال من مرض داء الخناق " الدفتريا " أطفال بتا .
103- تقرير حول زراعة البن بالولاية سنة 1894م .
104- رسالة من مقام الولاية إلى متصرفية فزان بخصوص إرسال ثمن الأدوية بتاريخ 14 أغسطس 1895م .
105- أشكال الإعانات الموزعة في الولاية 1896م .
106- أمر سلطاني بإعفاء أصحاب الكروم المصابة من الضرائب سنة 1897م .

107- جواب بلدية الزاوية للولاية حول تسعيرة الحبوب بتاريخ 2 حزيران " يونيو " 1315 مالي ، 14 يونيو 1899م .

108- جواب من الولاية على رسالة من نظارة المالية بخصوص رسم الحلفاء سنة 1900م.

109- رسالة من الوالي محمد نظيف باشا إلى قائمقام غريان بخصوص تكليف بغرس أشجار الزيتون سنة 1898م .

110- رسالة من قنصل فرنسا في طرابلس إلى الوالي بتاريخ 28 نوفمبر 1901م .

111- تقرير قائمقام غدامس الى الوالي بخصوص الأمن في فزان بتاريخ 30مايو 1901م .

112- رسالة من قائمقام غات الى متصرف فزان بشان الإسراع بتشكيل وحدات من الشرطة والهجانة مسلحة بمدافع رشاشة . د. ت .

113- رسالة من قائمقام مصراتة إلى الولاية بخصوص إرسال طبيب بتاريخ 22 أغسطس 1901م .

114- مضبطة من مشائخ واعيان ناحية زوي الجواري يطلبون فيها إدخالهم في السلك العسكري بتاريخ 26 رجب 1319هـ- 1901م .

115- مضبطة من وجوه واعيان قبائل العمروص والهجارسة والشرفاء والحشان والحارات والنوفليين والهنشير والسوالم وأولاد دياب ورقيعات البلاد يطلبون دخولهم السلك العسكري على أن يكون في بلادهم بتاريخ 27 جماد الأخر 1319هـ- 1901م .

116- سجل واردات ونفقات ولاية طرابلس الغرب سنة 1319 مالي 1903م .

117- تقرير اللجنة الزراعية إلى الوالي بخصوص تحسين بذور القمح بتاريخ 28 ابريل 1903م .

118- تلزيم رسم الحلفاء في زليتن سنة 1904م .

119- تقرير من مفتش الصحة إلى الوالي بخصوص نظافة مدينة طرابلس بتاريخ 22 مارس 1907م .
120- وثيقة بشان العمل والدراسة في المدارس الابتدائية 1904م .
121- بخصوص مكاتب البريد 1908م .
122- رسالة من الوالي الصدارة العظمى بشان تعيين الموظفين بتاريخ 1 كانون الأول 1324 مالية 1908م .
123- رسالة من وكيل مدير المدرسة الإعدادية إلى الوالي بتاريخ 18 سبتمبر 1909م .
124- رسالة من وكيل متصرف فزان إلى الولاية بخصوص الغارات على الطرق والقرى والنواحي بتاريخ 10 يونيو 1325 مالية 1909م .
125- وثيقة بشان المكاتب المعمورة والخراب بطرابلس . ب . ت .
126- درجات الاقضية التابعة لمتصرفيات الولاية سنة 1910م .
127- رسالة من قائمقام فزان إلى قائمقام غريان بخصوص شتلات الزيتون سنة 1903 .
128- عدد المشتغلين بالتجارة سنة 1910م .
129- رسالة من متصرف الخمس إلى الوالي بخصوص انتشار مرض الجدري بتاورغا بتاريخ 13 أكتوبر 1910م .
130- تقرير من رئيس اللجنة الطبية بخصوص مرض الكوليرا في مدينة طرابلس بتاريخ 13 أكتوبر 1910م .
131- إيضاح المواد العسكرية الممنوحة لأهالي ولاية طرابلس الغرب 1910م .
132- طلب أهالي زواغة لنقل سوق أم الحلوف وتعليق مجلس الولاية عليه بتاريخ 18 ذو القعدة 1328هـ- 1910م .
133- تقرير من مفتش الصحة إلى الوالي بخصوص الإجراءات المتخذة لمواجهة احتمال انتقال مرض

الكوليرا من بعض مواني البحر الأبيض المتوسط إلى الوالي بتاريخ 9 يونيو 1911م.

وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس

1- **مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف الوثائق العثمانية ، تقرير الوالي احمد راسم باشا .**
2- **مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف الوثائق العثمانية ، وثيقة رقم 10 رسالة موجهة من الوالي محمد نظيف باشا إلى رئاسة مكتب الديوان السلطاني بتاريخ 14 يونيو 1881م ، بخصوص حراسة الحدود .**
3- **مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف الوثائق العثمانية ، وثيقة رقم 110 ، الأبراج العسكرية .**

4- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف معارك الجهاد ، وثيقة رقم 36 نداء الوالي نامق باشا بحث الأهالي للتدريب على السلاح .
5- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف معارك الجهاد ، وثيقة رقم 102 مرسوم سلطاني بتشكيل كتائب الحميدية .
6- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف التقارير التركية ، تقرير مقدم من مجموعة من الضباط من تصرفات الجنود .
7- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف التقارير ، تقرير العقيد الركن حسين حسني بن عمر بخصوص الأوضاع الأمنية في ولاية طرابلس .
8- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، وثيقة رقم 144 ، نفقات القوات العسكرية .
9- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف التقارير ، تقرير الوالي احمد راسم باشا إلى الباب العالي بتاريخ 14 مايو 1891م .

وثائق منشورة

1- الدستور ، جزءان ، ترجمة ، نوفل نعمة نوفل ، مراجعة خليل الخوري ، بيروت ، المطبعة الأدبية ، 1301هـ- 1883م .
2- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1286هـ- 1869م .
3- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1288هـ- 1871م .

4- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1289هـ- 1872م .
5- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1292هـ- 1875م .
6- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1293هـ- 1876م .
7- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1294هـ- 1877م .
8- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1295هـ- 1878م .
9- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1302هـ- 1884م .
10- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1305هـ- 1887م .
11- سالنامة ولاية طرابلس الغرب ، سنة 1312هـ- 1894م .
12- وثائق تاريخ ليبيا الحديث ، الوثائق العثمانية 1881 – 1911م ، جمع وترتيب احمد صدقي الدجاني ، ترجمة عبدالسلام ادهم ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1974م .
13- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، الوثائق العثمانية ، المجموعة الأولى ، ترجمة محمد الاسطى ، 1990م .

الصحف والمجلات :-

1- صحيفة طرابلس الغرب ، طرابلس ، عدد 1190 ، 21 صفر 1325هـ- 1907م.

2- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 94 ، 116 ، 14 ذي القعدة 1327هـ- 1909م.
3- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 110 ، 3 جمادي الأول 1327هـ- 1909م .
4- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 98 ، 15 صفـر 1327هـ- 1909م .
5- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 108 ، 3 جمادي الأول 1327هـ- 1909م .
6- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 113 ، شوال 1327هـ- 1909م .
7- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 120 ، ذي الحجة 1327هـ- 1909م .
8- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 47 ، صفر 1327هـ- 1909م .
9- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 157 ، 21 رمضان 1328هـ- 1910م .
10- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 164 ، 15 ذي القعدة 1328هـ- 1910م .
11- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 172 ، 19 محرم 1329هـ- 1911م .
12- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 94 ، 15 محرم 1329هـ- 1911م .
13- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 191 ، جمادي الآخر 1329هـ- 1911م .
14- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 183 ، 14 ربيع الآخر 1329هـ- 1911م .
15- صحيفة الترقي ، طرابلس عدد 95 ، 22 محرم 1329هـ- 1911م .
16- صحيفة العصر الجديد ، طرابلس ، عدد 5 ، ربيع الأول 1327هـ- 1909م .
17- صحيفة المرصاد ، طرابلس ، عدد 14 ، 12 محرم 1329هـ- 1911م .

18-مجلة الأفكار ، طرابلس ، عدد4و5 مارس ، ابريل 1956م .
19-مجلة الكشاف ، طرابلس ، عدد 14 ، السنة الأولى ، 9 ربيع الأول 1327هـ

المراجع

1. إبراهيم ، عبدالله على ، اثر النظم السياسية في العلاقات الليبية العثمانية في القرن التاسع عشر ، أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية ، طرابلس ، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 1982م .
2. ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر ، دار بيروت ، 1956م .
3. الأنصاري ، احمد النائب ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، جزءأن ، تحقيق الطاهر احمد الزاوى ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، 1961م .
4. الحشائشي ، محمد عثمان ، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب ، تحقيق على مصطفى المصراتي ، بيروت ، دار لبنان ، 1965م .
5. الحشائشي ، محمد عثمان ، الرحلة الصحراوية عبر أراضي طرابلس وبلاد الطوراق ، تقديم ومراجعة ، محمد المرزوقي ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، 1988م .
6. الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، 1957م.
7. الدجاني ، احمد صدقي ، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني ، (1882 – 1911م) القاهرة ، 1971م .

8. الدسوقي ، محمد كمال ، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية ، القاهرة ، دار الثقافة ، 1976م .
9. الدويبي ، خليفة محمد ، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1999م.
10. الزاوى ، الطاهر احمد ، ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي ، بيروت ، دار الفتح ، 1970م .
11. الزاوي ، الطاهر احمد ، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب ، بيروت ، دار الفتح للطباعة والنشر ، الطبقة الثالثة ، 1973م .
12. الزاوي ، الطاهر احمد ، معجم البلدان الليبية ، طرابلس ، مكتبة النور ، 1968م .
13. الشناوي ، احمد ، وآخرون ، دائرة المعارف الإسلامية ، جـ5 ، القاهرة ، 1933م.
14. الشنيطي ، محمود ، قضية ليبيا ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1951م .
15. الشيخ ، رأفت غنيمي ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ، بنغازي ، مطابع الحقيقة ، 1972م .
16. الصويعي ، عبدالعزيز سعيد ، المطابع والمطبوعات الليبية ، طرابلس المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1985م .
17. الصويعي عبدالعزيز سعيد ، فن صناعة الصحافة ماضيه وحاضره ومستقبله ، طرابلس ، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1985م .
18. الطوير ، محمد أمحمد ، مقاومة الشيخ غومه المحمودي للحكم العثماني في ايالة طرابلس الغرب 1835 – 1858م ، طرابلس منشورات

مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 1988م .

19. **الطوير ، محمد أمحمد ، تاريخ الزراعة في ليبيا ، طرابلس الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1991م .**
20. **الطوير ، محمد أمحمد ، ثورة عبدالجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب (1831 – 1842م) ، الزاوية ، منشورات فايد 2003م .**
21. **الكعاك ، عثمان ، مراكز الثقافة في المغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، القاهرة ، 1958م .**
22. **المصراتي ، على مصطفى ، صحافة ليبيا في نصف قرن ، بيروت مطابع دار الكشاف ، 1960م .**
23. **النجار ، جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1991م .**
24. **انطونيوس ، جورج ، يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، إحسان عباس ، ط6 ، بيروت ، دار العلم للملايين 1980م .**
25. **بالحاج ، محمد الكوني ، التعليم في مدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م وأثره على مجتمع الولاية ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2000م .**
26. **بن إسماعيل ، عمر على ، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795- 1835م ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، 1966م .**
27. **بن موسى ، تيسير ، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني طرابلس ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، 1988م .**
28. **بروشين ، ن .م، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، منتصف القرن السادس عشر ، مطلع**

القرن العشرين ، ترجمة وتحقيق عماد حاتم ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1991م .
29. بلدية طرابلس في مائة عام 1870 – 1970م .
30. تاريخ القوات المسلحة التركية ، الدور العثماني ، الحرب العثمانية الإيطالية 1911 – 1912م ، ترجمة محمد الاسطى ، مراجعة نجم الدين زين العابدين ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 1988م .
31. تود ، مابل لومس ، أسرار طرابلس ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، 1968م .
32. حراز ، السيد رجب ، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1970م .
33. حسن ، الفقيه حسن ، اليوميات الليبية ، ج1 ، ترجمة محمد الاسطى ، عمار جحيدر ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 1984م .
34. درويش ، عبدالله ، ليلة تكلا ، الإدارة العامة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1974م .
35. رافق ، عبدالكريم ، العرب والعثمانيون 1517 – 1916م ، دمشق ، مكتبة أطلس ، 1974م .
36. رايت ، جون ، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور ، تعريب عبدالحفيظ الميار واحمد اليازوري ، طرابلس دار الفرجاني ، 1972م .
37. برنيا ، كوستانزيو ، طرابلس من 1510 إلى 1850 ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، طرابلس مكتبة الفرجاني ، 1969م .
38. رحلة المبشر ايفالد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835م ، ترجمة منير الغندري ، تونس ، بيت الحكمة ، 1991م .

39. روسي ، اتوري ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م ، تعريب خليفة محمد التليسي ، بيروت ، دار الثقافة ، 1974م .
40. رولفس ، غيرهارد ، رحلة إلى الكفرة ، ترجمة عماد الدين غانم ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2000م .
41. زيادة ، خالد ، اكتشاف التقدم الاوروبي ، دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر ، بيروت ، دار الطليعة ، 1981م .
42. زيادة ، نقولا ، محاضرات في تاريخ ليبيا ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، 1958م .
43. سلطان ، على ، تاريخ الدولة العثمانية ، طرابلس ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، د.ت.
44. سامح ، عزيز ، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ، ترجمة عبدالسلام ادهم ، بيروت ، دار لبنان ، 1969م .
45. عبدالمجيد ، على ، الاصول العلمية للادارة والتنظيم ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1971م .
46. عمر ، عمر عبدالعزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي 1516 – 1922م ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1984م .
47. عوض ، عبدالعزيز محمد ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، 1864 – 1914م ، القاهرة ، دار المعارف ، 1969م .
48. غريفينش ، ج.ف ، تاريخ الحرب الإيطالية ، ترجمة عماد الدين غانم ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1986م .

49. فرج ، فرج محمود ، إقليم توات خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1977م .
50. فريد ، محمد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، بيروت ، دار الجيل ، 1977م.
51. فيرو ، شارل ، الحوليات الليبية مند الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ، ترجمة محمد عبدالكريم الموافي ، طرابلس ، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1983م .
52. كاراوزة ، غوتلوب ادولف ، الدواخل الليبية ، ترجمة عماد الدين غانم ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1998م .
53. كاكيا ، انتوني ج ، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1835- 1911م ، طرابلس مكتبة الفرجاني ، 1975م .
54. كاوبر ، هـ.س ، مرتفع الآهات الجمال ، تعريب أنيس زكي حسن ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، د ، ت .
55. كورو ، فرانشيسكو ، ليبيا إثناء العهد العثماني الثاني ، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي ط2 ، طرابلس ، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، 1984م .
56. لوتسكى ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني بيروت ، دار الفارابي 1980م .
57. ماكولا ، فرانسيس ، حرب ايطاليا من اجل الصحراء ، ترجمة عبدالمولى صالح الحرير ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1991م .
58. مصطفى ، احمد عبدالرحيم ، في أصول التاريخ العثماني ، بيروت ، دار الشرق ، 1982م .

59. موري ، اتيليو ، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الاحتلال الإيطالي ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، 1971م.
60. ميكاكى ، رودلفو ، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي ، ترجمة طه فوزي ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية 1961م .
61. ناجي ، محمد نوري ، طرابلس الغرب ، ترجمة أكمل الدين إحسان ، طرابلس ، دار مكتبة الفكر ، 1973م .
62. ناجي ، محمود ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة عبدالسلام ادهم ، محمد الاسطى ، طرابلس ، دار الفرجاني ، 1995م .
63. نوار ، عبدالعزيز سليمان ، الشعوب الإسلامية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1973م.
64. هاملتون ، جيمس ، جولات في شمال أفريقيا ، تعريب المبروك محمد الصويعي ، طرابلس ، دار الفرجاني بدون تاريخ .

البحوث والدوريات

1- دافيد سون ، رودريك ، الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية 1856 – 1879م ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد 15 ، القاهرة ، 1969م .

2- القابسي ، نجاح ، المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي ، مجلة كلية التربية عدد 14 ، جامعة الفاتح طرابلس ، 1980 – 1981م .

3- السوري ، صلاح الدين حسن ، تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب 1835 – 1911م ، مجلة البحوث التاريخية ، عدد 2 منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس يوليو 1983م .

4- السوري ، صلاح الدين حسن ، النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية الظاهرة وأبعادها ، مجلة البحوث التاريخية ، عدد 2 منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس يونيو 19985م .

5- حامد ، سعيد على ، مدارس مدينة طرابلس منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م ، مجلة تراث الشعب ، عدد 4 منشورات امانة الاعلام والثقافة طرابلس محرم ، ربيع الاول 394هـ نوفمبر 1984م .

6- الطوير ، محمد أمحمد ، نظرات في صحة المجتمع الليبي بين الماضي والحاضر ، مجلة الاخاء ، عدد 8 طرابلس يوليو 1984م .

7- الكوثراني ، وجيه ، التنظيمات العثمانية بين القديم والجديد ، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية عدد 65 زعوان تونس ، 1992م .
8- الجميلي ، قاسم خلف ، الأوبئة والأمراض في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني 1835م – 1911م ، أعمال المؤتمر الدولي السابع للدراسات العثمانية ، زغوان تونس في الفترة من 18 -22/10/1996م ، غير منشور .
9- حامد ، سعيد على ، تحصينات مدينة طرابلس ، مجلة ثرات الشعب ، العدد 15 ، السنة الخامسة ، يناير – مارس ، 1985م .
10-ابوشويرب ، عبدالكريم ، دراسة تاريخية حول مستشفى الغرباء بالمدينة القديمة ، طرابلس ، دار احمد النائب ، قسم التوثيق والدراسات التاريخية ، غير منشور .

رسائل ماجستير غير منشورة :

1- الأحول ، خليفة محمد ، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب 1846 – 1911 م ، جامعة الفاتح ، 1985م .
2- ابوشويشة ، حسين سالم ، الحالة الاجتماعية لمدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م ، جامعة السابع من ابريل الزاوية ، 1996م .
3- الجفال ، سعاد محمد ، العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م ، جامعة الفاتح ، كلية الاداب قسم التاريخ ، 2001م .
4- حسين ، عبدالله محمد ابوالقاسم ، الحرف والأصناف في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م ، جامعة السابع من ابريل كلية الآداب ، قسم التاريخ ، 2001م .

5- الخفيفى ، الصالحين جبريل ، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835 – 1911م ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، 1994م .

فهرس الأعلام

ورغمه (قبيلة) : 85

-ي-

اليمني حسين بن يحي (خبير زراعي) : 160

فهرس الأماكن والمواقع

- أ -

- ب -

- ت -

- ج -

- ح -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

الملاحق

1- خارطة لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني .
2- خارطة حديثة لليبيا – الموقع .
3- خارطة حديثة لليبيا – أهم المدن .
4- فرمان سلطاني بتعيين يوسف باشا والياً على طرابلس .
5- اتفاقية بين يوسف باشا ورعايا توسكانيا بخصوص تسديد الديون التي على الباشا بتاريخ 1246 هـ - 1831م .
6- ملخص التقرير الذي أرسله محمد شاكر إلى السلطان حول الأوضاع الداخلية في إيالة طرابلس 1250 هـ- 1835م .

7- **مرسوم ولائي بتشكيل قضاء الحوض وتعيين أول قائمقام له .**
8- **إيضاح المواد العسكرية الممنوعة لولاية طرابلس الغرب .**
9- **طلب الأهالي للدخول في السلك العسكري .**
10- **طلب الأهالي للدخول في السلك العسكري على أن تكون الخدمة داخل البلاد .**
11- **بخصوص التدريب على السلاح .**
12- **إنشاء المحاكم في ولاية طرابلس الغرب .**
13- **تنبية إلى ضرورة عدم إساءة استخدام عائدات المحاكم .**
14- **إرسال احد الجُناة إلى مركز الولاية لمحاكمته .**
15- **تشييد مكتب رشدي بغدامس على نفقه الأهالي .**
16- **تقرير بخصوص مرض الكوليرا .**
17- **إشعار بالمنائر البحرية التي تعمل بولاية طرابلس الغرب .**
18- **رسالة من والى طرابلس بخصوص الكبل البحري .**
19- **من مقام الولاية إلى لواء الخمس ، بخصوص غرس أشجار التوت .**
20- **من الوالي أحمد راسم باشا إلى قائمقامية غريان ، بخصوص إعفاء الأهالي من أخد العُشر من محصول البطاطا لمدة خمس سنوات .**
21- **من الوالي إلى قائمقامية غريان ، بخصوص زراعة القهوة .**
22- **تقرير اللجنة الزراعية بخصوص تحسين بذور القمح .**

23- إلى قائمقامية غريان ، بخصوص توفير شتلات من الزيتون والتين والعنب ونقلها الى فزان .
24- إلى قائمقامية غريان ، بخصوص ضرب المدفع وقت الإفطار في رمضان .
25- بعض المواد القانونية عن كيفية تحصيل الأموال الأميرية .
26- الضرائب المأخوذة عن اللاقبي بقضاء الزاوية .
27- تعليمات بخصوص وضع الدمغة على المعاملات لصالح إدارة الديون العمومية .
28- توزيع مبالغ مالية على الاقضية لإعانة أهل الحجاز بسبب القحط .
29- بخصوص طلب معلومات عن المأمورين الماليين .
30- كفلاء المأمورين الماليين .
31- التحري على الكفلاء وقدرتهم على الاستمرار في الكفالة .
32- التزام مجزرة درنة .
33- شكوى احد المواطنين من جباة الضرائب .
34- مضبطة من أهالي ورفلة إلى الوالي يشتكون من الظلم الذي لحقهم من أداء الأموال الأميرية والجباة .
35- صحيفة طرابلس الغرب .
36- صحيفة الترقي .
37- سالنامة ولاية طرابلس الغرب .
38- العملة والموازين والمقاييس .

الإهـــــــداء

إلى روح أبي غفـــر الله لـه

إلى أمي الغــالية أطال الله عمرها

إلى بلدي العزيز ليبيـــا عرفانا بالجميل

شكـــر وتقــدير

أتقــدم بخــالص الشــكر و العرفــان إلى من اخذ على عاتقة الأشــراف على هــذا العمــل، ولم يبخل بجهــده ووقته ،ونصــــحه وإرشــــاده، وتوجيهه إلى أســــتاذي

الفاضل الـدكتور حباسي شـاوش فكـان الأسـتاذ والأخ فله كل تقدير واحترام.
والى القـــائميين على جامعة الجزائر ، وكلية العلـــوم الإنسانسة والاجتماعية بها لما قــدموه من مســاعدات ولاسيما الأخوة بقسم التاريخ أساتذة و موظفــيين لما لمسته منهم من مساعدة و ترحيب.
كنا أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأسـاتذة الكـرام أعضـاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول تقـييم هـذا العمل فلهم كل تقدير واحترام.
والى بلـــدي الجزائر الـــذي منحـــني فرصة التعلم مثل أبنائه
و إلى الأخوة بمكتب الأخوة العربي الليبي بالجزائر
والى أســـــــــــــرتي الكريمة و إلي كل من مد لي يد المساعدة و للجميع كل الشكر و التقدير و الاحترام

قائمة المحتويات

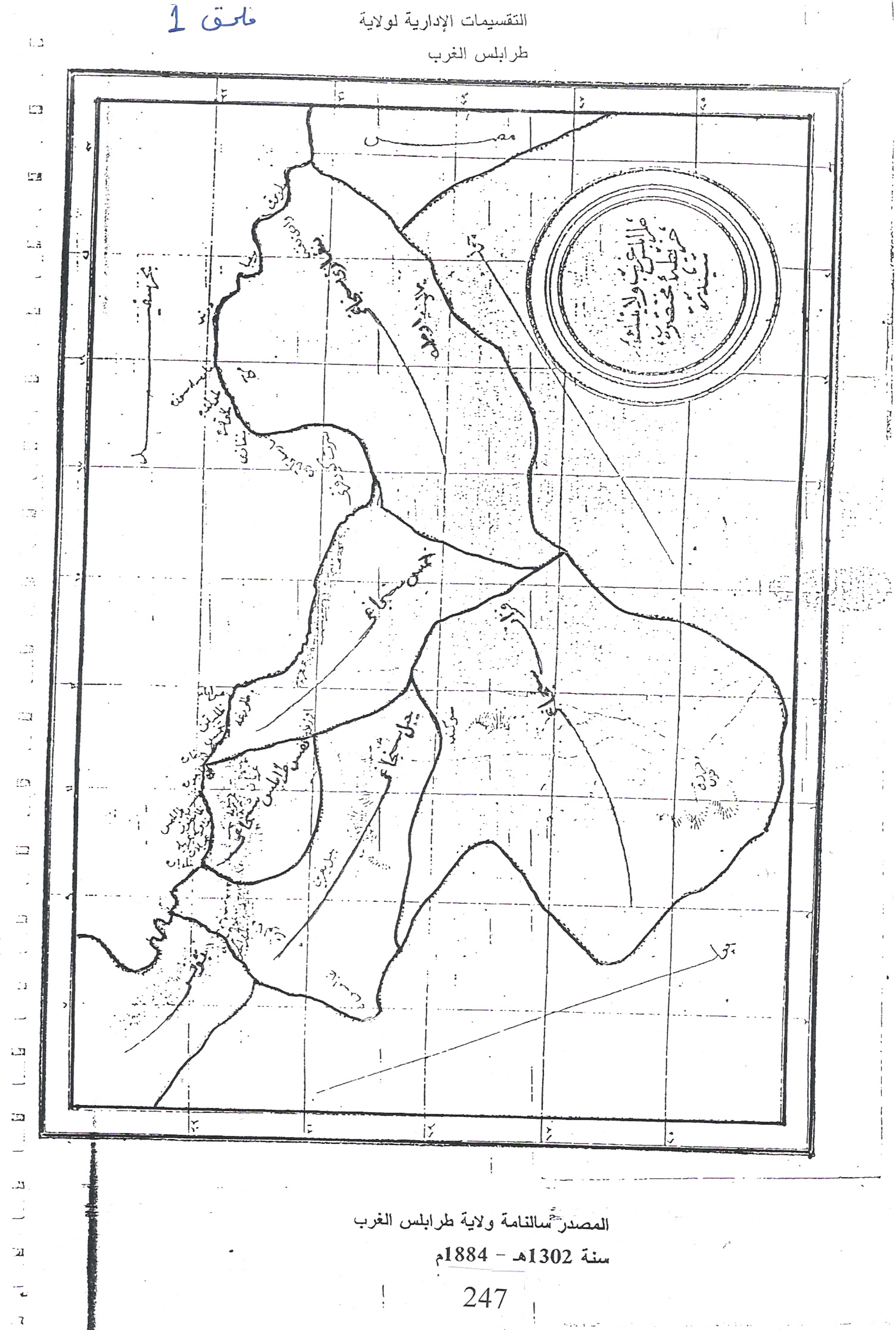
الفصل الثالث
الخدمات العامة

الفصل الرابع
الوضع الاقتصادي

ملحق 1

التقسيمات الإدارية لولاية

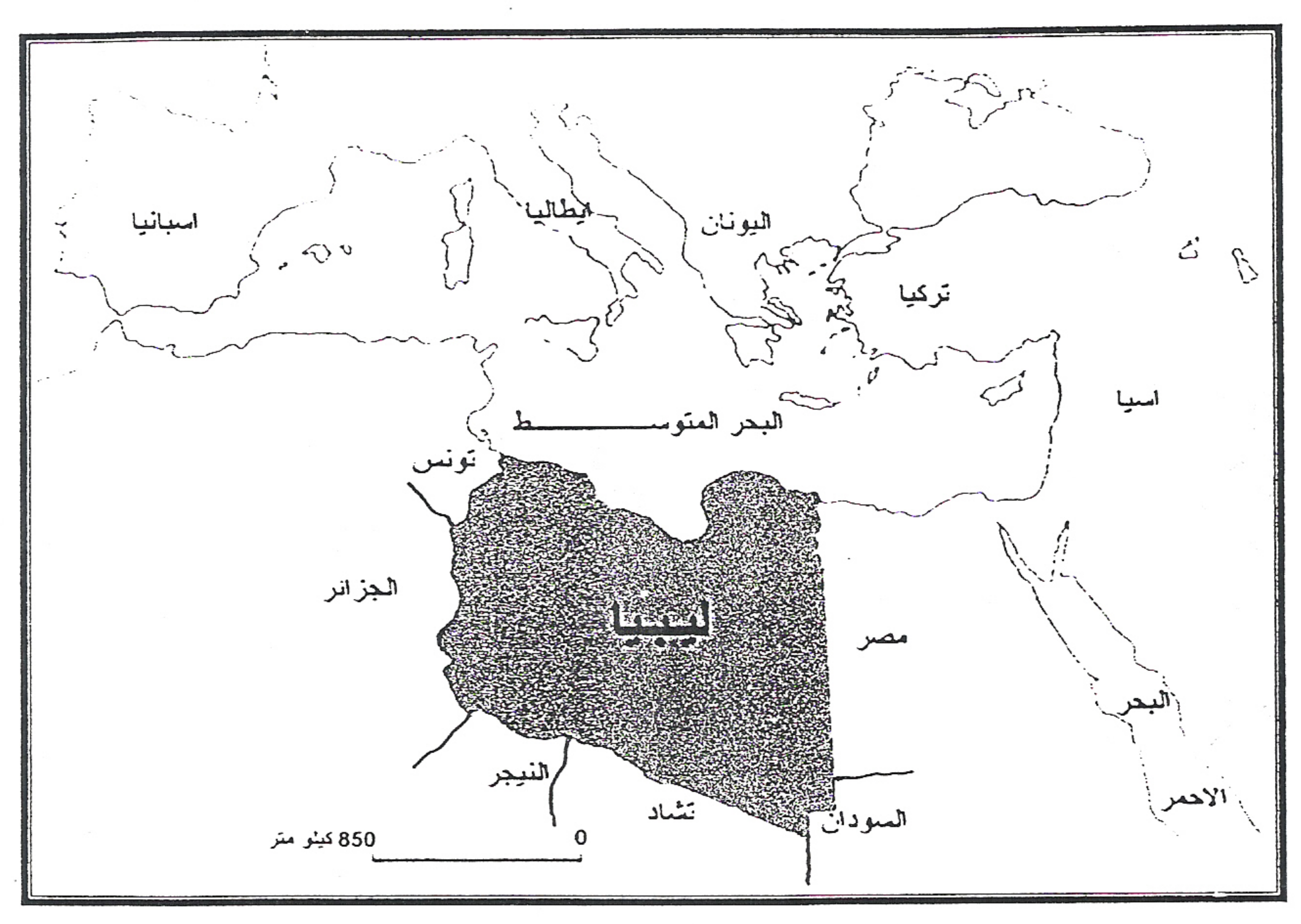
طرابلس الغرب



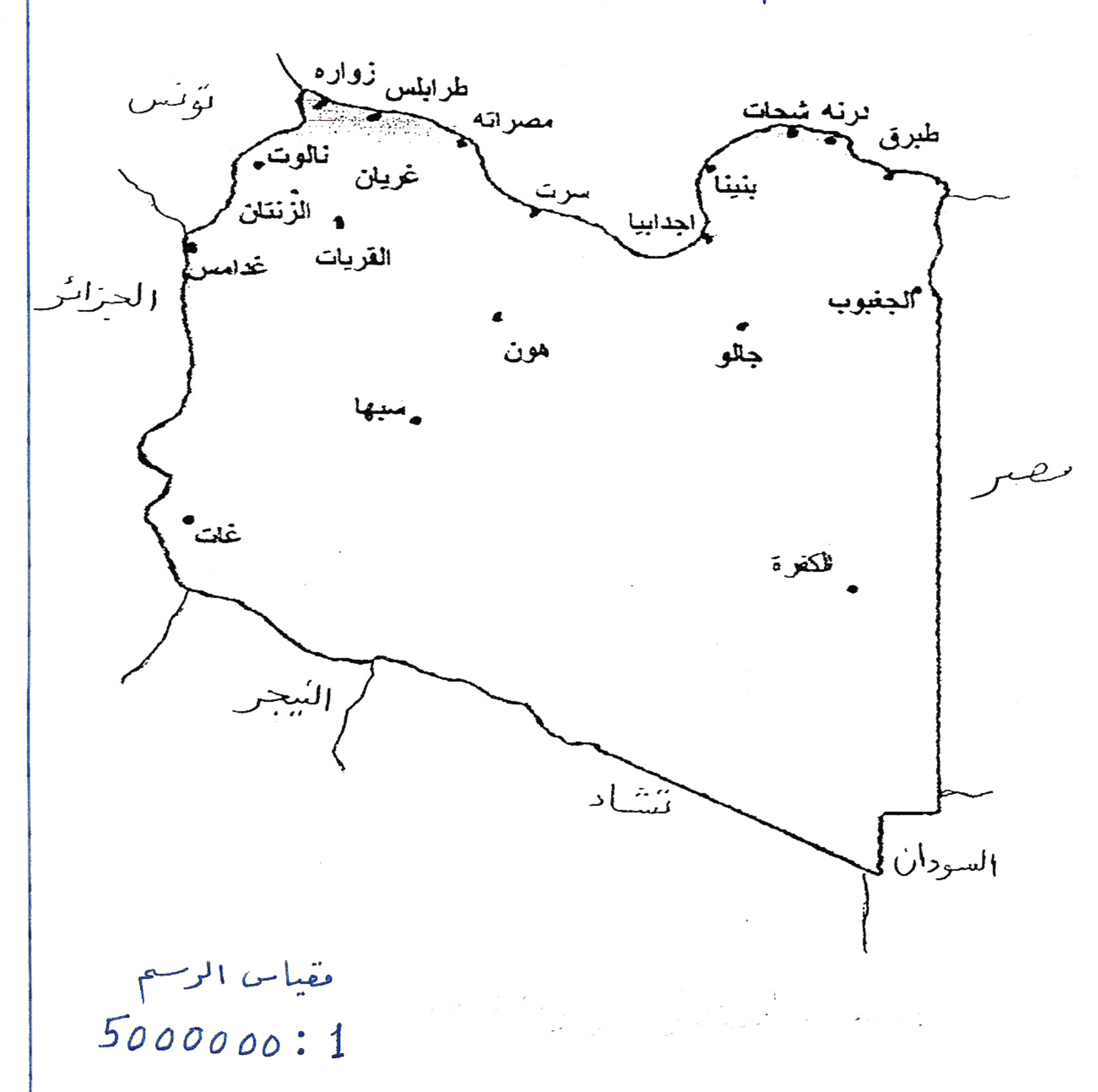
المصدر سالنامة ولاية طرابلس الغرب

سنة 1302هـ - 1884م

رقم (2) خريطة حديثة لليبيا - الموقع



المصدر : (الأطلس الوطني للجماهيرية ، 1978) .



مقياس الرسم

1 : 5000000

المصدر . الاطلس الوطني للجماهيرية . 1978م .

ترجمة فرمان من السلطان العثماني بتعيين يوسف باشا والياً على ايالة طرابلس ، كما يوصيه فيه بالاهتمام بالايالة وعدم الاعتداء على السفن الروسية وذلك بتاريخ أواسط شعبان سنة ١٢١١هـ (١٧٩٦م)

***

بعد الديباجة :

الى أمير الأمراء على طرابلس الغرب يوسف باشا بن علي باشا القرمانلي لقد صار معلومنا ما عرضته علينا بتعهدك بحفظ الايالة واجراء العدل وتهيئة كل أسباب العمران فيها . كما عرض علينا رئيس البحار ووزيرنا حسين باشا في الرابع من شوال المكرم من هذه السنة المباركة ، الهدايا التي هي دليلاً على صداقتك وعبوديتك لعرشنا ، لذلك أبقيناك كما كنت وأبقينا الايالة في عهدتك وتركناها لاهتمامك ودرايتك وأرسلنا لك من الترسانة العامرة سفينة قرصنة مجهزة بثمانية وعشرين مدفعاً، كما تأتيك من المهمات المختلفة حسبما هي بالكشف المرفق ، فعليك بترقية أحوال السكان وتقوية القلاع وتنظيم أحوالك لتكسب القوة للايالة وتصرف قدرتك لارجاع النظام الذي اختل بين الجنود والضباط،ولتكون مثل ايالة الجزائر وتونس في القوة والتنظيم وان تكثر وتوفر حملات القرصنة وتتم قوتك البحرية وان تراعى بنود المعاهدة التي بيننا وبين روسيا والتي أرسلنا نصها لسلفك في سنة ١٢٠٦ هـ ، فلا تتعرض قطعياً لسفنهم ولأجل اجراء أوامرنا الشريفة والعمل بمقتضاها أصدرنا اليك أمرنا هذا في أواسط شوال سنة ١٢١١ هـ .

ختم السلطان

الشرط السادس اتفقوا ورضوا سيدنا والصودت التوسكان بان كل وقت الذي سيدنا يبيع بني ... هناك ورود
في هذا البضايع التي عند الصودت التوسكان المذكورين التي يبيع داخروا وبني غازي كما مذكور بباطنه يعطيهم
سعر السمن اثنا عشر دورو القنطار وسعر الصوف اربعة دورو القنطار وسعر جلد الماعز اربعين دورو المية وبهسنة
الوقت الصودت المذكورين يبلوا قبل البضايع المذكورين بعد ان يقبضوا هنا حقهم دالنماء والكثير ذهب
ونحاس ودورو والثلث محلولة طرابلس كما مذكور بالشرط الاول بباطنه

الشرط السابع اتفقوا ورضوا سيدنا والصودت التوسكان بان سيدي الحاج محمد بيت المال تسلف ومن الصود
دراهم لسيدنا ويجعل في السلف المذكور بني غازي ودرنة وهذه الوقت سيدنا يعطي للصودت
التوسكان تنبيهات على البايات او على الذي يلعبهم الدراهم في خلاص الذي يبيع يقبض كما مذكور بباطنه
وهذه الوقت الصودت التوسكان المذكورين يبيع يسمع النجم الذي يقبضوا والتنبيهات يحتوي
يبلوا النتاج الذي عندهم على بني غازي

ووقع ذلك لما اتفاق بحضر فرض التوسكان المذكورين بباطنه والصودت التوسكان المذكورين القبلية
برضانا وطيب خاطرنا وبموافقة الاسعد وشر ... علينا سيدي علي باي الذي ...
والسلام بتاريخ ٢٤ ربيع اول ١٢٦٦

Giov. Rossoni

Pellegrino Castellani

ملحق 5

الحمد لله هذه الشروط التي اتفقنا عليها في المنظر بين التونسيين مع السودان التي ... [illegible]
السماء هم السعلة بواسطة محب جنابك قونصو جوان ويهود فنحل التونسيين مثل ما هي مبينة في
المذكور السعلة وفي تاريخ 17 شهر جمادى الاول 1266

الشرط الاول سيدنا يوسف باشا قرمانلي تحمل بان يرجع للسودات المذكورين عشرة في المائة وجميع
الذي هم قبل سيدنا كما مذكور في القائمة المؤرخة بتاريخ اليوم ومطبوعة بختم سيدنا على اجال ازرة
وتاريخه وبعد الربع يجري يوم وبعده بعد وبعده لاجل لما يتحصلوا وبعد الشهر يشرعوا
بالتمام ويكون جمع العدد المذكور الثلث من ضعف ونحو سعر الذهب المطبوع المثقال الموجود
وسعر الفضة الوقية بروج وثمن والثلث دراهم معاملة البلاد سعر الروح لما يبقوا بين البحر

الشرط الثاني سيدنا الباشا تحمل ايضا بان يامر بين بعواف بني غازي للسودنات التونسيين المذكور
ويبقى في المائة والسوالات من تاعهم المذكورين ملزومة بهذا العلم لما بين وانه التنزلك المكتوبة
على بني غازي يخلفوا بعطوهم بطابع لما في التنزلك والتسالكر المكتوبة ودوسوا على بني غازي وعلى
والتنزلك المكتوبين زيت وعلى القمح وغيره وارباب بني غازي تساعدوا وكيل السودنات المذكورين وو
يعطيهم بطابع بالسعر الذي يتوافقوا مع بعضهم وان لم يتوافقوا سعر الطابع يخلفوا بين بيع البلاد
محبوسين دون ما افتكوا شيء من العدد الذي بعواف بني غازي كما مذكور اعلاه تحمل سيدنا الباي
دورو زيت سعر ستة دورو عيلا وحشية سعر عشرة الاقفاز وجميع ما بين
خلاصة في احر ثلاث التوبة ... 1261 ...

الشرط الثالث الخمسة وعشرين في المائة العاطلين بقية السوالات المذكورين في السودنات
سيدنا تحمل بان يامر بين بعواف بني غازي مثل الربع والشرط المذكور في الشرط الثاني و...
القابل بزيادة اثني عشر في المائة على جملة الخمسة وعشرين في المائة المذكورين لاجل تعطيلهم

الشرط الرابع اتفقوا ورضوا سيدنا والسودنات المذكورين بان كل ما وجد وجد التي هم سيدنا
الكنفرات الذي هم يتم خلاصها في تاريخها كما مذكور اعلاه تحمل سيدنا بان يرجع اثنين في المائة زايدين
ما ينقص وكل واحد وحده وحدها

الشرط الخامس سيدنا بعث يبعث قنصل ورسول السودنات المذكورين في بني غازي لاجل ...
والمطلوب خلاصهم كما مذكور اعلاه

ملحق 7

مرسوم ولائي بتشكيل قضاء الحوض وتعيين اول قائمقام لــه

بعد القاب متصرف الجبل وقايمقام قايمقامية الحوض التي صار تشكيلها وهو الحاج محمد اغا بن حمـــزه

٢٩ رمضان ١٢٩٠ وبعد فانه لما ان كانت احوال عربان الجانب الغربي من هذه الولاية غير منتظمة وبجوارهم

اشقياء اعتادوا الغارات عليهم سوء الحركات دعى اللزوم الطبيعي الى التدابير الموجبة لمحافظتهم انفسهـــم

لان اولايك الاشقيـاء بالغوائي الاضرار وتمادوا على نهب الحيوانات وسائر الاحوال وقتل الانفس اذلا عنيتـــه

لولايك العرباني عن رعي حيواناتهم وتتبع مرعاها في محلات شتى ومن الحوائه والتردد على بعضهم بعضـــا

وان عدم جمعهم في هيئة واحدة هواقوى مانع في المحافظة ولدى المذاكرة على ذلك بمجلس ادارة الولايـــة

قرقراره على تشكيل قايمقاميه تكون في محل مناسب مركبة من تلك القبايل التي بالغرب من تلك النواحي فوجـــد

المحل المعروف بالحوض يليق لذالك ويناسب وأنت ايها القايمقام المومى اليه قايمقامه والقبائل المذكورة هـــم

القوايل والصيعان والسبعه واولاد شبل والغنايم والمحاميد واتباعهم والقديرات والشعاليل بناءا على القـــرار

المذكور توجه الى تلك المتصرفية مسرعا في جمع هولاء القبايل وتوجه الى محل ماموريتك من هنالك وخذ فـــي

موجبات المطر واسبابه وجمع القبايل المذكورة وسيكون بناء قصر هنالك ومهما صار ذالك المحل عطرا كل قبيلـة

من هذه القبايل تعتبر ناحية والادارة تكون من مشايخهم كما كانت من القديم والحوض هو نقطة المركز ومتى كانـــوا

في هيئة منتظمة لا مانع من تتبع المرعى ولا محلات الحراثة ولك ان تبين ايها القايمقام لكل قبيلة مايلزم تبيينه حكـــم

مأموريه التنبيه عليك وتفهيم الجمله أن القصد ايتلاف اولايك العربان والعشاير وتعاضدهم على محافظة انفسهم

من مكايد الاشقياء وتوسيع معاشاتهم وتكثير حيواناتهم وحصول التسهيل للمارين وابناء السبيل والزراع في وقـــتى

الحرث والحصاد بحيث لا يجد الاشرار فيهم فرصة ولكل من هذه القبايل اذ يرعى ويحرث في المحل الذي يناسبـــه

ولا تحجير ولا تضييق على كل من حيث ماذكر حسبما يقع به قرار مجلسهم الذي يتركب من قبايلهم واستخدم في سايـــر

حركاتك وعليك باتخاذ اسباب المحافظة والمطر وجمع الناس وحثهم على ذالك واتباع الحقانية وتشكيل مجلس مركـــب

من هذه القبايل يكون انتخاب اعضايه موقتهم حسب نظامه .

مـلحق 8

﴿ ايضاح المواد العسكرية الممنوحة لاهالى ولايتنا ﴾

المادة الاولى — ان المكلفية العسكرية تكون على حسب ماهو مبين فى قانون اخذ العسكر . لكن ترغيباً للاهالى وتزييداً ليلهم نحو الع سكرية وتكثيراً لعدد افراد المقيمين فى البلدة بقدر الامكان فان الافراد الداخلين فى السنة الاولى اى سنة ١٣٠٥ من المكلفية العسكرية بالنظر لتولداتهم يستخدمون فى السنين الاولى سنة واحدة فى اقسام المشاة (پياده) او الخيالة (سوادى) او الاستحكام او النقلية او الصنائع ثم يرخصون ومع ذلك تزاد مدة الخدمة سنة اخرى لمن يريد ويستخدمون داخل منطقة الفرقة على ان يكون خارج مسقط رأسهم

ايضاحها — يشمل قانون اخذ العسكر هذه الولاية ايضاً ولكن ترغيبا لهم فى هذا السلك البجل لاتكون مدة خدمتهم ثلاث سنوات كما هو القانون بل فى السنين الاول انما يستخدمون سنة واحدة فقط ثم يرخصون ويؤخذ لهذه السنة من كان مولوداً فى سنة ١٣٠٥ مالية ويستخدم فى احد الاصناف المذكورة اما پياده او سوارى او استحكام او فى النقليه او فى الصنائع ولا يخرج عن محيط الولاية وانما ينقل من ولد فى طرابلس الغرب مثلا الى جنزور ومن ولد فى جنزور الى الزاوية ومن ولد فى الزاوية الى العجيلات وهكذا بحيث لا يخرج عن محل الفرقة واخراجهم من محل تولدهم الى غيره [illegible] قانون العسكرية من المال وابقاء للانتظام

المادة الثانية — ان افراد الاسنان الستة التى بالسنة الثانية والسنين التالية لها والاحتياط والرديف تدعى تحت السلاح ثلاثة اشهر بالمناوبة بشرط ان يبدأ من احدث السنين وان لا تتجاوز انفرازات [الطوابير] المقدار المقرر فى الموازنة

ايضاحها — من ولد فى سنة ١٣٠٤ و ١٣٠٣ و ١٣٠٢ و ١٣٠١ و ١٣٠٠ و ١٢٩٩ مالية المعبر عنها بالاسنان الستة وكذا الاحتياط وهم مواليد ماقبل سنة ١٢٩٩ الى ست سنين اى ١٢٩٨ و ١٢٩٧ و ١٢٩٦ و ١٢٩٥ و ١٢٩٤ و ١٢٩٣ والرديف وهم مواليد ماقبل سنة ١٢٩٣ الى تسع سنين اى ١٢٩٢ و ١٢٩١ و ١٢٩٠ و ١٢٨٩ و ١٢٨٨ و ١٢٨٧ و ١٢٨٦ و ١٢٨٥ و ١٢٨٤ يؤخذون تحت السلاح ثلاثة اشهر فقط بالمناوبة بان يبدأ باحدث السنين بحيث تؤخذ مواليد ١٣٠٤ اولا ثم مواليد ١٣٠٣ الى مواليد ١٢٩٩ بالنسبة الى الافراد النظامية وهكذا الحكم بعينه بالنسبة لافراد الاحتياط والرديف وبعد تعليمهم يرخصون

المادة الثالثة — ان موجود طوابير البياده الدائمى اى المقدار المرسل من سائر الولايات يكون مساويا لنصف الترتيب المقرر الحاضر ومقدار الافراد التى تجلب وتدعى لاجل الاستخدام سنة واحدة والافراد التى تعلم ثلاثة اشهر يساوى كل منهم ربع الترتيب المذكور

ايضاحها لا يؤخذ من ولايتنا الا نصف الترتيب اى المطلوب للعسكرية بحيث لو لزم ١٠٠٠ عسكرى مثلا انما تؤخذ من هنا ٥٠٠ ويؤتى ب ٥٠٠ من الولايات الاخرى كما ان الافراد التى تؤخذ تحت السلاح سواء من مواليد ١٣٠٥ التى تبقى سنة واحدة او من مواليد السنين الست المبينة اعلاه تكون ربع الترتيب الاصلى اى ٢٥٠ مثلا من مواليد ١٣٠٥ و ٢٥٠ من مواليد ١٣٠٤ بحيث لا تؤخذ اصحاب الاسنان دفعة واحدة بل بالمناوبة كما قدمنا حتى لا يحرمون من الاشتغال بمصالحهم

المادة الرابعة — ان الافراد التى تجلب لاجل التعليم ثلاثة اشهر ينظم فيها جدول فى الفرقة بشرط ان لا تجلب فى رمضان ويعتنى بتعليمهم فى الاماكن الاقرب جواراً الى محال تولدهم

ايضاحها : تعطل الافراد من التعليم فى شهر رمضان حرمة له وتستخدم فى اقرب محل الى محلهم الاصلى

المادة الخامسة — تعليم وتربية الافراد التى تعلم ثلاثة اشهر فى طوابير البياده يجريان على حسب التعليمات المنظمة فى نظارة الحربية ولا يجوز استخدامهم خارج وظائفهم حتى لا يعرض خلل التعليم الافراد المذكورة وتربيتهم

ايضاحها : يعتنى بتعليمهم حسب تعليمات نظارة الحربية ولا يستخدمون فى غير وظيفتهم الاصلية

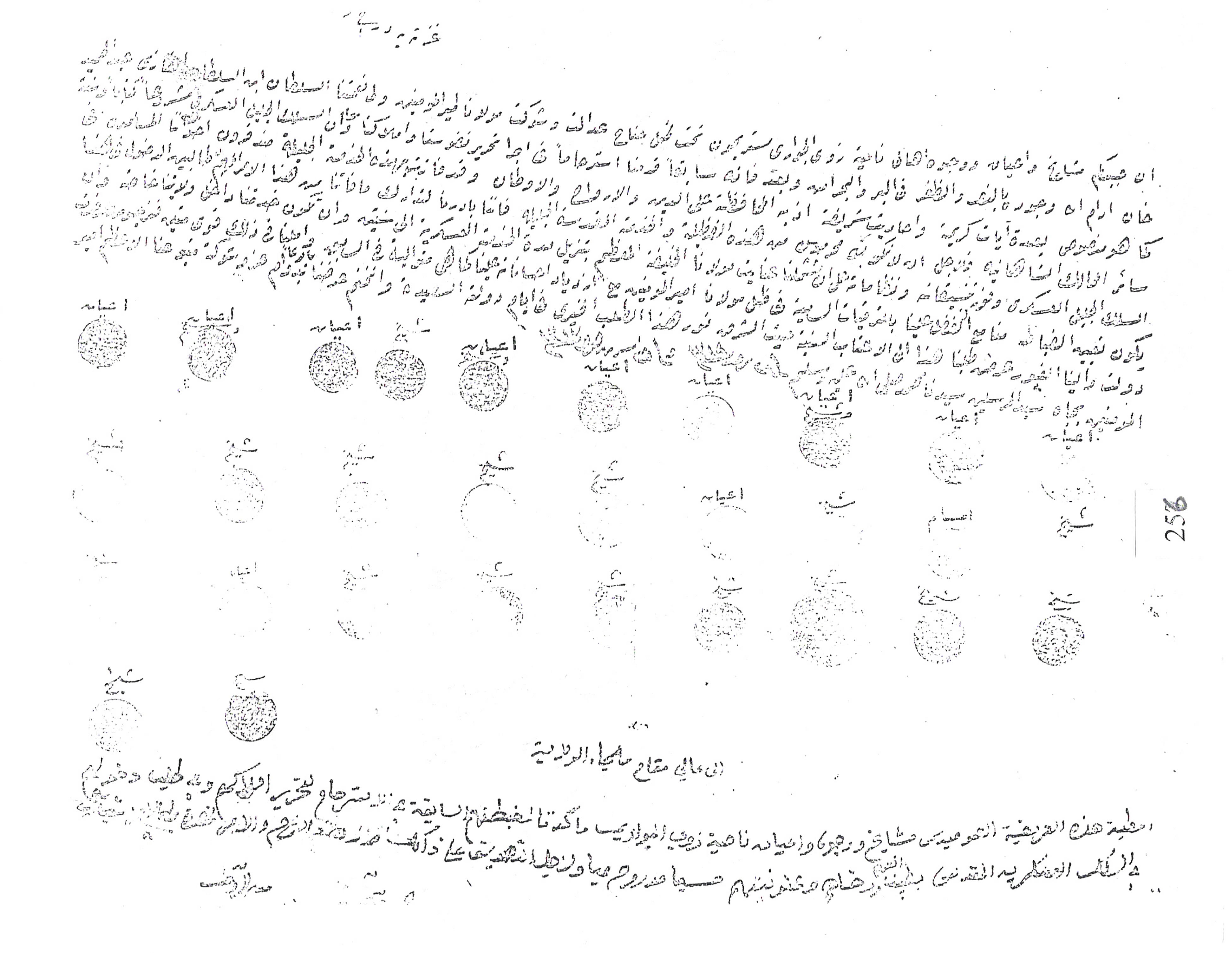
المادة السادسة : حيث لا يمكن تعليم افراد السوارى فى سنة واحدة يعتنى فى انتخاب قسم الفرسان من الذين لهم مهارة فى ركوب الخيل والترتيب المذكور يكون نصف الترتيب المقرر

ايضاحها : انتخاب المتخصصين فى الفروسية الى قسم الفرسان حتى يمكن تعليمهم فى ظرف سنة واحدة مهما امكن

المادة السابعة — المكلفون الحالية فى القطع الفنية كالاستحكام والتلغراف يكون قدرهم مساويا لنصف الترتيب المقرر واثنيه فى الصنائع والنقلية

ملحق 9

طلب الإهالى للدخول فى السلك العسكرى



ملحق 10

وجوه واعيان قول اوليه ايالة العمور والبحارسه والاونا
والسعدان ومراده والبطارات والقصور والدوايون والشعاسير
والسوالم والذويل واولاد دياب وقبائل الايالة من اهالي
ساحل طرابلس الغرب قد تولوا الوالي عن ١٢٢ نفس [illegible]
يلتمسون الخ [illegible] وشمولهم بالقول اوليه وتخصيص [illegible] الخدمة
العسكريه الى [illegible] [illegible] وادخالهم في السلك العسكري

ان الذي يعرضه عبيدكم وجوه واعيان ومشايخ قول اوليه ساحل مركز الولايه الراسخون القدم
في صداقة الخدمة والعبودية للدولة العليه ادام الله بالعز والنصر والاجلال والظافر على ممر
الدهور حضرة مولانا امير المؤمنين سيدنا وولي نعمتنا بلا امتنان السلطان ابن السلطان السلطان
الغازي عبد الحميد خان ايده الله آمين بحرمة طه ويس وانه منذ اجدادنا وآباءنا ونحن من
بعدهم مؤدون حسن الخدمة للدولة العليه الا انه لما كانت حسن الخدمه تكون لكل زمان طبق مناسبه
فانا اول من يسعى في ابراز الصداقة [illegible] وانا نطلب [illegible] القول اوليه ونطلب تحرير اهالينا
كسائر اهالي الولايه والتفضل علينا بترتيب الجندارمه وضباطها منا ودخولنا في السلك العسكري
الجليل المفروض قرآناً وسنةً [illegible] وعادة [illegible] في التعليم [illegible]
ان تشملنا عناية حضرة سلطاننا المعظم ادام الله ملكه [illegible] الدنيا باسرها ملكه بتناول خدمات
العسكريه الى [illegible] وان تكون خدمتنا بولايتنا خاصه وان يكون الضباط منا مع التفضل بترتيب
ودوام احساناته السابقه علينا كما هي متوالية علينا من السابق فنرجو من حضرة والينا [illegible]
الهمة [illegible] طلبنا هذا الى اعتاب حضرة مولانا الخليفة الاعظم حيث [illegible] هذا [illegible]
الخيري في ايامه السعيده ونختم عرضنا بالدعاء بدوام عز وشوكة واجلال حضرة مولانا امير
المؤمنين آمين بحرمة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم .

٢٧ جمادى الاخره ١٣١٦ وعليه اختام ١٢٣ من مشائخ ووجوه
واعيان الساحل

ملحق : 11

صارت مطالعة هذا الاعلام ... المتضمن ان المضبطة المتقدمة من القضا في خصوص وتسليم الاسلحة المرسولة لاجل تعليم
الاهالي وجدت كسرة في بندقة واحدة ونقصانا الآن بلزوم تنظيم مضبطة اخرى حسب الخزينة المرسولة سابقا وعلاوة النقصان
المذكور ... ولدى مطالعة الخزينة المبحوثة الموردة بامرنامة مؤرخة ٦ ... ونومرو ١٦٢ ... المربوطة ...
وجدت ... اخذ وقبض الاسلحة المذكورة من طرف هيئتنا والتبيين بانه ليس فيهم قصور ونقصان ... له
... الاسلحة المذكورة ... القضا ... وضابط العساكر المفرزة والقول ... [illegible]
الذين ... وجدت ... واحدة نقصانا ... مضبطة مشتركة مع ضابط المفرزة في خصوص ... [illegible]
... ضابط المفرزة ... المحافظة ... واعطيت المعلومات الى مقام ... [illegible]
... مؤرخة ٦ ... ونومرو ٢٦ ثم ورد ... لاجل معاينة الاسلحة المذكورة ومعاينتهم ... [illegible]
عشر بندقة مكسورة ومحتاجة للتعمير ... التقرير الذي اعطاه ... مقام الولاية ... [illegible]
وان حفظ الاسلحة ... وتنظيفها ... العسكرية بالولاية ... حيث ان العاجزين
... المذكور ... تنظيم مضبطة ... [illegible]
الخزينة ... في المستقبل ... [illegible]

... [illegible]

ملحق 12

[illegible]

[illegible] صاحب [illegible] الدولة والاقبال [illegible]
وكان السعادة والاجلال [illegible]
[illegible] تعالى [illegible] التنفيذ [illegible]
[illegible] مقتضى [illegible]
[illegible]

أنشاء المحاكم فى ولاية طرابلس الغرب

ملحق 13

تنبيه إلى ضرورة عدم إساءة إستخدام عائدات المحاكم

14 ملحق

أرسال أحد الجناة إلى مركز الولاية لمحاكمته

المعروض الداعيين لدوام دولتكم [illegible] قبيلة اولاد [illegible]

[illegible] الخامس والعشرين من شهر التاريخ اتى الينا الشيخ [illegible] والشيخ [illegible] قبيلة اولاد [illegible] المذكور ضرب زوجته مبروكة

احد قبايل العزيزية [illegible] اسمه [illegible] الدليمي [illegible] ارسال [illegible] الى [illegible]

ابنت [illegible] وهي حاملة وتضررت من ذلك الضرب [illegible] من سبب [illegible]

الدليمي المذكور [illegible] الى [illegible] بان المراة [illegible]

[illegible] المشايخ المذكورين [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] المذكور [illegible] ذلك [illegible] ارسال الزوج والزوجة [illegible]

على المراة المذكورة [illegible] التفريق [illegible] في [illegible] سنة [illegible]

وبهاذا عرضت الواقع [illegible] الى باب [illegible]

ملحق

15

اهالى غدامس يشيدون مكتب رشديه فى بلدتهم ويطلبون من
الحكومة ان تبعث لهم معلما من اهل العلم والحلم ويكون لـه
معرفة بلـــــــــــــــــان العربيه

الى جليل عالى مقام والى الولاية الينا هيه

دولتلو افندم حضرتلوى .

انه بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ٣٠٧ نومرو ١٦٦ تشرفنا بورود امركم السامى الصادر على طريق اللواء مآله العالى فى حق تأسيس بناية مكتب رشديه فى نفس غدامس جوابا على موجب الاشعار السابـق وضبطة الكشف المحليه ومن ماله العالى ان انشاء هذا المكتب على الزوم وايجاب الموفقيه احسن وانسب الخ ماحصل به الفضل والاحسان فمين وصول الامر المشار اليه ففى الحال صار حضور الوجوه والمعتبرين وتفهيمهم منافع هذه التاسيسات الخيرية حصلت الموفقيه بالاهتمام فى بنايته واتمامه وفق المراد و المصرفيات عليه من ارباب الجميه بمعرفة القوميسون المتشكل فى هذا الخصوص وفتها عرضت الكيفيــه على طريق اللواء بضبطه مورخه ٢ ايلول سنة ٣٠٧ نومرو ٤٩ مبينه لذلك ولفها دفتر بيان المصرفيات عينا والتمسنا ارسال المعلم الى الان منتظرين قدومه الا انه نلتمس حصول الفضل بتعيين المعلم من اهل العلم والحلم ويكون له معرفه بلسان العربيه اذ لايخفى سعادتكم وحشية اهالى قضاء غدامس واكثـــر ما ياتوا اليها من الاطراف الخارجه من جنس التوارق وغيرهم وفى معرض ذلك والاسترحام تجاسر العبد بتقديم هذه العريضة الى تراب اقدامكم وباقى الامر والفرمان لحضرة من له الامر .

٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٩
و١٨ كانون اول سنة ١٣٠٧

قائمقام غدامس / محمد الدرياسى .

ناقلها / عبد السلام ادهم .

16: ملحق

الى مقام الولاية الجليلة

تقرير من رئيس اللجنة الطبية فى خصوص مرض الكوليرا فى مدينة طرابلس مرن فى ٣٠ ايلول ١٣٢٦ (١٣ اكتوبر ١٩١٠) ٠

تبين من التحقيقات التى اجريت ان مرض الكوليرا الذى ظهر فى مدينتنا انتقل اليها من مدينة نابولى بواسطة اسرة يهودية كانت قد سافرت الى نابلى للزيارة وعادت فى الثانى من الشهر الجارى ٠ ظهرت اعراض تشبه اعراض مرض الكوليرا فى رئيس العائلة المذكورة وزوجته وابنته بناء على اخبارية الطبيب العداوى وعليه حجز البيت تحت الحجر الصحى الاحتياطى لمدة خمسة ايام وفى تمام هذه المدة اجريت جميع الاجراءات التطهيرية الفنية ورفع من المحل المذكور الحصار بناء على قرار من اللجنة الصحية ٠ وبعد شفاء المذكورين بثمانية ايام اى فى ١١ ايلول ١٣٢٦ (٢ اكتوبر ١٩١٠) ظهرت اعراض مشابهة لمرض فى احد افراد اسرة يهودية فى محلة باب البحر حيث وفاته بعد ١٢ ساعة وكذلك ظهرت نفس الاعراض فى امرأة فى نفس المحل وبناء على اخبارية الطبيب العداوى قررت اللجنة الطبية فى الحال حجز المحل المذكور فى يوم الثلاثاء ٢٠ ايلول ١٣٢٦ (٣ اكتوبر ١٩١٠م) وقد وجد فى البيت المذكور ثلاثة وعشرين شخصا جاءوا اليه ليعودوا المريض بالزيارة والمواساة فاتخذوا احتياطا الى بيت خالى ومنع اختلاطهم بالغير لمدة خمسة ايام وبعد انتهاء مدة هذا الحجر الاحتياطى اجريت لهم جميع الاجراءات التطهيرية الفنية وفك عنهم الحصار غير انه فى منطقة الحجر الاولى وقعت اصابات متوالية كانت سببا فى وفاة مصاب ثانى وفى اليوم التالى وقعت اصابتان اخرتان ايضا وعليه ارسل غائط احد منها لاجل التحليل ومعرفة حقيقة المرض للمستشفى العسكرى ٠ وقد توفى فى البيت المذكور من المصابين ولد وبنت وفى هذه الاثناء ظهرت علائم المرض فى امرأة يهودية بالحارة الوسطى فوضع المحل تحت الحجر الصحى وعليه فان عدد المصابين من اليوم الثانى من هذا الشهر الى هذه الساعة قد بلغ ١١ مصابا توفوا منهم ٤ و٤ لازالو تحت العلاج وشفى منهم ثلاثة وقد تبين من الفحص الذى اجراه الدكتور تحسين من مدة خمسة ايام حسب التقرير الذى تقدمه لمقام دولتكم المحوز الى اللجنة الطبية ثبوت وجود الكوليرا ٠

وعليه تحمد الهلاد ملوثة بهذا المرض ولكن له الحمد بقى المرض محصورا منذ ١١ يوما فى مكان وقوعه رغما على ضيق الازقة المزدحمة فى حارة اليهود ولم تقع اصابات فى المحلات الاخرى وحصر المرض فى مكانه ٠

وفى الحالة الحاضرة حالة المصابين الاربعة حسنة وحالتهم الصحية طيبة وانه لم تقع اية اصابات فى المدن والقرى الاخرى من الولاية فى ٣٠ ايلول ١٣٢٦ (١٣ اكتوبر ١٩١٠)

رئيس اللجنة الصحية

القائمقام

ختم

لاعلان ذلك فى المراكز المحلية بمختلف لغاتها وارسال صورة مترجمة من التقرير الى قنصل الدولة بصورة مستعجلة الى السكرتيريه والى قسم الترجمة ٠ ٣٠ ايلول ٣٢٦ ــ ١٣ اكتوبر ٩١٠

ارسلت برقية لوزارة الداخلية ــ رقم ٢١٢ ــ ٣٠ ايلول ٣٢٦

ارسلت لجميع القناصل رسائل مرفقة بصورة مترجمة من التقرير فى ٣٠ الجارى

مترجم الولاية

التوقيع

المترجم / محمد الاسطى ٠

ملحق 17

الادارة العامة للفنائر البحرية فى سواحل الممالك المحروسة العثمانية اشعار لعن يهمهم الامر بان الفنائر الاتية ــ تشرع من ارشاد السفن اعتبارا من ١٥ نوفمبر ١٨٨٠م

سواحل طرابلس الغرب (افريقـــا)

طرابلـــــــــس

يقع فنار طرابلس غربى المدينة وفى اعلى مكان من البرج ارتفاعه عن سطح البحر ٣٥ مترا يدور دورة فى كل دقيقة اشعته برقيه وتصل الى مسافة ١٨ ميلا .

العرض الشمالى ٢ــ ٥٤ ــ ٢٢

الطول بالنسبة لتعديل غرنويج ٥٠ ــ ١٠ ــ ١٢

" " باريز ٣٥ ــ ٥٠ ــ ١٠

بنغــــــــازى

يقع فنار بنغازى قرب المطحن المواجه لرأس سيدى خريبيش الكائن شرق المدينة ارتفاعه عن سطح البحر ٢٢ مترا يدور مرة كل ثلاثين ثانية اشعته برقية وتصل الى مسافة ١٥ ميلا .

العرض الشمالى ٢٥ ــ ٧ ــ ٣٢

الطول بالنسبة لتعديل غرنويج ٤٥ ــ ٧ ــ ٢٠

" " باريــز ٢٠ ــ ٤٢ ــ ١٧

درنــــــــه

يقع فنار درنه بقرب المرابط وعلى مسافة نصف ميل منه فوق رأس اسماح ارتفاعه عن سطح البحر ٢٨ مترا يدور كل دقيقة اشعته برقية وكذلك تصل الى مسافة ١٥ ميلا .

العرض الشمالى ٠ ــ ٤٥ ــ ٣٢

الطول بالنسبة لتعديل غرنويج ٤٥ــ ٣١ ــ ٢٢

" " باريز ٣٠ ــ ١٩ ــ ٢٠

فى البحر الابيض

الفنارات المزمع انشاؤها التى سيعلن عن تــــاريخ ايقادهـــا

فنار تصل اشعته الى ١٥ ميلا

رأس مصراته

فنار تصل اشعته الى مسافة ١٥ ميلا .

المترجم / محمد الاسطى .

18 ملحق

الوالي علي رضا باشا يكتب للصدارة العظمى عن حالة الكبل البحري وفي حالة الاستغناء عنه يقترح تمديد خط بري الى مصر أو الى تونس.

الى جناب مقام سامي الوكالة الخارجية.

أن الخطين البرقيين بحرا من طرابلس الى بنغازي ومالطه تحت أدارة الشركات الانكليزية دائما ينقطعان لوجودهما في مناطق ضيقة وصخرية.

وبما أنها لا توجد مخصصات لسداد مثل هذه النفقات الباهظة فقد أفاد بصورة رسمية مأمور البرق الموجود هنا بأنه تقرر ألغاء هذين الخطين ومد خط برقي رأسا من مالطه الى الاسكندرية، ومع ذلك فقد جرى هذا التبليغ للاعلام بأن بقائهما منوط بأرادة الطرفين بالصورتين الاولى بأداء نفقاتها الانشائية وأخذه والثانية بأداء فوائد النفقات المذكورة وتعيين موظفين من طرف السلطنة السنية لادارته.

لا حاجة لبيان درجة أهمية وجوب أستكمال أسباب المخابرات العاجلة وبالخصوص أنها لا توجد أتصالات بريدية منتظمة لولاية طرابلس الغرب التي تعد من أمصار البلاد العثمانية، فأن أبقاء الخطين المذكورين في هذا الموقع الهام والذي له خطورة كما أن له حسناته فأن أزالتهما أيضا ستزيد من صعوبات ومشاكل مخابرة بعض الشئون الهامة أمر لا يخفى عنكم.

فأذا لا يمكن أبقاءهما وفق الشروط المعروضة فأسارع لعرض أنه يجب مد خط برقي بري من هنا الى بنغازي وربطه من هناك بخط الاسكندرية أو ربط خط من هنا بالخط البرقي للشركة الفرنسية الكائن بصفاقس أحد مرافئ تونس الاقرب منا.

٤ ربيع الاول ١٢٨٥ او خزيران ١٢٨٤

ترجمها : عبد السلام أدهم.

طابعها : عبد القادر أبوبكر الفزاني.

19 ملحق

الى الخمـــــس

١٦ صفر ١٢٩٠

٣ نيسان ١٢٨٩

(١٥ ابريل ١٨٧٣)

ان العمار امر مرغب فيه ولم يزل الحث عليه من لدن دولتنا اعتناء بامر الرعية وما يكون سببا لاصلاح حالهم ومنفعتهم ولهذا صار جلب مقدار من شجر التوت في هذه الدفعة وبادرت الاهالي بغرسه مع الاعتناء . ولا يخفى ما في هذا الشجر من عظيم الفائدة والمنفعة فان ورقه يباع لمستعملي الحرير من الدود بثمن بالغ من غير كثير مشقة سوى سقيه بالماء ، او يتعاطى صاحب الشجر استعمال الحرير بتربية الدود ويستغنى في تربيته بهذا الشجر فيحصل على الترفه وسعادة الحال بالنفع التام منه فان فائدة الحرير غير خافية ومشاهدة بالعيان ولما كان نفس الخمس مركز اللواء ونواحي معراته وزليتن بهم كثير من السواني ولها قابلية لانبات هذا الشجر كما شاهدنا في سياحتنا هذه واهلها على قرب من المدينة وليسوا باهل بادية ها هي تأتيكم خمسة آلاف شجرة لدى وصولكم اعطاء نفس الخمس والفان لمعراته والفان لزليتن فليكن توزيعها لمن يقومها في التعهد والسقي الى ان تثمر ولا يهملها ولا يشتغل عنها فان فائدة ذلك تعود اليهم وسيحمدونها وانما عدم التجربة وبعضها يصرفهم عن الرغبة ففهموهم الفائدة بالتفقد فيما بعد وحثوهم وتقوا منهم بعدم الاهمال ولذلك صدر التأكيدات تحررت الشقة .

الـــــوالي

ملحق 20

ولاية طرابلس الغرب.

الى قائمقامية غريـــــــــان

بالتحريرات والتلغرافنامه (البرقية) الواردتين بالشرف من نظارتي الداخلية والمالية حصل الفصل بالاشعار بانه من مقتضى الارادة السنية السلطانية حصول المعافية من اخذ العشر من مزروعات البطاطة مدة خمسة سنين بكافة الممالك المحروسة الشاهانية وذلك لاجل تكثير محصولها وان يكون منا اعلان الكيفية لكل طرف وعليه قد صار تبليغ المادة لمن يلزم فليكن منكم اعلان الكيفية من الان الى الاهالي وان تهتموا بايفاء التشويقات والترغيبات اللازمة في ذلك الباب وبذلك نو يكم ونخطركم افندم.

١٥ صفر ١٣٠٦ — ٨ تشرين الاول ١٣٠٤

٢١ اكتوبــــر ١٨٨٨

الوالـــــــــي

احمد راسم

ملحق 21

الى الجبل	الى غربان
رقم/٢١٢	رقم/٨٢

٢١ تموز ٣١٢

(١٢ آغوسطو ١٨٩٦ م٠)

ارسلت لكم فى السابق كمية من بذور القهوة ونسخة من كتيبات التعليمات الخاصة بزرعها وتنميتها التى بعثت بها وزارة الغابات والمعادن وذلك برسالة مرفقة مؤرخة فى ٢١ ايلول ٣١٢ (٣ اكتوبر ١٨٩٦ م٠) و رقم ٩٥/٣٦٣ والان طلبت الوزارة المشار اليها افادتها عن تلك البذور هل زرعت ام لا واذا زرعت ماهى لا النتائج التى حصلت ولاجل الرد عن استفسارها يرجى موافتنا بما يتعلق بالموضوع ٠—

الوالـــى

ملحق 22

تقرير من اللجنة الزراعية للوالي في خصوص تحسين بذور القمح

الى حضرة صاحب حامي الولاية ٠

بما ان الاهالي وخاصة اهالي اورفله والخمس ومسلاته وزليطن ومصراته وسرت لايهتمون بتنقية بذور القمح من الشعير وغيره من البذور الغريبة فان محصولهم من القمح اكثره فاسد ومختلط وهذا معلوم بالمشاهدة ودوام هذه الحالة تؤدي الى تدني قيمة محصولهم من القمح في الاسواق فضلا من ذهاب مجهوداتهم سدى فيجب عليهم زرع احسن البذور وانقاها ليضمنوا لهم محصولا جيدا حيث تحقق ذلك بالتجارب التي قام بها الاهالي والافراد وعليه يرجى تعميم هذه الفكرة بين اهالي تلك المناطق لكي يعتنوا بتصفية بذور القمح من الشوائب واختيار اجودها واشعار الحكومه المحليه في الجهات المذكوره ببذل اهتمامها في هذا الخصوص وفي كل الاحوال الامر والفصل لمن له الامر ٠

١ صفر ١٣٢١

١٥ نيسان ١٣١٨

٢٨ ابريل ١٩٠٢

عضو :احمد بن محمد سياله ٠ عضو :خليفه بن احمد السعدي ٠ عضو :علي بن علي قويعه ٠ عضو :محمد جمال بن ادريس٠ عضو :محمود بن احمد الجمالي ٠ عضو :محمد الهادي بن احمد الجواب ٠

رئيس اللجنة الزراعية

ورئيس البلديـــــة

حســـــن

ملحق : 23

رقم ٤٣ — الى قائمقامية غريان العلية

صاحب العزة الهك

علمنا من البرقية المرسلة من الولاية الجليلة لمتصرفية فزان بناء على اشعاركم بوجود لديكم من الغيس من شتلات الزيتون ومثلها من التين وكذلك من العنب وانه يتطلب لنقلها ثلاثين جملا ، وبناء على ذلك فقد جهزت الابل وارسلت تحت اشراف المأمور الشيخ محمد بن الحاج ا العروس الطرحي من ثلة البغلة العزة يرجى اعطاء امركم لذوى الاختصاص ان تكون الشتلات من النوع الجيد وان يحطوا على الاسراع في انجاز مهمة المأمور المذكور من غير تعطيل هذا وان شحن الشباك لحمل الشجيرات وهو خمسة عشر قد سلمت له ·

وحيث ان موسم غرس الاشجار هو اواسط شهر يناير فلتوزيعها على الاهالي وغرسها في الوقت المناسب يرجى الكرم ببذل اهتمامكم في خصوص شحن الشتلات وارسالها ·

يرجى التفضل بالاشعار تلغرافيا يوم سفر المأمور — ٦ كانون الاول ٣٢٦

١٩ ديسمبر ١٩١٠

توقيع قائمقام — ابوبكر بن حمدان

ابوبكر حمدان

المترجم / محمد الاسطى

24 ملحق

الى قائمقامية غريان ١١ رمضان سنة ١٢٨١

١ تشرين الاول ١٢٨٨ هـ (١٢ نوفمبر ١٨٧٢ م)

وردت منكم مضبطه نمرة ١٠٠ طلبتم فيها الاذن الى ضباط العساكر الشاهانية المحافظين بصرفهم بضرب المدافع فى وقتى الفطور والسحور فى رمضان ليعلم الصائمون بهذين الوقتين فاعلموا انه لدى المذاكرة فيما طلبتم مع ميرلوا العساكر تبين ان غير القلاع الهمايونية لا اذن فيها بضرب المدافع مالم يكن ثمن البارود من طرف الاهالى بناء عليه الاذن موقوف على التحمل بذلك ولهذا الخ .....

(نظامنامة فى حق تحصيل الاموال الميرية فى الايالات والالوية كافة)

المادة الاولى يبدأ فى كل سنة بتحصيل الويركو والاعانة العسكرية من نيسان وبتحصيل اعشار المحال التى احيلت على الاهالى من حزيران بتقسيم كل واحد منهما على عشرين قسما فالويركو والاعانة العسكرية يؤخذان ويستوفيان فى عشرة اشهربان يؤخذ من كل واحد منهما قسم واحد فى نيسان وكذلك فى مايس وقسمان فى حزيران وكذلك فى تموز واقسام ثلثة فى اغستوس وكذلك فى ايلول وكذلك فى تشرين الاول وقسمان فى تشرين الثانى وكذلك فى كانون الاول وقسم واحد فى كانون الثانى والاعشار تؤخذ وتستوفى فى ثمانية اشهر بان يؤخذ قسمان فى حزيران وكذلك فى تموز واقسام اربعة فى اغستوس وكذلك فى ايلول وكذلك فى تشرين الاول وقسمان فى تشرين الثانى وقسم واحد فى كانون الاول وكذلك فى كانون الثانى ويبقى مارت لاجراء توزيع الويركو والاعانة وشباط لتكميل الحساب

المادة الثانية اى من كان من افراد الاهالى اذا عاند وخالف فى تأدية حصته المعينة من الاموال الثلثة المذكورة يحبس عشرين يوما فان لم يؤد دينه فى هذه المدة كذلك يباع على قدر دينه مماله من امواله غير داره التى يسكن فيها ولوازمه البيتية واراضيه التى يزرع فيها وحيواناته وادواته المتعلقة بالزراعة ويوضع ثمن ذلك فى صندوق المال محسوبا على ذمته وفى هذا الخصوص لايستثنى احد لامن اعضاء المجالس ولا من الوجوه ولا من معتبرى الاهالى بل مع التساوى يبدأ اولا بالتحصيلات من اصحاب النفوذ والاقتدار

المادة الثالثة لكون هذه النظامنامة تجرى احكامها بلا استثناء فى حق الجميع يجب ان تنشر وتعلن فتطبع النسخ اللازمة منها باللسان العربى والتركى والرومى والبلغارى وتعلق بابواب الجوامع الشريفة والكنائس الموجودة فى المحلات والقرى فى القضاوات جميعا حتى يكون الامر معلوما لدى كل صنف من تبعة الدولة العلية ولايبقى سبب للمعذرة . فى ١١ ربيع الاول سنه ٨٢

26 ملحق

٩٠ ٦٥ ب

بيان حالات بقبض قضاء الزاويه وذلك عن شهر مارت ونيسان سنة الف وثلاثماية الشمسيه

مارت

١٠٠١٢٠ . الظاهريه بالشعاعات سبانية الحراري بالفوز ع عبد الله بن شعيب — ٢ منه

١٠٠١٢٠ . الظاهريه بالشعاعات سبانية الحراري بالفوز ع عبد الله بن شعيب — ١٠ منه

١٠٠١٢٠ . الزاويه باولاد العيور سبانية حسن بن مصطفى ع منصور عونيات — ١٢ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالجواري سبانية علي بن عبد الله ع الشيخ هويدي بن احمد — ١٥ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان باقوره سبانية المبروك بن سالم ع عبد الرحمان بن العابد — ١٨ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالجواري سبانية عبد الله بن علي ع عمر بن حسين — ٢٠ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالجواري سبانية احمد بن عون الشريف ع المذكور — ٢٢ منه

١٠٠١٢٠ . الزاويه باولاد صوله سبانية عبطاء ع سلطان بن سلطان — ٢٤ منه

١٠٠١٢٠ . الزاويه بالحاره سبانية بلحوش حاج عيسى ع المذكور — ٢٥ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالحاجيب سبانية محمد الاكرش ع عبد الغفار الحامي — ٢٧ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالحاجيب سبانية رحومه ابو لسان ع الاسطى احمد البهيم — ٣٠ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان باقوره سبانية المبروك بن سالم ع عبد الرحمان بن العابد — ٣١ منه

١٢٠١٤٤٠

بيان حالات نيسان

نيسان

١٠٠١٢٠ . جرمان باقوره سبانية الصيد بالبسطامي ع احمد بن صالح الحامي — ٢ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالجواري سبانية سالم المحروق ع احمد بن صالح الحامي — ٥ منه

١٠٠١٢٠ . ابو عيسيه باولاد حماد سبانية سعيد اللقع ع الفقيه محمد الحامي — ٧ منه

١٠٠١٢٠ . الزاويه بطريق السوق سبانية بالقاسم الجيباش ع مسعود الشرقاوي — ١٠ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالجواري سبانية بالقاسم بن رحومه بن علي ع المذكور — ١٢ منه

١٠٠١٢٠ . الزاويه باولاد نجيمه سبانية الراكري ع سعيد ابو صبع — ١٤ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالحاجيب سبانية علي بن خليفه جحاو ع الاسطى احمد البهيم — ١٦ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالحاجيب سبانية رحومه بن نجيبه ابو لسان ع الاسطى احمد البهيم — ٢٠ منه

١٠٠١٢٠ . جرمان بالجواري سبانية مسعود بن بالقاسم ع محمد بن احمد الرباعي — ٢٢ منه

١٠٠١٢٠ . الحرشه بالقمامده سبانية نجيبه البصيري ع المذكور — ٢٣ منه

١٠٠١٢٠ . ابو عيسيه باولاد حماد سبانية سعيد شنيبي ع عبد الغفار الحامي — ٢٦ منه

١٢٠١٤٤٠

٢٤٠٢٨٨٠
٤٤٥
٢٤١٥

يخرج منهم الثمن العايد مقابلت معاش الحاجز عن الاشهر المرقوم اعلاه

العدد

العدد المرقوم اعلاه وقدره الفين واربعماية وستون قرشا وذلك حالات بشهر مارت ونيسان سنة الف وثلاثماية الشمسيه رسم ثلاثة وعشرين تحليل كما هو مبين اعلاه بالمفردات عينا عينا يخرج منهم ثلاثماية وخمسة واربعين قرشا مقابلة الثمن العايد الى الحاجز باقي الفان واربعماية وخمسة عشرة قرشا حاضر نسلمه الى صندوق اموال قضاء الزاويه ولاجل بيان ذلك صار تحرير وتمهير هذا الدفتر وباقي الامر لحضرة من له الامر افندم فى غاية نيسان

[signatures and seals]

تقدم هذا الدفتر من مأمور رسم الافراح بقضاء الزاويه فوجد محتويا على ثلاثة وعشرين تحليل قد صار قطعهم في ظرف شهري مارت ونيسان من سنة ثلاثماية والف عنهم الفان واربعماية وستون قرشا فحصل تنزيل الثمن العايد الى المأمور فبقي الفان واربعماية وخمسة عشر قرشا قد صار تسليم ذلك العدد المذكور الى صندوق مال القضاء المذكور ولذلك صار تحرير وتمهير هذا الشرح من مجلس ادارة القضاء المذكور وباقي الامر لمن له الامر ١٥ نيسان سنة ٣٠٠

الداعي [illegible] عضو عضو عضو وكيل اوقاف مدير مال الداعي مفتي الداعي نائب ووكيل قائمقام

ملحق
27

طرابلس غرب ولايتي
مكتوبي قلمي

بخصوص وضع الدمغة على أوراق
المعاملات لصالح إدارة الديون العمومية

[illegible]

[illegible]

ملحق

28

توزيع مبالغ مالية على الأقضية لإعانة أهل الحجاز بسبب القحط

[illegible]

فاتحة الدفعة الأولى [illegible]

البيرة	خان الواحدة	عين ...	عين ...	خان ...	...
٢٥٠		٢	٤	٢٦٤	

[illegible]

ملحق 29

بخصوص طلب معلومات

عن المأمورين الماليين .

رفعتلو [illegible] افندی

داخل ولایتده مستخدم مأمورین مالیه نك صنف اولدن قالمش بقیه سیله صنف ثانیدن ترجمه احوال اوراقنك [illegible] بالتنظیم صنف اولدن بولنانلرك اوراقی [illegible]
وصنف ثانی اوراقنك دفتردارلقدن [illegible] طرفندن ملاحظه درج [illegible]
خزینه جلیله یه ارسالی [illegible]
وصنف اول دفتردار ومحاسبه جیلردن وصنف ثانی مال مدیرلری ومحاسبه کاتبلری [illegible]
[illegible] صنف اولدن ترجمه حالی [illegible]
[illegible] وصنف ثانیدن [illegible] تراجم احوال [illegible]
[illegible] محاسبه [illegible]
[illegible] اجرا [illegible]
[illegible] افندم

[illegible]

رفعتلو [illegible] افندي

في هذه الدفعة افادت محاسبة الولاية بما لك انه من مقتضيات الاوامر العلية الواردة
بالشرف الساعية بتنظيم اوراق تراجم احوال بقية الصنف الاول مع الصنف الثاني
من مأموري المالية المستخدمين في داخل الولاية ودرج الملاحظة باوراق الصنف
الاول من طرف [illegible] فقط واوراق الصنف الثاني من الدفتردارية ثم من طرف
[illegible] وارسالها الى الخزينة الجليلة فالصنف الاول عبارة عن الدفتردارية
والمحاسبجية والصنف الثاني مديري المال وكتبة المحاسبة واما [illegible]
[illegible] بهذا الخصوص [illegible] ترسل ترجمة حاله من الصنف
الاول فالمسارعة بارسالها وكذلك الصنف الثاني يلزم تنظيم اوراق تراجم
احوالهم وارسالها الى هذا الجانب وبناء على اقتضاء اجراء الايجاب [illegible]
تأويل الهمة بالمسارعة في اجراء الايجاب وبيان [illegible] الكيفية [illegible]

ملحق 30

بموجب المادة الثانية من نظام الكفالة جاء أن كفالة مستمرة على تأمينات ما يؤديها الكفلاء عن امناء الصناديق والوزنة [illegible] وافقرارهم [illegible] الذين [illegible] من المأمورين المالية [illegible] التجارة [illegible] من الاصناف [illegible] النظام [illegible] المأمورين المالية [illegible]

[illegible]

ملحق 31

التحرى على الكفلاء
وقدرتهم على الأستمرار فى الكفالة (البوقلمة)

[illegible]

سعادتلو [illegible] افندى

مأمورين ماليه كفلاسنك [illegible] ثروت و يسار و اعتبارى تدنى و تغير ايتمش اولنلر [illegible] كفالت [illegible] مالى و اعتبارلرى [illegible] مجلس اداره [illegible] بالدفعات تعميماً [illegible] قاضى [illegible] كفالت سندلرى [illegible] مفتشلرك استعلاماتندن [illegible] تكاسل ايدنلر [illegible] مال مأمورلرينك ذمتلرى ظهور ايدر ايسه [illegible] قومسيون تشكيليله تحقيقات لازمه [illegible] مأمورين كفلاسنك ثروت و اقتدارلرينه خلل [illegible] دفتر [illegible] كفيلك اسملرى [illegible] تصحيح [illegible] قدرت ماليه‌سنه خلل طارى اولنلرك [illegible] يكى كفيل استحصاليله جديد كفالتنامه [illegible] مجلس [illegible] اداره‌دن [illegible] كذلك مضبطه ايله [illegible] اسراى [illegible] محاسبه [illegible] افاده [illegible]

[illegible]

من جملة وظائف مأمورى الخاصة ومجلس الإدارة المحلية اجراء
البوقلمة على الكفلاء الموجودين الحالية مرة فى كل ستة اشهر
ومن تبين فى ثروته ويساره واعتباره تدنى وتغير عن وقت
كفالته او تبينت وفاته تؤخذ على مكفوله كفالة مجددة
ومن تبين وجود قدرته المالية واعتباره كما كان يجرى الاشعار عنهم بوثيقة
كما صار الاشعار العمومى بالدفعات فى تفصيل ذلك والحال ان
اكثر المأمورين لم يعتنوا باجراء هذه الاصول وبعض القضاوات والنواحى
لم توجد الى الآن كفالات على امناء صناديقها ومديرى وكتبة
مالها وبعضها لا تصدق على كفالاتهم كما اتضح من استعلامات مفتشى
المالية وهذه الوظيفة كل من يتكاسل فى اجرائها ولم يجر البوقلمة على
الكفالات ولم يصدق الكفالات اذا ظهرت ذمة على مأمورى المال
فان ذلك راجع على المتسبب وبذلك لزم تشكيل قومسيون فى كل محل
يجرى التحقيقات اللازمة على هذا الوجه وكفلاء المأمورين الذين
لم يظهر على ثروتهم واقتدارهم خلل يصرح بجانب اسمه واسم
مكفوله فى دفتر بالفروقات يصدق بمضبطة ومن ظهر خلل فى قدرته المالية
من الكفلاء يطالب كفيل عوضه مجدداً تحرر كفالته بورقة
عليها بصمة قومسيون وتصدق بذيلها من مجلس الادارة
ويحصل فيهم [illegible] لذلك بمضبطة وترسل لنا وإياه [illegible]
المقتضى بطرفكم على هذا الوجه سرعة وعرفوا بافادة من محاسبة
الولاية [illegible]

[illegible]

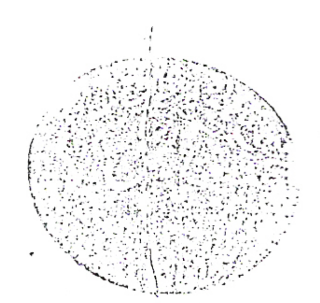
ملحق 32

١٤٠٠٠ قرشا تركي بدل مقاطعة لازمة الجزرة بدرنه باسم الشيخ السنوسي بدر

قرشا تركي

٢٨٠٠	تقسيط اول في نيسان
٢٨٠٠	تقسيط ثاني في حزيران
٢٨٠٠	تقسيط ثالث في اغسطس
٢٨٠٠	تقسيط رابع في تشرين اول
٢٨٠٠	تقسيط خامس في كانون ثاني
١٤٠٠٠	

إلتزام مجزرة درنة



ان بمقتضى اصول السياسة وعلى موجب الرسومات القديمة قد صدر مقاطعة لازمة الجزرة
بدرنه على من يكون طالبا وراغبا في ذالك وقد دارت المزايدة في ذالك بمجلس درنه
وبانت القرار على الشيخ السنوسي بدر بلازمة قد بلغ اربعة عشر الف قرشا تركي
عن عام كامل مبدوه من غرة محرم من سنة ستين ومايتين والف
الى غاية شباط من السنة المذكورة بشرط ان الشيخ السنوسي بدر
المستلزم المذكور يعطي ما يلزم العسكر المقيم بدرنه من اللحم حتى ينقضي
العام المذكور مثل العام الماضي ويكون مكس الجزره على
العادة السالفة والربح والخسران يكون لنفسه ولا مدخل لاحد
معه في ذالك ويكون دفع التقاسيط المشروحة اعلاه كل تقسيط في وقته
بحيث ان لا يتاخر دفع كل قسط عند حلوله ولا ساعة واحدة لزمنا اليه ذالك
كذالك من غير زيادة ولا نقصان ولاجل الاعلام بذالك قد تحرر اليه هذا البيورلدي
من ديوان ايالة طرابلس غرب ومن جانب المشير الاعظم عنه تعالى يكون
العمل والحركة على موجبه ومقتضاه اعلاه واعتمده

ملحق 33

شكوى ضد جباة الضرائب

معروض الدواعي

أنّنا خدّامك من اهالي العجيلات بقرارك ومساكين والحال أنّنا اتينا متشكيين من الضرر الواقع علينا من كونه ان عسكر
الصّوارى المتوجهين لخلاص الاموال الميرية والاعشار الشرعية باخذ من النفر الذي متعين عليه نصف مرطل شعير
عليف جادوركه وابو نصف بين لدولا يا كل الا الفطير والشعر ولحم الدجاج والرابطين الذي باخذ في المعاش
المجبن لدباخذ ابو نصف يكذالك ومئونته وعليف فرسه وصار علينا الضرر ونحن ضعفا ومساكين فيلكها
ذالك عن حمل مرشنه كلهم لقا ان نوجبهو من عندنا اخذوه عنقدهم دعواهم اه يرهنوه عندهم
سنة ابو نصف بين ومطلوبهم منكي اثنى عشره ابو نصف بين دفعنا لهم سنة والباقي لحد وبيد الحال ماضي
ومن عود باش وما وقع لنا منهم بطول ذكره بعرضوا الحال نرجوه من مراحم الشانية الا نظر لحالنا والا والتي
قايم مقام طرفنا ليسلم لي جاب العسكر منهم وبي عدم احدهم في العليف والدراهم من الاهالي الا ان يكون من
الا هيفبلا باس مثل العادة السابقة ونحن خدامك ودام الدولة العلية لا فضيع معه وهو ذكر اجترم

محمد ابراهيم الراجي العجيلي

ملحق 34

كتب بهذه الحرورقة
عن حال بلد ورقلة
معروض للولاية الجليلة

معروض الداعيين بدوام دولتكم العلية افندم [illegible] الدولة [illegible] ولدى
اهالي ورقلة [illegible] في امورنا من اداء مطالب المال الميرية [illegible] تنوه المنزلة [illegible] عشر [illegible]
حضرتكم العلية [illegible] معلومة [illegible] ذلك [illegible] التحصيل لجانب الاشخاص [illegible] من الحبير
[illegible] بأربعين [illegible] مع ذلك وصار [illegible] الشخص [illegible] عليه [illegible]
ولا [illegible] الثاني [illegible] فتبلغ المنزلة [illegible] على [illegible] وما ذاك الا ان الاهالي [illegible]
[illegible] العمارة [illegible] مع المحاسبة [illegible] وصار [illegible] كل [illegible] الثالث [illegible]
ويتعلق [illegible] يسمعنا [illegible] منهم [illegible]
[illegible] ولا [illegible] الفضا المناظر والتراجم
صورة الواقع [illegible] ولو [illegible] العالي [illegible] امنكم على حقيقته والمراسل
والاساحف [illegible] والفقهاء [illegible] لهم ولم [illegible] واحد [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] حقيقتهم [illegible] على نفسها [illegible] بعزل [illegible]
وان [illegible] حيث [illegible] واما الان فانه مشرف على الهلاك
ومن المعلوم انه [illegible] البلاد [illegible] بهذه الحالة [illegible]
[illegible] الانتقال [illegible] بسبب [illegible] مطلوبنا [illegible] المنافع [illegible] لذلك
[illegible] الاهالي [illegible] وكذلك [illegible] وكذلك
الشاكيين المذكورين [illegible] التاكيد [illegible] ولا [illegible] عنا وما
[illegible] للتبليغ لذلك [illegible] وكذلك [illegible] عندنا وان
حصل الفضل [illegible] افندم
[illegible]

[illegible]
اهل الاهالي ورقلة
[illegible]

مضبطة من أهالي ورقلة إلى الوالي يشكون من الضيم الذي لحقهم من أداء مطالب الميري وظلم العاملين على تحصيلها، بتاريخ 26 جمادى الآخرة 1301هـ (1885م).

ملحق 35

... ۲۱ صفر سنه ۱۳۲۲ قمريه

طرابلس غرب

... مركز ولايت حكومت قوناغى
داخلنده در
... متعلق ايشلر ايچون مكتوبى
ولايته مراجعت اوللنيدر
... متعلق آثار قبول وجباً
طبع اولنور

... رسنه لكى ٥٤ التى آيلغى ٢٥
بر نسخه سى قرز
داخل ولايتدن ماعدا شالر
ضم اولنور
اعلاناتك بر سطرندن اوچ
غروش آ...

... حضرت پادشاهى ...

... شهنشاهيلرى حقلرنده كى
... حضرت تاجدار اعظميلرينه
... شوكتلو كمال مرحمتلو پادشاه
... حضرتلرينك جلوۀ مراسم
... يارلرندن اولمرق بو كره ده
... ايله حيرانات اهليه رسمنك
... سنيۀ جناب اوكانه لرينك
... مقام سامئ صدارتپناهيدن
... جليلهسندن تلغرافله تبليغ
... مادۀ حضرت خلافتپناهى
... اعلان وتبشير اولنهرق
حضرت شهنشاهى يه دعوات
... جلاب ايدلمشدر .

... لات عظيمه ...

... لاتوايۀ حضرت پادشاهيده
... ايكى سنهسى ظرفنده دخى
... ايله ماعتماتده كى زراعت باق
... اهالى يه ايكى مليون درت يوز
... وش اقراضاتده بولنمقله شايان
... تسهيلات ماراثهينى قديما ... آغر
... تأديۀ ديون ايده ميهرك اموال
... يرلى واجنبى ارباب احتكار النه
...

— تعيين —

فساطو قضاسنك مساحۀ تحريريهسنك
تسريعى مقصديله علاوهسنه لزوم كورينان
برقولك تحرر ثانيلكنه يفرين فرقهسى
مقيدلرندن مراد افندينك ترفيعاً ومقيدلكلر-
ينهده مكتوبى قلمى ملازملرندن رجب وفساطو
مساحلرندن احمد فتوحى افنديلرك ومساحلغنه
تحرير قلمى ملازملرندن كامل وفتوحى افنديدن
انحلال ايدن ديكر مساحلغهده يفرين مساحلرندن
على چاوش ويفرين مساحلغنه ده فساطولى احمد
بن عبداله دونا وحكومت وبلديه تمغهلكارينه
دخى محمد بو جايده ومحمد اليوسفى افنديلرك
تعيينلرى اجرا ايدلمشدر .

زنتان ناحيهسنده دخى ناحيه ... بلديه
هيئتى تشكيل اجمك اوزره فساطو قائممقامى
بالذات ناحيۀ مذكورهيه عزيمتله اولبابده
حضورنده اجرا ايديلان انتخابات نتيجهسنده
حائز اكثريت اولانلردن على شطه والحاج موسى
الواعر ومحمد بن عبداله الذويبي والحاج احمد
المختبرش افنديلر ناحيه مجلسى اعضالغنه والحاج
بوصاع ازكمال افندى بلديه رياستنه والحاج
ميلاد واحداش وعمر شجاع ومحمد بوزلحبه
ومسعود بن محمد افنديلرده بلديه اعضالغنه
تعيين اولنمشلردر .

— بازار كشادى —

فساطو قضاسنده اون قريهنك مركزى
...

مارتك اون التنجى جمعه كونى ياجلى مأمورين
وعلما واشراف بلده وضابطان وافراد ملوكانه
حضورنده دعوات خيريۀ حضرت خلافتپناهينك
تكراريله وضع اساسى رسمى اجرا اولنمشدر .

— چكركه —

نالوتده اوجله ظهور ايدن چكركهدن ابراز اولنان
غيرت واهتمام ثمرايله حاز اثر قالامش ايكن
بو كره يكيدن كابيلى چكركه ظهكه ومزروعاته
اضرار مضرت ايتمكه باشلادينى على اشمارينه عطفا
جبل متصرفلغندن بيلديرلسى اوزرينه بونكده
امرانلاقى حقنده هر درلو تدابيره باتوسل محو
ودفع مضرتنه اعتنا اولنمسى لزومى مقام عالئ
ولايتدن جواباً امر واز بار بيرلمشدر .

— حريق —

مصراطهده موسوى يهودا ابوطالاقك
بازار قرنندهكى مغازهسى داخلنده مارتك
دردنجى كونى حريق ظهور ايتمش ايسهده
اطرافه سرايته ميدان ويرلمكسزين پوليس
وژاندارمه وافراد شاهانهنك غيرتيله اطفا
واكثر اشياسنك دخى تخليص ايدلديكى
محلندن بيلديرلمشدر .

— قضاء وفات —

اورفلهنك قوابده قريهسنده كائن قرق
بش متره عمقندهكى قيودن صو چكركده اولان
ساله بنت عبدالرحمن البذاق قضاء قويويه
دوشهرك متأثراً وفات اتمشدر .

شرير بوكره مصراطه
ايدلمشدر .

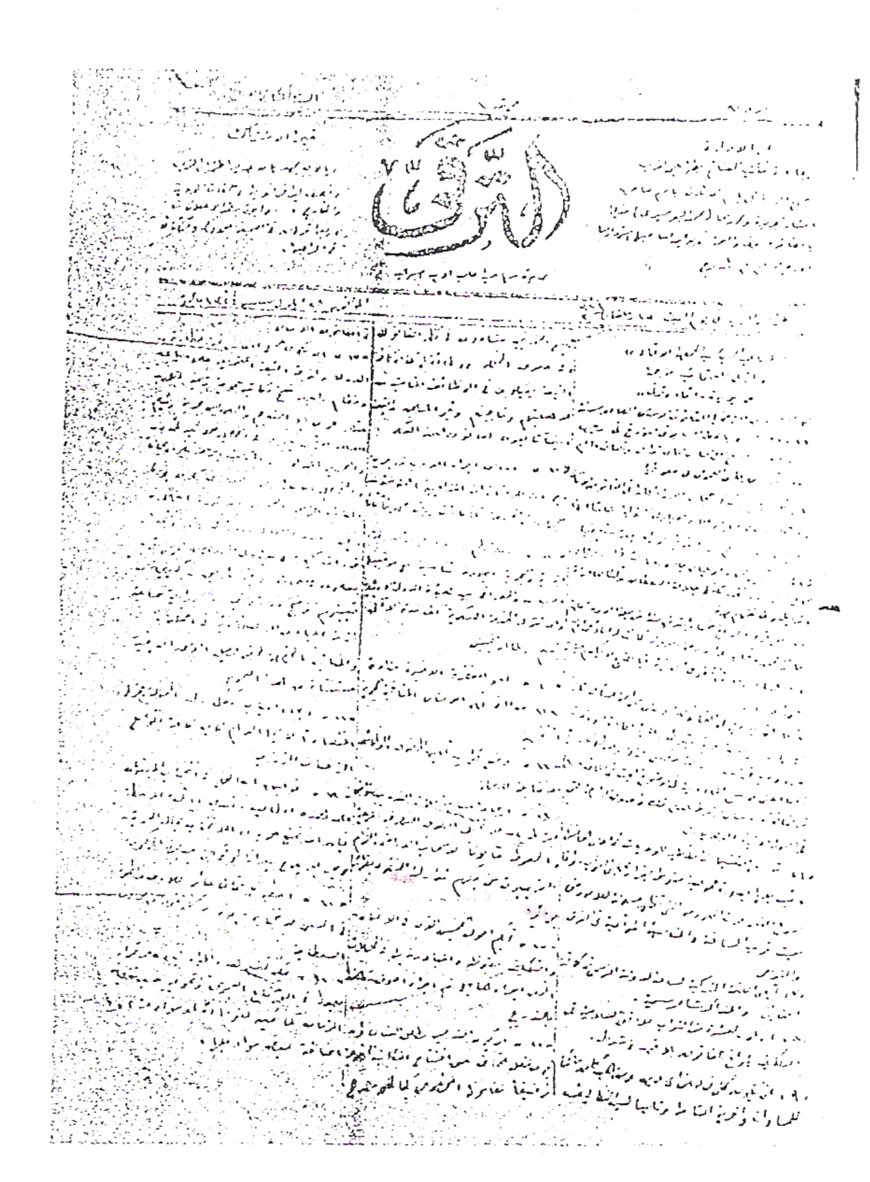
— ياغ ...

مارتك اون اوچنده
لله الحمد مركز ولايت
زواره ، مسلاته ، غر...
علاوه ناحيهسنه كابيلى
محللرندن بيلديرلمشدر

— زراعت ...

مناويه — آزن...
حاصلات آله بيلمك ايچ...
...
زراعيهنك بعض ...
نباتاتك طبيعت و...
سايهسنده حاصل
بر محصولك وقت...
زرع ايديلهجك بر
مرور ايدن مدت...
ظرفنده حاضر...
ايديلهجك نباتك
اولور . بناء عليه
... وادغدانيهوردو...
ايتمك طوپراغك
. برصورت ...

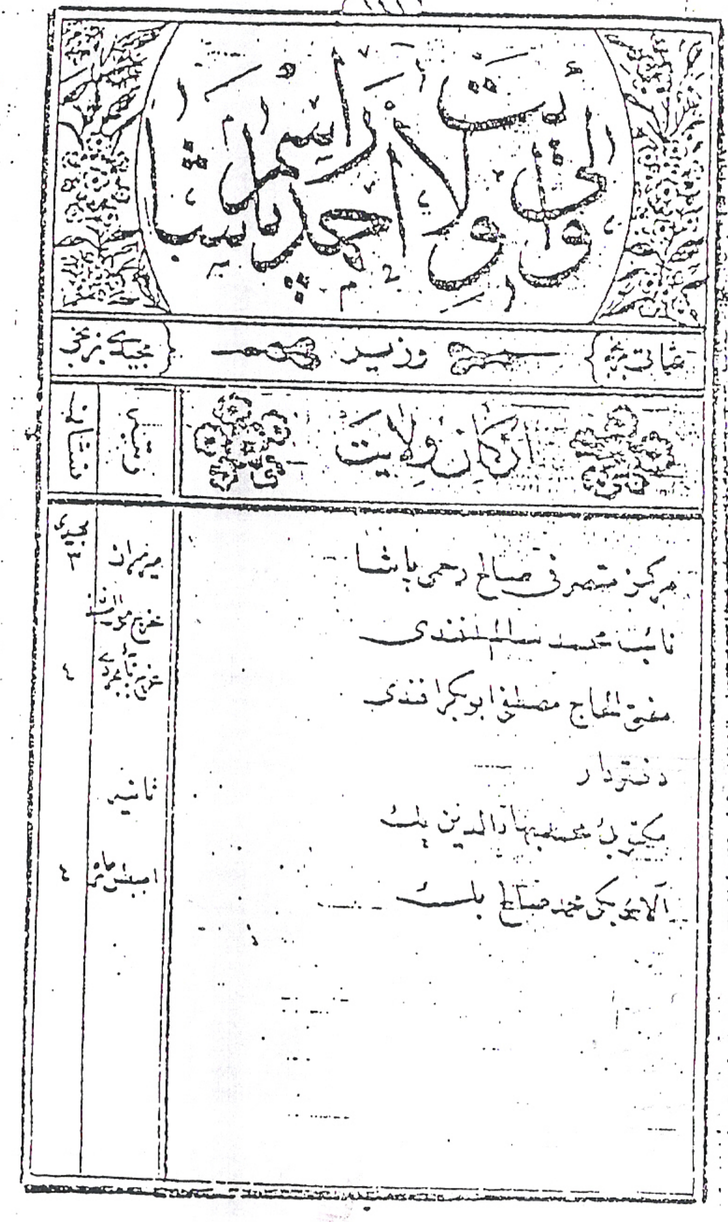
ملحق 36



صحيفة الترقي

ملحق 37

أركان الولايه

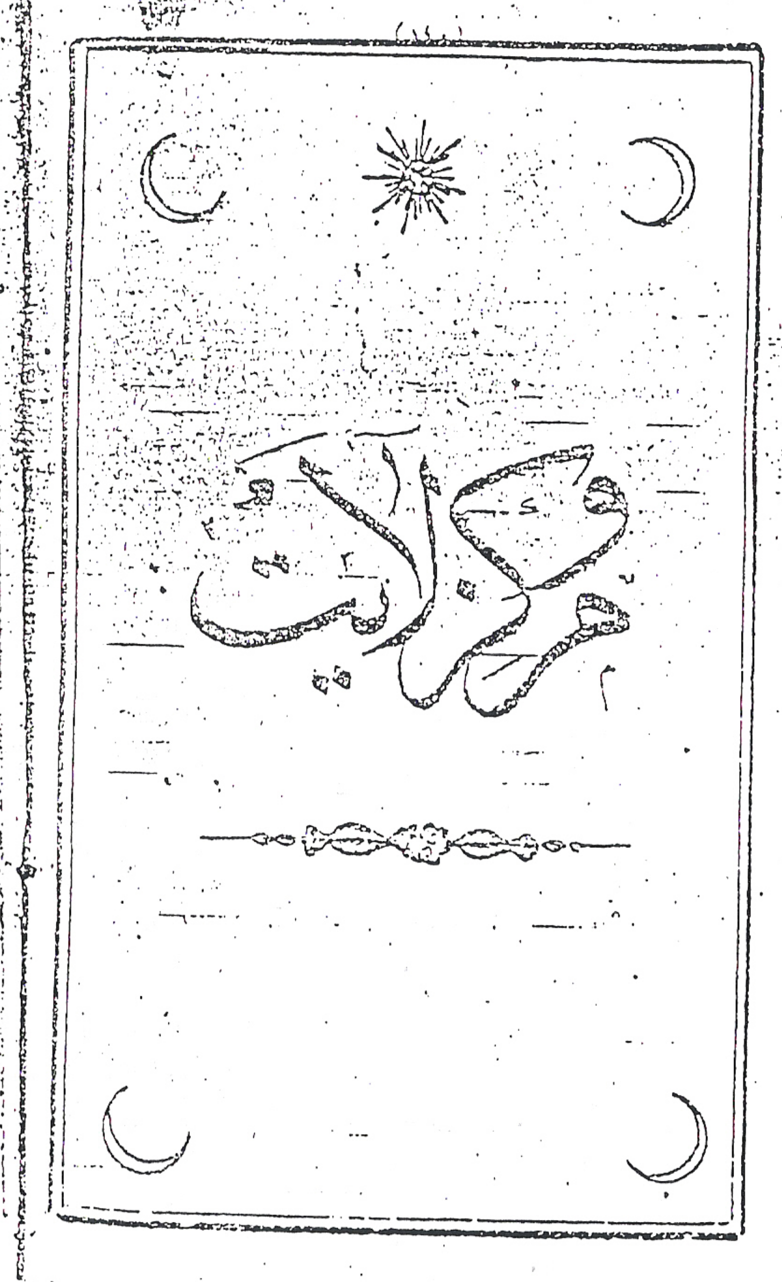


والی ولایت أحمد راسم پاشا

وزير

أركان ولايت

ميرميران	مركز متصرفی صالح رحمی پاشا
	نائب محمد [illegible] افندی
	مفتی الحاج مصطفى ابو بكر افندی
	دفتردار
ثانيه	مكتوبی محمد بهاء الدين بك
	الای بكی محمد صالح بك



سالنامة ولاية طرابلس الغرب 1302هـ 1884م.

ملحق 38

العملة والموازين والمقاييس (1)

١ ــ العملة

الليرة التركية (ذهب) . . . . = ٥ مجيديات

المجيدي (فضة) . . . . = ١٠ قروش طرابلسي
أو ٢٠ قرشاً صاغاً .

القرش الطرابلسي (١ ــ ٢ فرنك) . . = قرشان صاغ .

القرش الصاغ . . . . = ٤٠ بارة

خمس بارات . . . . = مليم واحد تقريباً

المحبوب . . هو الاصطلاح الدال على الوحدة المكوّنة من ٤ فرنكات فرنسيّة أو ٤ ليرات ايطاليّة . ولم تكن هناك عملة معدنيّة أو ورقيّة بهذه القيمة .

٢ ــ الموازين ، مع مقابلاتها المترية

أ ــ لاستعمال الأسواق

القنطار	٥١,٢٨٢	كغ	= ٤٠ أقة
الأقة	١,٢٨٢,٠٥	كغ	= ٤٠ أوقية
الأوقيّة	٣٢,٠٥١	غرام	= ١٠ دراهم
الدرهم	٣,٢٠٥	غرام	

ب ــ للصوف وريش النعام

الرّطل =	٥١٢,٨١٦	غرام	= ١٦ أوقيّة
الأوقيّة =	٣٢,٠٥١	»	

ج ــ للفضة والذهب

الأوقيّة =	٣٠,٦٧٤٨	غرام	= ١٠ دراهم
الدرهم =	٣,٠٦٧٥	»	= ١٦ خرّوبة
الخرّوبة =	٠,١٩١٧	»	

د ــ للذهب

المثقال =	٤,٦٠١	غرام	= ٢٤ خرّوبة
الخرّوبة =	٠,١٩١٧	غرام	

المساحات

(١) الحبوب

الويبة =	٢٩٠,٥٠	كغ	= ١٤ مرطة
المرطة =	٢٠,٧٥	كغ	

(٢) السوائل

الجرّة =	١٤,١٢٨	ليتراً	= ٦,١٢٥ غرّافة
الغرّافة =	٢,٣٠٧	ليتراً	...

(1) أنتوني ج كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني، 1835م–1911م، طرابلس، دار الفرجاني ، 1975م ، ص180 - 182